

قال عليه السلام نعمة الرجل الفقيه في الدين

نحمد الله على طبع هذا الكتاب في فقه أهل الحديث عنه

المجلد الخامس
من الهدية المسماة

المشرب الوردي
الفقه المحمدي



للفاضل العلامة والعالم الفهامة

وحيد الزمان الحيد رآبادي

بحسن اهتمام العاجز محمد أبي القاسم بن المولوي محمد سعيد

المعروف البنا رسي

في مطبع سعيد المطابع الواقع في بلدة بنارس

سنة ١٣٢٩ هـ

فن نمبر

صفحہ ۱۹

تہذیب نمبر

۴۲۰۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

باب الحامية والجماعة الجماعة من بعد السنن وهي فرض كفاية وقيل عين وقيل هي سنة مؤكدة و
على الثاني قيل هي شرط في صحة الصلوة اعلم ان صلوة الجماعة من اعظم الشعائر الا سلامية وفضل
القرب الله لا ينية وقد اجمعوا على مشروعيةها وعلى ذلك يدل الكتاب السنة لكنهم اختلفوا في
انها هل هي فرض عين ثم هل هي شرط لصحة الصلوة او هل هي فرض كفاية ام هي سنة مؤكدة وبكل
قول من هذا الاقوال قد قال غلاة من اصحابنا اهل الحديث وغيرهم ومنشأ
الخلاف تحبذ بها الاجراءات اطراف هذه المسئلة
فقد ورد بعضها بما يؤهم انها فرض عين لقوله صلى الله عليه وسلم لم يفلح قوم لم يجمعوا في الصلوة فتقام ثم امر رجل
فيصل بالناظر ثم اطلق معي برجال معهم من من خطيب الى قوم لا يشهدون الصلوة فاحرق عليهم
بيوتهم بالنار فصدق عليه وتدرى لا يشهدون العشاء في الجميع اى الجماعة وفي بعضها ينتهي في حال
عن تركهم الجماعة او احرقن بيوتهم وورد ان تركها من علامات النفاق ولذلك قال من قال
انها فرض على الانبياء واستدلوا ايضا بعدم اذنه صلعم للاعنى في تركها لما سأل هل تسمع النداء
فقال نعم الحديث وهو عند مسلم والنسائي قالوا اذ ذلك وذهلوا عن وجوب الجمع بينها وبين ما يؤهم
معارضتها ومنها قضيتها من الاحاديث الاخرى كقوله صلعم صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفرد
بسبع وعشرين درجة وفي بعضها صلوة الرجل في جماعة تزيد على صلوته في بيته وصلوته
في سرقه بضعاً وعشرين درجة وهو متفق عليه الى غير ذلك من الاحاديث الكثيرة الدالة على

صحة صلاة من لم يأت الجماعة بل صلى منفردا وذهل اخرون وقالوا ان الصلاة في الجماعة سنة مؤكدة
 رويها الاحاديث الوعيدية والنهي عن ترك الجماعة وانى لهم بتقويم تاويل ما هم به صلعم من تحريق
 بيوت المتخلفين عنها وقد بذلوا اجاني وسعهم ولم يأتوا بما يخبر عن تكلفت ومن تامل في اطراف
 هذه الاحاديث محسبا بها مع التدبر عن التعصب رأى القول بانها فرض كفاية هو المختار الصحيح وبه
 تنسق الاحاديث وتنسق في نهج واحد ذلك بان يقال ان النبي صلعم رأى قلة الناس تخافون عتاده
 في التهاون بصلاة الجماعة حتى يقضى بهم ذلك الى تركها لا سيما اذا طال الزمن مع سكوت من اليه
 الامر ويؤيد ذلك ما في بعض روايات حديث صلعم بالتحريق من انه صلعم اخرا العشاء ليلة فخرج فوجد
 الناس قليلا فغضب فذكر الحديث ذكره في الفتح فلما كان قلتهم ذلك على بعض تهاون منهم بخشي منه
 تخلف الكل ولو في المستقبل كان في معناه انهم هموا او يهضون على ترك الجماعة البتة فقابل ما هو
 منزل في منزلة الراقع بمثله وهو اخباره بانه هم ان يحرق بيوت المتخلفين بجزأ لهم والمعاذ بين
 ايضا ان يقعوا فيما وقع فيه المتخلفون وهذا التحريم مما يستقيم حمله على فرض الكفاية اذ لا معنى لاحراق
 من تخلف عن سنة فان السنة سواء كانت مؤكدة او غير مؤكدة هي ما يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها كما
 جاء في حديث الاميرابي هل على غير ما قال الا ان تلوح فاجابه بانه لا يفعل غير الواجب فقال صلعم افلم يحدث
 فاذا سئل القول بكونها فرض عين كما عرفت وكونها مطلق سنة تعين كونها فرض كفاية وقد عرفت ان
 دلالة الاحاديث عليها اولى من غيرها لا سيما ما روى ابو الدرداء عن رسول الله صلعم انه قال ما من ثلاثة
 في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان الحديث وقوله لا تقام بالبناء للجهول اى
 لا تقام فيهم الصلاة جماعة ولو لم يكن كذلك لما كان تخصيص الجيم بالذم معنى لان ترك نفس الصلاة
 يذم عليه الواحد كما يذم للجيم وانما جئ به المريم فاعلمه ليدل على ان الفاعل متى وجد كفى ولو كان بعضهم
 كما هي الحقيقة في تقدير المبني للجهول فتفكر في ذلك فانه مما لم ار احدا ذكره وهو احسن ما يقال في هذه
 المسئلة التي اضطربت فيها الأقوال واستدل بعض الاحناف على كونها سنة مؤكدة بما لا يصح ولا يعرف
 من فوها فقال الجماعة سنة مؤكدة لقوله الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق ولو كان
 ما ذكره حديثنا عن رسول الله صلعم صحيحا لم يكن الاستدلال به على لئلا يندب صوابا فتأمل قال الزيلعي روى
 ابن ماجة عن ابن عباس مرفوعا من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له الا من عذر صحيحه الحاكم وبه اخذ

داؤد في ان الجماعة شرط والحنابلة في انهما فرض عين والا ولى ان يكون الامام من الخيار الكفاية كذا في
 الدار قال في الروضة الحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم وفدكم
 فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني واخرجه الحاكم في توحيدة مرشد الغنى عنه صلى الله عليه وسلم ان سلمكم ان تقبل
 صلواتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم والامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده فيستفاد
 منه كراهة امامة الفاسق والمتدبر الذي لم تبلغ بدفته الى الكفر وادلههم بالا امامة اقرأهم الكتاب
 الله وقالت الاحناف الا ابا يوسف والشافعية في الاصح عندهم اولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة
 وقولهم ان القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لساائر الاركان يردده لصا وصراحة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 فان كان في الامة سواد فاعلمهم بالسنة لا التفقه في امور الصلوة لا يكون الا من السنة وقد جعل القاري
 مقدا على العالم بالسنة وما ذكره من التعليل مردود فان القراءة محتاج اليها في الركن بالفعل والعلم
 ليس كذا لانها لا نه متى اتى بصورة الصلوة كاملة مع اعتقاد وجوبها اجمالا اجزائه ولو اخل بالقراءة فسل
 صلواته وهذا الاكراه محمى على ما تقتضيه مذاهيبهم فتأمل واحفظه وفي النيل وقد اختلف في
 المراد من قوله يؤم القوم اقوامهم ف قيل المراد احسنهم قراءة وان كان اقلهم حفظا قيل اكثرهم حفظا
 للفقهاء على ذلك اذ لا يرد على الاخير ما رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح عن عمرو بن سلمة
 قال نطقتم مع ابي الى النبي صلى الله عليه وسلم باسلام قومه فكان فيما اوصانا ليؤمكم اكثركم قرأنا فكنتم اكثرهم قرأنا
 فقلنا هو فينا . . . البقاري وابوداؤد والنسائي قلت لان اكثرهم قرأنا يمكنه ان يسمعهم القرآن الكثير
 بعد الفاتحة ويجدد لهم قراءة قرآن بعد قرآن غيره فيتعللون منه القراءة ان يستفيدون منه شيئا
 فشيئا اما من لم يحفظه فلا يقرأ الا به ولا يستفيدون منه الا ما يقرأ كل يوم ويكره امام من
 يخل باقراءة بما يفسد المعنى او يخل به بان يقرأ بغير القراءة المعروفة فليس هو من قراءة القرآن
 فضلا عن ان يكون اقرأ القوم فانتبها عسى ان يبادر من سوء الفهم فان استوا فاعلمهم بالسنة
 النبوية المتعلقة بتأدية الصلوة وقول بعضهم واقرأهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه
 فقدم في الحديث ولا كذا في ذلك في زماننا فقد منا العلم بحجابه ان هذا مجرد وهم لا يصح بمعارضة السنة
 الثابتة لان النبي صلى الله عليه وسلم اقرأهم على الاعلم بالسنة وقد عرفت ذلك مما مضى نعم في قوله صلى الله عليه وسلم اقرأهم
 والاعلم صيغة افضل التفضيل دلالة ظاهرة في ان عند كل منهما قراءة وعلمه ذلك تعني بان من

عنده قراءة بلا علم مطلقا لا يقدم ومن كان عنده علم بالقرآن مطلقا لا يقدم وليس احد منهما داخل تحت ما يدل عليه الحديث وما توجه من قرض لعبادة الحديث اذ لو كان الاقراء في زمانه صلعم هو الا لا يستقيم قوله فان كانوا في القرية سواء فاعلمهم بالسنة لا قضاء الا استواء في القراءة الاستواء في العلم فتأمل فان هذه سانحة لما عرفت عليها الا ان كان من الخيارات لقوله صلعم فان كانوا في الهجرة سواء فاقد منهم سنا اما كونه من الخيارات فلما قدمنا من حديث ابن عباس من ان اعتبار الفضيلة في الامام مستحب قبل كل صفة من الصفات التي يقدم بها هذا على هذا وسيأتي حكم الصلوة خلف الفاجر وان كان هو الاقراء او الاعلم ولما كان زمان الهجرة المرادة في الحديث قد مضى وانقضى لم يبق له اثر وقد قال صلعم لا هجرة بعد الفتح لما اعتبرها في اولادهم كما قال النووي اولاد من تقدمت هجرته اهل من اولاد من تأخرت هجرته فليس في الحديث ما يدل عليه ذكره في النيل فان استوى او كانا بعد يثي اسلام فاقد منهم اسلاما لورود ذلك في بعض الفاظ الحديث بدل سنا كما سواه احمد ومسلم وقرئ بعضهم اكلوا من تقدم اسلامه اولى من اولاد من تأخر اسلامه فليس يصحح ولا يدل عليه الحديث ولا يوم الرجل في سلطانه ولا في منزله الا باذنه ومن زار قوما فلا يؤمهم الا باذنه ايضا قال في الروضة لما ثبت في الصحيحين من حديث ابي مسعود وعقبة بن عمرو ومروعة لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في اهله ولا سلطانه وورد تفسيدهما ذلك بالاذن وفي لفظ لا يؤمر الرجل في بيته واخرج احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلعم من زار قوما فلا يؤمهم ويؤمهم رجل منهم قلت وليستفاد منه انه اذا كان للسجد امام معين مأمورا فلا يؤمر غيره الا باذنه اذا كان حاضرا ولا يؤمر الرجل قوما وهم له كارهون في الروضة لحديث عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلعم قال ثلاثة لا يقبل منهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون وسجل الى الصلوة بأسر او رجل اعتدل محررة اخرج ابو داود وابن ماجه وفي اسناده من روى بالضعف واخرج الترمذي من حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلعم ثلاثة لا تجاوز صلواتهم اذا نهى العبد الا بقر حتى يرجع وامراة باتت وزنا وجها عليها يساخط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذي وضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاسراج قول الترمذي وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضا انتهى ببعض نصوصه واقول لينظر فيما اذا كان بعضهم يكبره وبعضهم

يكرهه والظاهر انه اذا لم يأت يوم من لا يكرهه لا يأس عليه لا تعاقب الجماعة بهم كذا في اولي ابن كذا
 ليس من الوعيد بجميع ذلكاته واحكاماته واجرة في الزكاة يفضل اجرة في القتل وذكر ابن غالب الكراهات
 في هذه الاثر متقاربة الى سباب فاسدة واطال في ذلك واصاب فنسال الله العاقبة والسلامة بالجملة
 اذا وجد الرجل الذي يرتضى به كل واحد من الموقنين فامامته اولى فاما اذا لم يوجد مثل ذلك فيوم من
 يرتضى به الاكثر واذا كان الفريقان متساويين في العدد فليوم احداهما وليتلى هذه النسخة ثم يسمي كذا
 ويصلى خلفه النصف الاخر وكذا هي والمولى كغيرة اذا قاتل وكذلك العبد وكذا ذلك الاخفاف ولم يلق
 بدليل على ذلك وما علوا به فينبغي ان لا يذكر دليلنا على ذلك حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم
 على المدينة مرتين يصلى بهم وهو اعمى رواه احمد وابوداؤد قال في المنيل اخرجه ابن حبان في صحيحه وابو يعلى
 والطبراني من عائشة واخرجه ايضا الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس عن عمار بن الربيع ان عتيان بن
 مالك كان يؤمر قومه وهو اعمى وانه قال يا رسول الله انما تكون الظلمة والسيل وانا رجل ضير البصر فصل
 يا رسول الله في بيتي مكانا اتخذ لا يصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اين يحب ان اتي فاشهر
 الى مكان في البيت فضلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي وحق ابن عمر
 لما قدم المهاجرين الاولون نزلوا العصابة موضعا بقاء قيل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى ابى
 حذيفة وكان اكثرهم قرانا وكان فيهم عمر بن الخطاب ابوسيلة بن عبد الاسد رواه البخاري وابوداؤد عن ابى
 مليكة انهم كانوا يأتون عائشة باعلى الوادي هو وعبيد بن عمير المسور بن مخزومة وناس كثير فيؤمهم ابو عمر
 مولى عائشة وابو عمر غلامها حينئذ لم يعثر رواه الشافعي في مسنده وذكره البخاري معلقا قال الخافض
 واصله ابوداؤد في كتاب المصاحف واطال في تخرجه فان شئت فارجم اليه ولا تترك امامة ولدا للنبي
 الا ابي اذا قاتلوا الامامة خلا فاللخفاف ومن اقبحهم وقول بعضهم لان الغالب على اهل البادية الجهل ليس
 في محله لان العبرة بالامام المعين فاذا كان متاهلا يكونه اقرب من غيره او اهلهم فلا تسقط مرتبته باهل حجة
 اذا كان الغالب فيهم الجهل كذلك يقال في غير فالحجواب عن الكل واحد لما عرفت ان العبرة بمجال الشخص المعين
 والنبي صلى الله عليه وسلم انما قال يؤم القوم اقراهم الى اخر ما تقدم فمن كان اقرا من المسلمين فهو اولى بالامامة سواء كان
 اعمى او غيره قال امير المؤمنين في الحديث محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه باب امامة العبد والمولى كانت
 عائشة يؤمهم بعد هذا ذكر ان من المصحف وولد النبي والاعرابي والفلان الذي لم يحتمل له وولد النبي

التي هي معطوفة على قوله والمولى كمن فصل بين المتعاطفين باثر عائشة كذا في الفقه اي وليس هو من
 بقية اثر عائشة والصبي الميزاي هو كخيرة في صحة امامته ويكون بها اقل من غيره اذا كان اقربا واعلم
 كما تقدم في ترتيب الاولوية بالامامية وقد صح ذلك في حديث عمر بن سلمة انه كان يؤمر قومه وهو ابن ست
 او سبع او ثمان سنين لما كان اكثرهم قرأ رواة البخاري ونحوه النسائي وابوداؤد وقول القائل اذا كان ذلك
 في النوافل يرد في سياق الحديث واما كونه بدون اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم لان عمر كان في معية قومه
 الواقفين على النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال له النبي صلى الله عليه وسلم فليؤذن احدكم وليؤمكم اكثركم قلنا كان هذا الخطاب للنبي
 شاملا له وايضا ان ذلك كان حال نزول الوحي ولا يقع حينئذ التقرير لاحد على الخطا وقد تقر بهان تقريرا
 هو ما بعد من اذعان وهو حجة فلا تعارضه الا ثارا الموقوفة من الصحابة فيها يجوز او يحتمل فيه الاجتهاد وقول
 الاحناف لا يجوز للرجال ان يقتدوا بابا مائة وصبي فاسد في الصبح لما اراه امة في صلاة الذكر خلفها
 تفصيل سياقي وقولهم ان الصبي متنفل فلا يجوز اقتداء المفتون به فيه مسلم ولا دليل عليه بل المدايل
 يدل على خلافه فان معاذ كان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم ياتي قومه ويؤمهم ومن العجب مبالغة بعضهم
 حتى قال المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها (يعني ما يعي النقل المطلق) وعلى ذلك بان نقل الصبي
 دون نقل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع ولا يثبتني القوي على الضعيف لانا نقول ان لزوم قضاء
 النقل بالافساد على البالغ يحتاج الى دليل فانه هو ابن هرواذ لا يلزم من منع قطعها لزوم قضاءها ويقال ما معنى
 الضعف والقوة متى جعل الشارع الضعف والقوة من شر وطهحة القدوة بل لم يعرف عند صلح اطلاق
 الضعف والقوة على شيء من الصلوات ثم ان افساد الصلوة افا هو موثر في الصلوة التي وقع افسادها ولما افسد
 التي تسلم من ذلك فكيف يقال انها ضعيفة فما ذكره انما هو فرض وتقدير فان وافق الواقع اثره والا فلا وايضا
 كل صلاة افسدت سواء كانت صلاة كبرى او صبي فلا توصف بالقوة لا يقال ليست بشيء ولا هي صلاة وسواء
 في ذلك قلنا فساد صلاة المقتدى بفساد صلاة امامه اذ لا فرق بين الصبي والكبير في ذلك بل
 متى فسدت صلاة الامام كبيرا كان او صبيا فسدت صلاة المقتدى كالناس كان عند بعضهم وهذا
 القول وان كان عندنا من ابطال لباطل على اطلاقه لانه يظهر به على كل تقدير فساد ما ذكره هذا الحنفى
 لانه تعليل لا يعول عليه عند اهل العلم والمعرفة في مثل هذا الموضع ان يقال صلاة فلان اكمل من صلاة
 فلان وعليه فلا يختلف اثنان في ان صلاة بعض الصبيان قد تكون اكمل من صلاة بعض الكبار والصبي

قد يكون اقراء من الكبير كما تقدم في حديث عمر بن سلمة فهذا هو المختار في الاطوية للامامة واما صحة
 القدوة وهدمها فلا تبني على هذا على ما ذكره وقول النبي صلى الله عليه وسلم هو المقدم على قول كل قائل وقد قال
 يؤمكم اقراء كمر كتاب الله ولم يخصه بالبالغ وانما قال صلوا خلف كل بر وقاجر وسياتي بتعليقه امته
 كيف يفعلون اذا صلوا خلف ائمة الجور فاذكره هذا الحنفى كما انه مخالف للحديث هو فاسد بنفسه فان
 كان في الصلوة ما يوصف بالضعف والقوة فلتكن صلوة المجتهد في الماء والقبلة وكذا لا يصح في الصلوة
 ونحوها ضعيفة وصلوة المتيقن في ذلك والمتوضى قوية فلم يجوزتم اقتداء هذا بذلك وقوله في
 الاعتقاد من هذا الايراد فاعتبر العارض عدما نقوله ان ذلك غير مسلم واصل منه ان نقول ان
 افساد الصلوة اى تعد افسادها اما يكون في غاية التدوير من الناس الشاخص من الناس والناس في حكم
 المعدوم وما كان كذلك لا يصح ان يكون اساسا وقاعدة ترد اليه احكام الدين وتبنتى عليه وسين
 ان لا يشق عليهم بالتطويل فان كان لا يشق عليهم التطويل بان مرؤابه او عرف ذلك منهم بالقرائن
 سباز التطويل بل يستحب له ذلك فان شاربهم فيها من يشق عليه ذلك خفف فيما بقى منها الحديث
 اسن من النبي صلى الله عليه وسلم قال الى كادخل في الصلوة وانا امر ايطالها فاسمع بكاء الصبي فاجوز في صلوتي هما
 اعلم من شدة وجدا منه من بكائه قال في المنتقى مراده الجماعة الا ابادا ودوا النساءى لكنه لهما من
 حديث ابي قتادة اذا كان راى من شق عليه التطويل موجود اقبل ان يشع فلا ينبغي له ان يريد التطويل
 ولا ان يشع في الصلوة به وعلى ذلك لا يحل قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف
 والضعيف والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء قال في المنتقى مراده الجماعة الا ابن ماجة وفي رواية
 فان فيهم الضعيف والمرئى بوزن الحاجة وحديث اسن كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجز الصلوة ويكملها وفي رواية
 ما صليت خلف امام قط اخف صلوة ولا اتم من النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهما وينبغي ان يلاحظ في تخفيف
 الصلوة وتطويلها ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هبة بخفة صلوة الكسالى وتطويل المرأين
 من اهل هذا الزمان قلت وما نقل عن شيخنا ابن تيمية رحمه الله انه كان من اخف الناس صلوة عجول
 على الخفة النبوية وقول شيخنا الشوكاني في الدرر ويصلي بهم صلوة اخفهم في مساحة والعجب من
 السيد العلامة كيف لم يتعبر من له واما استدلال بعض الاحناف بحديث من ام قوما فليصل بهم
 صلوة اخفهم فما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره احد من اهل الحديث ولا تكرر للنساء وحديث

الصلوة جماعة خلافاً للاختلاف وقولهم إن صلواتهم وحدهن الجماعة لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قياً
 الإمام وسط الصف فبكرة كالعادة فيقال لا نسلم ذلك وما هذا إلا مصادرة واستدلال بالأمور الغير
 المسلمة على شلها لا نقول أن قيام امامتهن وسطاً منهن هو السنة في صلواتهن جماعة وحال النساء في تأدية
 الصلوة كثيراً ما يخالف حال الرجال كحال قيامها وركوعها وسجودها والجموع وعدمه والتصفيق إذا
 نابها شيء في الصلوة إلى غير ذلك والدليل على ما تقدم أن عائشة رضيت سنة في المكتوبة فقامت
 بينهن وسطاً أخرجه الحاكم بإسناد فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف لكن تابعه ابن أبي ليلى عند ابن أبي
 شيبة وأخرجه عبد الرزاق والد إرقطني بإسناد أصح منه قال لنووي في الخلاصة سند عبد الرزاق
 صحيح ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن
 عائشة أنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً وأخرجه الشافعي في عبد الرزاق وابن أبي شيبة
 عن أم سلمة نحوه وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عنها وقول بعضهم وحل فعلها الجماعة على ابتداء
 الإسلام يرد بما نقله بعضهم في حاشية الهداية حيث قال قال السرخسي فيه نظر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام مكة بعد
 النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخاري مسلم ثم تزوج بعائشة بالمدينة وبنى بها وهي نبت تسع سنين وهي
 أمنا امتهن بعد أن بلغت ولم تبلغ إلا بالمدينة ثم قال لكن يمكن أن يقال أنه منسوخ فعلته حين تحضر النساء
 الجماعات انتهى قلت هذا السرخسي ليس بأقل فكاكة من أبي زيد السرخسي صاحب المقامات ولم يران عائشة
 وأم سلمة أمنا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلته ربيعة الحنفية في مسند عبد الرزاق والد إرقطني والبيهقي و
 حجر بن عبيد بن حصين أم الحسن في مسند عبد الرزاق وابن أبي شيبة وهن تابعيات مع أن النسخ لا يثبت
 بالأحاطة يقال له أيضاً متى منعت النساء عن حضور الجماعات في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل لم يزلن يحضرن الجمعة
 والجماعات والأعياد في عهد صلعم وفي عهد خلفاء الراشدين إلى أن قبضهم الله تعالى وقد نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أزواجهن عن منعهن من المساجد وحضور الجماعات إذا استأذنهم فقال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله و

بمثل هذا يعرف وقوف بعض الاختلاف بالحديث والتاريخ ويوم الرجل للمرأة العكس إلا العبد تؤمها سيدتها
 لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين من يصلح للإمامة ولم يخاطب إلا الرجال ولم يبين أن أحد من النساء يصلح
 لإمامة الرجال قد اخرجوا فقهون في الصلوة خلف الأطفال وقد كان يمكن في موضعه بعد الصلوة لأجل انصراف
 من المسجد قبل الرجل فجعل المرأة إمامة متقدمة في الموقف قدام الرجال هو عكس ما يظهر من إرادة

عن
 هو من كان ابن
 النخعي لم يذكر
 عائشة
 قال أبو الطي
 هذا الجاهل ان
 حديث أخرجه
 من حيث أخرجه
 في كتاب النبوة
 البيهقي وقد تبعه
 فلم يجدوا
 رواه موقفاً

النبى صلى الله عليه وسلم وحده على ابتعادهن عن الرجال ايضا لم ينقل ان امرأة قد قامت في منصب الامامة للرجال كما في
عهد صلعم ولا بعده حتى اليوم وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وقال صلعم لن يعلم قوم ولوا امرهم امرأة
كما ثبت في الصحيحين وقال ابن مسعود اخبرهن من حيث اخبرهن الله ومن اقتدى بالمرأة فقد وكلاها امر
صلوته كيف وان الامامة الصغرى تدل على الامامة الكبرى وفساد توليتها في امر الدين اشد منه في
امر الدنيا واذا اجرت المرأة في الصلوة الحجرية ثم اقبلت برحمتها عليهم بعد الصلوة ففيه مخافة الفتنة
للمرجأ امامتيا لظلامها واهل بيتها فلا بأس بها وتحصل لها ولهم فضيلة الجماعة لحديث ام ورقة ان
النبى صلى الله عليه وسلم امرها ان تؤم اهل دارها رواه ابو داود وصححه وابن خزيمة واخرجه ايضا الدارقطني والحاكم قال
في النيل في اصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غزا ابدرا قالت يا رسول الله انا اذن لي في الغزو ومعاك
فامرها ان تؤم اهل دارها وجعل لها مودنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبرتهما فالظاهر انها كانت
تقبل دياتم بهما مودتها وغلامها وبقية اهل دارها انتهى قال ابن خلدون فان ادريت موزنها شيئا كبيرا وفي
درواية الحاكم وامرها ان تؤم اهل دارها في الفرائض من قال انما اذن لها ان تؤم نساء اهل دارها فقد خالف
ظاهر الحديث ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه بالاجماع لحديث جابر بن عبد الله انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فجعله
عن يمينه ثم جاء اخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بايديهما فدفعا خلفه وهو في الصحيحين في قام ابن
عباس وهو غلام صغير عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فلقد باذنه وجعله عن يمينه وهذا ايضا في الصحيحين قوله فجعله عن
يمينه ظاهر في موقف الواحد عن يمين الامام وقد ذهب اكثر الى ان ذلك واجب مروى عن ابن المسيب ان
ذلك مندور. فقط كذا في النيل قلت وبالندب قلت الشافعية والاحناف هو الحق عندي لان ذلك حكاية
فعل هي كالتدليس على الوجوب اما اخباره صلعم انه لا صلوة لم يرج على واحد خلف الصف او كما قال ليس مما نحن فيه
النادق الا ان الصف انه خلف الامام ولا يتاخر عن الامام كذا في الهداية لان ظاهر الحديث يدل عليه
وعن محمد وهو المعتمد عند الشافعية انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو ضعيف كقول النخعي ان الواحد
يقف خلف الامام بيانا للتبعية فاذا راع الامام قبل محجي ثالثا اتصل بيمينه وعندنا ان فعل كذا لا
فهو مسيء لانه خالف السنة لكنه لا يثم ولا تفسد صلوته لما عرفت من كونه مندوبا والنخعي لم يبلغه
الحديث فقال ما قال ان ام اثنين تقدم عليهما لقوله في حديث جابر فاخذ بايدينا جميعا حتى اقامنا خلفه
امرأة مسلمة وعن سموة بن جندب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنا ثلاثة ان يتقدم احدا نارواه الترمذي و

ما نقل عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه يتوسطها فضعيف نقل ذلك عن ابن مسعود من فساد الحق وقفه عليه قال المنذري في الخلاصة أن ابن مسعود فعل ذلك ولم يقل هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وكذلك قال ابن عبد البر قال الزبيلي كانهما ذهلا فان مسلما أخرجه من ثلاث طرق لم يرفعه في الأولين ثم رافعه في الثالثة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال جماعة من أهل العلم منهم الشافعي الحارثي في الناسخ والمنسوخ أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ لأنه إنما تعلم هذه الصلوة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة وفيها التطبيق الأحكام أخرجه الآلان متروكة وهذا الحكم من جملة ما قلنا قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة تركه ولعل ابن مسعود ما يبلغه حديث الشافعي فقامت إلى حصير وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم ومراعاة والعجز من وراءنا أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه وقال بن سيرين لا أرى ابن مسعود فعل ذلك إلا لضيق المسجد أو لغيره أخرجه الآلاه من السنة أخرجه الطحاوي البيهقي قال الشوكاني على فرض عدم علم الناسخ حديث ابن مسعود لا

يستتبع حجة لمعارضة الأحاديث الدالة على ما ذكرناه في هذا الباب يصفت الرجال ثم الصبيان ثم النساء الحديث أبي مالك الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان أخرجه أحمد وأخرج بعضه أبو داود وفي أسناده شهر بن حوشب يؤيده ما في الصحيحين من حديث الشافعي أنه قام هو واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم وام سليم خلفهم ومما يؤيده أيضا حديث أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فتري والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركن الرجال رواه أحمد والبخاري ولولم يكن معتزلات عن الرجال لما كان في مكته والرجال معه لاجل أن ينصرفن قبل الرجال فأئدة وفي قولها قبل أن يدركن الرجال كناية ظاهرة على تأخرهن عن الرجال لأنهن إذا كن في آخر المسجد أقرب إلى بابه صحران يقال ينصرفن قبل أن يدركن الرجال وكذا فإذا كن مخالطات لهم فلا يصح هذا التعبير فتأمل قال بعض الأخوان فان حادثة المرأة الرجال هما مشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان نوى الإمام امامتهما وان لم ينو امامتهما لم تضر ولا يجوز صلواتهما ثم قال من شرائط المحاذاة أن تكون الصلوة مشتركة وان تكون مطلقة أي لها ركوع وسجود وان تكون المرأة من أهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل استدلوا عليه بما لا يصح فذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخرجه من حيث أخرجه الله وليس هو حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والعجب زعمهم أنه من المشاهير ثم ان الاستدلال به على ما ذكرناه عنهم من اغرب الغرائب العجائب واغرب من زعمهم انه نص في جميع هذه المسائل

مع
كانت قد ثبتت من الآثار
الصحيحة أن من المأثورة
في الصلوة لا ينقض الصلوة
فكيف المحاذاة ثم لا بد من
أن هذه الأقوال من اشتراك
الصلوة والمأثورة إلى غير
ذلك من ما يتخذونها
وأيضا وليها سنة

ويا لله كيف تترك الأحاديث الصحيحة في كثير من أحكام الدين بزعم أنها أحاد لا تقيد الفرضية ويفيد لها مثل ما ذكره هنا وهو ليس من الأحاديث النبوية في شيء لبيت شعري أن لم يكن ذلك تعصبا فلا أقل من أن يكون محلا لمقرط من قائله ومن كان هذا حاله فلا ينبغي أن يروى ويقتدى به في معرفة دين الله قال في النيل الحد يثان يعني حديث ابن عباس في صلواته مع النبي صلى الله عليه وسلم وصلوة عائشة خلفهما وحديث الش أنهما صلى به وبأمره أو خالته الحديث يدل أن^{عليه} أنه إذا حضر مع إمام المجاهدة رجل امرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وإنما لا تصف مع الرجال العلة في ذلك ما يخشى من الافتتان فلو خالفت اجزأت صلواتها عند الجمهور عند الحنفية تفسد صلوة الرجل دون المرأة ولكن بقيود فخرقة من أنفسهم مذكرة من قبل ذال في الفقه وهو عجيب في توجيهه تعسف حيث قال قائلهم قال ابن مسعود أخرجه من حيث أخرجه الله وأكاهم للوجوب فاذا احاذت الرجل فسدت صلوة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها وحكاية هذا تعني عن جوابه ومثل قولهم في الفساد ما حكاها في النيل من الهادوية والله أعلم أفضل صلوة المرأة منفردة في قعر بيتها أما كونها منفردة فلا نه العمل الأغلب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن المفضلة من بعده وعليه العمل حتى الآن ولو كان في جهنم لهن من الفضل الرجال في جهنم لشرع لهن محلات يجعن فيها نعم لا يبعد أن يقال جماعة صالحة البيت خير من غيره من النساء أفضل من صلواتها في منفردة كما تقدم في حديث أم ورقة وغيره وأما كون مسوتها فمن بيتها أفضل منها في المسجد فأتراه صلى الله عليه وسلم ويوتهن خير لهن الحديث وقول صلعم صلوة المرأة في بيتها أفضل من صلواتها في حجر بيتها وفي محلاتها أفضل من صلواتها في بيتها ولا يمتنع حضور الجماعات والمساجد إذا سرت تغلات غير متبرجات بطيب منينة ولم يلب ثوب فتنة وقالت الأحناف يكره حضورهن الجماعات ما سوى العجائز في العجرات والمغرب والعشاء: استدلووا نفي عمر عن الخروج لما رأى من الفتنة قلنا ان نفي عمر لا يعارض المرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر لم يفصل مخالفة اذن الرسول صلى الله عليه وسلم بالخروج لكنه رأى في زمانه ان النساء قد أكثرن من التزين وكان قد علم كغيره ان اذن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بعدم ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم إيا امرأة أصابت بخور فلا تشهد معنا العشاء الآخرة رواه مسلم وقال إذا شهدت أحدكن المسجد فلا تمس طيبا رواه مسلم أيضا نفي عمر ليس هو حكما تشريعا وإنما هو حكم الأدب يصلح إقضاها زمانه وصدقت عليها ذكالات السنة وما كان

كذلك فحق لا يخالفه اذا وجد في المكان والزمان مقتضيه واما ان تقول يكره او يحرم خروج النساء
 مطلقا الى المساجد في كل زمان وفي كل بلد او تمنعهن من الخروج من غير خوف فتنة فمما لا يحسن عليه
 لمخالفه صريح السنة وعمر ما كان شارعا ولا كان امره شرعا سيما اذا خالف امر النبي صلى الله عليه وسلم
 خلافة مما لا يعاب به بل من ايدى كراى المجتهدين يرد اذا خالف الحديث وقد مرادة ابته المتبع للسنة
 حيث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استاذنت امرأة احدكم الى المسجد فلا يمنعها متفق عليه وروى احمد
 عنه ان النبي قال لا يمنع رجل اهله ان ياتوا المساجد فقال ابن لعبد الله بن عمر فانا نمنعهن
 فقال عبد الله احدنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا قال فما كلفه عبد الله حتى مات وهذا اجزاء
 من يارض الحديث برأى احدا وقياسه ولما حدث وكيع بالاشعار قال رجال يقول ابو حنيفة انه
 مثله فقال اجزاء ذلك ان تحبس حتى تتوب روى مسلم ان الا بن هذا كان بلال بن عبد الله قال له
 عبد الله اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعهن ثم سبه سباما سمعته سب مثله قطع ان عمر
 لم يرسل النبي الى جميع العالم البلد ان ولا قال ان حضورهن المساجد مخطور الى الا لا يد فقول الاختاف
 كصاحب الهداية وغيره يكره حضورهن الجماعات فغلط صريح وقد مر الحديث المتفق عليه ان النساء
 كن يحضرن في صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس العجب ان
 الاختاف بانفسهم يستدلون بقول ابن مسعود اخرهن من حيث اخرهن الله ويجعلونه مجهولهم فروع
 ثم يخالفونه لان النساء اذا لم يحضرن الجماعة فامعنى الامر للرجال بتلخيرهن لنا احاديث متواترة كثيرة
 لا تخصي قولية وفعلية قد اعل على جواز شهود النساء الجمعة والجماعات والحضور في المساجد المصلي بل
 ثبتت عند مسلم الامر باخراج النساء حتى ذوات الخدوس والعواتق والحائض الى المصلي قال صلى الله عليه وسلم وليشهدن
 جماعة المسلمين دعوتهم حتى امرانه اذا لم يكن عند امرأة جلباب فتلبسها صاحبته من جلبابها
 متفق عليه وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذنكم نساؤكم بالليل الى المسجد فاذنوا لهن قال
 في المتفق برواة الجماعة الا ابن ماجة وفي لفظ لا تمنعوا النساء ان يخرجن الى المساجد ويوتعن خير لهن
 رواه احمد وابوداؤد وعن ابى هريرة ان النبي قال لا تمنعوا ما امر الله مساجدا الله وليخرجن تغلات رواه احمد
 وابوداؤد وقد افادت هذه الاحاديث الكثيرة المتوافرة اباحة خروجهن الى المساجد سيما في الليل بشرط ان
 يكن تغلات اى غير متطيبات بان يكن متغيرات الزيم وان لا يجوزن كذا وجهن المتنع والحالة هذه وهذا

بخلاف ما اطلقه الاحناف من المنع فلو لم تلتزم امرأة ذلك لم يخرج لها الخروج لحديث ابي هريرة ايا امرأة
 اصابته بخبر اقل تشهدان معنا العشاء الآخرة وقد استدل من ذهب الى منعهم من المساجد مطلقا بما يروى
 عن عائشة رضي الله عنها قالت لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما راينا لمنعهن من المسجد كما صنعت بنو اسرائيل
 نساؤها الى اخره متفق عليه قال في النيل فيه نظرا ذكرا يترتب على ذلك تغير الحكم لانها علقته على شرط لم يوجد
 في زمنه صلعم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو راى بالمنع فيقال عليه لم يرو ولم يمنع وظنها
 ليس بحجة قلت وهذا القول من امر المؤمنين حجة على المانعين لا لهم لانها سلمت ان النبي ما منع النساء
 من الخروج الى المساجد والباقي سراى وتخييل منها وهو لا يثبت حكما شرعيا ولا يغيره قال الشوكاني وقد
 حصل من الاحاديث المذكورة في هذا الباب ان الاذن للنساء من الرجال الى المساجد اذا لم يكن في خروجهن
 ما يدعوا الى الفتنة من طيب او حلي او من نية واجب على الرجال انه لا يجب مع ما يدعوا الى ذلك ولا يجوز
 ويخرج عليهن الخروج لقوله فلا تشهدن معنا العشاء الآخرة وصلواتهن على كل حال في بيوتهن افضل من
 صلواتهن في المساجد **فائدة عظيمة** وقع في زماننا النزاع والمجدال في ان نساء المسلمين هل يجوز
 لهن الخروج للحوائج الى الاسواق او غيرها ام يجب حبسهن في البيوت كما هو المرسوم في بلاد الهند و
 تاس منهم استفتوني في ذلك فاجبت بان النساء في عهد النبي وخلفائه كن يخرجن للحوائج ويشترون
 ويبعن تشهدن في مجالس لقضاء ويكلمن الرجال يحضرن في المغازي والمعارك ويسقين المرضى و
 يعالجن الجرحى فهذا المرسوم من جنسهن في البيوت ليس بحكم شرعي لا امر الله به ولا امر رسوله نعم ينبغي
 للنساء ان يخرجن تفلات مستترات غير متبرجات بطيب منينة اذا احتجن الى ذلك وقد قال النبي
 صلعم ان الله اذن لكن ان تخرجن لحاجتكن الله اعلم ولو صلى الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة
 لمن به سلس البول او البواسير او الطاهر خلف المستحاضة اجزا تهم ولا فضل ان يختار للامامة
 من تقدم وقيل يجب لما تقدم من ان حكم المستحاضة حكم الطاهرة وان صلواتها تصح اذا عصيته وفعلت
 ما امرت به والا صل ان من صحت صلواته فهو القدوة به بمعنى ان من اقتدى به لا تفسد صلواته ومن
 ادعى غير ذلك فعليه البيان ويلزمه ان ياتي بالبرهان ولنا حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم
 يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاؤا فلكم وعليهم اخرجه البخاري وغيره واخرجه ابن ماجه من حديث
 سهل بن سعد نحوه واخرجه الشيخان ان النبي صلعم كان يحل امامة وهو امام وكان الحسن والحسين عليهما

السلام يثبتان على ظهرك وهو امام فتحصل انه لا يضر المأموم احتمال تلبس امامه بنجاسة ونحوها
وانه لا يبطل صلاة المأموم باختلال صلاة الامام وذلك صريح ما تقدم وامامنا يروى عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الامام ضامن المومنين الحديث فهو مافيه من الكلام لا يعارض ما في
الصحيحين قلت وهو حجة على من استدل به على ان صلاة المقتدى تفسد بفساد صلاة الامام لان
غايتة ان الامام يضمن صلاة المأموم بمعنى انه يتحمل العقاب عن المأموم اذا وقع في صلاة تخل بسببه
وذلك يفيد براءة ذمة المأموم ومن لازم ذلك ان لا يطالب بالاعادة ولو فسدت صلواته وطولب
بالاعادة لم يكن الامام ضامنا ومتحلا لعنه كما يقولون ولا يبقى للضامن معنى حينئذ وما ذكرناه به
نجد الاحاديث في هذا الباب فان قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الامام ضامن اذا كان الضامن هو الكفيل
كان مطابقا لقوله في الحديث المتفق عليه المتقدم ذكره حيث قال فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاؤا فلكم
وعليهم فان هذا هو ما يلزم الكفيل هذا هو الظاهر ولم ادر من سبقني اليه اما تاريل الماولين فلا نقبله كقول
بعضهم في قوله الامام ضامن معناه تضمن صلواته صلاة المقتدى لانا نقول معنى الضامن غير معنى
المتضمن لغة ولو اريد التضمن فينبغي ان لا ياتي للمقتدى بشئ من الاذكار بل بشئ من الاركان لكونه اعادة
وتكريرا من غير ضرورة مع انه قد ورد الامر الصريح بقراءة الفاتحة للمقتدى والتامين وغيره وهل
يصح ان ياول حديث ضعيف على ضعف احتمال لا لاجل ان يناقض به ما هو اصح منه فليتنامل فان
المحل جدير به الله اعلم ويحرم عليه ان يقتدى بمن يعلم بطلان صلواته الا لعذر فان تابعه في مبطل
فسدت صلواته ايضا اما اذا لم يتابع كما ان كلم الامام في الصلاة غير مخطئ او سلم متعذرا او اكل او شرب
ولم يفعل المقتدى فلا تفسد صلواته اما ابتداء فلا تنعقد القدوة لانها لا تنعقد الا لمصل من كان
متلبسا بمبطل للصلاة فلا يمكنه الدخول فيها الا بعد ازالة المانع وان طرأ على الامام ما يبطل صلواته
اشاءه الزم الامام ازالة الطاري ولزم المأموم تنبيهه الامام ولا تفسد صلاة المأموم وطريان الكفر
كطريان النجاسة وقد ورد النص في الثاني كما تقدم لان النبي صخر من الصلاة بعد ما كبر وشار الى
الناس كما انتم وذهب اغتسل لما تذكراته ودخل للصلاة وهو جنب فدل على ان الامام يلزمه الخروج من
الصلاة لازالة المانع والمأموم يلزمه تنبيهه على ذلك فان خاف ضرا لكون الامام من ائمة الجور
فلا بأس عليه اما كون متابع في مبطل تبطل به صلاة المقتدى فذلك بالاجماع ولانه اذا فعل

المبطل وهو منقرض تبطل صلوة فلا فرق بين الحالتين وبه يظهر عدم صحة الاقتداء بالكافر لان الكفر مبطل للصلوة اجماعاً أما المكفر الذي اختلف في تكفيره فالمرجع فيه الى المقتدى ان ظنه كافراً فلا يجوز له الاقتداء به ولا يجوز كما ينبغي وتصح خلف المفضول ومن لا يلزمه اعادة كاي وعارضي ومتيمم وماء

وقاعد ومروى صلى خلفهم قارى ومكشئ متوضي وغاسل قائم ونحوه ويكره ذلك وكذا تركه خلف القاسق المعلن المفتون المبتدع الذي لم تبلغ بهته الى الكفر اما الجواز خلف القاسق والمبتدع غير الكافر فلقوله تعالى اجيبوا دعوى الله وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى لان ادنى الايمان يكفي لسحيم النية وهو من المتقين اذا نوى بصلوته رحمة الله ولم يظهر الكفر البواح فلا ينافيه قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين مع ان الصحة قد تجامع عدم القبول كصلوة من ام قوما وهم له كارهون وصلوة القاطع والمهاجر والعبد الابق وغيرهم ويؤيد ما قلنا قائل جمهور الصحابة والتابعين حيث كانوا يصلون خلف ائمة الجور كما سياتى وقالت الاحناف والشافعية لا تصح قدوة القارى بالامى ولا المكشئ بالعارى قالوا لان غير المعذور اقوى من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه قالوا ومعنى كون الامام ضامناً ان صلوته تتضمن صلوة المقتدى قد عرفت فساداً والضامن من ضمن بالفهم معناه الكفيل التضمن هو تفعل معناه اشتمل عليه وصلوة الامام لم تشتمل صلوة المقتدى ولم يكتف بصلوة الامام عما تركه المقتدى من صلوة والا يلزمهم القول بجواز صلوة المقتدى اذا ترك الركوع او السجود ولم يقولوا به وقولهم غير المعذور اقوى من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه منقوض بامامة عمر وبن سمية للبالغين منقوض بقولهم من صحة اقتداء المتوضي بالمتميم والقائم بالحال استدلال الشافعية بان الامام القارى يتحمل عن المقتدى القراءة فيما اذا وجد من الكعاج خلاف الامى هو استدلال بمسائل المذهب فمن لا نسلمه في القارى فضلاً عن التعليل به في الامى فهو من باب المصادمة اى الاستدلال بالمذهب على المذهب و اذا كانت تصح خلف ائمة الجور الجهلاء الذي قد لا يصيبون بل يخطئون لجهلهم وظلمهم وقد يستهزؤن بالدين كما فعل الوليد المرید حيث جامع امة ثم البسه بالباسة وامرها ان تضل بالناس وهي جنب في المعذورين محتجاً من باب اولى وغاية ما في الباب ان يكون الامى يخجل بقراءة الفاتحة وهي فرض فختلف فيه عندكم فان كان الاخلال بفرض للمعذور مانعاً لصحة صلوة المقتدى به وللاقتداء فسا نه يلزمكم مخالفة السنة الثابتة هذه صلح بدون احتمال لشتم وذلك انه صلح مخرج الى المسجد

في مرض موته فصل بالساد والناس خلفه قيام انتهى معناه فانظر في الصحيح عن عائشة واذا كان المعتقد من مذهبكم صحة ذلك فقد تناقضتم ولزم صحة صلاة القاري خلف الامي وكذا المكشي خلف العاري اما المجتهدون في القبلة او في اسيق الطهارة قلت ان كثرت فحجة اقتداء بعضهم ببعض مما لا اري للبحث عنه فائدة لانه لا يخطب بما ذكرناه وقد تقدم لنا نظام يشير الى ذلك ولان الاجتهاد في الآنية انما يتأتى على مذهب من يحكم بنجاسة الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وان لم يتغير اما على مذهبنا فلا لانه اذا وجد متغيرا يتغير بنجاسة فلا يجتهدوا وانما يعدل الى التيمم وان شك في تغيره فلا حكم للشك وان احتاط في حالة الشك بان توضع ثم تيمم فخير فعل قد اطلال الشافعية في ذلك وفرعوا على ذلك مسائل كثيرة نحن في غنا عنها وما يهون الامر في ذلك انما من شرائط الصلوة قبل الدخول فيها وقد تقدم الاختلاف في صحة الصلوة فيها وقول الاحناف ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المني ضعيف والمعتدل بالصحة لما ثبت وسماؤه لان حال المقتدي اقوى فيقال لا عبرة هنا بالقوة والضعف اذا لو اعتبر الماصح صلوة القائم خلف الجالس قد تقدم صحته في المعتقد عندكم كما دلت على ذلك السنة الصحيحة بالحكمة تبقى ههنا مسألة اقتداء من يقول ان مس الذكركم وخرج الدم او الصديد او القيح مما لا القسم او المباشرة الفاحشة تحدث خلف من لا يقول بكونها حدثا عرض له شيء من ذلك ثم ام الناس الصحيح الجواز كونها من مظان الاختلاف والعيابة كانوا يصلون بعضهم خلف بعض مع وجود هذا الاختلاف من غير تكبير ومن كره مثل هذا الاقتداء اوله مجوزة فقد اخطأ خطأ فاحشا والله اعلم واختلف من خلف المتنفل العكس المصل قرنا خلف من يصلي فرضا اخر خلافا للاحناف حيث قالوا بعدم صحة ذلك قالوا لان الاقتداء ببناء وشركة فلا بد من الاتحاد ودراسة الشافعية بعدم التسليم لجواز ان يكون الاقتداء اداء على سبيل الموافقة واقول ان هذا التعليل مما يدل عليه دليل بل هو من عند ياتهم ولو سلمنا الشركة والبناء لا يستلزم الاتحاد والمماثلة من جميع الوجوه اذ لو كان كذلك لما صح اقتداء المسبوق بركعة وهم لم يقولوا به بل جحدوا اقتداء المتنفل بالمتنفل بالمفترض قالوا للعلامة في حق المتنفل الى اصل الصلوة وهو موجود بصلوة الامام فنحقق البناء وهذا يمكن ان يقال في العكس الذي لا يقولون به فتناقضوا لان وصف الفرضية اذا صح عدم اعتبارها هنا فهذا مثله والتفريق بالقوة والضعف لا يجدي كما سار هذا اما قوله بجارية لعدم الا فالحق ان صلوة الجماعة لم تشرع بهذه العلة بل لما شاعت الفضائل اسرار كثيرة قد دل على بعضها الشارع ونبه فيها اظهار الشعار منها ان اجتماع الامة او انها امر من باب نزول الرتبة والقبول ومنها ائمة القلوب والاجتماع الذي ينتج عنه اتحاد الامة لغرض بني يتكبر ولا ينقصي من دس الدعوى ولا ينشلم لمحدث ما وذلك من عظم اسباب الهبة الذي هو من فضل الايمان اعني الحب

عقود على الشاء
تفقد من يصلي
الذوا مع جازكا
في اقتداء بالصغير
بالفرد قبل تعلقه
الشافعية من فعل
خطا من الي ربح
من يجنب

في الله ومنها بحثهم الكسالى والقصارى في نحوهم حتى لو تركوا مقتضىهم أكامة ومنها ان تكون فضل لعبادات من الهيئات
 المثابرة كالادفقات الضميرية للمشقة ومنها التشبهاً للملائكة كما قال صلى الله عليه وسلم لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها
 ومنها القاء الوحي في قلبه اذ السلام ومنها ان صلوة الجماعة تعاون على البر وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى بركة
 التعاون محسوسة معروفة وهي موجودة صدقة بالعقل التجربة اما عقلاً فلان الشابة المجاورة من اسباب الفعل لا تنفصل
 بطريق مخصوصة ولما التجربة قلما استغفرت عن الصالحين بل كل احد يدرك من نفسان فجامع الذكوريها تانية عجيب في القلوب
 ومنها التيسير والتسهيل فانها كبيرة الا على الغاشعين الاجتماع ليسهل المصعب يهيج النشاط ومنها تعليم الجاهلين فان
 الجاهل باحوال الصلوة قد يستفيد القراءة من قراءة الامام ولذا اشرع تقديم الاقران ثم الاقل قد يستفيد آداب
 الايمان من الامام والمأمومين فهذا البعض فوائد صلوة الجماعة وما شرعها له وما عند الله كثير وادنى بالجملة ما ذكره
 ليس يهيج نعم متابعة الامام في غير مطلق مخوة واجبة مما يتعلق بأداب الصلوة وان كانها في التقدم عليه بانفعال الصلوة
 وحيد مثلي وكذا التاخر عنه لغير عذر وهل ذلك مبطل للصلوة ام لا قلنا اوفيه خلاف والذي نراه عدم البطلان
 فان تقدم وشرش على المصلين زجر آداب بما يراه الامام اما كون صلوة المأموم تحصل في ضمن صلوة الامام او انها مبنية عليها
 كبناء على الجدار على اسفله والفرع على اصله او السقف على عمدة وحيطانه ففاسد لما عرفت ولا يقال صلوة مبنية
 على ما يقال صلوة جماعة والمقتضى يلزمه ان ياتي بواجبات صلوة ولا يكفي ما تيان الامام بها وقد تفسد الشراكة بالنسبة
 الى شخص في حق شركائه ولو كان مقتضى الشراكة ان تفسد كلها اذا فسدت بالنسبة الى الشخص الواحد فيلزم عليه
 بفساد صلوة الامام بفساد صلوة احد المأمومين اذ اسلم ان صلوة الجماعة صلوة شراكة وهو في غاية البطلان لان
 الشراكة او المشتركة انما يتألف من اجزاء يجمعها الشركاء كل منهم ياتي بمجزء غير ما ياتي به الآخر والبناء وضع شيء على
 شيء بحيث لا يتجدد ولا يستأنف الا سفل ليس كذلك صلوة المقتضى بالنسبة الى صلوة الامام اتفاقاً منا ومنكم و
 قال صلى الله عليه وسلم ادركم فضلوا وما فاتكم فاعلموا الحديث واذا فسد تعليلهم فلنا على جواز ما ذكرناه ما روى عن جابر ان معاذا
 كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرة ثم يرجع الى قوم فيصلي بهم تلك الصلوة متفق عليه في رواة الشافعي والدارقطني
 وزاد في رواية تطوع ولهم مكتوبة العشاء وجابر كان من يصلي خلف معاذ روزه وهو ظاهر في المراد فلا تعويل على تاويل
 الماويلين كاجل او هامة ائمة اوجيها القصور وما يؤيد هذا الحديث ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف انه كان يصلي بكل
 طائفة ركعتين في رواية تاتي داود انه صلى بطائفة ركعتين في سلم ثم صلى بطائفة ركعتين وادها نقل قطعا
 كذا في المنيل ما صلوة المتنفل خلف المتنفل فلما روى انه صلى قال الرجلين الذين لم يصلي معه اذ اصليت سما في حالهما

ثم اتيتهم بمسجد جماعة فضليا معهم فاليها لكم نافلة اعزبه اصحاب السنن من حديث يزيد بن الاسود وصححه ابن خزيمة وغيره
ولما اطلنا في هذا المقام لان صلوة الجماعة من عظم شعائر الدين من اقوى اسباب السعادتين فمن ادرك عمرى اتحاد الامة
واختلاف شرائطها وموانعها في بعض الاحيان باعث للوسواس وسوء الظن بل العداوة بين المصلين هو يكون مفوتا
لهذا الاجتماع او مفرا للمصلين احزابا متنافرة وثباتا متناكرة وهو على طرت تقيض بالمعرت بالضرر ثم من كون دين
الاسلام هو السامى والداعى الى التاليف بين افراد معتقديه الى ان يكونوا اخوانا بل يكونوا كاليد الواحدة على الاعداء وما كان
مخالفا لاصل من اصول الدين كيف يصح ان يجعل اصلا يتاول به الفسوس الدنية والله اعلم ومن على يقوم ثمر بان انه
محدث او جنب اعاد هؤلاء من خلفه وناق للشافعية ومخلاف للاحناف زعم بعض الاحناف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اثم قوما
ثم ظهر انه كان محدثا او جنبيا اعاد صلواته واحاداده لم يسند الى كتاب هو باطل لفظا ومعنى ولا ادري من اين جاء
بهذا القول ثم جعله حديثا لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافا لاجزبه الدار قطنى اذ اصلى الامام بقوم وهو على
غير وضوء اجبراتهم ويعيد قال الحافظ والترمذي في ذكر الجنب ايضا من حديث البراء وفيه جويرو وهو من ترويه
وفي السند انقطاع ايضا وقد عرفت فساد تاويل الضامن بالنص من فلا يصح استدلالهم هنا بمحدث سيئ السند امام ضامن
ولنا ما روى من حديث ابى بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلوة الفجر فادما بيده ان مكائكم ثم جاء فاسته يقطر
فضلى بهم وفي الباب مويديت قال في النيل في رواية اى لا بى بكورة قال في ادله وكبر وقال في اخره فلما قضى الصلوة
قال فما انا بشئ مثلكم والى كنت جنبا انتهى فما يروى من انه ذكر قبل ان يكبر كما في الصحيحين فلا يخالف هذا الحديث
لجواز تعدد الوقوع كما قال ذلك الحافظ ابن حبان ومثله ما اذا بانته عليه نجاسة ولو بان الامام انشأ او كما فيها
فقال الشافعية ان كان معلن الكفرة وجبت الاعادة في الاصح عندهم والا لا لكن منهم المتأخرون تبعوا للنسوى في
منهاجه لزوم الاعادة مطلقا وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في هذه الازمنة من جواسيس الكفار في بعض بلاد
الاسلام فينبغي التفرقة بين المعلن وغيره اما ان الصلوة خلف الكافر ومتا بعد فيها لا تجوز فلقوله تراغا يتقبل
الله من المتقين قوله تعالى الذين محيطت اعمالهم في الدنيا والاخرة وقوله تروماد الكافرين الا في هلال
ولانه ليس من اهلها ولا امرنا بمخالفتهم وخرجنا عن مولا نهم فالصلوة خلف الكافر منهي عنه فمن همومات الشبهة
والله انما ينهى عن الفساد والمنكر وما نهي عنه فلما فيه من الفساد فينبغي ان يقال ان الصلوة خلف الكافر فاسدة
يلزم اعادةها اما الصلوة خلف الفاسق والمبتدع ولو بلغت بدعة الى الكفر لا اختلاف في كمالهم في القدي والجبري
والرافضي الخارجى فعدوا بنا الحنابلة لا يجوز ذلك عند المالكية لقوله ولا يؤمن فاسق ومنا اخرجنا من اجتماع

ولا يصح انهم جازة مع كراهة لان الصحابة كانوا يصلون خلف ائمة الجور ويحكي عن النبي صلوا خلف كل بر وذاجر
 وصلوا خلف من قال لا اله الا الله ومن اصحابنا من فرق بين حالة الخوف والاضطراب وحالة الايمان والاختيار
 محل فعل الصحابة على الحالة الاولى وضعف ما حكينا عن النبي صلعم قال بن المديني وشيخنا عبد القادر الجيلاني لا يصلي
 خلف من يقول تخلق القرآن وقال عبد الله بن ادراس لا يصلي خلف الجهمية وقال البخاري ما ابالي صليت خلف
 من افضى او جهى امر صليت خلف يهودي او نصراني اما المبتدع الذي بلغت بدعته الى الكفر الاتفاقي كنكري المعاد
 وحشر الاجساد او منكري الصانع او حادث العالم او منكري فريضة قطعية من فرائض الدين فلا يجوز الاقتداء به
 اتفاقا لما ذكرنا او لا ولو ظهر على هذا فيعيد صلوة من او المخالف فيه فارق للاجماع بالجملة المسئلة اختلافية ودلائل
 الفريقين متماثلة ولم يصح من المراجع شيء من هذا الباب قال صاحب السبل فالمرجع فيه الى الاصل وهو ان كل من صحت
 صلوة صحت امامته وايد ذلك فعل الصحابة اخرج البخاري في التاريخ ادراس عشرة من اصحاب محمد صلعم يصلون
 خلف ائمة الجير قال شيخنا ابن همام رويت طائفة الصحابة كلهم دون خلاف من احد منهم وهو صاحب
 الحديث وهو قول احمد والشافعي في حنيفة وداود وغيرهم الى جواز الصلوة خلف الفاسق الجمعة وغيرها وبهذا
 نقول ونثبت هذا القول بصفة محدثة اقول فخص بعض الناس بالجواز بالجمعة والعيدين كدليل عليه قول عثمان بن
 الصلوة مع ما يعلق الناس قول الحسن عليه بدعته يدعون على العموم ويحكم بعض الناس من اهل عصرنا بجواز الاقتداء
 خلف المبتدع الذي طغت بدعته الى الكفر الاتفاقي هذا فارق للاجماع وقول شيخنا لم يسبقه اليه احد ثمرة الخشب
 انه يفرق بين انتخابه للامامة وبين الاقتداء به هو يصلح يجوز الثاني دون الاول لم يدان نفس الاقتداء به
 في حالة الايمان والاختيار وهو كما نتخاب للامامة لان له الخيار ان يصلي خلفه او لا يصلي فاذا اقتدى به من غير خوف او قهر
 فقد اصطفاة للامامة ويرد قوله اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم دونكم فيما بينكم وبينكم الكافر المتفق على كفره
 لاخير فيه اما الكافر المختلف في كفره او الفاسق العلي فيه نوع من الخير كما وجرى في الحديث ذرة من خيرا او ايمان
 وقول عثمان لا يصلي ان يكون متمسكاً له لانه وجرى في ناس بغاة وهم لم يكونوا كافرين ثم الكافر الاختلافي انما يجوز الاقتداء
 به لمن لا ينسبه الى الكفر اما من يكفر فلا يجوز له الاقتداء به كما يدل عليه قول بن المديني البخاري الجيلاني
 وعبد الله بن ادراس سليمان بن داود وسهل بن مزاحم وغيرهم من اصحابنا اهل الحديث وبه يرفع الخلاف بين
 الاقوال روى ابو داود عن ربيع بن خالد حين سمع من المهاجرات الرسول اكرم ام الخليفة قال لله على ان لا يصلي
 خلفك صلوة ابد او اما قال الله لا نه كفر المهاجرات بهذا القول انما اطلنا في هذا المقام لانه ما زلت فيه الاقدام وكثر

فيه الخصام ومن خلف الصف فذا وفيه سعة أعادوا كالأدواء فأكادوا الفخ في خلاف الثلثة ولنا على ذلك حديث
على بن شيبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلواتك
فلا صلوة لمن خلف الصف رواه أحمد وابن ماجه وقد حسنه الأمام أحمد وقال بن سيد الناس مرآته ثقات معروفون
ويشهد له حديث ابنة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فحده فامر أن يعيد صلواته قال في
المنتقى رواه الحمزة الأناشي وفي رواية قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل خلف الصف فحده قال يعيد الصلوة
مرآة أحمد قال في الفتح وذكر حديث ابنة أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما انتهى وأخرجه أيضاً
الداوقني ابن حبان حسنه الترمذي قول ابن عبد البر أنه مضطرب لا سناحاً يثبت جملة من أهل الحديث قد أجاب
عنه ابن سيد الناس بين ذلك في شرح الترمذي وأطال أطاب فاندفع قول الملك العيشي في التحفة شرح المنهاج
أن تحسين الترمذي له وتصحيح ابن حبان معترض بقول ابن عبد البر أنه مضطرب البيهقي أنه ضعيف انتهى مع
أن البيهقي لم يضعفه وإنما أجاب عما يروى من الشافعي من تضعيفه بأنماي حديث وابصة ثابت على أن المذكرة
هنا لا شاهد أو عاصد الحديث على بن شيبان كما عرفت وقد وافقنا بعض محدثي الشافعية ما قال في الفتح و
به قال الحسن بن صالح وإسحاق وجماد وابن أبي ليلى وكيع وقد أطال في ذلك شيخنا ابن القيم في كتاب الصلوة قال
في النيل في مسائل القائلين بالصحة بحديث أبي بكر قالوا لا نأتي ببعض الصلوة خلف الصف ولم يأمرك النبي صلى الله عليه وسلم بالأعادة
فيعمل الأمر بالأعادة على جهة التنبه مبالغة في المحافظة على الأولى وتمسكوا أيضاً بحديث ابن عباس وجابر إذا جاء كل واحد
منهما فوقف من يسأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فادركوا واحداً منهما حتى يجعله عن يمينه قالوا فقد صار
كل واحد منهما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الأداة وإجاب بعضهم عن هذا الأخير بأن المدا من اليسار إلى
اليمين لا يسمى مصلياً خلف الصف وإنما هو مصل عن اليمين مرادك رحمه الله أنه ليس هناك صف موجود فيقول
عنه ابن عباس وجابر صلى الله عليه وسلم فادركوا ليس في محله مع أن فساد الصلوة فيما نحن فيه على خلاف القياس لو رُو
النص فيقتصر على مؤثرة ولا يقاس عليه ما ليس منه وذكر أوجه عن متمسكهم بحديث أبي بكر وأحسنهما نقله
عن ابن سيد الناس حديث قال ولا يعيد حكم التبرع في الركوع خلف الصف استجلاً واضطراباً حكم الصلوة كلها خلفه
فهذا الإمام الأئمة أحمد بن حنبل ومروى أن صلوة المنفرد خلف الصف باطلة ويرى أن الركوع دون الصف جائز
قلت ووفق ذلك كله نقول أن لا يتم لهم الاستدلال بحديث أبي بكر مطلقاً لا سيما على ما رجحناه من عدم
الأخذ أدب تلك الركعة لأنه بعد دخوله الصف إلى الصلوة كاملة ولم يفعل بعضها خلف الصف وما إلى به خلف

وجوهكم فتسوية الصفون سنة مؤكدة يجب الاهتمام بها وعليه علمة اهل العلم ان يهوا الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك المأمور في الأحاديث الصحيحة من امره صلعم بتمام الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك السنة ان لا يقف الموقف في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف الثاني سعة ثم كذلك وورخ ايضا ان الوقوف بمئة الصف اولي افضل كذا في الروضة ويكره ان يصفوا بين السوارى بالحد يث عبد الحميد بن محمود قال صليت خلف امير من الامراء فاضطرنا الناس فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال انس بن مالك كنا نتقي ذلك على عهد رسول الله صلعم قال في المنتقى رواه الخمسة الا ابن ملجعة ومن معاذية بن قرعة عن ابيه قال كنا نتقي ان نصف بين السوارى على عهد رسول الله صلعم ونطرح عنها طرحة اربعة ابن ملجعة و يشهد لذلك ما اخرج الحاكم وصححه من حديث انس بلفظ كنا نتقي عن الصلوة بين السوارى ونطرح عنها قال لا نصلوا بين الاساطين اقوال الصفون وبه قال احمد واسحاق والفتح في سعيه بن منصور في سننه النخعي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس حديثه قال بن سيد الناس لا يعرف لهم مخالف في الصحابة وخص فيه ابو حنيفة وما كنت الشافعي عن ابن المنذر ما قيا بسا على الامام والمنفرد قالوا قد ثبت ان النبي صلعم صلى في الكعبة بين ساريتين قلت هو قياس في مقابلة الض هو فاسد في نفسه ايضا وجود الفارق بين قيام الفرج امام او منفرد وبين الجماعة صفا اذا قام الصفون بين السوارى مفارقة كاجزاء او هاد يشترط علم المقتدى بانتهالات امامه ونخعي با علم ما يشغل الظن ليتمكن من متابعتهم بان يراه او بعض صف او يسمع مصليا والعبارة في المبلغ ان يقع في نفسه صدقه ويبدون ما ذكرناه لا يمكن احدا الا قتلا او بخيرة في صلوته ولا تقف بعد المسافة حيث لا يمكن ان يكون قد ادى في الصف سعة وذلك لعدم الدليل على المنع والامام اما جعل ليقننى به فاذا امكن الا قتلا او جاز من حداد بعد دون بعد او منع مطلقا لم يات بدليل مع ذلك لا يضر الخائل الى بين الامام والمأمومين الحديث عائشة قالت كان لنا حصيرة بنسطةها بالنهار ونحتج بها في الليل فصل فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون قرا تدهلوا بصلواته فلما كانت الليلة الثانية اثاروا فاطلع عليهم فقال اكفوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يمل حتى قلوا رواه احمد وفي البخاري نحوه وذكرناه كان بينه وبينهم جد الرحمة وسواء في ذلك الفرض والنفل والمسجد وغيره من ابنية او فضاء لا نه لم يرد دليل يظهر به الفرق بين هذه الاشياء نعم من قول صلعم لا صلوة بجوار المسجد الا في المسجد على نفى الصحة لا الكمال فينبغي ان لا يجيز ذلك لمن كان خارج المسجد امامه في المسجد الا بعد مراعاة المستلزم للمسجد بالمصلين حيث لم يجد فيه سعة او مانع شرعي او مشهور في هذه المسئلة

قد كثرت التفصيلات ولم تثبت في كتاب الهداية إلا بدعي التعصب التقليد ولا ففي الحقيقة لا وزن لها وبكرة
 ارتفاع الإمام على المأموم في المواقف الحاجة كالإمام كان مناق المحل حتى صلى بعضهم في محل انخفاض الأسماء ارتفاع هو ان
 يتعين محل الإمام بالفوقية كدكة وسرير ومنبر وعقبة فلا يضر ما يشبه الاعتدال لأنه لا يقصد غالباً للتعالي المذموم
 وذلك لما روى عنهم ان حذيفة ام الناس بالمدائن على دكان فاحد ابو مسعود بقميصه فخذ به فلما فرغ من صلواته
 قال الم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى ذكرت حين صدقني رواية ابو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفعه وعن ابن مسعود قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الإمام فوق شيء والناس
 خلفه يعني اسفل منه رواية الدارقطني ودل على جواز الحاجة حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر
 اول يوم وضع فكبروه وهو عليه ثم ركع ثم نزل القهقري فمسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرفت قال
 ايها الناس انما فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلوتي متفق عليه ولا يكره جلوسه الا لقاصد ذلك ترفعوا وكبرا اذ لم
 يدل دليل على المنع ولا يصح قياس المقتدى على الإمام لان هذا امتبوع فهو منظر للكبر والمأموم تابع فليس كذلك
 لا سيما وقد نقل ان كثيرا من الصحابة قد فعلوا ذلك لما روى ان ابا هريرة رضي الله عنه صلى على ظهر المسجد بصلوة الإمام فخرج
 الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا كذا في النيل عن انس انه كان يجمع في دار ابي نافع عن يمين المسجد في
 غرفة قدر قامة منها لها باب مشرف على المسجد بالبصرة فكان انس يجمع فيه ياتم بالإمام رواية ابو سعيد في سنته
 وعند اصحابنا كالاحناف وعطاء والنخعي والحسن البصري لاحد بمقدار معين اذا علم بصلوة الإمام كما قد مرنا ذلك
 وكذا قال الإمام مالك الا انه خص الجواز بمآخذ الجمعة بناء على مذهبه من اشراط المسجد او رجاء به المتصلة
 به لصحتها وعندنا لا يشترط ذلك وسياتي الكلام على ذلك في باب صلوة الجمعة ان شاء الله فانظر هناك ووافقنا
 الشافعية فيما اذا جمعهم اى الإمام والمأموم مسجد او محققاته المتصلة به اما اذا كان بفضاء او ابشية غير
 المسجد فشرط صحة القدوة عندهم ان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا والعبرة بالبحر المسجد ان كان
 احدهما فيه ولم يتصل الصنوف وبأخر الصنوف في غير ذلك وشرطه عندهم ايضا في غير المسجد ان لا يحول عائل
 يمنع المرور بين المأموم والإمام ولو شاك لا يمنع الروية وباب مقفل فحيدار ولا يضر عندهم توسط النهر والتأخر
 واذا امكن المرور بلا انزواء عن القبلة تجاوزت القدوة عندهم وهذه الشرط عندهم اما تشترط فيمن يلي الإمام
 من المقتدين وإمام من في يمين الصف او يسارها او خلفه فلا يضرهم حيلولة ما ذكر بينهم وبين الإمام فعمد
 يشترط ذلك كله فيما بينهم وبين من تقدمهم مرقفا من المؤمنين قالوا ولو وقف في علو وامامه في سفلى او عكسه في

غير مسجل اشتراطها اذا بعض بدنه بعض بدنه ولذا فقد شرطها ذكره بطلت القدوة بزعمهم فان تابعة الحالة
هذه بطلت صلوة المقتدى وهذه تفريعات على اصول فاسدة وآراء كاسدة لم يدل عليها دليل شرعي وقد قلنا
ما هو الحق فيلحظ وتجب المتابعة في غير مبطل لقوله « اما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وهو في الصحيح وصح
عنه صلعم الوعيد الشديد على مخالفة الامام المتقدم عليه كجعل راسه راس حمار اما كون ذلك شرطا لصحة صلوة
المقتدى فلا عند اصحابنا خلافا للشافعية وغيرهم ادم يدل دليل على الشرطية اولى ان ذلك معتبر في الصلوة بل
قلنا ما يدل على خلافه ولا ان بالانفراد من الجماعة لا تبطل فلا تبطل بالتقدم عليه في سجدة اولى وكما انه ياتى
بالانفراد عن الجماعة المتلبس بها بالهدى فكذلك هنا ياتى بالتقدم على الامام وبالتأخير الفاحش اما بطلان
صلوته بذات الله فلا في الصور بين ومن فرق فعليه البيان فيما يتعلق بركان الصلوة وانما قيدناه بهذا لما روى انه
كان يحل امامة على عاتقه ويضعها ونزل عن المنبر فيقهرى فلا تجب المتابعة في مثل هذا ومنه قتل الحية او العقرب
او دفع المودى او الحلك لا التحجير واذا قصد متابعة مصل في صلوته كانا جماعة وهذه هي النية المعتبرة اى
فلا تكون صلوتها جماعة الا بذلك لقوله « اما الاعمال بالنيات واذا لم يكن كذلك فلا لزوم للمتابعة المتقدم
ذكرها وكفى لان عقد الجماعة نية المقتدى للمتابعة وشركته في صلوته ولو لم ينو الامام الامامة سواء رآه او لم
يراه والذي يخالف هذا ماله من دليل ويناخذ بشي من يتصدق على هذا اى يقتدى به ولا تنعقد صلوة الجماعة
الا بنية الامامة من الامام ونية الاقدار من الموتى لان من شرط صحة صلوة الجماعة ان تصلى في جماعة وقد علمت
ان النية معتبرة في انعقاد الجماعة اذ لا تجب المتابعة الا على الماتم وفي لزوم نية الامام نظر فليتأمل الناظر
وما ذكرناه في المتن هو الا حوط ولا يجوز للمقتدى ان يقرأ في قيامه غير فاتحة الكتاب فان فعل اثم واخراته
لو لم ينتهي به صلعم عن ذلك وفي الباب احاديث وقد خرج كثير من العلم فوجهه ان اذا قرئ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا ولا تحسب له ركة بدا ونها ولو سبوا فادلوا وحيد الركوع مع الامام لقوله صلعم في حديث النبي صلى الله عليه
وسلم امر ايام القرآن ولقوله في بعض الروايات ثم اصنع ذلك في كل ركعة وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى
واذا خرج الامام من صلوته انقطعت القدوة اى لزواا الرابطة وهي الصلوة فيسجد لسهو نفسه ويقتدى بغيره
وغيره لا سيما خرج لكونه حدثا او تبين انه كان محدثا وركعتين صلوات من خلفه فلهما او بعضهما مسبوقين
ولو تأخر هو وقى خلف المتقدمين فكذلك لا يصح ان يصح ما يصح قطع امامه انما يخرج من الامام قطع القدوة لقوله تعالى لا تبطلوا
اعمالكم ولا انه قصر العهد انتهى الاول عليه بالنية الاقدار مع ترك الجماعة اتداء اى ذنبه يجوز قطعها حينئذ لان الغرفة

الأولى في بعض صلوة الحزق تفارق الإمام من الأعداء في ذلك تقول الإمام القراءة ونحوها لما صح ان بعض المؤمنين
 بعد قطع القدوة لذلك ولم يتكلم عليه صلعم ودخل حونا المعظم المولى بدعي الزمان افاض الله عليه شايب
 العفان مسجد اوقتي في صلوة التراويح يحافظ بقراءة القرآن فلما سمع قراته وجداه ليستجبل في القراءة ولا
 يودي الحزق عن محارجه ولا يقف على الاوقات اللازمة فقطع القدوة وصاح قال الهيثمي في تحفته ورواية صلعم
 انه استأنف معارضة برواية احمد انه بنى على ان هذه الأخيرة شاذة وهي حجة لنا ايضا لانه اذا جاز ابطال الصلوة
 لعذر فالجماعة أولى من الاعتذار ترك اما سنة مقصودة متفقة عليها اكثر من التشهد الأول ثمرة اما اذا التلى الاما
 بقدرها ما يكفي لجواز الصلوة فلا يجوز ترك المتابعة وكذا لا يجوز فيما اختلف في سنة كقراءة القنوت في الوتر
 ثمرة ويغني الشافعي اذا اقتدى بالحنفي ان يتبع امامه ويقرأ القنوت معه قبل الركوع وفي عكسه يترك القنوت
 او يصلي بعد الركوع واذا عرض مبطل في صلوة امامه وجب قطع القدوة لانه ليس في صلوة صحيحة وقد تقدم انه
 لا يتابع في مبطل فمن ليس في صلوة أولى ولا لا يتصور القدوة بمن ليس في صلوة وانما اردنا بالمبطل المبطل الاتفاق
 كالاكل الشرب والضحك تهففة والكلام والسلام عند من غير عذر والاسرئاد والكفر فلا يجوز ترك الا قتداء
 بالمبطل الاختلاف في خروج الدم والصد يد ومس الذكر والتخيم واصابة الجراحة والقاء النجاسة وقيل يجوز
 لانه ليس في صلوة صحيحة في اعتقاده ومن كان في صلوة جازله ان يقتدى بمصل غيرا وسواء في ذلك الامام
 والمنفرد والمؤتم بعد مفارقة الامام الاول ولو كان المؤتم يصلي الفرض الذي اقتدى به يصلي السنة او التطوع
 لان الصديق استأخر بعد ان كان اماما واقتدى بالنبى صلعم فانظر لفظه في الصحيحين وقد وقع له ذلك
 مرتين اما كون المنفرد يقتدى بغيره في اثنا و صلوة فلهذا الى بكرة ان النبي صلعم استغفر الصلوة فذكر ثم اوى
 اليهم ان مكانكم ثم دخل ثم خرج وراسه يقطر صلى بهم الحديث رواه احمد والبوداؤد وله طرق متعددة واختلف
 في ارساله وسنده وهو في الصحيحين مراسلا وليس عندهما ذكر ان ذلك كان في الصلوة بل في بعضها التصريح
 بان ذلك كان قبل الصلوة والعدول الى الجمع اولى من الغاء بعض السنة لبعض الاخر منها اذا امكن اولى ما يقال
 في الجمع ما نقله القاضي حياض والقرطبي عن ابن حبان ان ذلك وقع مرتين وقال لنزوى انه لا يظهر ان تنحل
 لمختصا من النيل اذا تعدت الواقعة فمن الضرري انه حين فارقه بعد التكبير اى وهم في الصلوة لم يتبق
 القدوة فبعد جوده ثانيا حصل فقد آمن كان في صلوة بمصل اخر وهو ما لا نستدلال عليه اما كون المؤتم
 يصير مقتدى يا اماما غير امامه الاول بعد مفارقتها فقد دل عليها ايضا تلخيصا بمراد مقتداه بالنبى صلعم ثم

اقتدوا بالمقتدين به بعد مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم حدث سبل بن سعد في الصحيحين بنسب في ذلك ودل فعل عمر في
 يوم طعن علي بن الحسين وعف على جوارحه تحول الموت اماما اذا ترك الامامة وقطعها الامام الاول وقد قال الامام احمد بن
 حنبل روي ان استخلف الامام فقد استخلف عمر على رضى الله عنها وان صلوا وحدا انا فقد طعن معاوية وصلى
 الناس حدا انا من حيث طعن اقواصلوتهم انتهى قلت ومعاوية لعدم كماله وثباته لم يهتد الى الاستخلاف شغلته
 مصيبة نفسه عن صلوة المومنين به وذلك لضعف نفسه بخلاف الائمة الراشدين الذين قد وهب النبي صلى الله
 عليه وسلم على القساس بسنتهم امامنا لم يذكر ذلك استدلالا بفعل معاوية وانما استدلال بفعل المسلمين في حالة عدم
 الاستخلاف حيث صلوا وحدا انا ولم يتقدم احد منهم اماما فاما معاوية فليس قوله وفعله بحجة حيث صدق
 منه اقوال وافعال نخل بعد التروعدا لعمرو بن العاص وزياد ومشيخة وقد خالفه اية كثير من الصحابة
 وتكلموا عليه بالملامة في مسائل كثيرة فاما ذلك اذا تعارض فعله بافعال الخلفاء الراشدين كعلي وعمر رضي الله
 عنهما سيما اذا ارتفع احساسه وفقد امتياز جبر عاجبا احبابه وما ادراك المسبوق هو اول صلوته فلو ادراك من
 المغرب ركعة مع الامام تشهد معه ولم يكف به عن تشهد في ثانية صلوة نفسه فاذا صلى ركعة لنفسه تجلس
 ويتشهد وقد اختلف العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة ما يدركه الامام من صلوة الامام اول صلوته في التشهد
 والقعدات واخر صلوته في القراءة وهذا جمع بين المتضادين تردد بين المتناقضين لا يقبله الطبع السليم بعيد
 عن شان ابي حنيفة ان يختار مثل هذا وقال مالك في المشهور عنه هو آخرها وعن الامام احمد روايتان في مقتضى
 قول مالك والى حنيفة في القراءة ان ما فعله المقتدى مع الامام لا يلزمه اعادته بعد مفارقة الامام فقول مالك
 ولحد الروايتين عن احمد لا يمكن طرده لانه من لازم قولهم ان من فاتته الاولى من الرباعية لا يتشهد قبل السلام
 لانه انما يلزمه قضاء الركعة الاولى وهي لا تشهد فيها وهم لم يقولوا بدويلزم الاحناف ان لا يجب عليه تكبير الركعة
 التحريم مع دخوله لانه ليس محلها آخر الصلوة بل يفعلها اذا قام لقضاء اوله وهو فاسد ولم يقولوا به امام عند
 اصحابنا ونا قال الشافعية لاحد الروايتين عن احمد فما يدركه المسبوق هو اول صلوته ويحسب له منها ما حسب
 له لو كان منفردا وما سواه فاما يفعله متابعة لامامه فلا يختلف عليه اذ هذا الاخير منهي عنه ولنا حديث ابي
 قتادة قال بينما نحن بصلية مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع جلبة رجال فلما صلى قال ما شأنكم قالوا استعجلنا الى الصلوة قال
 فلا تفعلوا اذا اتميت الى الصلوة فعليكم بالسكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا متفق عليه فملعبام في بعض
 الروايات بلفظ فاقضوا فحي وان كانت صحيحة فحديث اعموا الصم منه قال الحافظ اذا كان عمر في الحديث واحدا

وتختلف في لفظة منه ويمكن هذا الاختلاف الى معنى واحد كان اولي وهذا كذلك انتهى قالوا لان الاقام يستلزم سبق
 ابتداء قلنا هذا غير مسلم انما المراد من الاقام اتمام ما شرع فيه المبرور وابتداء قضاء ما سبقه عمل القضاء فيه
 على المعنى اللغوي بالضرورة لانه مجاز مشهور وما ذكرنا متعين لاستحالة حقيقة القضاء الشرعية هنا ولان
 المتألف لم يلزم مقتضيه بل ناقض لبعضها فلم يطرح قوله كما عرفت انما ويدخل في الصلوة على الحالة التي يجب اقام عليها لقوله صلوا على ما
 في ادراككم بصلوات الحديث منه فقد روي عن مسلم من وجدة انك اذا قاتما او ساجدا فليكن معي على حالتي التي انا عليها اخرج ابن
 ابي شيبة عن رجل من الانصار من نوعا وجهالة الصحابي لا قصره فالقيام ليس من شرط تكبيرة الاحرام في حق من كان
 كذلك اى من لم يجد الامام قائما فيكبر للتخيم مع دخوله على الحالة التي يوافق الامام عليها خلافا لاجتناف الشافعية
 ومن ادرك الامام قبل السلام فقد ادرك الجماعة لقوله صلعم في الحديث المتقدم ذكره ليكن بالسكينة فما أدركتم
 فصلوا الحديث وقيل من ادرك ركعة مع الامام فقد ادرك الجماعة اى فصلوها واستدل بقراءة من ادرك ركعة
 من الصلوة فقد ادرك الصلوة وليس للامام انتظار من احس به دخلا ليدرك الجماعة او ليدرك الركعة
 الحديث ابي قتادة وفيه بعد ذكر انه كان يطول في الاولى قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة
 الاولى وهو عند الله بن ابي اوفى ان النبي صلعم كان يقوم في الركعة الاولى من صلوة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه
 احمد وابوداود ومالك بن ابي مريم والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن خزيمة وابن حبان وابن عسكروا
 امه وكان الدخول مقصرا بياخرا فلا يعقل تجوز الاضمار بالكثير لاجل الاولين ونحوه وقال بحذيفة وماله
 وكانوا في الجوف يوسف ايكبر ذلك وبالغ بعض مبتلى في الاحصاف في هذا او غير انه يخاف ان يكون شكا وهذا القول في غاية
 السخفة ومن كان الجمع ايشرفه يحب الى الله رواه احمد وابوداود والنسائي وابن عسكروا وابن ماجه وصححه ابن السكن
 والعظيمي الحاكم وشاذ ابن المديني الى محته كذا في التل وما قيل من جملة بعض رواة فقد روى واوله كما رواه
 ابي بن كعب قال قال رسول الله صلعم اداة الرجل مع الرجل انك من صلوته وحده وصلوته مع الرجلين انك
 من صلوته مع الرجلين انك من صلوته وحده وصلوته مع الرجلين انك من صلوته مع الرجلين انك من صلوته مع الرجلين انك
 تدل على المشاركة ومن زيادة في المنع ان قد تقدم لنا كلام في المسألة ما زاد نعيمه من المسجد فاجرا اعظم الحديث الى
 موسى قال قال رسول الله صلعم ان اعظم الناس في الصلوة احبها اليها ثم النبي ثم الامم وقوله يا اكرم تكتب
 انك اكرم لان الاجر يزداد بزيادة التل المشقة وما كان الله شيعا ايمانكم وما بعد وكان جمعه اكثر امامه فضل
 فالصلوة فيه افضل لان معاذ كان يصلي مع النبي صلعم ثم يذهب فيؤم قومه في مسجد ثم الحديث وهو عند احمد

بإسناد صحيح وظاهر ان صلوة الثانية كانت نقلاً والظاهر انه لو اكتفى بالصلوة مع النبي صلعم لم يذهب للصلوة معهم
 لم يتركه النبي صلعم فعلم من ذلك افضلية الصلوة في المسجد البعيد عليها في القريب كما بد فيه مما ذكرناه وان لا
 تعطى بسببه جماعة المسجد القريب فان كان امامه فاسقاً ومبتدعاً وغير مستكمل لشروط الامامة فالقريب
 افضل اذ كان امامه اكمل لوجبه انقص لا تامررون بهجران الفاسق فضلاً عن موالاته والصلوة خلفه
 واختلفوا فيما اذا لم يقدر على الجماعة الا خلف الفاسق او المبتدع واختاروا اكثر من اصحابنا ان لا يشرأب بالجماعة
 افضل من صلوة منفرد او عليه كان تعامل جمهور الصحابة والتابعين والسلف الصالحين اذ لم يتركوا الجماعة والجماعة
 خلف ائمة الجور الغاصبين الظالمين وقيل صلوة منفرد افضل الله اعلم ولا رخصة في تركها الا لعذر عام لمطر
 او وحل وكذا الريح عاصف بالليل للخبز الصحيح انه صلعم امر بالصلوة في الوحال يوم مطر لم يبل اسفل لئلا ذكره
 البيهقي في تحفته وسواء في ذلك الليل والنهار مثله الوحل الشديد لما روى عن ابن عباس انه قال بلوذه
 في يوم مطير اذا قلت اشهد ان محمداً رسول الله فلا تقل حي الصلوة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استنكروا
 ذلك فقال تعجبون من ذا فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي صلعم ان الجماعة عن مسنة والى كرهت ان يخرجكم فتمشوا
 في الطين والدعوى متفق عليه ان ابن عباس امر موذنه في يوم جمعة في يوم مطير بخوضه ولم يرد الترخيص فيها بالريح
 الا بالليل قال الحافظ لم ارفى شي من الاحاديث الفرخيص لعذر الريح في النهار مما انتهى او خاص كمر من كان النبي
 صلعم امر ابا بكر وعمر ان يصلي في بيته لكونه معذوراً بالمر من الحديث فانظروا في البخاري واقدار ان تلحقه مشقة لا
 تنقص عن مشقة المطر الدخض وبرد حر شديد بن الحديث ابن عمر انه كان يامر المنادي فينادي بالصلوة
 ينادي صلوا في رحا لكم في الليلة الباردة الحديث متفق عليه والحاصل ان مدار ذلك حصول المشقة الشديدة
 لان الدين ليس بحضور طعام ونفسه متشوقة اليه او مدارفة الاخبثين لحديثه المشقة قلت سمعت النبي
 صلعم يقول لا صلوة بحضرة الطعام ولا وهو يدافع الاخبثين رواه احمد ومسلم وذكر العلماء من اعدا الجماعة دون
 ظالم على نفسه او ماله وكذا اخوت ذوات ماله او مال غير ذوات لم يجدوا من يحفظه خيراً وكذا انفس معصوم ومثل
 المال العرض بل لعرض مقدم على المال قال ما منا الحسن بن علي خيراً للمال ما دنى به العرض وكان شيخنا احمد بن
 عيسى الشافعي لا يحضر المسجد الحرام في صلوة الظهر والعصر والمغرب هو يكرهه خوفاً من ادباب التقليل ويحضره ثراء
 والمغرب في الناس كذا كل منتهن لم يقصد باكله تفويت الجماعة وما ذكره هو الصحيح وقد ادعى محرمات الشريعة
 ما روي عن بعضهم من اعداها خوفاً من المعسر لا لزومة اليهم وعقوبة يرمون تركها ان تغيب اياماً وعرض

ما في الروايات الاخرى لا تصلوا صلوة في اليوم مرتين هو مخصوص به وفي النيل قال في الاستذكار اتفاق ابي عبد بن حنبل
واسحاق بن راهويه على ان معنى قوله صلح لا تصلوا صلوة في يوم مرتين ان ذلك ان يصلي الرجل صلوة
مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد ها على جهة الفرض ايضاً ولما من صلى الثانية مع الجماعة على
انها نافلة اقتداً بالنبى صلح في امره بذلك فليس ذلك من اعادة الصلوة في يوم مرتين لان الاولى فرضية
والثانية نافلة فلا اعادة حينئذ انتهى ومن صلى واداد ان يصلي نافلة منفرداً استحب له ان يتحول فيصليها
في غير موضع الاولى الحديث المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في مقامه
الذي صلى فيه المكتوبة حتى ينتهي عنه رواه ابن صالحة وابوداؤد واعم من حديث ابي هريرة عن النبي صلح قال
ايمن احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتأخر او عن يمينه او عن شماله رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه قال يعنى في
السجدة اى الثالثة قال في النيل العلة في ذلك تكثير مواضع العبادة قال البخاري والبخاري كان مواضع السجود
تشهد له كما في قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها اذ تخبر ما عمل عليها ورح في تفسير قوله عز وجل انك تعلم
السماء والارض ان الموت اذا مات كل عليه بمصلاة من الارض مصعد عمله من السماء وهذه العلة تقتضى ان
ينتقل الى الفرض من موضع نافلة ان ينتقل لكل صلوة يفتتحها من افراد النوافل فان لم ينتقل فينبغي ان
يفصل بكلام ونحو حديث النخعي عن ان توصل صلوة بصلوة حتى يتكلم المصلي او يخرج اخرجه مسلم وابوداؤد انتهى
بتصرف وقد وثق النخعي عن ملازمة بقعة معينة للصلوة من المسجد وقد ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة والنخعي
محول على الكراهة في حق الامة لا في حق صلح لانه قد وثق انه صلح كان يتحرى للصلوة عند الاسطوانة التي
عند المصحف متفق عليه قد تحرى ذلك عند بعض الصحابة فلو كان النخعي للتحريم لم يفعل لم يفعلوا على ان فعله
صلح لا يصح ان يكون معارضا لقوله في مثل ما ذكرناه **فان ذلك** لا يخفى ما في صلوة الجماعة من الاسرار الحكم وقد
قدمنا بعض ذلك في اثناء الباب فيها زيادة اسرار كثيرة لا تحصى فمن احسنها ايضاً تعويل الامة الامتثال للولاة
في المعصية وذلك يفهم بالاشارة من وجوب المتابعة في غير مبطل فلا تغفل عما قد مناه في اثناء الباب -

باب الحدث في الصلوة

ولا يبني خلافاً للامانة واستدلوا بحديث من تاء ادر ع في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليمن على صلوته
ما لم يتكلم وهو مع ضعفه وارساله معارض بحديث علي بن طلق رفعه اذا نسا احدكم في الصلوة فلينصرف وليتوضأ
وليعد صلوته قال الحافظ في تحريم الحديث الهداية اخرجه اصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان عن ابن

عباس اذ عرف الحديث رواه الدارقطني والطبراني وفي اسناده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وقال الثوري ان كان حدث
 سماعا اذ قبيلا يبنى وان كان رجحا او ضحاك اعادة كما تقتصر على مودر والنس في الحديث واقول لو صح الحديث لكان قوله
 هو الحق جمعا للاحاديث لكنني قد عرفت عدم صلاحيته للاحتجاج وقوله اولى بان يستدل عليه بهذا الحديث من
 قول الاخناف لانه اخف من مدعاهم الحق ما ذكرناه وبه قال مالك والشافعي في اصح قوليه احمد ولنا ايضا حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة اذا احدث حتى يتوضأ الحديث متفق عليه وقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يقبل الله صلوة الا بظهور الحديث وقد تقدم ذلك في شرائط الصلوة وهو نص في ان الظهور شرط من شرائط صحة الصلوة
 والاصل انتفاء المشروط بانتفاء شرطه لا فرق ان يكون ذلك اختياريا او اضطراريا الا ما دل الدليل الصحيح عليه
 فتفريق الاخناف بين الاختيار والاضطرار في الحكم وما فرغوا من التفريق بين المنفرد والمقتدى هو من
 بنوا القياس على مثله والله اعلم ومن ظن انه احدث فلا يجوز له الخروج من الصلاة فان خرج بطلت صلوة
 سواء خرج من المسجد ام لم يخرج وان تيقنه بان يسمع صوتا او يجرد رجحا فيخرج ولا يبنى بخلاف الاخناف
 حيث جوزوا الممنون ان احدث الخروج من الصلوة ثم قالوا اذا علم انه لم يحدث فان كان قبل خروجه من
 المسجد بنى على صلوة الا استقبال اى استأنف واستحسنوا ذلك بان قصدوا في خروجه من الصلوة الاصلاح وهذا
 الاستحسان مبنى على ما قدمناه عنهم من ان من سبقه الحدث يبنى على صلوة قد قدما ضعف حجتهم على ذلك
 فلا استحسان المبنى على ذلك اضعف وايضا زيادة على ما تقدم ان هذا الاستحسان مناقض لمعارض الحديث عباد بن تميم
 عنه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجعل اليه انه يجرد الشئ في الصلوة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجرد رجحا قال في
 المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي فلو كان ما اصله صحيحا لم يحج القياس الاستحسان عليه لان الاستحسان يكون قصدا
 في خروجه من الصلوة الاصلاح مناقض لما اصله بان لا يخرج في حالة الشك فقولهم سافط من حجابات حجة ودليلنا هو حديث
 عباد كما عرفت ومع فساد ما ذكره فرغوا عليه فقالوا فاذا كان من ظن الحدث اما ما يخرج من الصلوة واستخلف فسدت
 صلوة قالوا ومكان الصفوف في الصحراء لم يحكم المسجد يريدون ان الخارج من الصلوة بظن انه احدث اذا تجاوز
 محل الصفوف يستأنف ولا يبنى وقد عرفت فساد الاصل هذا امثله ومن جن او نام او ما مستغفر قابطت وكذا

ان قام به مانع عن تكميلها حسيا او شرعيا وجازله قطعها ولم ينع فجن وجازله الاستحلاف ايضا وكذا من جهر عن
 القراءة يستخلف لان الجنون مانع عن وجوب الغرض افعال المجنون واقراله غير محسوسة له ومن شرط الصلوة صحة الفقد
 اى النية في افعالها وهو لا قصد له والنوم المستغرق ناقض للوضوء وقد تقدم حكمه للحدث وهو ايضا اى النائم فاقد

القصد من هجرك عن ادائها على جميع الحالات قد تقدم انه يرفع عنه وجوب الصلوة قلت قد منا كلاما يتعطف بهذا المسئلة
 في باب فرض الصلوة فارجع اليه كذلك تقدم حديث استحالات من احسين طعن امام من حصر عن القراءة المفترضة
 اعني سورة الفاتحة او ما يقوم مقامها وهو قارى فان لم تنطق لسانه بشيخوخة ونحوه استخلف لان الصلوة تبطل بنقص
 ركنها او شرطها فاذا اعيد للصلوة استأنفها في جميع ما تقدم اما اذا احصر من لا يركي برؤيه او جرح فلا تبطل صلوة ولا
 صلوة من خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفترضة فاذا فعل ذلك فقد اتى بالواجب قد تقدم في باب فرض
 الصلوة حديث ان من هجر عن القراءة استغفر الله بقدر الفاتحة والا تابعه بقدر ذلك وتقدم ان الخلل في صلوة الامام
 لا ينقض المقتضى ما لم يتابعه عليه تقدم الاحتياج عليه قال ابو يوسف ومحمد تبطل صلوة المأمومين بمن حصر عن القراءة
 اذا استخلفه في مسائل يلهي به على ولهم وقد قد مناضفها ونحن لا حاجة لنا في ذكرها اذا انسد الاصل فسد
 بعده ونحوه من اني ابواب التيمم حكم التيمم اذا كان في الصلوة وسراي الماء او توقفه وتيقنه ان ذلك لا يفسد شيئا
 ومن كرم السجدة وانقصت مدة وسجدة او خلع خفيه او كان ما سجد على الجبيرة فسقطت من سجدة او كان صاهب
 وانقطع عن ركعة استخاضة وسجدت ليس بول او مذى او مسبور بجا ردمه ونحوهم ففي بطلان صلواتهم غير نازع
 الخلف نظم الاحوط بطلان الصلوة في ذلك كله وهو الحق بعد النظر لما ذكرنا ما ذكره من قيدها الشارع عليه السلام
 بقيود وقد اشترط لاجزائها شرطان ففهم ما وجد المقتضى فالصلوة بها صحيحة والا فلا بد من دليل جديد يفيد
 صحة الصلوة او صحة اتمامها بعد زوال المرض فالتقيد باليوم والليلة مثلا في جواز المسح للمقيم معتبر وهو
 يفيد ان ما اذا على ذلك غير مخصص فيه فان وجد دليل جديد يقضي بصحة بعض صلوة الماسح بخارج المسئلة
 المعلومة فالقول بمعتوم وحيث لا يخرج افقون على ما حدد الشارع صلح على ذلك نفس جميع ما ذكرناه من المسائل
 فتفكر واذا تعلم الا في الفاتحة او سورة لزمته القراءة لكل ركعة يود بها بعد التعلم ولو تعلها وهو في التمسك بالخير
 فلا ولا تبطل صلوة بخلاف الاحناف لانه قد اتى بالمستطاع الذي لا يوجب عليه غير حين تادية الصلوة وقد قدمنا
 ذلك في باب فرض الصلوة والعربان اذا وجد الثوب لزمه التمسك به فان لم يفعل ما ينال في الصلوة في تحصيله شيء
 على صلوة بخلاف الاحناف لان ما صلاه في حالة العذر صحيح ووجد انه الساتر ليس من مبطلات الصلوة كوجد انه
 الماء من خلفه في لم يات بدليل مقبول ولا تغيل مقبول فان تركه او قطع الصلوة لتحصيله بطلت واستأنف
 لان تركه السجدة قد تفسد كما تقدم وقيل ياتم وصلوة صحيحة كما اذا صلى في ثوب حريرا او ما شجر من ذهب او
 فضة اما اذا قطع الصلوة كل عمل عكس في ثوب حريرا او قليل الخرف به من جهة

القبلة فلا ينبغي بل يشافى كل ذلك قد ترك شرطاً أو فعل مناً فياً ومن على قاعد أفقد على القيام أو
 موماً فقد روى الركوع والسجود أتم صلواته حسب استطاعته خلافاً للاختلاف لما تقدم فإن فعل دون المستطاع
 أعاد لأنه لم يفعل ما أمر به ولا ترك ما كان الصلوة بغيره ذلك مفسد إجماعاً فإن استطاع في التشهد
 الأخير جلس الموحى وتشهد وسلم وصلواته صحيحة خلافاً لابي حنيفة وخالفه صاحباه ولزمه المجلس لأنه من
 فرض الصلوة كما قدمنا ذلك وإذا اتى عذرة لزمه ذلك ولا فيكون تاركاً لفرض من فرضها عداً أو ذلك مفسد
 لها ومن ترجع الوقت وهو في الصلوة فإن كان قد أتى بركعة في الوقت فقد أدرسها أداءً ولا نقضاً وإن قصر
 بالتأخير ولو لم يقصر بل نام عنها أو شربها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها وقد تقدم ذلك بماله وعليه
 ولو طلعت الشمس ودخلت العصر هو في صلوة الجمعة بعد أن صلى ركعة فذلك خلافاً للاختلاف حيث أبطلوا
 صلواته زاد أبو حنيفة أن ذلك مبطل حتى لو كان في التشهد الأخير مخالفة صاحباه ولم يأتوا بدليل لم يضر هذه
 المسئلة وإنما تمسكوا بهم إجماعاً في التوقيت وهما لم يخالفاه فيما ذكرناه إلا لأن الصلوة قد تمت ولا يلزم الخروج بصنع
 المصل منها وهذه يلزم الخروج بصنعه فلو شرط مغلوباً عليه قبل السلام تمت صلواته عندها وبطلت عنده أو عند امت
 هذا الكل ولا يتعين السلام عندهم وقد قدمنا أن افتتاح الصلوة التكبير واختتامها والتحلل منها التسليم الاختلاف
 لم يقعوا في ذلك وأشابهه الآية الراي الفاسد وإذا عرفنا فساد قولهم فلنا قوله صلعم من أدرك ركعة من الصلوة
 قبل خروج الوقت فقد أدرك الصلوة الحديث بمعناه وهو صحيح وقوله صلعم من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب
 الشمس فقد أدرك العصر من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح الحديث بمعناه
 وقد تقدم لفظه وهو صحيح أما المعدوم بنوم ونحوه فصلواته أدعاهم يتذكروا لو فعلها خارج الوقت أثناء أدائها فخرج
 للوقت الهدوء ولها فعل بعضها في بعضها خارجة فهي أولى بأن تكون أداءً وقد تقدم الحديث في ذلك وإجماعاً في
 التوقيت لا تعارض ما هو أخص منها ولهم مسائل ههنا فزعموا على تضمن صلوة الإمام لصلوة المقتدى به فطفقوا يحكمون
 ببطلان صلوة الإمام تارة لفساد صلوة مستخلفه وتارة يحكمون بفساد صلوة المقتدين وأخرى بالتفريق بين
 الموافق والمسبق وتارة بالتفريق بين طرفة المبطل أثناء الصلوة أو في تشهداتها الأخير ثم هل كان هذا المبطل وقع
 حينئذ بصنع الإمام والمقتدى أم بصنع أحدهما أم لا يصنع أحد منهما وجعلوا ذلك التفريق مسوغاً للأحكام المختلفة
 وقد حكيت مما سلف مخالفة أصلهم للإجماع بيان ذلك أنهم قالوا من سبقه الحدث ينبغي بعد زوال المانع
 فإن كان أمماً واستخلف صالفي حكم المقتدى أي أمماً بخليفته فنفسد صلواته بفساد صلوة خليفته وقالوا إذا كان

المقتدى في أحد أصدار إمامنا استخلفنا ولم يستخلفه صار إمام الأول مقتدى بفساد صلوة بفساد صلوة وخليفته
ولو قبل أن يقتدى به فإن كان المقتدى لا يصلح للإمامة عندهم فقل تفسد صلوة وقيل لا تفسد أي وإن
لم تفسد صلوة المقتدى على الأقل الأول هذا تحكم ما عليه من مزيد إرداهم إليه فقد يبرأ الرأي وما لا يجتبه به من
الأحاديث على المنقول الصحيح فنسأل الله العلي العظيم.

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها - أي زيادة على ما تقدم وكان الأولى أن نكتفي

بشرح الكلام في باب أحد ولكن لما كنا وعدنا باتباع ترتيب كتاب الهداية ففعلنا مثل ما فعل قال بعضهم إن
الباب الأول في العوارض التي تعرض للصلي بلا اختيار منه هذا الباب في العوارض التي هي باختياره ونحن لا نسلم ذلك
الفرق ولم نجعله أصلاً بل إنه للفرقة في اختلاف أحكام هذه المسائل ليس مما ارجعنا إليه ولا وما صح عن المعصوم
فلم يبق إلا اقتضاؤه في مجرد الوضع والترتيب ليسهل تناول الأخذ والله أعلم ومن تكلم في صلوة عامداً بطلت
صلوته لحديث زيد بن أرقم قال كنا نتكلم في الصلوة يتكلم الرجل من أصحابه وهو إلى جنبه في الصلوة حتى نزلت
وقومنا به قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قال في المنتقى من إجماعه إجماعاً لا ابن ماجة ولا ترمذي فيه
كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قال في النيل زيادة ونهينا عن الكلام ليست هي للجواهر كما يشعر به كلام
المصنف يعني صاحب المنتقى وإنما زادها مسلم أبو داود انتهى قال في الباب عن جابر بن عبد الله عن الشيخين و
عن عمار عند الطبراني وعن أبي أمامة عنده أيضاً وعن أبي سعيد عند البزار عن معاذية بن الحكم وابن مسعود
والأول عند أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والثالث عند الشيخين قال ابن المنذر راجع أهل العلم على أن من تكلم في
صلوة عامداً عالماً وهو لا يريد إصلاح صلوته إن صلوته فاسدة انتهى بتصرف ولو تكلم جاهلاً أو ناسياً فلا لأنه
يعذر بمجهله خلافاً للأحناف ومن أفقههم قال الترمذي من أصحابنا أن الأثر أهل العلم قد سؤوا بين كلام الناس و
العامد والجاهل إليه ذهب الثوري عن ابن المبارك انتهى وبه قال المنجي وحامد بن أبي سليمان وهو إحدى الروايتين
عن قتادة وبه قال أبو حنيفة كذا في النيل بتصرف واستدل بحديث الباب سائر الأحاديث المصححة بالنهي
عن التكلم في الصلوة قالوا وظاهرها عدم الفرق بين العامد والجاهل قلت ليس الأمر كما ذكرناه فإنه
جاء في هذه الأحاديث التصريح بأنهم سلموا عليه فاقصروا على إرشادهم إلى ترك الكلام وإن الصلوة لا يصلح
فيها ذلك مع عدم إجماعهم أن تكلم فيها بالأعادة بل ظاهر الحال أنهم لم يعيدوا ذلك إلا بالأعادة دليل واضح في أن
الجاهل لا يلزمه الأعادة ولا تبطل صلوته أما النسيان فقد دل على أنه غير مبطل حديث ذي اليمين فإنه صلواته تكلم

وهو ناس انه في الصلوة ومع ذلك فقد بقي على ما فعل قبل الكلام وكل من عذرناه بالنسيان فانما عذرنا اذا نسي انه
 في الصلوة ولا يجزله الاثرهما ففعل المذنب الى الله عليه وسلم وحينئذ يجوز البناء على ما صلى قبل كلامه امام من نسي التحريم
 الكلام في الصلوة فلا يعذر كما انه اختار الجهل على العلم فهذه الجهل الذي لا يعذر صاحبه الحديث لم يرد فيه فلا
 ذة اورد وما اجاب به المبطلون فهو باطل ايضا جوابهم عن قوله صلعم رفع عن امتي الخطاء والنسيان بانه محمول
 على مرفع الاثم فقط فغير مسلم اذ هذا فيما كان متعلقا بحق العباد صراقا ومع حق الله كان ينسي ثوبه ياخذ ثوب
 غيره ظانا انه ثوبه فيتلغه او يصلي فيه وكان يترك اداء فيه اكله ونحوه ويأخذ اداء غيره ظانا انه محقه فياكل
 ما فيها ويقع على عارية غيره البكر ظانا انهما عارية به نظمة ونحوها مثالا او يقتل رجلا محقون الدم ظانا انه
 يصيد او يرمى بالاصيد فيصيب رجلا ونحو هذا اقامنا يرفع الاثم ههنا فنقطع مع وجوب الجفاء لئلا تضع حقوق العباد
 بدوى الخطاء والنسيان للجهل ما في حقوق الله الخالصة فاثرا للنسيان فيها مرفع الاثم ورفع التدارك معا فظا
 الحديث انه هو كما الكلام في الصلوة الذي نحن بسببه وكما كل شهر رمضان ناصيا صومه وكما قرأ الساعى بشرطه
 فكر وتركت الصلوة وهو ساه فانه يمتد له الوقت الى حين يتذكر فرفع عنه الاثم ورفع عنه الحرج بانقضاء الوقت
 وامتد له بسبب سهوة فالنسي في حقوق الله الذي لا يمكن تداركه اماما يمكن الاتيان به او بمثله فالغالب
 انه يلزم الاتيان به او بمثله ان كان لازما واجبا وقد يندب له الاتيان بالمد وبات كالرواتب ونحوها مما اعتاد
 فعله العبد وما ذكرناه هو الاولى والا قرب الى حكمة الحديث يظهر ذلك بتتبع احكام النسي في الابواب المختلفة
 على ان مسئلتنا ههنا قد خرج فيها ما يغني عن الاستدلال باطلاق حديث مرفع عن امتي الحديث فتذكر ولا
 تغفل فان اذ فيها اوتاهه فارفع بكاءه لم يطل فاقال الاعتان ويكره ان كان لوجع او مصيبة ماله لم يغش فقبل
 بتطله قيل ان ظهر بجر فان وقيل وحرف منهم او غيرهم وبعده مدة تبطل الدليل على عدم البطلان
 حديثه على قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان بالليل والنهار كنت اذا دخلت عليه وهو
 يصني يتنعم لي برواه احمد بن ماجة والنسائي بمغازه وصححه ابن السكن كذا في النيل عن عبد الله بن عمر
 ان النبي صلعم نفخ في صلوة الكسوف رواه احمد وابوداؤد والنسائي وذكره البخاري تعليقا وقداد في قوله
 اذا تلى عليهم ايات الرحمان خروا سجدا وبكيا ان البكاء حين يخرون للسجود محمدا وما كان كذا في فلا
 يقال انه مبطل للصلوة ومن السنة ما يوضح ذلك ويؤيده كثير من ذلك حديث عبد الله بن الشخير قال
 رواه ابو داود وسواه صلى الله عليه وسلم في صداره اذ يركز للمرجل من البكاء رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي

وهو ما بين حبان ابن خزيمة وفي الباب عن ابن عمر وقال الاحناف ان كان البكاه من وجع او مصيبة قطعها
وقال الشافعية ان ظهر به حرف مفهم او حرفان او حرف بعد مدة بطلت الا للخلية او تعذر القراءة
في التخيير ووافقه الاحناف فيه ظاهر الاية والاعاديت ان ذلك غير مبطل ما ذكره تقنينهم
عند ما فهم وتشريع من غفرت عنهم وما وقع صورته من النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون مبطلا للصلاة قطعاً و
كونه ظهراً فان اذكون سببه حدث مصيبة لا يزيل الصورة الواقعة على ما بالقلب لا اطلاع لنا
عليه كما حكم له الا باذن من الشارع صلعم نعم حيث كان البكاه كما روي نكوهه لا تغفل بالتوجه الى الله
والخشوع وخروجها من الخراف ومن ترك ما يريب الى ما لا يريب ويلحق بما ذكرناه السعال والغواق ونحو
ذلك وان ضحك فيها بحيث خرج منه الصوت او تهقسه بطلت بالاتفاق وقال الاحناف اذا تهقسه في صلوة
ذات ركوع وسجود انتقض الوضوء ايضا وقد مر ذكره في ابواب الطهارة وفيه حديث جابر بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
لا ينقض الوضوء اخراجه الدارقطني وصحح البيهقي وقفة قال لزهري من الفحش في الصلوة يباد الصلوة ولا يباد الوضوء
رواه البيهقي اما التيسيم فكثير فليس بناقض للصلوة وفي حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم تيسم في الصلوة اخراجه الطبراني
وابو يعلى الدارقطني ابن حبان سنده ضعيف وروي عنه من فاعلا يقطع الصلوة الكثرة لكن يقطعها القهقهة اخراجه
الطبراني في الصغير وفي رواية ابن حبان اذا تبسم فلا شيء عليه قال الطبراني لم يرفع عن سفیان الثوري الا ثابت
ثم اخراجه من طريق عبد الوزاق عن سفیان الثوري موثقاً وهو المعتمد ومن عطس فقال له اخبرك الله وهو
في الصلوة فامد اعما لما فسدت صلوته خلافا للاحناف في اطلاقهم البطلان ووفقا للشافعية وقال بعض اصحابنا
لا يفسد بذلك مطلقا ما غير العاصد والعالم فقد قد من ان كلامه القليل غير مفسد للصلوة فلا يفيد اما
خصوص هذه المسئلة فلان معاوية بن الحكم لما قال للعاطس يرحمك الله ثم قال ان كل اميلاء ما شاكم تنظرون الى لم يامر
صلعم بالاعادة مع ان كلامه هذا في عرف كثير من الفقهاء كثير وهو قد ذكر من حسن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم انما الكراهة ولا ضربه
ولا شقه وانما قال له ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس لما يامره بالاعادة علم ان صلوته قد اجزأت
وعذر لجهالة انما فسدت صلوة العاصد العالم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد سمى ذلك كلام الناس قد تقدم ان ذلك منهي عنه
في الصلوة والنهي يقتضي الفساد وقال شيخنا ولي الله في الحجة البالغة ونقله عنه السيد في الروضة وكان قد اقره ان النبي
صلعم قد فعل شيئا في الصلوة بياناً للمشرع وقرر على شيء من ذلك وما دونه لا يبطل الصلوة والحاصل من الاستقراء ان
القول ليسير مثل الغفلة بلعنة الله ويرحم الله واثكل امياه ما شاكم تنظرون الى المطيش اليسير مثل وضع

صبيته من العائق ورفعها عن الرجل ومثل فتح ابواب الاحتياج الى الله ليس في المستحق اليسير كالنزول من درج
تسبيل من ثبات لتباني منه السجود في اصل المنبر والآخر من موضع كذا اسم الى المصنف او الآخر من صف الى صف او التقط
اذ لك والدور من خلف الامام من الشمال الى اليمين التقدم الى الباب المقابل لينضم والكاء نحو ما من الله ولو خرج
من الصوت وخرج السلام باشارة الاصبع او اليد لاشارة المفهومة وقيل بعد الاقتراب كالاتفات في الخطامينا
وتسلك من غير ان ينطق والقراءة من الصحف ودق القدر على جبهة او ثوبه اذ يمر بفعله او كان لا يعمله والمخرج
وخرج الدم منه بفساد الصلوة انتهى مع زيادة قلت وكان في جملته اما انكر بسلام على ما علمه من ذلك اي حيث لم
يأمره بالاعادة على الكراهة ونحوها وكل حكمه عليه فالمبطل عند هم هو ما نحن في زاد على ما هو من جنس الواجب وما لم
يرد وقوع شيء من جنسه وكان كما قال في الروضة بحيث يخرج به عن هيأة من يودي هذه العبادة مثل ان
يشتغل بعمل من الاعمال التي لا تدخل بها في الصلوة كما في اصلاحها ولا يلجأ اليها حفظ النفسه نحو حمل الاثقال
والكتابة والخطاطة والاكل والشرب ونحو ذلك في الصلاة فاما ما قيل في بفساد صلوة فهو من حيث انه
قد فعل ما يتا في الصلوة انتهى ويؤيد ما ذكره ان نحو به ذال وكذا قال في الصلوة قد تقرر اجماعا انه يتفاوت
بتفاوت المصلحة والمعتايا حتى انتهى اذ ذلك الى الحالة المعروفة في تاديبه صلوة الخوف والثائف كما سياتي وقد
اقتيت بعدم الف اذ في رجل يصلي اذ عرض للارض زلزلة فثان سقوطا بحيث خرج منه ولم ينصرف وجهه
عن القبلة او انصرف لكون الضرورة في كلا الحالتين ملجئة الى الحركة قلت في الاصل في ذلك قوله في الحديث امرنا
بالسكوت ونهينا عن الكلام فمن ذكرنا ما تقدم عنهم من اصحابنا قالوا ان ما ذكره مخصوص من النهي المقتضى للفساد
المذكور في حديث امرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قالوا وما ذكرناه فانما حكمه هو ما قارنه من التقدير او الا فكار
واذا نظرنا فيما قارن قول معاوية بن الحكم بن الحكمين انه لا يقضي فساد صلوة وغايته ان يدل على انه
لا ينبغي له ان يفعل ذلك او ان يعود الى فعله ولو كان موجبا للفساد كما بالاعادة كما امر النبي صلوة بها ومن
هذا القبيل ما ذكرنا في الجزء الاول من انه لما سجد سجدة واحدة لم ينصلي بها وقال لا تفعلوا ولو كانت سجدة واحدة لغير
الله شركا كما امره بتجديدا لا سلاما ولا ليس فليس قلت ما رجحناه هو الا وهو هو اقوى من ذلك واما قولهم لو كان
موجبا للفساد كما امره بالاعادة كما امر النبي صلوة فهو انه لا يتركها لغيره لا في حاله كمال معاوية بن الحكم
في الجهل بتلك المسئلة ومستحبا بالحكم السابق من جواز الكلام في الصلوة ومن كان كذلك فعمله
صح حتى يبلغه التاسع ولم يبلغ معاوية الحكم الجليل الا بعد ان اخبره النبي صلى الله عليه وسلم وذلك بعد انقضاء الصلوة و

على
وتيقا من عليه
رفع المتفلة
فصلان والآخر
اذا رزقها بيل
والآخر منها
فلا تفسد
الصلوة به
الصلوة

لذلك لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة وهذا اوجبه لمرار احد اسبقني به بهذا الحديث اما المستعجل صلواتنا امره صلواتنا
 بالاعادة مع قوله والذي يعتك بالحق لا احسن خيرا فانما كان ذلك عند الله اعلم حيث كان امر الصلوة والطهارة
 فيها امر امقرها معلوما بالبداية لكل احد يعرف امر العبادات الله عز وجل لم يكن ترك الطهارة نية مشرعا في وقت
 من الاوقات فلم يكن مستحبيا الحكم وكان يمكنه ان يعرف كيف تؤدي الصلوة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه كل يوم في خمس اوقات ومن ههنا يظهر الفرق بين من يعتد بجهله ومن لا يعتد فاخفظ ذلك فاني
 لم ادر من ذكره لكن يعكز على الحكم بفساد صلوة مشتمت العاطس ما في حديث عبد الله بن مسعود قال كنا نقول
 التحية في الصلوة ونسبح ويسلم بعضنا على بعض فسمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قولوا التحيات لله الحديث وفيه
 فانكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والارض رواه البخاري وتوحيده ببابه روى قوما
 سلم في الصلوة على غيره وهو لا يعلم وهو لم يذكر حكما لذلك وظاهر هذا الحديث ان ما ذكره من التسمية لا يبطل
 الصلوة وقد يجب بان ذلك كان حين اختتام الصلوة واردة الخرج منها او محمول على ما كانت بيده من جهة
 وعطاب او منسوخ بالحكم الاخر وهو تحليلها التسليم كما نسخ الكلام فيها وقد مر ذكره من قبل والله اعلم
 قر ان بقصد التفهيم فقط بطلت ان قصد معه القراءة او لم يقصد شيئا مطلقا لم يبطل قصد التفهيم من اياه
 الامام يصلي ففرج رجل من اهل الفساد فقال مخاطبا للحاضرين خذوه فخذوه فخذوه لانه في قصد التفهيم مع عدم
 قصد القراءة كما لم تكلم في الصلوة بما ليس منها ولا يصلي فيها من كلام الناس مع تلاعبه بالقرآن بحمله القرآن
 على غير محاله الذي عندها الله فصلوته تفسد بذلك اشد الفساد ومن ذلك ما يحكي ان ناسا شروا في
 سب الرجل وشتمه وهو يصلي فقرأ حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم اخوانكم الى اخر الاية وفي قصد القراءة مع
 الاشارة الى التفهيم لا تبطل لان الاشارة غير مبطل للصلوة خلافا لبعضهم كما سيأتي ودلالة الاشارة قد
 يختلف ماخذها من القرآن وهي ليس مرادة الاصل فاعتقر فيما لا يغتفر في تحريف دلالة اللفظ او الصورة بالاطلاق
 فلا تبطل لان فهم السامع انما وقع مصادفة ولا عليه في ذلك ومخالفة الاحناف فقالوا الاستفح غير امامه
 ففتم عليه او فتم غير فتمت صلوة الفاتح والمفتوح وهو قول باطل التعليل بانه تعليم تعليم تعلم ابطال لان التعليم
 والتعليم غير مبطل كيف وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة كاملة للتعليم فهل كانت صلوة صلواته فاسدة واعجب منه
 قول بعضهم بان الامام اذا قرأ قد رما يجوز به الصلوة ثم ليس عليه ففتم عليه بالمقتدى تفسد صلواته وهذا
 من ابطال الباطلات وسياتي الكلام فيه ليس ان يفتم على امامه غير اذا التمس عليه او لم يمس عليه في اي قصد وفي اي

حال الاطلاق حديث المسوّر بن يزيد المالكى قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فترى آية فقال له رجل يا رسول الله تركت
 آية كذا فكذلك قال فهذا ذكر تنبيهها رواه ابو داود وابن حبان والترمذي ومسلم بن احمد في مسند ابى داود وعن ابن
 عمر بن النبى صلى الله عليه وسلم في صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لا يجزئ من الصلاة الا ان يقرأ بها. ونحو ذلك الحديث
 رواه ابو داود والحاكم وابن حبان ورجالهم ثقاة وفي الباب عن الشريفة نساكر بلفظنا نفتح على الائمة
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول ما ذكرنا من الاحاديث نص في استحباب الفتح على الامام اذا نسي او لبس عليه
 فاذا كان غير مبطل للصلاة فلا فرق بين ان يفتح على غيره او على نفسه. او على غيره او على نفسه. او على غيره او على نفسه. او على غيره او على نفسه.
 من هو خارجها ليس من ذلك شئ يبطل الصلاة. اعرف ان كلما اذبح رغب في فعله صام في الصلاة لا يكون
 مطلا في حال من الاحول بخلاف ما رخص فيه. انما رخصة في غير ما رخص. على من هو رخصة. انما لا يبطل. انما لا يبطل.
 الاستحباب بالفتح على الامام لانما صار الموجب له. رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعارض ما ذكرناه من الاخبار لم يرد
 باساق الفتح على الامام لكنهم اشترطوا شرطه اية في كل وقت. انما الفتح على الامام مع التزامها منها ان يرد
 الفتح دون القراءة ومنها ان لا يكون غير امام. ومنها لوانة قل الامام الى اية اخرى. ومنها اخرى تفسد الصلاة
 الفتح وكذا صلاة الامام اذا اخذ بقوله ومنها ما اذا حضره من غيرهم ان الامام اذا فرغ من القراءة قد رما بخوض
 به الصلاة وهو آية وثلاث آيات عندهم على اختلاف الاقوال ثم فتح عليه بالفتوى تفسد صلواته وكذا صلاة
 الامام اذا انفتح بفتوى وتعلوا ذلك بانه تعليم تعلم وهو من غيرهم رتبة مفسد عندهم وقد بينا فساد
 قائلها ولو اجاب في الصلاة رجلا بلاله الا الله فهو كلام مفسد وكذا الله اذا سال الله ما يسال من الناس
 وخالفهم ابو يوسف وهو عندنا قول من رذل لان كاله الله افضل الذكر وهو من الآيات وليس فيها خطاب
 مواجهة لاحد من الناس كما في التسميت ولان نية التفهيم للسامع في اى امر ولو لم يكن هو خارج الصلاة غير مبطل
 في الصحيح من شريعة الاسلام لحصول ذلك بالاشارة كما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك اصحابه بما رى منه
 صلى الله عليه وسلم فان كان التفهيم بافضل الذكر مبطل لاشارة اولى لانها كلام عند كثير من الناس في جميع شيونهم لئلا
 ونهارا فمنا فاة الاشارة المقصود بالصلاة اكثر من منا فاة الاجابة بافضل لذكر اما الدعاء فكل نوع ومنه سبحانه
 يقول المعصوم ثم يدعوا بما يلهه ويكون فيه التماطب لرب العالمين ما ارغب منه شئ في الصلاة فالقول بفساد
 الصلاة بوجعه من قبيل كلام الناس داي فاسد مخالف لنص الشارع قال الاضاف من صلى ركعة من الظهر ثم
 افتتح اى نوى ذكر العصر او التطوع فقد نقض الظهر اى وعمر شئ عنى في غير اقول واطلا فغير الصلة فيه

سورة ادب مع الحديث الصحيح في النهي عن ان توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي او يخرج اخرجه مسلم وابوداؤد ولذا قال صلعم لا يصلح الا امام في مقام الذي صلى فيه للكتوبة حتى يتخلى وقال العجني احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتأخر او عن يمينه او عن شماله فتجوز نقصه للاولى مع مخالفة ذلك لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم تعيجه شروحه في الثانية مع مخالفتها قد صانه من الاحاديث عجيب الذي نراه منع ذلك نعم بنيت الجارمة بنقص الصلاة تبطل الصلاة وبما ثم ان لم يكن له عند مسوغ وقال بوحيفة رماذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلوة وكذا من المنقوش المكتوب في جدار المسجد وكذا المنقر قالوا ولو قرأ الموتر على امامه من المصحف فسدت صلوته وكذا صلاة الامام اذا اخذ بيدك وقت لغة صلحها وقرئ لصاحبين صواب عندنا ذلك دليل على الفساد وقد صرح ان عائشة رضي الله عنهما كان يؤمها عبد الله بن مسعود من المصحف رواه ابوداؤد وابن ابي شيبة وذكره البخاري تعليقا ورواه الشافعي وعبد المهراني كذا في الفقه وما هاهنا به قول ابي حنيفة في غاية السقوط وقد ورد في فضل التلاوة من المصحف احاديث كثيرة وفي بعضها ان ذلك افضل من القراءة عن الحفظ ويحكي ان النظر في المصحف عبادة فكيف يفسد الصلاة ولا تسلم ان العمل لذلك كثير مبطل اذ ليس هو اكثر من المشي لفقه الباب ثم الرجوع الى الموقف وقتل الحية والعقرب والنزول عن المنبر والصعود عليه وقد سوغ في ذلك ما يقاربه كحل الطفل لصغير على عاتقه ثم انزاله ووضع على الارض في السجود وغير ذلك مما

تقدم من اعمال صلعم في الصلاة وهي اكثر من الافعال التي يحتاج اليها لتقليب الورق والله اعلم ويجب ان يصلح الى سترته ويد نومنها وقال الجمهور باستحباب ذلك فقط اي لان مرور المار غير محقق ولنا قوله صلعم اذا صلى احداكم فليصل الى سترته وليدن منها رواه ابوداؤد وابن ماجه وعن ابي هريرة عن النبي صلعم انه قال اذا صلى احداكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فلينصب عصا فان لم يكن معصما فليخط خطا ولا يضره ما بين يديه رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه وابن حبان وصححه البيهقي وصححه احمد وابن المديني وضعفه بعض العلماء قال الحافظ في بلوغ المرام لم يصيب من زعم انه مضطرب بل هو حسن ويؤيد ذلك حديث سيرة بن معبد الجهني عند الحاكم وقال علي شرط صلعم بلفظ ليستتر احداكم في الصلاة ولو يسهر الامر بذلك يقتضي وجوبه ولا نه بتركه السترة يكون معرضا للاربا بالوقع في الوعيد الشديد ومعرض صلوته للقطع والبطلان في بعض الاحيان في المروء وان لم يكن محققا لكن التعريض الذي ذكرناه محقق وهو لا يجوز فيا ثم بتركها حينئذ ولو صلى في مكان والدركة مثل قامة الرجل على سرير او سطح كذا كان قريبا من عاتقه كفاه ذلك من السترة لان المقصود بها حاصل بهذا وان تكون كوخرة الرجل بقدر ثلثي ذراع فان لم يجد ذلك ثابا فلينصب عصاه فان لم يكن معه

عصاة فيلحظ طول الخط أي كنهه ان يسجد على آخره قلت وكيف يسطو به او مصلا لما قد مناه عن أبي هريرة و
لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل في غزوة بئر معونة عن سترته المصلى فقال كموخرة الرجل رواه مسلم وقد رده
العلماء المختبرون بثلاثي ذراع قال في الزاد وكان صلى الله عليه وسلم يعرض راحته فيصلي اليها وكان يأخذ الرجل فيعدل له
ويصلي الى اخرته انتهى اما الخط فاختارنا ان يكون طولا ليكون الظاهر للدار ولو خطه عرضا كما قال الامام احمد كفاه اذ لم يريد
ما يدل على بيان وضعه وما ذكرناه من بسطه الثوب او المصلى فالحصول الغرض المنشود به وانما المريد كوفي الحديث
لقلة الثياب اذ ذاك فيما نظن والله اعلم وليجعل بينه وبين الساتر ثلاثة اذرع تقر به الحديث بلال ان
النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فضلى بينه وبين الجدار نحو من ثلاثة اذرع رواه احمد والنسائي ومعناه البخاري من
حديث ابن عمر وعن سهل بن سعد قال كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار امر شاة متفق عليه
وليحمله على حاجبه الايمن او الايسر لما روى عن المقداد بن الاسود انه قال لما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
هود ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبه الايسر او الايمن ولا يصح لاحد رواه احمد وابوداؤد قال في النيل
اعلم ان ظاهر الاحاديث الباب عدم الفرق بين الصغرى والعمران خلافا للاحناف والشافعية وهو الذي ثبت
عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ السترة سواء كان في الفضاء او غيره وحديث انه كان بين مصلا وبين الجدار امر شاة
ظاهر ان المراحى في مصلا في مسجد لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلوته في الكعبة فلا وجه لتقييد
مشرعية السترة بالفضاء اى او المسجد المطروح قلت وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم في ثناء وليس بين يديه
شئ رواه احمد وابوداؤد وهو على تقدير ثبوته لا يصح لمعارضة ما مر عنه صلى الله عليه وسلم لما تقر في الاصول ان فعله صلى
الله عليه وسلم لا يعارض قوله وامره لنا كما دام السابقة خاصة بالامة فافهم وايضا قول الراوى ليس بين يديه شئ هو نفي
للساتر وعدم رويته ذلك لا يدل على نفيه من كل الوجوه في نفس الامر لجواز ان يكون الساتر خطا ونحوه وهو يمكن
ان يخفى على الراوى فيكون نفيه للساتر المنصوب هكذا نقول توفيقا بين الاحاديث لو امكن القول بالتعارض
فان لم تكن سترة ومضى في موضعها حارا وكلب اسود وامرأة انقطعت صلوته اى بطلت خلافا للثلاثة ووافاقا
لاحمد في الكلب الاسود وتورد فيها سواء ويدل على البطلان ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان قام للصلاة اصفا عن التمر
لما روى الحارث بن ابي اسحق عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة
المرأة والكلب الحارث رواه احمد وابن ماجة ومسلم وداود ونحو من ذلك مثل موخرة الرجل وعن عبد الله بن المغفل
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب الحارث رواه احمد وابن ماجة وعن اسحق بن عمار بن مخنف قال

العراقي ورجالہ ثقاة ولم شواهد وعن عبد الله بن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم
 يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل فانه يقطع صلوة المرأة والحائض
 والكلب الاسود طلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الا حمير من الكلب الا صفر قال يا ابن ابي سالت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما سالتني فقال الكلب الاسود شيطان قال في المتنقي رواية الجماعة الا البخاري اقول في بعض الروايات تقيد
 المرأة بالحائض وفيه مقال على تقدير ثبوت ذلك فيجوز ان يكون المراد بذلك الحائض فعلا او الذي بلغت سن
 الحيض ومثل ذلك لا ينبغي تقيد اطلاق الاحاديث الصحاح ولا يعارض ذلك حديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 في حجره فقام بين يديه عبيد الله او عمر فقال بيده هكذا فرجع فمرت ابنته ام سلمة فقال بيده هكذا انصت فلما صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من اكل من رواه احمد وابن ماجة لان في اسناده مجهولا وايضا الصغيرة لا يقال لها امرأة فلا تعارض
 البتة ورجل ما ذكرناه بعض الاحناف مجديث لا يقطع الصلوة من ورثي قلت تمامه ادس اما استطعتم فانما
 هو شيطان رواه ابو داود وغيره وفي اسناده مجالدين سعيد بن حمير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غيره واحد
 كذا في النيل وقد روى نحوه من طرق كلها ضعاف وهي على ما فيها لا تصلح لمعارضة ما ذكرناه وما لم تذكره من
 الاحاديث الصحاح ولو صحت لكان الواجب تقيد عمومها بما ذكرناه اذ الله يعلم بالخر الدار يخ قال الحافظ في الدرر اية و
 اخرج الدارقطني من رواية عمر بن عبد العزيز عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمربى بين ايديهم حار فقال
 عياش بن ربيعة سبحان الله فلما سلم قال من المسيح قال انا يا رسول الله اني سمعت ان الحمار يقطع الصلوة فقال صلى الله
 عليه وسلم لا يقطع الصلوة شيء قال اسناده حسن انتهى قلت ان صح ما قال الحافظ فهو حجة ودليل على النسخ ولو صح لقلنا به
 وانما لعلنا ذلك على الصحة لما قال في النيل نقلا عن الحافظ نفسه في الفهم انه قال سنده ضعيف عليه فيكون قول الحافظ
 مضطربا فلا نعدل عما صح الى ما هذا بحاله قال الحافظ جمال الدين الزيلعي ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية وقال لا يصح
 من اجل ضعف بن عبد الله وتعقبه صاحب التنقيح بانه وهم لان ضعف هذا الخبر الضعيف ذكره ابن حبان في
 الثقات قال انساني هو صالح وعما لو يد ما ذكرناه من كون ما استدلل به الاحناف لا يعارض ما صح ان ضروره يقطع
 الصلوة صحة الاستثناء ووقع في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلوة المسلم شيء الا الحمار و
 الكافر والكلب الملمة قرنا بلدا وب سوء قال العراقي رجاله ثقاة فان صح كان من اللوازم زيادة الكافر اعم من ان
 يكون يهوديا ام مجوسيا ولم يصح ان غير ما ذكرناه يقطع الصلوة ولو صح شيء في الباب لقلنا به قال في الزاد ومعارض
 هذه الاحاديث تسار مجيها غير صحيح وغير صحيح فلا يترك النص الصحيح لما هذا شأنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي و

عائشة نائمة في قبلته كان ذلك ليس كاللار فان الرجل محرم عليه الممس بيمين يدي المصلي كما يكره له ان يكون لا يفا
بين يديه هكذا المرأة يقطع مردها دون لبثها والله اعلم انتهى ببعض تصرف ونقول ايضا لو كانت عائشة مارة لما
صح ترك الصبح الصحيح لهذا الحديث وكان الواجب تقنين المرأة على ذلك التقدير بغير الزوجة لما هو معروف
من الفرق البعيد بين الزوجة وغيرها من النساء ويقال ايضا ان ذلك حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم فلا يعارض قوله وامره
لتأديته تقادير العدة هو ما ذكرناه عن شيخنا ابن القيم قلت ويمكن ان تكون عائشة مختصة بهذا كما اختصت
بنزول الوحى وهي في الحاف واحد مع النبي صلى الله عليه وسلم وتمسك بالحناف بحديث ابن عباس اذا جاء على اتان فصلى على
الصفين ثم نزل وتركها وتنع فلم يقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا اخرج به مسلم لا يجدى اذ ليس فيه نفى الستره لكن
في رواية البخاري ليس شيء يستر ويجوز بيننا وبينه ويمكن ان يحجب عنه ما ذكرنا ان المقصود بالنفي نفى الستره
المنصوبة وليس فيه نفى الخط قال امامنا احمد بن حنبل الذي كاشف فيه ان الكلب الاسود يقطع الصلوة وفي
نفسى من المرأة والحاشى وهو قول طائفة من اصحابنا اذ لم يردنى الكلب الاسود معارض كما ورد في الحاد
والمرأة وتأويل النووي القطع بقطع الخشع باطل لان قطع الخشع يكون بأشياء كثيرة فلا وجه لتخصيص هذه
الثلاث ولم يحمله على هذه التأويل الفاسد الا التعصب للمذهب غرض الله له ولنا واذا صلى اليها فلا يضرك المسار
لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فانه يستره اذا كان بين يديه مثل مخرقة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل مخرقة الرجل
فانه يقطع صلواته الحديث فقطع ما ذكر صلواته مقيد بعدم الستره ومفهومه وصريح اول الحديث ظاهر في انه مع وجود
الستره لا يضر المار والله اعلم ومحرم المرد فيجب ان يدها المار الا الطائفتين بالبيت يدل على التحريم قوله صلى الله عليه وسلم
لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه كان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه قال ابو النضر ادرى قال
اربعين يوما وشهر او سنة قال في المنتقى رواه الجماعة وفي النيل وفي سنن ابن ماجه ابن حبان في صحيحه من
حديث ابى هريرة كان ان يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها ثم قال وفي مسند البزار كان ان يقف اربعين
خيرا وقال هذا مشعري ان اطلاق الاربعين للمبالغة في تعظيم الامور لا لخصوص عدد معين انتهى بتقديم وتأخير
واقول كلامي بالغة ولا ينبغي له صلى الله عليه وسلم واختلاف العدد دائما هو باختلاف المارين فاحل بعضهم يود ان لو وقف ذاو
بعضهم ان لو وقف ذلك او غيره وقد دل على وجوب فعل المار قراه صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احد ايمر بين
يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه احمد ومسلم وابن ماجه وعن ابى سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى احدكم
الى شيء يسيرة من الناس فاذا احده ان يجتاز بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان في المنتقى رواه

للجمعة وقول في الحديث اذا صلى احدكم الى شيء ستره هو قيد لجواز الدفع قال لنودي واقتضوا على ان هذا كله لمن لم
 يفرط في الصلوة بل احتاط على ان يستره او في مكان يامن المهر بين يديه انتهى اي كان يصلي في بيته ونحوه حيث يامن
 وجود المارين كما دفع صلعم الطفل والطفلة حيث يذكر الراوي انه كان يصلي الى ستره وقت الاختاف يدار المار اذا لم
 يكن بين يديه ستره وقد عرفت ان التقيد في حديث ابي سعيد المار يخالف ما اطلقوه وما استدلوا به مطلق
 والمقيد مقدم عليه قول في الحديث فان ابي فليقلنا ظاهره في ان الدفع يكون اولا باسفل الوجه ثم ينتقل الى
 الاشد فالاشد الى حد المقالة قال لقرطبي القاضى اجمعوا على انه لا يلزمه ان يقال له بالسلاح واختلفوا في
 انه هل يجوز له مقاتلته بالسلاح ام لا واذا دفعه بما يجوز فذلك فلا تودع عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية
 ام يكون هدرا من هيبان للعلماء وجمعوا على انه لا يجوز له المشي ليدفعه ذهب الجمهور على انه اخبر ولم يكن دفعه
 فلا ينبغي له ان يردده لان فيه اعادة للمهر امام من صلى قريبا المطاف في المسجد فانه لا يدفع المار اذا كان طائفا
 لان له حق المهر وهو في عبادة ولا يجوز لاحد قطع عبادة احد بدون حق شرعي لم يزل عمل الناس على عدم الدفع و
 قد روى عن المطلب بن داذع انه سأل ابي النبي صلعم يصلي بها لي باب بني سهم والناس يمرن بين يديه ليس بينهما ستره
 رواه ابو داود ورواه ابن ماجه والنسائي ولفظهما رايت النبي صلعم اذا فرغ من سبعم جاء حتى يجاذى بالركن فصلى
 ركعتين في حاشية المطاف ليس بينه وبين الطواف احد وفي اساده مجهول فيه دليل على ان من رما المارح عدم الستره
 لا يبطل صلاته كذا في النيل قلت فان كان مراده تقيد ذلك بالمطاف الطائفين فسلم وان كان غير ذلك فقد ذكرنا ما يقطعها والله
 اعلم وستره الامام هو ستره لمن خلفه من خلفه لمن يليهم وهكذا اي الامام ستره لمن خلفه والصف الاول للذي بعده
 وهكذا او ستره ترفع الحرج عنه فمن بعده اي للاتباع في ذلك اذا لم يتقلد ان مقتدا يا نصب لنفسه ستره واذا
 يستتر الامام ومريين يديهما يقطع الصلوة بمروءة هل تنقطع صلوة المقتدين بامام لا الظاهر انهما لا تنقطع صلواتهم
 لما قد مضى من ان الخلل في صلوة لا يؤثر في صلواتهم يقال نه تنقطع صلواتهم لانه اذا مر بين يدي الامام فكان مريين
 يدي مقتدي الله اعلم تبطل الصلوة بالاكل والشرب الا ان يكون ناسيا او جاهلا يتجرى له شدة من فاته لها مع
 ندائه وما في صلعم عن الصلوة مع حضور الطعام مع توان النفس الا انه ليس مما ينبغي ان يكون فيها ولا ان الاكل
 والشرب من عظم خضائن البشرية فلما في فيها عن كلام الناس يكون التي عنهما من باب اولي اما الناس والجاهل فهما معدان
 فقا سوا الصلوة على الصوم لان الصوم كان اولي بالنقض عن الاكل والشرب لمعنى الامساك عنهما فيه ولو حدثت فتنة
 او عطس فجد الله لم تبطل ولا يكره لما روى عن ربيعة بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلعم فعطست فقلت

الحمد لله حمد الكثير أطيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يكلم أحد قالها ثلاثاً فقال
 ربيعة أنا يا رسول الله فقال الذي نفسي بيده لقد ابتدرتها بضع وثلاثون ملكاً أيهم يصعد بها رواه الشيخان في الترمذي
 وروى البخاري أن أبا بكر لما أشار له النبي صلى الله عليه وسلم أن يثبت أصابعه في مكانه دفع يديه ليشارك الله الحديث ولا بالأشارة الحاجة
 تعرض أولهم السلام لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يشير بيده لود السلام وقد صحت الإشارة في رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية
 أم سلمة في حديثي الركعتين بعد العصر من عائشة وعابر لما صلى بهم في الساعات من زواله فقاموا من خلفه فأشار
 إليهم أن أحلبوا الكذا في المتقى ونارة أشار بأصبعه وأخرى بجميع يديه ونارة أشار برأسه فعل لكل سنة
 وقد اختلفت في أشياء هل هي مفسدة للصلاة أم لا وما ذكرناه هو المنصوص كما عرفت والعمدة في غير المنصوص
 أرجع إلى المنصوص فما كان من غير معد وثركان منافي للصلاة فهو مبطل لها وما لا فقد يباح وقد يكره يجرى
 ذلك مع الإجماع والمصلحة مع مقايضة بالمنصوص في كل ما كانت أكبر غايات الصلاة هي الأمانة والخضوع
 لله وكان سكون الأظفار دليل على خضوع القلب لله تعالى ما بناها وهو من عجا ذكر الله وتلاوة القرآن كان كل
 هيئة تنافي ذلك مبطل لأن فاعله قد خرج بذاته عن أن يكون مصدياً ولما كانت الهيئات المبطلات قد تختلف
 باعتبار أذواق الناس عاداتهم كان المرجع إلى الشارع فأوضح فيه فهو لا يتأثر في العبادات الشرعية المطلوبة ولما
 كان من المماريات التي تفتت إليه قلب المصلي ذلك كالأمر بغيره في الصلاة وكان في المصلي بين ما يقتضيه
 كما هو في حديث آخر فإن الله بينه وبين قلبه أمر بالساعة لأن نظر المصلي إلى الخاء يتركه في الصلاة غالباً لكن الالتفات إلى
 المماريات وكان الالتفات إلى بعض المماريات أشد من بعض مصلته في الالتفات إلى غيره كالأمر بالكلب
 والحمار والكافر حكم صلى الله عليه وسلم بأن ما ورههم بين يدي الأمر بترك الصلاة المستمرة مبطل للصلاة وهذا غير المقصود على نقصان
 يكون في صلواته كإظهار المصلي أن يدفع المماراة كما لا يظفر أنها مظنة كإعراض المصلي عن الصلاة أما الكافر
 فلشدته العداوة والمباينة تتبعه نفس المعنى أي الكافر مغضوب الرب في الصلاة تكون المواجهة بوجهه كإظهاره
 في بداية فان الوجهة فحيلة الكافر بأمره فطرد السلس الوجهة والحمار والكلب لشدته نفار الطباع عنه
 استحقاقه مرتبة واستحقاقه لها تبعته في الصلاة فغايب بين يديه مثل ما هذا حاله وكان
 العارف بالله من الأنبياء والتابعين قد عرفت في الأمانات الشيطانان لهما كما ذكرنا في قوله تعالى يا الله إذا نطق
 الحيوان لخصص الأسود من الكلب لأنه شيطان بخلاف غيره من الكلاب لم يذكر الخنزير مع أنه لم يثبت
 من الكلب لعله الخنزير في بلاد العرب لأنه لم يرب معادنة الشيطان لما وكونه شيطاناً كما عرفت في قوله

في الكلب الأسود فالماريين يدي المصلي يشبه بالشيطان الذي يفروا له طرا ثم يعود للوسوسة ولذا اطلق على المار
الذي لا يرجع بالدفع انه شيطان يويد ما ذكرنا كما روى عن ابن مسعود ان المار بين يدي المصلي يقطع نصف صلوته اخبرني
ابن ابي شيبة وقد روى عن عمر ما يشهد لذلك اخبرني ابو نعيم وابن ابي عمير ان المار مظنة الاعراض من الصلوة
والذي ذكرنا انهم يقطعونها هم اقوى واشد مظنة من غيرهم واذا كان كل مار يقطع نصف الصلوة فاذا زاد بعضهم
كمن كرههم كان الناقص المنقطع اكثر من النصف على الاقل ما اذا دأب على النصف فهو المعظم و يكون له عليه حكم
كل من غلب كل فقد يروى المرأة والكلب الأسود والكافر والحمار الخش من غيرهم من المارين فليكن ما ينقطع من الصلوة بسبب مرورهم اكثر مما ينقطع بسبب مرورهم
فيكون المعظم منقطعاً والحكم منوط برفع الحكم بطلان الصلوة حينئذ مع ان احكام الشريعة منها ما لم تبلغ العقول البشرية الى تمام معرفة
اسرارها وحكمها كعدد الركعات ولا شواطئ امثاله فالذي يجب على المؤمن هو اتباع حكم الشارع وترك الخوض والمراء
والجدال انقطاع الصلوة بمرور الكلب الأسود والمرأة والكافر والحمار يمكن ان يكون من هذا القبيل ما ذكرنا
من العلة فهو ظن وتخمين حسبنا الله ونعم الوكيل.

فصل في مكروهات الصلوة وقد سنالكثير منها في الباب الذي قبل هذا وقد تقدم ذكر بعضها في باب غرض
الصلوة فلا تغفل اشرا الى البعض هناك بكرة للمصلي ان يعيث بثوبه ويجسده اى العيث الغير الفاخر اما العيث
الكثير فيبطل الصلوة لان الفعل الكثير الذي يخرج به عن هيئة المصلي يبطل وقد تقدم اما القليل فاما ينافي الغشوع
اى يقطع ليس اتصاله من اولها الى آخرها شرط لصحة الصلوة فكان القليل منه مكروهاً لذلك ولا نه من
الاختلاس الشيطاني وروى انه صلعم قال ان الله تعالى كره لكم ثلاثاً وذكر منها العيث في الصلوة الحديث فهو وان كان
من سلا ومنقطعاً فغناه صحيح العيث مذموم شرعاً خارج الصلوة ففيها اولى بالغرم وبكرة ان يقلب الحصى الى
الحاجة السجود فسمحة واحداً اما الكراهة فلما تقدم واما جوازه لمسمحة واحدة فلحديث معيقب عن النبي صلعم
قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحدة قال في المنتقى رواه الجماعة وعن ابي ذر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى قال في المنتقى
رواه الخمسة وفي رواية لاجد سالت رسول الله صلعم عن كل شئ حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحد اودع
وقوله فان الرحمة تواجهه خرج فخرج العلة فكل ما يليه يصرفه عن هذه الرحمة المواجهة فهو مكروه وفي بعض
الصور يكون مبطلاً ولا يقق اصابعه ولا يشبكها ويكره الاختصار والاعتماد على اليد الا الحاجة تفقيع الاصابع
في الصلوة هو من العيث فيها وله حكمه وكروهاً في الصلوة ابن عباس عطاء النخعي وعبد الله بن سعيد بن جبير قلته

وعلى ذلك جمهور اهل العلم قد روى عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقف اصابك في الصلوة رواه ابن حبان وفي
 اسناده مطعون لكن يوثق به حديث السنن بن معاذ بن عمار في الصلوة والمفتق المفقع اصابه
 بمنزلة واحدة وفي اسناده ابن لهيعة كذا في النيل المراء بالفتح وهذا الكشاي ما كان بدون صوت اياه
 كالفقهية فهو عيب فاحش يبطل للصلوة كما مر بيانه ودل على كراهة التشبيك حديث ابي سعيد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم في المسجد فلا يشك من التشبيك من الشيطان وان احدكم لا يزال في صلوة ما دام
 في المسجد حتى يخرج رواه احمد واسناده حسن في الباب نحوه وقوله ان احدكم لا يزال في صلوة الى اخره هو من تنزيل
 قاصد الشهادة المتلبس به تعظيما لامر الصلوة واذا كان قاصدا الصلوة ممنوعا عن التشبيك لاجل الصلوة فمتنع
 المتلبس به حقيقة قولي واخرى وقد روى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا قد شبك اصابه
 في الصلوة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابه ورواه ابن حبان وفي اسناده علقمة بن عمر والمراد تشبيك
 العايب فلا يعارض ذلك تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين اصابه في بعض الحالات البائدة لان ذلك محمول على معاني صحيحة
 كالتمهيم او الحاجة كالمطمح ايضا قد ذكر غيره ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله وامر الامة وقوله فان التشبيك من
 الشيطان ظاهر في اختصاص ذلك بالامة دونه لمع ان الله تعالى لم يجعل للشيطان عليه سبيلا اما الاختصار
 وهو وضع اليد على الخامة فقد دل على كراهته في الصلوة حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخصر في الصلوة قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا ابن حبان ولما كان الاختصار قد يكون للحاجة فيكون مباحا لها كالمطمح طبعاً واطوراً
 المكث ونحوه قائماً وقاعد افانه كثيراً ما يحتاج الى الاعتماد على يديه بعد وضعها على خامة قلنا بغير اهتد وقال اهل
 الظاهر بجمعه ورجحه شيخنا الشوكاني في النيل كانه ظاهر الحديث بمعنى النهي الحقيقي اما كراهة الاعتماد في الصلوة
 على اليد فقد دل عليه حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلوة وهو معتدل على يديه رواه احمد
 والبوداؤد وفي لفظه لا يداؤد ونهى ان يصلي الرجل وهو معتدل على يديه وعن ام قيس بنت مخضن ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 وحمل اللحم اتخذ عموداً في صلاته يعتدل عليه رواه ابوداؤد والحديث بجميع الفاظه كما قال في النيل يدل على كراهته
 الاعتماد على اليد عند الجلوس عند النقوض وفي مطلق الصلوة قال ظاهر النهي التحريم قلت وما ذكره لا يصح على طلاقه
 فانه قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يعتدل على يديه عند القيام ونحوه ولعل المراد وضعهما على الارض ثم الاعتماد عليهما في
 الجلوس حيث نذكره اشكالاً لمعارضة حديث ام قيس وبدا على جواز العذر وهو الكبير وكثرة اللحم يلحق بها الضعف
 والمرضى ونحوها فيكون النهي عملاً على عدم العذر ومن احتاج في قيامه الى ان يتكى على عصا وهكذا ويستند الى حائط

او يميل على احد جانبيه جازله ذلك في الغرض النوافل صرح الاحناف بجوازها في النوافل لو تغير عذر وجزم جماعة من
 اصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد قلت انا مع الهزال فلة المحكم الا قدر على
 النهوض على الركبتين من غير اعتماد على اليدين لاجل الضعف وكبر السن بعض اخواننا اورد علينا بان القيام معتمدا
 على اليدين مرجوح كما مر بيانه من قبل فاجبت بان المسئلة اختلافية والمزوج هو الراجح في حق لو جرد العذر ولا
 يلتفت في الصلوة الى الحاجة ولو لحظ يميننا او شمالنا فلا بأس هذه ثلاث مسائل الاولى كراهة الالتفات في الصلوة
 وهو قول اكثر اهل العلم قال جمهورهم انها كراهة تزيه ما لم يبلغ الحد استد بار القبله فان بلغ ذلك من غير علم
 غير مقطر بطلت صلوة فيما تختار لان الاستقبال من شرط تركه مع العلم بالاختيار يبطل كما تقتضي ذلك حقيقة
 الشرط وقد مرنا ذلك في باب فرض الصلوة فلا تغفل يدل على ما هنا قوله صلعم يا ايها الذين آمنوا لا تلتفتوا في الصلوة فان التفتا
 في الصلوة هلكة فان كان لا يدغم في التطوع كما في الفريضة رواه الترمذي صحيحه في سبل عزم صلعم في الصلوة فقال
 اختلاس يفتلسه الشيطان من العبد الحديث رواه احمد والبخاري والنسائي وابوداؤد وفي الباب من ابى ذكر غير المسئلة
 الثانية اباحة ذلك للحاجة لانه صلعم لما ارسل فارسا الى الشعب يحرس بالليل فلما قام يصلي صلوة الصبح جعل يلتفت
 الى الشعب الحديث رواه ابوداؤد والحاكم وقال على شرط الشيخين الثالثة الخطب بالعيزين مطلقا الحديث على بن
 شيبان قال خرجنا الى رسول الله صلعم فبايعناه وصلينا خلفه فلم يمسح بعينيه رجلا لم يقيم صلبه في الركوع والسجود فقال
 انه لا صلوة لمن لم يقيم صلبه اخرج ابن ماجة وابن حبان عن ابن عباس قال كان النبي صلعم يلحظ في الصلوة يميننا وشمالا ولا
 يلوي عنقه خلف ظهره اخرج الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم صحيحه ارساله الترمذي وقد روى عنه اخره في صحيحه ما
 يروى في نسخ الالتفات على ما كان لا حاجة لان الحاجات الضرورات لها الحكم تخصها والخط لا يصدق على الالتفات استدلالا
 على ذلك بعض الاحناف بما لا يصح ونزعم كراهة الاشارة بالسلم وقد مر فت حكمه انفاذ العجب من الاحناف نعم يكرهون افعال
 النبي كالاشارة بالسلم في الصلوة ورفع السباب في التشهد والاشارة نحوه فان كان هذا بعد معرفة انه فعلها النبي صلعم فامرهم
 شديد وفقنا الله واياهم لا يتابع الحديث والتوبة الضج عن مخالفة ولا يقوم صافدا ولا صافدا ولا يقعد مترجعا
 الا من حاجة لان الاول شبهه قيام بعض الحيوان كالخيل قد مر النسخ عن التشبه في افعال الصلوة بالحيوانات فالصفا هو
 ان يلصق قدميه في جليبه قائما وهو غير المنقول من فعل صلعم التربع غير الجلسة المستنونة وقد مر في هذا ما اذا كان
 ذلك للحاجة اذ عذر فلا بأس بكل ذلك لما مر من قبل ويكره بعض الشعر للعلل لما روى عن ابن عباس انه رأى رسول الله بن
 المحدث يصلي راسه معقوس الى راسه فجعل يمسح راسه فقلت يا رسول الله ما هذا قال ما لا بأس به قال اني سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل هذا الكثر الذي يصلح هو مكتوب رواه احمد ومسلم وابوداود والنسائي وعن ابي رافع قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يصلح الرجل من راسه معقوص رواه احمد وابن ماجه وكلاهما داود والترمذي معناه قوله ورأسه معقوص من
 عقص المشعر منفرده وتلوه العقاص خيط يشد به اطراف الذوائب قال الشاعر فضل العقاص في عشي جميل فكلا يصلح الى ثوب
 فيه تصاوير ولا عليه فان الحق يحتاج الى الصلوة في بيت فيه تصاوير ولم يقدر على اذاتها حسا او شرعا صلى ويتجرى مجانبته
 ولا يتعاد منها همما استطاع الحديث ابي هريرة عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني جبريل فقال اني كنت اتيتك الليلة
 فلم يمنعني ان ادخل لبيت الذي انت فيه الا ان كان فيه تمثال رجل كان في البيت قرام ستر فيه تماثيل كان في البيت
 كلب فامر براس التمثال الذي في باب البيت يقطع يصير كهية الشجرة وامر بالستر يقطع فيجعل ساداتين منتبذتين
 تو طآن وامر بالكلب يخرج فعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا الكلب جرد وكان للحسن والحسين تحت فخذيهما
 رواه احمد وابوداود والترمذي والبيهقي وقال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيوتا فيه كلب لا تماثيل رواه البخاري ومسلم وابوداود
 والترمذي والنسائي والبيهقي والترمذي والبيهقي باللائكة الساجون الذين ينزل بالبركة والرحمة كالملائكة الموت والحفظة والتصاوير
 ان كانت قد تعدلجرح الزينة الا ان المفتونين بها اكثر من غيرهم وهي اصل فساد الدين وايضا هي مفسدة الدنيا بمعنى انها
 قد تولد منها مفسدات لانها ان كانت تصورها كغيرها من الخلق على النساء والنساء على الرجال شرها اذ هاب المال مع عدم
 عودها بقائلة يوتد بها وقد يذهب وضعوها الى ترتيبها بحسب عظمة المصورين فيكون ذلك تعظيما لها في نفس الامر ذلك
 ممنوع شرعا يوضح ذلك ان مفتني الصور اذا راوا من هناك صورة ذى بجاه ومزية عندهم يخاضعون الفاعل بحجة انه
 استهان بذي الصور وهذا الاعتقاد هو مبدا الوثنية وعبادة الصور للنهي عن التصوير عن اقتناء الصور اسباب
 وهل غير ذكرناه لا يتسع لبسطها هذا المختصر لذلها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاوير كالا
 نقضه رواه البخاري وابوداود وهو عند احمد بلفظ لم يكن يدع في بيته شيئا فيه تصاوير كالا نقضه وما كان كذلك سببا
 للشرك فلا ينبغي ان يصلح ليدخله وذكر البخاري تعليقا ان عمر بن الخطاب قال انما لا ندخل كناشهم من اجل التماثيل التي فيها
 الصور قال كان ابن عباس يصلح في البيعة الابيعة فيها تماثيل وصله عبد الرزاق عن طريق اسم مولى عمر ذكر سبب
 قول عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من الضاري طعاما وكان من عظمائهم وقال له ان تجيبني تركوني فقال عمر رضي
 الله عنه انما لا ندخل كناشهم من اجل الصور التي فيها يعني التماثيل المصورة وهم اصل هذا الفساد مع ان قيم فعلهم فيه مضاهاة
 الخلق اذ يدعونهم اكلهم اموال الناس بالباطل الذي لا حقيقة له في الواقع ولا فائدة فيه يعتد بها والحديث يدل على
 ان قطع اس الصور ومحوه يرفع الحرج عن واضعه وانه لا يبقى له حينئذ حكم الصور الذي يحرم اديكوه اقتناؤه

وكذا لا يقطع السائر الذي فيه تصاوير اذا استعمل فيما يتبدل كالوسائد ونحوها الماصلة للمجا إلى مكان فيه تصاوير ولا
 يستطيع اذا لها شرع الكنييسة اهل للذمة او المعاهد من اوحسا وشرعا كان أدى الى بيت للضرورة فيه تماثيل يقوى
 اهل على المنع من تغييرها وهو لا يحيد غيره او وحده ومنع منه او عيس في بيت فيه تصاوير لا يمكن له اذا لها ولا النقل
 عنها اوحسا فقط كان لم يستطع تغييرها القوة التمثال فانه والحالة هذه يجوز له ان يصلي في هذا البيت دليل ذلك
 ابن النبي صلعم واصحابه كانوا يصلون في المسجد الحرام والى الكعبة قبل الهجرة والقبور ونحوها لآثار من الاصنام التماثيل اذا كان
 وبما ذكرناه يظهر ان المسافرين المسلمين اذا دخلوا أرض الكفار ولم يجد بيتا الا بيت التصاوير او وحده وهو لا يستطيع بذل
 كراهه او كان اكثر من كراهه مثله ادخشي ان يحتاج ويفتقر في مصارف سفره انه يجوز له ان يسكن بالبيت الذي فيه
 التصاوير ان يصلي فيه مع الاجتناب عن التوجه اليها والسجود عليها مهما امكنته الله علم وهو في التوفيق من اصحابنا
 من زعم ان تصاوير فوق تورات الذي شاعت في زمننا شيوعا كليا لا تؤثر في كراهة الصلوة واستدل برواية الاما كان
 رقا في ثوب يرد هذا القول رواية القرام التي صارت من قبل غير ان تصوير فوقه لم تكن كاملة بحيث لا يعيش الانسان على قدر
 هذا التصوير كتصوير الراس فقط او تصوير نصف الجسد فانه يمكن القول بجوازها واذ كانت عبارة فلا تؤثر في كراهة الصلوة
 في البيت الذي هي فيه الله اعلم قال في الهداية ولو ليس ثوبا فيه تصاوير كراهة لانه يشبه حامل منقوله ليس بعيد لكن قد
 يقال ان ليس في الثوب اذا كان محرج اللبس فهو استعمال لا تكريمه فيه فهو شبه استعمال الوسائد التي عليها تصاوير
 وهو جائز ولا خلاف جواز الصلوة على الفراش الذي فيها تصاوير ولا نها تكون مهانة لا مكرمة اقول يلحق بما ذكرناه الصلوة في
 المواضع المنهي عن الصلوة فيها واطن انا قد قد مننا الكلام عليها فمنها المقبرة والحمام كما ذكر في حديث ابي سعيد الخدري ذكره
 في المنتقى وقال رواية الخمسة الا النسائي وقد نفي صلعم عن الصلوة الى القبور ومنها ما طعن كراهة الترمذي في دار واهل
 ابي هريرة وصححه وابعزت في بعض النظم ومنها المزبلة والمخبرية وقارعة الطرين وفوق بيت الله هذه الاربعة ذكرت
 في حديث زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر واهل عبيد بن حميد ابن جاعة والتوماني هو ضعيف لان زيد
 بن جبيره مجروح كما قال الحافظ وغيره وفي سنده عند ابن ماجة عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر الجعفي وهما ضعيفان
 لكن قد صححه ابن السكيت امام المحدثين الصلوة على ظهر الكعبة قد اختلف فيه فالشافعي اشترط ان يستقبل من بناء هادئ قلبي
 ذليل وابو حنيفة جونها بالشرط ومثله ابن مريج قال لانه كاستقبال الرحمة لو هدم البيت والعياذ بالله كذا في الزيل
 تبصر فيه **قاعدة** قال القاضي ابو بكر بن العربي المواضع التي لا يصلح فيها ثلاث عشرة زاد الصلوة الى المقبرة والى الجدار
 حاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة قلت وقد مر الكلام عليها فلا تغفل كذا التماثيل في دار العذاب من اهل العراق في الدار

المغضوبة والى الثائم وفيه ما من صلوة صلح عائشة متعرضة في قبلة والمحدث وفي بطن الوادي الا ان المغضوبة
والصلوة في مسجد الضار الى التناول حتى زيادة ونقصان في بعض هذه الاشياء كلام والصلوة في بعض هذه المواطن
حرام وفي بعضها مكروهة والصلوة فيها حالات تخص بعضها باحكام بعضها لم يصح النفي عنها وقد اختلف في صحة الصلوة
والحق ان ما تعلق النفي فيها لا جل حتى آدمي فصلوة المصلي فيه ناقصة وقبولها موقوف على رضاها لكونه عفو وما كان
النفي عنها لا جل حتى الله تعالى وعرف ما لا جل وقوع النفي وتحقيق ان المصلي عرفه او قصده ولم يكن له عذر في هذه الحالة
لا تقم صلوة وما علم ان النفي عند وقوع لا جل المصلي لئلا يصلح ضررها كالصلوة في معادن الابل فان يتيقن الضرر مما
عليه الصلوة فيه ولكن لو حصل منع ذلك صلوة صحيحة لان النفي ليس لمخصوص الصلوة وان يتيقن عدم الضرر فلا بأس
بالصلوة فيه الفرق بين هذه المسئلة وما قبلها واضح لان ذلك تلبس بعبادة لا يرضاها الله لكونها لا تليق ان تقدم
البيش تلك الحالة ومن تلك الوجوه وما كان كذلك فالقول بفسادها اولى من القول بصحتها مثال ذلك الصلوة الى المقبر
او الصنم او التمثال والنار او البقر فان الصلوة لله الى هذه الاشياء بعضها منهي عنه بالملحة وبعضها منهي لا جل ان لا يكون
التشبه بعباد النار او البقر فالصلوة من تلك الوجوه وعلى تلك الحالة لا يجيها الله ولا يرضاها بل نهي عنها ومن امثالها على
لسان رسوله صلح ما كان كذلك فهو رد فتلك الصلوة محرمة اى باطلة يجب اعادةها والله اعلم وقد ذكره بعض محابنا
الصلوة الى المآكة الكبيرة التي يركب المصلح صورته فيها تجاه القبلة لئلا يتشبه بعباد نفسه على مشرب الوجودية الخولية
خذ بعلمه تعالى ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة الحديث ابي هريرة ان النبي صلح امر بقتل الاسودين في الصلوة العقرب
والحية قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال في النيل ان الترمذي حسنه ولم يرتفعه الى الصحة لكن اخرج ايضا
ابن حبان في صحيحه الحاكم وصححه انتهى فمن منع ذلك اذكره فالحديث صحيح عليه اذ لا يعارض الخاص بالعالم الحديث في
قتل العقرب الحية غير مقيد بعقبة او ضربتين او اكثر ولا بعدم الانظر من جهة القبلة ولا بالمشي اليسار والحق القليل
فكان هذا رخصة خاصة من قبل الشارع والمصلحة فيها حفظ النفس من نفسه غير من بني آدم فاذا فرغ من القتل يرجع الى صلوة
ويبين على ماصلي سواء كان اماما او مأمورا اماما يصير كالسبوق لما فاته من صلوة مع الامام فيجوز للامام الاستخلاص
ولو لم يستخلف فالأما موقوفون كما كانوا يصيرون حتى يرجع الامام الى محله فيجوز للامام ان يقولوا رجلان منهم
يصلي بالناس فاذا رجع الامام يقتدى به يصير كالسبوق ان فاته شيء من الصلوة وقد اخرج البيهقي ما يؤيد التقيد
بشيء من ابي هريرة قال قال رسول الله صلح كفاك للحية ضربة اصبتها ام اخطأتها قال البيهقي وهذا ان صح فانما
اراد والله علم وقوع الكفاية به في لا تياتي بالمأمور فقد لم يصح بقتلها واراد والله علم اذا امتنعت بنفسها

هذا الظاهر لم يرد المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدل على صحة توجيهه بحديث فضل قتل الوزغة في ضربة
 او ضربتين هو عند مسلم انتهى من النيل قلت لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز للصلي ما زاد على ضربة ولا لقات المقصود
 من الاجازة في بعض الاقوال للمخيمات التي لا تقتل بضربة اذ لو ضرب بها ضربة وعاشت في النار وتشتيط غضبا
 فالضربة في ضربه اكثر من عدم الضرب انما مقصود النبي صلى الله عليه وسلم لوضح الحديث ان الاولى للصلي ان يقتله في ضربة واحدة
 يعني يضربها بالجمد والقوة حتى لا يحتاج الى ضربة اخرى قال في الهداية ويكره عدد التبعيات بالميد في الصلوة وقوله
 وجيد لان الاحمال في الصلوة توقيفية ولكن يشكل هذا في صلوة التسليم لبعض الناس لو قد على هذه بالحفظ فهو
 اولى لعله اذ ادعى القائلين ولم يثبت عند حديث صلوة التسليم قد اختلف أهل الحديث فيه والراجح ضعفه والله اعلم

فصل في المساجد وبيان بعض مكرهات خارج الصلوة وقد تقدم لنا الكلام على استقبال القبلة واستد يأسره

بالفرج لقاضي الحاجة بما لا يزيد عليه في مثل هذا المختصر من بني الله مسجد انبي الله له بيتا في الجنة وهو حديث متفق
 عليه عن عثمان بن عفان اذا الجاردي في رواية مثله قد اختلف في هذه المماثلة واقرب الاقوال ما قال النووي فيمكن ان يكون
 مثله معناه بني الله له مثله في مسمى البيت اما صفة في السعة وجرامته ولطافة البنيان فعلوم فضلها فانها ما لا
 عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر انتهى مع زيادة اي بني الله له بيتا في الجنة مع مضاعفة الثواب الى
 ما شاء الله ولذلك لا يقدره في الحديث بعشر امثاله لا يقال ان هذا الحديث يدل على ابلعة ومشروعية تشييد المساجد
 وزخرفتها كما اذا كان يبنى له بيتا مثله في الجنة فيكون كالترغيب فيما ذكر لان ثواب الله مشروع الاستزادة فيه
 فليس تزيد من شاء ما شاء فاما له مثل بنائنا فنقول لا بأس بالاستزادة من فضل الله فان ذلك مشروع ومحبوب
 لكن لا يتوسع في القياسات الى بعد يخالف النص من انه لا صلح ولا ترفع كالصوامع ولا تزخرف خلافا للاختلاف ولا بأس

بتوشيق بنائها وترصيصها احكاما ملتبقي الى مدة طويلة لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بتشيد المساجد

رواية ابو داود ورجالها رجال الصحيح وصححه ابن عبان قد فسر التشييد في هذا الحديث برفع البناء واطالته الى جهة
 السماء ومن فسر بالتجصيص استدل على منع احكام بناء المساجد تقوية قوله غير مقبول لانه تحمیل للحديث زيادة
 على ما يحتمل لان قوله ما امرت اما يدل على عدم الامر بالتحميم لان عدم الامر على النقيض من جعل عدم الامر على المشروعية
 بما يعم الا بلعة فقد ابعد وعليه فليس هذا الحديث دليل لئلا ولا لاهم ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم تقوم الساعة حتى يتباهى الناس

في المساجد قال في المنتقى رواية الخمسة الا الترمذي اصرح منه رواية البخاري تعليقا بلفظ يتباهون بها ثم لا يعرفها الا

قليل ووصله ابو يعلى في مسنده والمباهاة المفاخرة وهي لا تكون غالبا الا في المقادير والصور كالمنقشة المرفوعة وغيرها

يوضح ما ذكرنا مروي البخاري قال قال بسعيد كان سقت المسجد من جريد الخيل ام عمر ببناء المسجد قال اكن الناس اياك
 ان تمرا وتصف فتفتن الناس قول اكن الناس صريح في ان البناء لا يكون الا بقدر الحاجة لستر الناس صونهم عما يوذى قد
 كره اصحابنا خفة المساجد ونقشها بما اهل النقد الذهب الفضة فلا يبعد القول بتجريمه لانه زيادة في السرف
 والتبذير والاحناف في هذه المسئلة ثلاثة اقول ارجحها عندهم الا يابعة قالوا فلا يوجب عليه ولا ياتم به وليس
 لنسها وتطيبها وصيايتها عن الروائح الكريهة اى عن كل قذر وقد قال صلعم عرست على احوال حتى حتى القذارة يخرجها
 الرجل من المسجد الحديث رواه ابو داود والترمذي فيه بعض مقال لكن قال الحافظ رحمه الله ابن خزيمة والقذارة الشئ يقع
 في العين وقد استعمل في الشئ اليسير يقع في البيت وهذا من باب التنبية بانه لا على ما لا يطيل على الكثير وعد ذلك
 مما يوجب طهارة عرضه على نبينا صلى الله عليه وسلم مع قلة هذا العمل سهولته وبشارته واشارة ظاهرة وفضيلة باهرة لمن
 يحرم المساجد ينظفها ويطيبها وعن عائشة قالت امر رسول الله ببناء المساجد في الدار ودان تنظف تطيب روى
 باسناد رجاله ثقات والمراد بالدور القبائل المحلات ومن سمرق بن حبيب قال امرنا رسول الله صلعم ان نتخذ المساجد
 في ديارنا وامرنا ان ننظفها رواه احمد والترمذي وصححه ورواه ابو داود ولغظه كان يا امرنا بالمساجد ان نضيقها في
 ديارنا ونضيق صنعها ونظفها وهذا الاخير محتمل ان يكون المراد ان صلعم شرع لكل واحد منهم ان يبنى في بيته مسجدا
 يصل فيه اهله ويحتمل ان يراد به ما يراد بالدور فيه دلالته على ان تقوية بناء المساجد والحكمة مستحب مطلوب شرعا
 كما تقدم وكذا لا تطهير المساجد من الاقدار غير النجاسة اما على فيجب على كل من رآه لقوله صلعم في بول الاصل ابي
 صبو عليه ذوبا من ماء وقد تقدم والبصاق في المسجد خطيئة الا لم يريد دنتها لقوله عليه السلام البزاق في المسجد
 خطيئة وكفارتها دفنها رواه الشيخان قد اختلف في ان هل يخرج البزاق في المسجد خطيئة ام بشرط عدم الدفن و
 الثاني هو ما دل عليه ظاهر الحديث قلت وذلك لا يمكن القول به الا اذا كان المسجد ترابيا او هليا فاذا كان مبلطا
 مخصوصا بالمسجد التي في عصرنا فينبغي ان يكون مجزئ البزاق في خطيئة ولا ست كل الا سف على اهل حيدر اباد حيث
 يبرزون في المساجد ولا ينهاهم للحكام وخذوها عن هذه الشيعة واشنع منها انهم يجعلون الدكاكين داخل
 المسجد ويبيعون يشتركون يصيرون فيه في الجمعة من رمضان ولقد رايته يعني فاقشعره ليدى بكيت
 على مداهنة المسلمين في امور الدين ثم مع ذلك هم ينتظرون رحمة الله اما هو ان رحمة الله قريب من المحسنين
 فقط قال الحافظ وتوسط بعضهم فعمل الجواز على ما اذا كان له عند ركان لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على
 ما اذا لم يكن له عند وهو تفصيل حسن انتهى واحسن منه ما ذكرناه وصدم العن من الخروج لا يلجأ الرجل الى البزاق

في المسجد اذا يمكنه ان يبرز على ظهر بخله ثم يدلكه بالنعل الاخر او كما روى في الحديث يبرز في ثوبه فان لم يمكن فيها فليغيبها والا حرم للملايؤذي المصلين الحديث سعد بن ابي وقاص مرفوعا وفيه من تنخم في المسجد فليغيب ثيابه ان يصيب حلقه من اوثوبه فيؤذيه الحديث رواه احمد باسناد حسن قال تغيب لادم عليه السلام الاناء كذا في فلا يجوز له البصاق في المسجد المبطل الا ان يجعلها في ثوبه او ظهره كذا ما رواه يلقظ خارج المسجد لانه لا يمكن فيها في ايذاء للمؤمنين كالحالة ولا يهاؤسيهم للمسيح وهو منهي عنه يدل على تحريم البصاق في المحل من المسجد الذي لا يمكن من البصاق فيه ما روى ابن عمر قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوما اذ ادى فتامة في قبلة المسجد فتخط على الناس ثم سلكها قال احسبه قال قد عابز عفران فلطم به الحديث رواه الشيخان والود اورد اللفظه ولا

يبرز المصل عن مئذنة ولا قبل وجهه فان كان لا بد فعن يسارة او تحت قدمه ما لم يوحى او في ثوبه وسوا المسجد وغيره الحديث الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم في صلوته فلا يبرز من قبل قبلته ولكن من يسارة او تحت قدمه ثم اخذ طرف رداءه فبصق فيه ورجع بعضه على بعض فقال او يفعل هكذا رواه احمد والبخاري وكذا احمد ومسلم نحوه بمعناه من حديث ابي هريرة ويكره البصاق تجاه القبلة مطلقا لان فيه نوع اهانة لها وهو نظير استقبالها بالفرج لما في صحيح ابن حبان ابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من تقل تجاه القبلة جاز يوم القيامة وتقله بين مئذنته الحديث يدل على انه حرام لان التنازل يعاقب فالكره عندنا كراهة تحريم وقد صرح بذلك الحافظ داود شيخنا الشوكاني وهو الحق الذي تختاره ولا عبرة بمن خالف وخصص بعضهم الكراهة بالصبراء ولا دليل عليه القياس على الاستقبال بالفرج لا يصلح لوجود الفارق فان الله بينه وبين قبلته ههنا كهناك ومن ثم كره بعض مشايخنا ان يضطجع الرجل في سجدة الى القبلة ومن اكل ذرايع كرية فلا يقرب من المساجد ونحوه الحديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال من اكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مساجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه للحق بها الفجاء ايضا في رواية ولا يحرم اكل ذلك الا ان قصد باكله التخلع عن الجماعة قلت واشد منها التنازل فان من يشربها خالصة تجوز من ذرة رائحة هي اكرة من رائحة الثوم والبصل والحق بذلك بعضهم من به يجرى فيه اوجرح له رائحة تؤذي المصلين من اواسط الناس اهل الطباع السليمة المقصودة ولا هبرة باهل الردة والرافضة المتكبرين الحق بالمساجد مواطن الاجتماعات المبلعة الا من ضره لان عدم ايذاء الا وادم مقصود كما ان عدم ايذاء الملائكة كذلك اما من الجأته الضرورة والحاجة لذلك فلا بأس سيما في غير المساجد لان المتأذى يمكنه ان يستعد عن ذلك ويكره انشاء الضالة في المسجد والبيع والشراء باحضار السلعة او مطلقا والجر من الكلام والخلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال للادل لا رد الله عليك والثاني لا ارجح الله تجارتك ولا تقام الحدود ولا يستقاد فيها اما انشاد
الضالة فلا نه صلعم لما سمع من ينشد ها في المسجد قال لا ارجح الله عليك رواه احمد وابن ماجة وقال فقولوا لا رد الله
عليك رواه الترمذي قال في الذي رآه يبيع او يبتاع فيه قولوا لا ارجح الله تجارتك الحديث والمعتمد ان هذه الكوا
للتي كان النبي حقيقة فيه اما البيع فقال بعض اصحابنا لا يعم والمعتدل لا انعقاد وقوله صلعم دعاء عليك لا ارجح
الله تجارتك دليل على الصحة ولا انعقاد اذ لو لم يملك المبتاع ولم يصم البيع لم يعقل له دعاء بتفي الرجح اذ لا بيع
ولا رجح حقيقة وسياتي في كتاب البيوع كلام في ذلك ان شاء الله تعالى اما هجر الكلام وقبحه فالشعر
والنثر فيه سواء فما كان للهوا وعصبية او تغلغل ونحوها فلا يجوز في المسجد ولا في غيره وفيه اقبح ولذا اني
صلعم ان تنشد الاشعار في المسجد ولحق يوم الجمعة فيه قبل الصلوة الحديث ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة
وليس للنسائي فيه انشاد الضالة والنهي عن الحلق في الحديث خاص بما قبل صلوة الجمعة والحكمة فيه والله
اعلم انه ليسبب هذه تحفي الرقاب التفريق بين اهل الصفوف وذلك ممنوع وما افنى الى المحذور فهو مشبه
وقيل لانه يذكروا في اللغات اكثر الكلام وقال صلعم لا تقام الحدود في المساجد لا يستقاد فيها رواه احمد وابوداؤد و
الدارقطني ولا بأس بما فيه فائدة او غبطة من الكلام والشعر فيه مثله الحديث ثم بنى بن جندب قال شهدت النبي صلعم اكثر من
ما تسمعون في المسجد اصحابه يتذكرون الشعر اشياء من امر الجاهلية فربما تبسم معهم رواه احمد والترمذي معناه وقال
هذا الحديث صحيح وعن سعيد بن المسيب قال مررت في المسجد وحسان فيه ينشد فلحظت اليه فقال كنت انشد فيه وفيه من هو
خير منك ثم التفت اليي هزيرة فقال نشد يا الله اسمعت رسول الله صلعم يقول احب عني اللهم ايد بروج القدر
قال نعم متفق عليه وما تغلظ من الايمان كاللعان توقع فيه الحديث سهل بن سعد ان رجلا قال يا رسول الله ارايت
رجلا وجب مع امراته رجلا يقتله الحديث فتلا عني في المسجد وانا شاهد متفق عليه سيأتي ان شاء الله في باب
اللعان من يد كلامه ولا يمنع احد من الاضطجاع ولا النوم فيه ويمنع من رفع الاصوات وادخال لصبيان المجانين
اذ اخيف منهم تلويث المسجد بنجاسة ولا بأس ان يقيم فيه فقراء او مسافرون لم يجدوا ما يكنهم غير ذلك النبي
استلقى في المسجد واضعا اسرته وجليته على الاخرى متفق عليه ولا يارضه النبي الواحد عن وضع احدى الرجلين على الاخرى
لان هذا الاخير محمول على ما اذا نشئ ان يديه وعورته والرجفة حيث يؤمن ذلك وقيل ان هذا فعله وذال الصلوة
لانته قد ثبتت اجازة الشاهد هنا في جواز الاضطجاع وقد كان عبد الله بن عمر يتام وهو شاب عذب في مسجد النبي صلعم
روى احمد والترمذي كذا في زمن رسول الله صلعم تنام في المسجد ونقيل فيه النبي عن رفع الاصوات وادخال

الصبيان والمجانين ثم وفيه ضعف مع حمله صلعم امامة على عاتقه وحمله الحسن الحسين عليهما السلام فحلفنا النهي
 على ما اذا خيف تلوث المسجد وقد كان فقراء المسلمين في مسجد صلعم في الصفة وقد ذهب الجمهور الى جواز
 النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلوة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين
 من له مسكن فيكرة وبين من لا مسكن له فيبلغ وقد صح ان عليا نام في المسجد حين جرى بينه وبين فاطمة شيء فالحق
 جوازها اما المعتكف فحوزه له النوم فيه بالاتفاق ولا بأس بوضع المريض الجريح وكذا لا يمنع الفقير ونحوه عن السؤال فيه
 وقد ضرب رسول الله صلعم الخيمة في المسجد لسعد بن معاذ لما اصاب بسهم في الحلة حتى سال الدم في المسجد الحديث
 بمعناه متفق عليه قال له صلعم ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا بسائل يسأل الحديث رواه ابو داود وقد قيل انه مر به عن
 عبد الرحمن بن ابي بكر قال المنذرى وقد اخرج به مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث ابي حازم سلمان
 الاشجعي بنحو انه منه كذا في النيل ولا بأس بلاك الشرب فيه سكن من لا مسكن له والمريض فيه ظاهر في جواز ذلك
 وعن عبد الله بن الحارث قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلعم في المسجد الخبز واللحم ثم انا ابن ملعة وفي النيل فالحديث
 الدالة على جواز اكل في المسجد متكاثرة قال قال المصنف ثبت ان النبي صلعم اس ثلثة بن اثال فربطه ببارية في المسجد قبل
 اسلامه وثبت عندنا انه ثلثا جاز من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى وما ذكره بعضه في الصحيح وبعضه متفق عليه و
 كذلك لا بأس بتناشد الاشعار الغير القبيحة والتكلم بكلام الدنيا فيه حديث حسان ان كان ينشد في المسجد في عهد رسول
 الله صلعم وتلاى رجلان في امر اللات مجهر من النبي صلعم لم ينكر عليهما ومن حديث ابن عمر فيه كنا نتكلم في المسجد ونقبل
 فيه حديث سمية ان الصحابة كانوا يتذكرون الشعر واشياء من امر الجاهلية فربما تبسم النبي صلعم معهم واجاز صلعم لابي ذر
 الوقص فيها وما يروى من النهي عن التكلم بكلام الدنيا في المساجد فضعيف لا يحتج به وكذلك لا بأس بالحكم والقضاء فيه لثبوته
 عن النبي صلعم واصحابه ولا وفلاو العلم والمتعلم في مسجد صلعم اجر المجاهد في سبيل الله ويس ذلك في غيره من المساجد وكذا
 ان لا يدخله الا خير لقوله صلعم ان المسجد بنيت لذكر الله والحكم لما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم من
 دخل مسجدنا هذا ليتعلم خيرا او ليعلمه كان كالمجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان كالتاجر الى ما ليس له رواه
 احمد وابن ملعة قال هو بمنزلة الناظر الى ستار غيره ويس تنزيه القبلة عما يلحق المصلين اى بكرة تزوير الممارسين
 وغيرهم ما يستقبله المصلون نقشا ونصا ورواها غيرهم ما يلحق الحديث السنن قال كان قرام لعائشة ان
 قد سدت بيضا بين بيتها فقال لها النبي صلعم اميطي عني قراهم انهم لا تزالوا يرونى في سكوني رواه احمد
 والبخاري وخرج كسار ابي جهم التي كانت منقشة وقال يتونى بان يجاننته وقوله في الحديث اميطي دليل على ان الا زالة

للملحى المحرم كالنصارى ولا يكره لمن قد راعى إذا لها ولا يدخل هذا فيما دلت عليه حديث عثمان بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا
 بعد دخوله الكعبة فقال لي رأيت قرني الكلب حين دخلت البيت فنسيت أن أمرك أن تحمها فخرهما فإنه لا ينبغي
 أن يكون في قبلة البيت شيء يلحق المصلي رآه أحمد وأبو داود ورمي شيخنا الإمام الشوكاني رحمه الله أن تحمها بالنصارى
 منيل الكراهة الصلوة في المكان الذي هي فيه لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر إليها قلت وما رجه
 من جرح في النصارى بسبب فعل آخر منها امتناع الملائكة عن دخول محل هي به مطلقا ولا النبي صلى الله عليه وسلم بمسئومها
 وإذا التها وتقطع الستر الذي هي فيه نعم الملحى الغير المحرم كالمراة والنقوش وغيرها يكفى تحريمها وتغطيتها كذا من لم
 يستطع غيرها تحميها بالنصارى فإنه يكفيه ذلك علا بالقاعدة المنصوصة أن الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يكلف
 الله نفسا الا وسعها ومن دخل المسجد أو كان فيه بعد الاذان لا يخرج حتى يصلي الا لعذر رأى حتى يصلي فيه تلك
 الصلوة لتعينه لها فان خرج لحاجة الصلوة فلا بأس ان خرج تاركا للصلوة في ذلك فان كان لحاجة فلا بأس
 ايضا وان لم يكن لحاجة وقصد الرجوع اى لم يخف فوت الصلوة حين غيبته فالذى تراه انه لا يكره له
 الخروج في هذه الصورة ايضا والله اعلم ولنا فيما تقدم حديث عثمان بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرك
 الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواه ابن سريج والزيدي في احكامه
 وابن سيد الناس في شرح الترمذي وأشار اليه الترمذي في جامعه كذا في النيل وعن ابي هريرة قال قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنتم في المسجد فتؤدى بالصلاة فلا يخرج احدكم حتى يصلي رواه احمد عن ابي الشعثاء قال
 خرج رجل من المسجد فبعض الاذن فيه فقال بوهريته اما هذا فقد صلى ابا القاسم صلعم قال في المنتقى رواه الجماعة قال ابن
 عبد البر هو مستند عندنا لا يختلفون فيه الخوازمي مرفوع وبين التيامن لداخله والتياشيد الخروج في الحديث انشائه
 كان يقول من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجلك اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برجلك اليسرى اخبرني الحاكم
 وفي الصحيح كان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى فاذا خرج بدأ برجله اليسرى اى اذا دخل المسجد وخرج منه فيه من
 عائشة روت قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهورة وتوجهه وتعلوه وقد تقدم لنا كلام
 في ذلك وقوله في شأنه كل راي بما فيه مزيد تكملة وشرف فهو يباشرة باليمين او يقدم ليمين الا بتداء فيه اليمنى
 فاذا فعل ما فيه تكملة اى ما ليس بمذموم شرعا او ما ليس من سقاسف الامور عادة فعليه باليمين واذا مشى
 او تقدم الى ما هو كذلك التيامن ولا شرف التيامن كما تقدم ان اللقن راى الا قد راى التياشيد لا بأس ان يفعل
 فيما فعله مطلوب شرعا في غير حين الصلوة كقسمة مال فئ او خراج او غزوة وحكم وتضاد واصلاح خصومة

وكذا رب يلعب سلاح ونحوه وكذا الأكل وشرب دعوة اليهما ونحوه وتعليق فتوى ونحوه اما حين الصلوة فلا للأغوي
 المسلمين او يخلط عليهم صلواتهم واذا كانت الصلوة غير المكتوبة منهيًا عنها حين اقامة المكتوبة فمما سوى الصلوة
 من باب اولى وذلك معلوم من الدين بالضرورة وقد دل على الاول صحة صلح المال الذي حبي من البحرين في
 المسجد وتسميته كما في الصحيح عن اسحق بن الحنبل بن الجواز وضع وقسمته كل ما يشارك المسلمون فيه من صدقة ونحوها
 سواء في ذلك الواجبة او التطوع بها وفحل الجواز حيث لم يمنع من الصلوة في المسجد والحق بذلك وضع ما يعم
 نفعه او الحاجة اليه كالماء للشراب النوصي ولا يجوز وضع ذلك للخرق الا في بعض الأحوال الضرورية كادباص
 الامام او الناظر او اهل الحرم العقد فتفكر اما التدبر في اللعب بالسلاح فقد دل على جواز لعب الحبشة وبسببها
 صلح كما في الصحيح وفيه ايضا ان ابا طلحة دعا النبي صلعم الى طعام وهو في المسجد فلجأ به مع من معه من المهاجرين واما
 الزواج ففيه قوله صلعم لرجل هو في المسجد زوجته بما معه من القرآن وقيل تزويج فاطمة وقتت في المسجد
 واما الأكل والشرب فقد تقدم ما يدل على جوازه فيه فلا تغفل ولا يجوز منع المسلمين من دخول المساجد والصلوة
 فيها وان اختلفت مذاهبهم اذا دخلوا للعبادة لقوله تعالى ومن اعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
 والى الله المشتكى من منيع اهل عصرنا حيث يمنعون من مجازاتهم في مسألة فرعية عن الدخول في مسجد
 فالأحناف يمنعون اهل الحديث وبالعكس الشيعة تمنع اهل السنة والنواصب بالعكس كل هذا جهل تقص
 وعصيان لله ولرسوله صلعم ومن فعل فيها ما لا يجوز واذا نفي عقيب ما يراه الامام حاسما للفسدة فمن منع من
 الأحناف احد من اهل الحديث او من اهل الحديث احد من الأحناف عن الصلوة في المسجد او
 اذا آتوا عن تعزير اشد يد او يصبه الاسمدة لى هذه المسألة من وجوه عديدة والمؤدى ليعمله او قوله اولى
 بالمنع من المتعاطي اراثة كراهية كالنوم ونحوه ومن الكبار اختصاص الطوائف من اهل المذاهب بمساجد
 لا يدخلها الا اهل ذلك المذهب لان الله تعالى قد ذم الذين بنوا مسجدا من او تفرقا بين المؤمنين وهذه
 البلية قد عمت المسلمين في هذا الزمان هم لا يخافون عقاب الله حتى في الحرمات الشريفين يمنعون اهل الحديث
 والشيعة وقد جعلوا لهم اسبع مصليات في مسجد واحد تفصل فيه طوائف المقلدين للائمة الا ربعة واحد
 بعد واحد والذي يقلد الثوري او الاوزاعي او اسحاق او ابن جبرير ماله مصلي وكذا الذي يقلد احد
 منهم بل يتبع الكفاية اذ لا يكون ذلك للشيعة والخوارج هل هذا الا تفرق بين المؤمنين وسعيهم الذين
 اظلموا اي منقلب يتقلبون والله المستعان -

باب صلاة الوتر

الوتر بالكسر المفرد وكذلك هو بالفتح لغة أيضاً وشرع الوتر لأن الوتر عند مبارك وليس سحر في الطبائع معني الوتر
لأن كل ما عرفه الناس في جميع أحوالهم لا محالة يرسخ استشارة فتكون عظمتهم من المسلمات العامة ولذلك
كان ألا يتار في كثير من العبادات والناس يميلون إليه في كثير من عاداتهم والله أعلم سنة مؤكدة وفقاً للجمهور وقال
ابو حنيفة واجب في رواية أنه فرض وخالفه صاحباه واستدل له بقوله عليه السلام أن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر
صلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر قالوا أو الأجر للوجوب قلنا نعم إن الأمر في الوجوب أظهر من في الندب لكن هذه
ظاهرة لا تتم إلا عند عدم المعارض ليس ما نحن بصدده من ذلك لموجود المعارضات الكثيرة الدالة على ندب
الوتر وعدم وجوبه فتأمل ما ذكرنا ليس فيه دالة على الوجوب لأنه لا يلزم أن يكون المراد من جنس المزيد ولا الزمهم
القول بوجوب ركعتي الفجر لقوله صلعم أن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم هي خير من حمى النعماء ألا وهي الركعتان قبل الفجر
وهم لم يقولوا بهذا الحديث رواه أبو نصر المروزي وأخرجه البيهقي ونقل عن ابن خزيمة أنه قال لو أمكنني لرحلت
في هذا الحديث أم الحديث الوتر واجب على كل مسلم فهو ضعيف وقد استدل لهم بقوله صلعم من لم يوتر فليس منارواة أحد
وابن أبي شيبة عن أبي هريرة وفي أسناده الخليل بن مرة قال فيما بوزن مرة شيخهم صلعم ومنعه أبو حاتم البخاري عن بريادة
عند أبي داود بلفظ الوتر حتى من لم يوتر فليس من أكرم من رواه الحاكم في المستدرک وصححه ثم كبره لكن يرد عليه
أن من أوتر في عشرة ولومرة واحدة هل يبدل غسل في قوله صلعم من لم يوتر فليس من مناه من
أمر النظر بالأصناف يرى أن هذا الحديث لا يدل على أن من ذكرناه يبدل في هذا الترهيب الشديد وعليه فيلزم
الاعتناء بصلاة الوتر مرة في العمر فالحديث لا يدل على أنه محجة على أكثر من ذلك والموجبون لا يقولون بذلك بل
يحملون الحديث على أكثر مما يدل عليه فهو ليس بحجة لهم وإن كان قد يدل على خلاف ما ذهبنا إليه من الاستحباب
مطلقاً ونحن نحمل ذلك على المستخف أو على من أنكر سننية الوتر جمعاً بين الأحاديث الباب حذر من أن تقع فيما وقع فيه
الموجبون مطلقاً من ألفة الأحاديث المصححة بعدم الوجوب ليس الأخذ ببعضها أولى من الأخذ ببعض الآخر
فاذا أمكن الجمع والعمل بكليهما وجب تعيين المصداق إليه فتأمل استدلالهم بقوله في هذا الحديث الوتر حتى وجوابه أنا
نقول هذا لا تتعين به الدلالة على الوجوب لصحة قولنا كل العبادات حتى لأن الحق من حق الحق إذا ثبت وقد ورد
مثلاً في غسل الجمعة وهم لم يقولوا بوجوبه نعم قد تدل رواية أبي داود عن أبي أيوب بلفظ الوتر حتى على كل مسلم لكن قال
في النيل نقلاً عن النافذ صحيح أبو حاتم والذهبي الدارقطني في العلل البيهقي وغير واحد وقفه والموقوف ليس بحجة والسيد

في شرح بلوغ المرام قال وذكر المجدد بن يمينية عن ابن المنذر في حديث أبي أيوب بلقاء التورق وليس بواجب انتهى
 قالوا يمتنع منظره على أنه وروى في رواية الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحق الله على كل مسلم أن يغتسل
 في كل سبعة أيام يوما وهم لم يقولوا بوجوبه ثم لا يمكنهم الاستدلال بالمخالفة من ههنا ولا من ههنا فان وافقونا
 على كونه موقفا فقد بطل الاستدلال به والا كان كلامنا أعظم لتركهم ما علموا صحته مع ما عارضه ثم في حديث أبي أيوب
 ما يدل على عدم الوجوب حيث قال فيه من أحب يوم ترنجس فليوتر من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل من أحب أن
 يوتر بواحدة فليوتر فان هذا التخيير لا يلائم الوجوب ثم يجوز ما أكثر من الثلاث ولا أقل منه في الوتر فقد تركوا هذا الحد
 ثم يستدلون به علينا وهذا من أعجب العجائب وإذا عرفت ضعف استدلال الموجبين فلماذا قلنا قولنا صلوا أفضل الصلوة
 بعد الفريضة صلوة الليل رواه مسلم عن أبي هريرة والفريضة عندنا وعلى المعتدل المخالف هي الخمس أي
 وصلوة التورق هي من صلوة الليل وصلوة الليل ليس هي بواجبة بوضوح اللكالة على ما ذكرنا من استحباب التورق
 عدم وجوبه أنه باتفاق منا ومن المخالف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك صلوة الليل فإذا تتبعنا ما ورد في كيفية
 صلواته الليلية وجدنا أنه كثيرا ما كان يصلي صلوة الليل صلوة واحدة بتحرمة واحدة تسع ركعات لا يجلس
 فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحذف ويصلي ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحذف ويصلي ثم
 يسلم تسليما للحد يشد رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عائشة وفيه أنه صلى الله عليه وسلم لما أسن وأخذة اللحم وترسبع أي بتحرمة وسلام
 واحد وفي روايات ما يقارب ذلك ومنها عند النسائي قالت فلما أسن وأخذة اللحم صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في
 آخرهن أي صلى السبع بتحرمة وسلام واحد ففي صلوة واحدة وهي صلوة الليل لم يصل غيرها في تلك الحالات المذكورة
 وصلوة التورق جزء منها أيضا فلم يتركها إذا كان صلوة الليل قد تم صلوة التورق وأنه يكون جزءا منها في بعض الأحيان
 والحالات والصلوة الواحدة بتحرمة وسلام واحد لا يجوز أن يكون بعض ركعاتها واجبا والبعض الآخر مستحباً وهذا
 بل لا بد أن تكون كلها واجبة فيلزم القول بوجوب صلوة الليل من يوجب صلوة التورق بكيفية مخصوصة ويقول
 أنها ثلاث ركعات فقط لا يمكنه أن يقول بذلك ولا يمكنه أن يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالوتر ولا يصلي
 صلوة الليل التي هي أفضل الصلوة بعد الفريضة وهذا أن قال بإحدى فئتين لا بخمس أن نقول به مع إجماع العلماء
 على أن صلوة الليل كانت فريضة عليه صلى الله عليه وسلم فتعين أن تكون صلوة التورق سنة مؤكدة مستحبة لا واجبة ولا فرض
 على الأمة كبقية صلوة الليل لأنها جزء من مندوب مستحب لا يقال إن صلوة الليل كانت فريضة على النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان التورق جزءا من الفرض كما من المندوب والمستحب لا نقول لا نبحت عن خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فصلوة الليل مندوب

الامة باتفاقنا واتفقوا قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينوبها الامة والله سبحانه يفعلوا مثل
 ما فعل بل قد قال صلوا المكارا بتموني احدى هذه الحسن ما يستنبط في الاستدلال على عدم وجوب الترتيب
 فتح الله سبحانه في الكلام في هذه المسألة ولم يرد من سبقنا اليه ولا من حاشه قوله قد اختلف في ان كان به فصل
 النزاع في هذه المسألة التي طال ما تحيرت فيها الافهام الحمد لله في البدء والختام ومن الادلة على عدم الوجوب
 حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شهر رمضان ثم انتظروا من الليلة القابلة فلم يخرج وقال اني خشيت ان يكتب
 عليكم الترتيب وانه ابن حبان وهو نفي في عدم الوجوب ثم اراه البخاري ايضا الا انه بلفظ ان تفرض عليكم صلاة الليل وهو
 ايضا نفي في ان صلاة الليل ليست بواجبة عليه فلا استدلال على عدم وجوب الترتيب بظاهره على القاعدة
 التي استنبطناها فتذكر واخرجه ابو داود مع اختلاف في اللفظ بما يقارب ما في الصحيح والمعنى واحد قال السيد
 في شرح بلوغ المرام واهل ابيه قد استشكل هذا التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت
 حديث من خمس من خمس لا يبدل القول الذي فاذا امن التبدل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد نقل المصنف
 ايعني الحافظ صاحب الفتح عنه جوية كثيرة ونزيفها واجاب بثلاثة اجوبة قال انه فتح الباري عليه بها وذكر
 واستجود منها ان خوفه صلى الله عليه وسلم كان من افتراض الجماعة في قيام الليل يعني جعل التمسك في المسجد جماعة شرطا في صحة
 التمسك بالليل انما استدلال عليه بما روي السيد بقوله قلت لا يخفى انه لا يطابق قوله ان يفرض عليكم صلاة الليل كما
 في الجاهلية فانه ظاهر ان خشية فرضها مطلقا في السيد لم يجب عن ذلك الاشكال قلت وما فتح بلوغ المرام في الجاهلية
 عن الاشكال القديم ان تعليل صلى الله عليه وسلم عدم فرضه بخشية الفرضية انما هي خشية ان يفرض عليهم قيام رمضان ذلك
 اذا وقع ان يكون من العبادات المفروضة في انام مرة في شهر رمضان هولون اخرها يتضمنه ولا يدل عليه قوله
 في الحديث الثابت من خمس من خمس لا يبدل القول الذي الحديث لان هذا الاخير انما هو في افتراض صلاة اليوم واللييلة
 وعدم التبدل بالزيادة والنقصان في الصلاة المفروضة في اليوم واللييلة لا ينافي ان يفرض او يجب صلاة في السنة
 ونحوها فخشية الافتراض لما هنالك احواله باقية فانه فاع الاشكال بما ذكرناه ظاهر لا غبار عليه قلت ثم اني بعد ذلك رجعت
 الى الفتحة للحافظ فرايته قد سبقني الى ما ذكرت رحمه الله الا انه لم يعتمد في ذلك من تطابق الخواطر الواردة
 وعليه ففهم لم يمتز في هذه الجواب الا بترجيحه والله اعلم ولا تعود الى ما كنا نصدده في قول من الادلة على عدم
 وجوب الترتيب ما روي عن علي بن ابي طالب ليعين الوتر بحقه ولكن سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم تراها الفسائي
 والترجيح في حديثه والحاكم وصححه ورواهما ما في ابي الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاء رجل الى رسول الله

صلح من اهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل
 على غيرها قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان ايضا من حديث ابن عباس ان النبي صلح بعث معاذا الى اليمن الحديث
 وفيه فاعلموا ان الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من احسن ما يستدل به لان بعث
 كان قبل وفاة صلح بليسير كذا في النيل فصلة الليل مع ايتارها بركة قد صحت باوجه متعدد دة كلها كافية
 مخزية والاحسن لم يتبع السنة ان ياتي بوجه مرة ثم بالوجه الآخر هكذا قال شيخنا امام اهل الحديث ابن حزم
 في المحلى ان الوتر بعد الليل ينقسم الى ثلاث عشرة فرباها فعل اجزا ثم ذكرها واستدل على كل واحد منها
 قال فيها البنا ان يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم ذكره في النيل
 وذكر من ذلك شيخنا ابن القيم ثمانية انواع ولم يفرق شيئا من ذلك على ما سواه قلت احبها الى احد
 عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ثم اذا تبين الفجر يصلي ركعتين خفيفتين اي ستة الفجر
 لما روى عن عائشة قالت كان رسول الله صلح يصلي ما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة
 ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر تبين له الفجر جاء المؤذن قام فركع
 ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى ياتيها المؤذن للاقامة قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وقال الاحناف لا يجوز عن الوتر الا ثلاث ركعات لا يفصل بينهم بسلام مع انه لم يصح فيه حديث ذكره
 الترمذي وقال ان بضاعة ابي حنيفة وكانت منجاة في الحديث والا فضل عندهم بتشهدين ولو اكتفى بالتشهد
 الاخير جاز ولا يتار بركعة من الستين المشهورة وجاز ان يصلي ثلاث ركعات ولكن بتشهد واحد او بتسليمتين
 اولى هو مذهب الجاهلير وعليه عمل الخلفاء الاربعة وسعد بن ابى وقاص معاذ بن جبل ابى بن كعب ابى موسى الاشعري
 وابى الدرداء وابى هريرة وحذيفة وابن مسعود وابن عمر ابن عباس معاوية وقيم ابى ايوب الانصاري و
 فضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحارث وعن التابعين ومن بعدهم من لا يحصى فما ذهب اليه
 الاحناف من عدم جواز الايتار بركعة مردود بما عرفت والنهي عن البتراء افاذ في الثلاث الركعات كما سياتي
 ذلك وما ذكرنا من ان الركعة لا تكون صلوة دعوى بلاد ليل استدلالا بما روت عائشة انه رغب كان يوتر بثلاث رواه
 احمد والبيهقي والحكم والنسائي ونقطة كان لا يسلم في ركعتي الوتر وكذا اخرجه البيهقي الحاكم وقال يعجز على
 شرط الشيخين بلا ذكر الفصل المصل عند الترمذي والحاكم ايضا والشيخين وما ذكره لا يتعين بهم ادهم
 بل لا يدل عليه هل هو الا حكاية فعل صلح مع اختلاف الرواية فيه وهو اذا لم يعارضه معارض غايته لا يدل

على الذنب الجواز والتاسي به صلعم وان كان من اعظم القربات الا انه اذا وجد عنه صلعم امر قولي يختص بالامة فلا شك ان الواجب المتعين هو امتثال امره وطاعته فلا يترك قوله لفعله الا للزمت شاعات ومقاسد و
 دونك امره صلعم للامة بان لا يوتروا بثلاث ركعات متصلة ويتشهد بين فقول روى ابو هريرة عن النبي صلعم
 قال لا توتروا بثلاث اوتروا بخمس او سبعة ولا تشبهوا بصلوة المغرب رواه البيهقي قال رواه كلهم ثقات وابن
 حبان في صحيحه والحاكم وصححه قال الحافظ رجاله كلهم ثقات ورواه محمد بن نصر المروزي عن ابي هريرة ايضا قال قال
 رسول الله صلعم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ولكن اوتروا بخمس او سبعة او تسع او باحدى عشرة او اكثر من
 ذلك قال العراقي اسناده صحيح واخرجه من رواية عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة وعبد الرحمن الاعرج عن
 ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث اوتروا بخمس او سبعة ولا تشبهوا بصلوة المغرب
 قال العراقي ايضا اسناده صحيح وروى محمد بن نصر قوله قسم ان الوتر لا يصلح الا بخمس او سبعة وان الحكم
 بن عتيبة سأل عن فقال عن الثقة عن عائشة وميمونة وقد روى نحوه النسائي عن ميمونة مرفعا
 وروى محمد بن نصر ايضا اسناده قال العراقي صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبع او خمس ولا تحب ثلاث بتراد وروى
 ايضا عن عائشة باسنادة قال العراقي صحيح ايضا قالت الوتر سبع او خمس اني لا كره ان يكون ثلثا بتراد وروى ايضا باسناده
 وصححه العراقي ايضا عن سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فذكره الثلث وقال لا تشبه التطوع بالفريضة
 او تبركة او بخمس او سبعة كذا في النيل تبهرت وذكر ان الحافظ جمع بين الاحاديث بحمل احاديث النخعي على الايتار
 بثلاث يتشهد بين وسلام واحد لمشابهة ذلك بصلوة المغرب احاديث الايتار بثلاث على انها متصلة يتشهد في
 آخرها قلت واستحباب الاخفاف يتشهد بين فيها مخالف لاحاديث النخعي مخالفة لا تحتمل التأويل مع ان احاديث
 ايتار صلعم بثلاث لم يذكر فيها انه صلعم صلاها يتشهد بين والله المستعان والذي تختاره انكم معاوضة بين
 الاحاديث بل ذلك فعل صلعم وهذا امره لنا بقوله واللازم علينا امتثال الامر فيلزم ان لا توتر بثلاث متصلة
 وسواء في ذلك التشهد والتشهد ان غير ان ادنى الفعل الجواز فلو حملت احاديث النخعي على التشهد بان على
 تسليم واحد يبقى جواز الثالث يتشهد واحد او يتسلمتين اما حديث ابي ايوب عند ابي داود والنسائي و
 ابن سبعة بلفظ من احب ان يوتر بثلاث فليفعل فهو على ما فيه ليس فيه صراحة بان يصلي بالتشهد بين
 والتسليم الواحد ورواه خراط القناد واذن ذلك الحديث الاخر لا يسلم الا في آخره لا يدل على كونه بالتشهد
 بالمجمل ما الزمه الاخفاف ليس باللازم بل كونه ونفي عنه وكل بعض المسائل ليس بحجة لجواز عدم البلوغ وقول بعض

الاختلاف وحكى عن الحسن البصري إجماع المسلمين على الثلاث لا يصح نقله عن الحسن على أن الواقع خلافه ذكر أهة عائشة
 للوتر ثلاث دليل واضح على أنها قد فهمت اختصاصه صلعم بماروت من فعله اعني ايتارة صلعم بالثلاث
 الركعات لما استدوا به مع ما عرفت مما يعارضه من عدم اتمام الاستدلال هو ما خالفه راوية في جواز الاستدلال
 بذلك خلاف معرفت فلا تغفل فظهر به فساد قول الاختلاف باستحباب الوتر ثلاث ركعات والقول بوجوبه
 او بتعيينه لا سواه اسند من كل ناسد وقالت الشافعية ان اكثر من احدى عشرة ركعة قالوا فلونرا د على
 الاحدى عشرة بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام بالاخير في الفصل ان علم وتعد ولا صححت
 نفاذ مطلقا واستدل بعضهم على ذلك فقال للخير المتفق عليه عن عائشة وهي اعلم الناس بحاله من غيرها
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة قلت وما ذكره
 لا يدل على عدم جواز صلوة من زاد على ذلك كما انه لا يدل على عدمه فيما نقص غايته ان يكون فعل ذلك
 افضل من هذا غاية ما يدل عليه مجرد الفعل وهو ان كان قد يدل على تعيين المفعول فما ذلك الا القرينة
 خارجة عن الفعل اذا عرفت ذلك فالحق انه لا حدة لكثرة والزيادة على الاحدى عشرة جائزة بل لا عيب فيها و
 قد دل على ذلك حديث ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال رسول الله صلعم
 صلوة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة قال في المنتقى رواه الجماعة وصرح منه ما قدمناه عن ابي
 هريرة عند محمد بن نصر حيث قال فيه او باحدى عشرة واكثر من ذلك الحديث ومن ههنا يبطل ما زعم بعض اصحابنا
 من المشددين فقال ان ما يحكى عن بعض الاولياء انهم كانوا يصلون في الليل مائة ركعة او اكثر تبعة ولا يجوز للرجل
 ان يصل النوافل زائدا عما روى عن النبي صلعم فان تكثير النوافل مجاز بالاحاديث الكثيرة منه لحديث الا ان تطوع
 وليس له احد معين من الشارع حتى لا يجوز الاعتدال بوقوله صلعم صلوة الليل مثنى مثنى قد اخذ بظاهر الامام
 مالك رحمه الله فقال لا يجوز الزيادة على ركعتين ركعتين والا حادith الصحيحة الكثيرة تردد ذلك فلا دلي على ذلك
 على الا فضل من احرم بشفع فحشى طلع الفجر فوتر قبلها وتراد لا يضر عدم النية عند التحريم دل على جواز ذلك
 حديث ابن عمر المار انما قوله فيه فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة وفي الصحيح فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة وتر له ما
 قد صلى فانه قد اسند الى الركعة الواحدة تصدير ما قبلها وتراد ذلك ظاهر المتنصيرين فتأمل وقته ما بين صلوة العشاء
 الى طلوع الفجر الحديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلعم ذات فداة فقال ايها املاكم الله بصلوة على
 خير لكم من جهر النعمة فانا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر قال في المنتقى رواية الخمسة

ألا النسائي وأخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وصححه ضعفه البخاري وقال ابن حبان أسنده منقطع ومثله باطل وقيل فيه غير ذلك وعن عائشة رضي الله عنها قالت من كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل أو وسطه وأخره فأنهى وتره إلى السجدة قال في المتن رواية الجماعة ألا البخاري وأبو داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يكفان أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم يقرأ ومن ثنى بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قرأ آخر الليل محصورة وذلك أفضل رواية أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه والاحاديث في الباب كثيرة صريحة في أن وقت صلاة الترميزين الفراغ من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وهي تدل على أن الأتيان بها ادعاء في غير هذه المدة المضروبة للعلمة لا يعتد به أي لا تسمى وترًا وأما انعقادها فلا مطلقا ففيه خلاف ومن خالف ما ذكرناه فقله فاسد لمخالفته للأحاديث الكثيرة ثم إن فاتته الترتيب وقتته المضروب فهل يصليها أو ما إذا ذكره قال الاختلاف يلزم لأنهم قالوا بوجوبه وعند الجمهور لا لكونه قطوعا فان صلاة

فلا بأس به كما أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه الطاهر بعد العزم فوجب القراءة في صلاة الليل والوتر كما يجب في غيرها من سائر الصلوات من التوافل فتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة منها أما قراءة ما زاد على الفاتحة فمندوب كما مر قد تقدم الاستدلال على ذلك ومن وصل الوتر خمسا أو سبعا أو تسعا أو إحدى عشرة أو زيادة عليها فلا فضل إن يقرأ في أولي الثلاث

الأخيرة منه سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بعد ما قل يا أيها الكافرون وفي الأخيرة موصولة أو مفصولة قل هو الله أحد والمعوذتين أما قلنا ومن وصل الوتر إلى آخره احترازاً عن الاختصار في صلاة الوتر على ثلاث ركعات لما قد منا من نهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأما قوله ذلك صلى الله عليه وسلم فيلزم أن يحل على الاختصاص به صلى الله عليه وسلم كما أنه صلى الله عليه وسلم قد خص بمجواز الوصل في الصوم دون الأمانة وبوجوب الوتر نفسه كما اختار جمع والدليل على اختيار قراءة ما ذكرناه حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن رواية النسائي ورجالهم ثقات الأعباء العزيز خالده وهو مقبول قد أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه عنه بدون قوله ولا يسلم إلا في آخرهن عن ابن عباس عن الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في ركعة ركعة انتهى أي ولم يذكر فيه لفظ الثانية والثالثة ولا قوله لا يسلم إلا في آخرهن وفي الباب عن غيرهم ذكرنا ما هو وإن كان فيها مقال إلا أنها الصم أن تكون شواهد لما تقدم ذكره وعن أبي هريرة عن الطبراني في الأوسط بزيادة المعوذتين في الثالثة وفي أسنده ضعف وعن عائشة عن أبي داود والترمذي بزيادة كل سورة في كل ركعة وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي أسنده خصيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم

قال القليل اسناد صالح وحديث زيادة المعوذتين له شواهد قوية وان انكرها الامام احمد فيجوز كذا في النيل بزيادة و
نقص واحاديث الباب ان كان بعضها ظاهرا في ايتار صلعم بثلاث ركعات الا انها حكاية فعل فلا تدل على مشروعية
الايتار بثلاث ركعات للامة ولو كان مشروعا يكون مشروعا بتشهد واحد وقد سنا الكلام على ذلك ولما كان اختيار
القرآن بالسور المذكورة غير معارض بما يدل على الخصوصية استجبنا لها في صلاة وترنا وكلامنا على مذهب الاحناف ظاهر
ولو صلي مشي وافرغ الوتر ركعة فالذي نختاره ان يقرأها في الشفع الاخير الركعة الاخيرة بفتيا الاتباع مهمامكن
على ان بعض الروايات تدل على ذلك فامل القنوت فيه وفي المكتوبات مشروع في الجملة للنوازل نحوها وفيما سوى
ذلك فمن شاء قنت ومن شاء ترك وليس بسنة مستمرة دائما ولذا انما اقتبست شافعيانا لاني اقتدى بحنفي و
هو يقنت قبل الركوع فاذا قام من الركوع يعوي ساجدا اتبعه ام اقنت بعد الركوع ولا بالي بالمطابقة فقلت له يا فلان
اتبع امامك واترك القنوت فان القنوت ليس بواجب متابعة الامام واجبة بنص الحديث وقالت الاحناف يقنت
في ثالثة الوتر دائما جميع السنة قبل الركوع وقالت الشافعية وبعض اصحابنا اختاره انه يقنت في النصف الاخير من رمضان
استحب الشافعية في آخر ركعة من صلاة الفجر بعد الركوع دائما قالوا ومن سهاه او بعضه او الصلاة على النبي صلعم فيه سجد
للسبب قلت الكلام ههنا قد اشغل على مسائل قبله ينبغي للواقع ان يعرف معنى القنوت لغة وشرعا قال في العاشر من القنوت
بالضم الطاعة والسكوت والدعاء والقيام في الصلاة والامساك عن الكلام انتهى اما شرعا فاكثرا ما جاء في المنوع في العبادات
فعبادة وقولية دعائية وغير دعائية وفي اصطلاح بعض الفقهاء هو دعاء مخصوص في مقام من الصلاة مخصوص بدعوة
المصلي فان كان خلفه من يقتدى به من الدعاء امامه وسألى القول فيه انه لم يستند هذا الاصطلاح الى دليل صحيح
عن رسول الله صلعم قال الحافظ في الفتح ذكر ابن العربي ان القنوت دبر عشرة معان فتطهر شيئا الحافظين
الدين العراقي فيما نشدنا نفسه اجازة لفظ القنوت احد معانيه تعبد من يد على عشر معاني مرضيه + دعاء
مشروع والعبادة طاعة + اقامتها اقرارا بالعبودية + سكوت صلاة والقيام وطولها + كذا في دوام الطاعة الرابع القنية
انما عرفنا ذلك بكما للتصير فالواجب عليك ان لا تضارب بين الادلة الشرعية بل للالتزام عليك التوفيق بينها
والسبح وذاك بان فعل كل شيء على سادل عليه حيث تعينت دلالة ولا تعارض الخاص بالعام او تحمل ما يليق ببعض
على غيره وقد تلتفت الى مخرج اصطلاحات المصطلحين في كيفية تصويل المسائل الحاق بعضها بغير نظيرة و
مثيله فانتيبه ثم نقول -

المسألة الاولى لم يثبت كما قال الكثر ائمة الحديث عن رسول الله صلعم حديث ناص على ان القنوت

المصطفى عليه عند الفقهاء سنة في محل مخصوص من اى صلاة دائما مستمرا بل قد صححت الاحاديث وصحت بعد ذلك استحباب ذلك كما قال ابو مالك الاشجعي قال قلت لابي يا ايت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في بكة ورمضان وعلى ههنا بالكوفة قريبا من خمس سنين اكانوا يقينون قال اى بنى فحدث رواه احمد الترمذى وصححه وابن ماجه والنسائى ولقظه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يثبت وصليت خلف ابي بكر فلم يثبت وصليت خلف عمر فلم يثبت وصليت خلف عثمان فلم يثبت وصليت خلف علي فلم يثبت ثم قال يا بنى بدعة قلت وما قد مناه دل دالة صريحة على عدم مشروعية القنوت في المكتوبات قال في النيل قد ذهب الى ذلك اكثر اهل العلم ثم اختلف التالفون لم يشعروا بهل يشعروا بهذا النازل امره والحق الاول كما ستراه والاحاديث في مسألة القنوت على ثلاث حالات فالاولى منها ما قد عرفت وممن لا يخلها على النفي مطلقا كما اننا نحل احاديث الاثبات على الدوام فلا استمرار والتشريع العام.

المسئلة الثانية ثبوت مشروعية القنوت في الجملة اى في النوازل ونحوها كالنداء لعساكر المسلمين حين الجهاد وكالنداء بالفرج مما دعا المسلمين من ضغط الكفار كالنداء على الكفار وكان شيخنا عبد العزيز اللكهنوي يقرأ القنوت في كل صلاة حين ظهرت طائفة النياحة في الهند وشهدت في تضليل المسلمين واصناد عقائدهم وقد دلت على ثبوته السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قنت شهر ثم تركه رواه احمد وفي لفظ قنت شهر ايدى على احياء من احياء العرب ثم تركه رواه احمد ومسلم والنسائى وابن ماجه وفي لفظ قنت شهر احين قتل القراء فمأريته حزين حزنا فاقط اشده منه رواه البخارى وعنده كان القنوت في المغرب والفجر رواه البخارى وعن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقنت في صلاة المغرب والفجر رواه احمد ومسلم والترمذى وصححه وعن ابن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله اذا رفع راسه من الركوع في الركعة الاخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا والحمد لله فانزل الله تعاليس الله من الامر شئ الى قوله فانهم ظالمون رواه احمد والبخارى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله ان اذا اراد ان يدعو على احد او يدعوا احد قنت بعد الركوع فربما قال اذا قال سمع الله لمن حمده ربنا والحمد لله اللهم انج الوليد بن الوليد وسيلة بن سادة وعياض بن ابي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد طائفتي على من اخطأ عليها عليهم سنين كسنى يوسف قال يجرى بذلك ويقول في بعض صلواته في صلاة الفجر اللهم العن فلانا وفلانا فحين من احياء العرب حتى انزل الله تعاليس الله من الامر شئ الاية رواه احمد والبخارى وعنده قال بينما النبي صلى الله عليه وآله يصلي العشاء اذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد اللهم انج الوليد بن الوليد اللهم انج المستضعفين من المؤمنين اللهم

اشهد وطائفا على من الله ما جعلوا عليهم سنين كسني يوسف رواه البخاري ايضا وفي رواية كان ابو هريرة يفتت في
الركعة الاخيرة من صلوة الظهر والعشاء الاخيرة وصلوة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده فيدعو للمؤمنين وبلغن
الكنز متفق عليه وفيه قال لا قربن بكم صلوة رسول الله صلعم وفي رواية كاحمد وصلوة العصر مكان صلوة العشاء
الاخيرة وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلعم شهر امتنا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل
صلوة اذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الاخيرة يدعون عليهم على حي من نبي سليم على رعل وذكران وعصيدة يؤمن
من خلفه رواه ابو داود واحمد وزاد ارسلا ليهم يدعونهم الى الاسلام فقتلوه قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت
قلت وكان شيخنا عبد العزيز يقول في القنوت اللهم اشد وطائفا على رقت ثبت بما ذكرناه
من الاحاديث الصحيح ان القنوت عند نزول الحوادث اعني كآفات عامة طارئة على جماعة المسلمين او على عامتهم
مشروع مطلوب وانه يتدب يستحب في كل الصلوات حجب اليؤ من المؤمنين فيشتروا في الدعاء وظاهر الاحاديث
انه يحجب به في الصلوة السرية به نقول لو خالف فيه مخالف فلا نغيا بخلافه والعجب ان اهل عصرنا يبلغ جهلهم الى
حد انه لو قنت احد حجب في الصلوة السرية بعد الركوع او بعد اخر من حوائج الدنيا والاخرة فيقطعون عليه مع
كونه سنة ما اثر عن النبي صلعم ولا ترفعون سائدت تركه غابا عنه صلعم من الدعاء يرفع الايدي بعد التسليم ويعيرون
من تركه ثم الاول ان يرفع يديه اذا قنت او دعا في الصلوة وهو المأثور عن مشايخنا وجاء في حديث المطلب تقنع
يد ياك وتقول اللهم وسياي مفصلا وقد دعا ابو بكر في الصلوة ورفع يديه حين اشار اليه النبي صلعم مكانك والذي
نختاره ان هذه الاحاديث مقيدة لا تطلق احاديث النفي المتقدمة ذكرها في المسئلة الاولى والاحاديث التي ربما اوهمت
مشروعيتها انما استمر في بعض الصلوات وسياي لنا كلام على القسم الاخير وهذا هو المتعين في الجمع بين السنين لنعمل بكلها
ولا يكون لمن يؤمن ببعضها ويكفر ببعض ولكن يفرق بين السنين فيقول هذا لنا وهذا اللغو فالسنة خير ممن راوى عنه
نفي القنوت مطلقا انما اراد نفي كونه سنة ثابتة مستمرة من كل الصلوات او بعضها فتأمل.

المسئلة الثالثة القنوت بمعنى طول القيام مع الخشوع وان يدعوا الشخص لخصه لخصه نفسه بان يرفع
على باب فضل مولا في صلوة وهذا هو القنوت الذي ليس به ولا يؤمن عليه المقنون وانما يعرف بطول القيام هو يكون
قبل الركوع وبعده وما قدمناه عما يحجب به للنوازل ونحوها فالسنة فيه ان يكون بعد الركوع كما صحت بذلك الاحاديث
التي ذكرناها في المسئلة الثانية ولم يصح حتى حديث واحد عنه صلعم يعارضها معارضة قطعية فتأمل على اننا لا نرى
في الجهر بدعاء القنوت للنوازل ونحوها قبل الركوع باسا لوقوع ذلك عن بعض السلف وعلهم الا اننا نكره ان نطلق عليه انه

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عرفت مما قدمناه ولا نقارض النص بالمشابهة بناء على ما قدمناه فلا معارضة بينهما وبين سعد بن
عاصم الأحول عن انس بن مالك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني كنت قنيت
بعده قال كذب اما قلت قنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهر الحديث يخرج الشيطان قد رايت شيخنا ابن القيم قد سبقنا
الى ما اخترناه قال في الزاد فنقول وبالله التوفيق لعاديت انس بن مالك صاحب يصدق بعضها بعضا فلا يتناقض القنوت
الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي اطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو اطالة القيام للقراءة الذي
قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصلوة طول القنوت الذي ذكره بعده هو اطالة القيام للدعاء ففعله شهر بن وهب على قوم وبدا
لقوم ثم استمر يطيل هذا الركن للدعاء والثناء الى ان فارق الدنيا كما في الصحيحين عن ثابت عن انس قال اني لا اوان اصلي
بكبر كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان انس يصنع شيئا كما اراكم تصنعونه كان اذا رفع راسه من الركوع انتصب
قاما حتى يقول القائل قد نسي واذا رفع راسه من السجدة عيكت حتى يقول القائل قد نسي فهذا هو القنوت الذي ما
زال عليه حتى فارق الدنيا ومعلوم انه لم يكن ليسكت في مثل هذا الوقت الطويل بل يثني على ربه ويحمد ويدهو انهي قلت
وعلى ذلك يحمل حديث ابي جعفر الرازي عن الربيع عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنيت شهر بن وهب على قاتل ابيه بغير معونة ثم
ترك فلما الصبح فلم يزل يقول حتى فارق الدنيا فرجه الدارقضي وعبد الرزاق وابو نعيم احمد والبيهقي والمجاكرو
صحه على انه لا يفتخر بتعظيم الحاكم كما قد انتقد عليه في تعميمه كاحاديث كثيرة لان ابا جعفر هذا اضعف احمد وغيره قال
ابن المديني كان يخطو قال بوزن مرة كان يعم كثيرا وقال ابن حبان كان ينفذ بالمناكير عن المشاهير وقال حماد بن عيسى الفلاس
صدوق سيئ الحفظ قال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدارقضي ثقة ولكنه يخطو وفي الزاد قال ابن شحنة ابن تيمية
قدس الله روحه وهذا الاسناد نفسه هو اسناد حديثه واذا اخذنا من بني آدم من ظهورهم حديث ابي بن كعب الطويل
وفيه وكان روح عيسى من تلك الارواح التي اخذ عليها العهد والميثاق في زمن آدم فارسل تلك الروح الى صميم عليها
السلام حتى استبذت من اهلها مكانا شرقياً فارسل الله في صورته لبشر فتمثل لها لبشر اسويا قال فجلست انذ
يخاطبها فدخل من فيها وهذا الخط محض فان الذي ارسل اليها الملاك الذي قال لها انما انا رسول ربك كاهن
لذلك فلا ما زكيا ولم يكن الذي خاطبها بهذا هو عيسى بن مريم عليه السلام هذا المحال المقصود ان ابا جعفر الرازي
صاحب المناكير لا يحتج بما تفرجه احد من اهل الحديث البسته ولو صح لم يكن فيه دليل على هذا القنوت المعين البسته فانه
ليس فيه ان القنوت هذا الدعاء فان القنوت يطلق على القيام والسكوت ودوام العبادة والدعاء والتسليم والخشوع
كما قال شعوبه من في السموات والارض كل له قانتون وقال تعالى من هو قانت انا الليل ساجدا وقاما يحذر الاخرة

ويرجو رحمة ربه وقال تعالى صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين وقال صلعم افضل اصلوة طول القنوت و
 قال زيد بن ارقم لما نزل قوله تعز وتوموا لله قانتين امرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام والنس لم يقل لم ينزل يقنت
 بعد الركوع مرا فتأصوته اللهم اهديني فيمن هديت الى اخره ويؤمن من خلفه ولا ريب ان قوله ربنا والى الحمد ملأ
 السموات وملا الارض وملا ما شئت من شئ بعد اهل لثناء والمجد الحق ما قال العبد الى اخر الدعاء والثناء الذي
 كان يقوله قنوت وتطوليل هذا الركن قنوت وتطوليل القراءة قنوت وهذا الدعاء المعين قنوت فمن اين لكم ان انسا
 اما اراد هذا الدعاء المعين دون ساير اقسام القنوت ولا يقال تخصيصه القنوت بالفجر دون غيرها من الصلوات
 دليل على ارادة الدعاء المعين اذ ساير ما ذكرتم من اقسام القنوت مشترك بين الفجر وغيرها وانما يخص الفجر
 ساير الصلوات بالقنوت ولا يمكن ان يقال انه الدعاء على الكفار ولا الدعاء للمستضعفين من المؤمنين لان انسا
 قد اخبر انه كان قنت شهرا ثم تركه فتعين ان هذا الدعاء الذي داوم عليه هو القنوت المعروف وقد قنت ابو بكر وعمر وهما
 وعلى البراء بن عازب ابو هريرة وعبد الله بن عباس وابو موسى الاشعري انس بن مالك وغيرهم كما تقول الجواب من
 وجوه احدها ان انسا قد اخبر انه صلعم كان يقنت في الفجر المغرب كما ذكره البخاري فلم يخص القنوت بالفجر كذلك
 ذكر البراء بن عازب فما بال القنوت اختص بالفجر ان قلتم ان قنوت المغرب منسوخ قال لكم منازعكم من اهل الكوفة و
 كذلك قنوت الفجر سواء ولا تاتون بحجة على نسخ قنوت المغرب الا كانت دليلا على نسخ قنوت الفجر سواء ولا يمكنكم ابدان
 تفيموا دليلا على نسخ قنوت المغرب احكام قنوت الفجر ان قلتم قنوت المغرب كان قنوت النوازل لا قنوتا تابا قال منادعكم
 من اهل الحديث نعم كذلك هو وكذلك قنوت الفجر سواء سواء وما الفرق اى بين حديث انس في قنوت الفجر فقط
 بين حديثه مع حديث البراء بن عازب المصرح بان ذلك كان في المغرب والفجر مما يدل على ان قنوت الفجر كان قنوت نازلة
 لا قنوتا تابا ان انسا قد نفسه اخبر بذلك وعلمكم في القنوت الواجب اما لو حديث انس هو بنفسه اخبر انه قنوت
 نازلة ثم تركه ففي الصحيحين عن انس قال قنت رسول الله صلعم شهرا ايدعوى حى من احياء العرب ثم تركه في هذا الحديث
 الجمع على صحته لم يستثن قنوت الفجر التالى ان شابة روى عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس
 بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلعم لم ينزل يقنت بالفجر قال كذبوا وانما قنت رسول الله صلعم شهرا واحدا ايدعوى
 حى من احياء المشركين قيس بن الربيع وان كان يحكى ضعفه فقد وثقه غيره وليس دون ابى جعفر الرازى فكيف يكون
 ابو جعفر حجة في قوله لم ينزل يقنت حتى فارق الدنيا وقيس لا يكون حجة في هذا الحديث وهو اوثق منه او مثله والذين
 ضعفوا ابى جعفر اكثر من الذين ضعفوا قيسا فانما يعرفون تضعيف قيس عن يحيى وذكر سبب تضعيفه فقال احمد بن

سعيد بن ابي مريم سالت يحيى عن قيس بن الربيع فقال ضعيف لا يكتب حديثه كان يحدث بالحديث عن عبيدة وهو
 هذه عن منصور مثل هذا لا يوجب ترك حديث الراوى لان غاية ذلك ان يكون غلط وهم في ذكر عبيدة بدل منصور
 ومن الذي سلم من هذا من المحدثين اتقى ببعض زيادة ونقص قلت ويعارض حديث ابي جعفر ايضا ما روى ابن
 خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنع الا اذا دعا القوم او دعا على قوم الحديث فحدث
 ابي جعفر لا يخلو اما ان يكون مردودا من جرح الضعف ابي جعفر والمعارضته ما هو اصح منه واما ان يكون محمولا على قنوت
 النوازل ونحوها واما ان يكون القنوت المذكور فيه غير القنوت الراجح بل المراد به طول القيام والتجديد والدعاء السري
 واما الخلق الفجر بذلك لانه وقت مشهود كما مر بذلك الكتاب هذا اولى ما يقال في هذا المقام وحديث ابي جعفر
 لا يدل على اكثر من ذلك والا للزم ترجيحه مع ضعفه على ما هو اصح منه بل ترجيحه كدلالة الحنفية المشبهة على ما هو
 اصح واصح منه ذلك لا يجوز والجمع اولى من الترجيح الممكن فاما بالك ما هذا بحاله وانما اطلنا في هذا المقام لان الشافعية
 قد تجاوزت الحد في هذه المسئلة حتى استهان بعضهم من لم يقل باستحباب القنوت الراجح مع ذلك قد ازموا
 من لشيء ذلك ان يسجد للسهو كما يهرجونه من الأركان اللازمة وذلك زيادة في الصلوة المكتوبة ولو لا شبهة
 الاجتهاد لكان من البين فساد صلوة من زاد فيها سجود السهو للقنوت الاستدلال على ذلك من اظهر الاستدلال
 ولو كان القنوت المخصوص سنة راتبة في صلوة من صلوات يسجد من تركه للسهو وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله كل يوم دائما
 مستمرا اجمرا واصحابه يؤمنون خلفه كذلك الى ان فارق الدنيا لتوفرت الدواعي لنقله ولتقل قولا ولما نقلت
 عدد ركعات الصلوة وحيث لم ينقل الا هلك ذلك كقولهم حدثت وبدعة او نحو ذلك كما تقدمت القول عنهم
 فكيف يصح لقائل ان نقول ان هذا القنوت المخصوص كان سنة راتبة لم كيف يصح الاعتماد في مثل ذلك على حديث
 راويه ضعيف قد عرف بان صاحب منالك لا سيما اذا خالف ما حفظه من هو اوثق منه ثم ما بالاشبه اذا كانت
 دلالة مشبهة غير نفس ظاهر في المراد ليس ترى ما قد مناه والاعتماد على ما هذا بحاله من اقبه التحكم والتمهل
 للمذهب فالاحول وكلاهما لا بالله -

المسئلة الرابعة قنوت الوتر قال باستحبابه دانه سنة مشرعة مستمرة دائما الاخفاف بعض الشافعية
 واليه ذهب العترة من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن مسعود ورواه عنه محمد بن
 نصر قال العراقي باسانيد جيدة ورواه محمد بن نصر ايضا عن علي بن عمر حكاية ابن المنذر عن الحسن البصري وابراهيم النخعي
 ثور ورواية عن الامام احمد كذا في البين قوله وروى الترمذي الى اخره المروي عن اكثر هؤلاء انما هو فعل ذلك

لا يعلم انهم فعلوه لسبب او فعلوه باعتقاد انه سنة راتبة والظاهر الاول ذهب الشافعي الى استحباب ذلك في
 النصف الاخير من رمضان وقد قيل انه المشهور عن مالك وسياق ما يخالف ذلك عنه وروى محمد بن نصر عن علي
 انه كان يفتي في النصف الاخير من رمضان وشرى البوداودان عمر بن الخطاب جمع الناس على ابي بن كعب كان يصلي
 لهم عشرين ليلة ولا يفتي الا في النصف الباقي من رمضان ذهب مالك في محاكاة النووي في شرح المهذب هو حجة
 لبعض اصحاب الشافعي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن قتادة ومعه كاري ذلك
 محمد بن نصر عنهم انه يفتي في جميع السنة الا النصف الاول من رمضان وذهب طاووس الى ان القنوت في الوتر
 بدعة وشرى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر باسناد صحيح انه كان لا يفتي في الصبح ولا في النصف الاخير من رمضان و
 رواه ايضا عن ابي هريرة وعروة بن الزبير وروى عن مالك مثل ذلك قال بعض اصحاب مالك سالت ما لك عن الرجل
 يقوم كاهله في شهر رمضان اتري ان يفتي بهم في النصف الباقي من الشهر يقال ما لك لم اسمع ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان لا يفتي من اولئك وما هو من الامم القديم وما فعله انا في رمضان ولا اعرف القنوت قد ما وقد نقل عن مالك
 انكار القنوت معن بن عيسى قال ابن العربي اختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان قال الحديث لم يصح والصحيح عندي
 تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله كذا في النيل قلت وكذلك قال بعض الائمة من اهل الحديث انه لم يحفظ
 عنه صلى الله عليه وسلم انه قنت في الوتر اي القنوت المعروف الذي يجبر به الناس اليوم ويؤمن عليه المقصدون فمن نفي القنوت
 فانما ينفي ان يكون هذا القنوت سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم راتبة في الوتر او غير من الصلوات كما روى الحلال عن
 احمد انه لا يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شي ولكن عمر كان يفتي اما القنوت بمعنى تطويل القيام وتبجيل الله وتقديسه والثناء
 عليه دعاءه والخشوع والتضرع بين يديه قبل الركوع او بعد سرابدون ان يامن على ذلك الموتون فذلك مستحب
 وهو موضوع كل صلاة وما كانت الاجابة فيها ارجى فهذا القنوت فيها اكثر على هذا النوع من القنوت فحمل حديث الحسن
 بن علي عليه السلام قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن في قنوت الوتر اللهم اهديني فيمن هديت وعافني في من
 عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت حتى شر ما قضيت فانك تقضي لا يقضي عليك انه لا يذل من ابيت
 تباركت ربنا وتعاليت وافراد القدير في قوله اهديني وعافني وتولني الى اخره دليل على ما ذكرناه ولو كان راتبا في صلاة
 الصبح كل يوم اوفى النصف الاخير من رمضان بالصفة التي ذكرناه انما كما يقول الشافعية لم يكن لتعليقه الحسن في
 فائدة اذ ان لا يبدان يحفظ ذلك هو غير من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لو كان مستونا راتبا في صلاة الوتر جميع
 السنة كما يقول الاضاف فلا بد على الاقل ان يحفظه غير الحسن ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او يعلم ذلك وما لم

يحفظه صلعم احد غير الحسن كما قال البخاري هذا الحديث لا نعلم احد ابرويه عن النبي صلعم الا الحسن عليه السلام انه لم يشرع تشريعا
علما وتعين ما قلناه على انه قد اختلف في هذا الحديث هل هو عن الحسن او عن الحسين قد ضعفه ابن حبان وقال توفي النبي
صلعم الله عليه وسلم والحسن ابن ثمان سنين فكيف يعلم النبي صلعم الله عليه وسلم هذا الدعاء وقد نبيه ابن خزيمة وابن
حبان على ان قوله في قنوت الترتيب به ابو اسحاق عن بريدة بن ابي مرهم وتبعه ابناه يونس واسماعيل وقد روى شعبة
وهو احفظ من ما ثبت من ابي اسحاق وابنه فلم يذكر فيه القنوت ولا الترتيب فما قال كان يعطى هذا الدعاء وورد
حديث الحسن من طرق اخرى قد ضعفت واما ما يروى من قنوت بعض السلف كما يروى للمؤمنين ثم قال كان بسبب من
جنس قنوت النوازل كما هم ان بدأ القنوت في الترتيب انما كان حين بعثهم بن الخطاب فبشأنه فترطوا متوسطين خاف عليهم
فلما كان النصف الآخر من رمضان قننت يدعولهم وما صح عن بعضهم انه فعله فاما كان من القنوت غير المردن عند الفقهاء بل
هو ما ذكرناه فلا تغفل كل قنوت قبل الركوع ايضا فهو من جنس هذا القنوت والحاصل انه لم يحفظ عن رسول الله صلعم قنوت ما تب
مستم بالفاظ مخصوصة بحججه ويؤمن عليها كما لا في النوازل ونحوها ومن ابي فحليه انبيان ثم القنوت بهذا اللفظ اللهم
اهدني فيمن هديت الا لا يناسب هذا النازلة كجهر الكفار ونحوه بل يناسبه قنوت اخر اللهم اخف لنا والمؤمنين المؤمنين
والمسلمين المسلمات اللهم الف بين قلوبهم واصلم ذات بليتهم وانصرهم على عدوهم ^{اللهم العن الكفرة الذين}
يصدون عن سبيلك ويكون رسلك وبقايتون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم من نزل فيهم من نزل بهم باسك
الذي لا تروه عن القوم المجرمين وقول الاخفاف بوجوب القنوت في جميع السنة ثم تخصيصهم القنوت بالدعاء المتعارف
عندهم اللهم انا نستعينك ونستغفر من ذنوبنا ولا دليل بينهم من ادعاهم كما ان قول الشافعية بذلك في صلاة الصبح ووتر
النصف الاخير من رمضان كذلك وذكر صاحب الهداية في هذا المقام حديثا عن النبي صلعم انه قال الحسن اجعل هذا في ووتر
مع انه لم يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الحديث وذكر الزيلعي من علماء الاخفاف في هذا الباب احاديث ابي بن كعب وابن
مسعود وابن عباس وابن عمر فيها انه صلعم قننت او قننت قبل الركوع وفي كل منها كلام لا في الحديث قال الحافظ ضعه اليه في
كلها ومع ضعفها لا يتم بها الاستدلال لانه يمكن عمل القنوت على معنى اخر بل هو المتبصر كما ذكرنا من قبل على انه ليس فيها
ما يدل على الدوام والوجوب اما اطلاق الكلام في هذا المقام لانه طال ما وقع فيه الاشتباه وذلك لعدم تفرقة الباحثين
بين ما اصطلم عليه الناس وبين معرفة المتعارف من كلام الشارع ومراعاة ويندب ان يختم صلاة الليل بالوتر ولا يوتر في
ليلة لانه لو كانت تختم صلاة الليل بالوتر لحديث ابن عمر عن النبي صلعم قال اجعلوا اخر صلواتكم بالليل وتر قال في المتفق رواه
الجماعة لا ابن مسعود واقف عليه اكثر العلماء قالوا انه لا يصلي بعد الترتيب من النوازل وما روت عائشة من انه صلعم

قال البيهقي
عن محمد بن
وكلفه في هذا
عبد بن محمد
وان كان القنوت
وزيد بن جهم
وهو يرفع كاهنه
رواه عن هذا
قننت بعد الركوع
والاخفاف بن
ابن خنابل
الركوع والافراد
ابن علقمة
تختم في نهي

كان يصلي ثمان ركعات ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس آخرجه مسلم فمحمول على ان تلك الركعتين كانتا من الوتر فكان
 يوتر اولا واحدة ثم يضم بها ركعتين اخريين يقرأ فيهما وهو جالس فاذا اراد ان يركع قام تركع كما ورد مصرحاً في رواية
 اخرى او انه صلعم فخلعه مرة او مرات لبيان الجواز وفيه احتمال اخر انه يكون مخصوصاً به صلعم على ان القول بتقديم على الفعل
 قال لنزوي في الخلاصة وخرجت صلاة الركعتين بعد الوتر عن النبي صلعم من حديث ابي امامة وانسخ امر سلمة وثوبان و
 معظمها ضعيف وقد دل على المسئلة الثانية حديث طلق بن علي قال سمعت النبي صلعم يقول لا وتران في ليلة وفي المتن
 رواه الخمسة الا ابن ماجة وحسنه الترمذي وصححه غيره واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه قلت وقد دل باختلاف
 السلف في صلاة الشفع بعد الوتر على ان الامر للندب بيان الاكمل وقد صح مرثوما ما يؤيد ذلك وخرجت عائشة عن النبي
 صلعم ربما اوتر في اول الليل من المعلوم انه صلعم كان لا يترك قيام الليل اما النسخ عن وترين في ليلة فظاهر في عدم صحة
 الوتر الثاني فلو شفعه بركعة وصلى ركعتين ركعتين ثم اوتر جازعاً عند بعض اهل العلم واباه اخرون وقالوا انه لا نسبة
 ولا ربط بين ركعة وركعة تمحل بينهما سلام وكلام وغيرهما بعد فاصلاً ومبطلاً وقاطعاً فمن فعل ذلك فهو
 لم يصلي صلاة واحدة وانما صلى وترين فاذا هو اوتر في اخر صلاة تلك الليلة ايضاً فهو يكون لا محالة قد اوتر في ليلة
 واحدة ثلاث مرات وذلك منهي عنه وهذا الايراد لا شك في دونه واماً من فعل ذلك من السلف فعذر
 اجتهاذه لكن لا يجوز لاحد الاحتجاج به -

تنبيه ليس لمن قام لصلاة الليل بعد ان يتوضأ قراءة ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
 والنهار آيات الى آخر السورة ثم يصلي ركعتين ثم يصليها شاء ان يصلي الى آخر ما تقدم وذلك للاتباع -

باب النوافل

هي اربع قبل الظهر وان شاء ركعتين واربع بعده وان شاء ركعتين وركعتين قبل العصر قبل اربع در ركعتان قبل
 المغرب وركعتان بعده وركعتان بعد العشاء وان شاء اربعاً او ستاً وركعتان قبل الفجر اما الاربع قبل العشاء فلم تثبت
 بالحديث وقال الفقهاء باستحبابها واقول باقل ما ذكرناه هي هنا مضافاً الى الصلوات هو المسبى بالنفل الواجب ما سواه هو
 من المطلق الموكد وما لا يثبت ما يتأكد فضاوة وبالمؤكد ما رغب الشارع في فعله وعييته وما سوى ذلك فهو
 النفل المطلق واعلم ان من النفل الموكد ذوا السبب الموقت كما ساقى ذلك ومنه الوتر وقد مر الكلام عليه وجاء ذكر الروايات
 في حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلعم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر

[illegible]

المسجد يجلسون شويته ثم يقومون ويصلون تحية المسجد فهو حبل صريح وفيه الفقه كالمسجد النبوي صلعم اعادنا الله منها و
على علماء النجاشي عن ذلك والاستخارة لمحمد بن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلعم يعطى الاستخارة في الآ
كلها كما يعطى السورة من القرآن يقول ذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخير
بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم انت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال علي بن ابي طالب وانه قد روي في الخبر ان
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال علي بن ابي طالب وانه قد روي في الخبر ان
عنه واقد روي في الخبر حديث كان ثم ارضني به قال ليسمى حاجته قال في المتفق برواه الجماعة الا مسما قال في النيل الحديث
مع كونه في صحيح البخاري ومع تفحيم الترمذي في ابي حاتم قد ضعفه الامام احمد بن حنبل وقال ان حديث عبد الرحمن بن
ابي الموالي يعني الذي اخبر به هو كلام الجماعة من طريقه منكر في الاستخارة قال وقدرناه خير واحد من الصحابة نقل
وقد وثق عبد الرحمن المذكور تاجور اهل العلم وقال الامام احمد بن حنبل ابو زرعة وابو حاتم لا بأس به اي لا بأس بغيره
شخصه واما حديث الاستخارة فقد عرفت ما قال في وسطية نطقه فيه اما هو من باب نقد متون الاحاديث وهذا
لا يعرف الا بكثرة الممارسة وهو من دقائق علوم الحديث وكمال الفياضة لكن من عرفنا عنهم تفحيم حديث الاستخارة
هم ايضا من الكل ومن اكابرة هذا الفن وما ذكره الامام احمد ومع قوله ان الرجل لا بأس به لا يمكن تقديمه مطلقا
على كل قول بعد التحقيق والتحصيل سيما وقد وجد ما لبعض رواية عبد الرحمن في الحديث لشواهد وسند صحيح فيما
نخار وقد روي عن غيره احد من الصحابة والله اعلم قال في الحجة وهدى ان كتاب الاستخارة في الامور تزيان بحرب
تجصيل شبه الملائكة وضبط النبي صلعم آدابها ودعاؤها فشرع ركعتين بعلم اللهم اني استخيرك قلت لم يثبت من
انواع الاستخارة عند اهل السنة الا هذا النوع المذكور في حديث جابر والامامية اكثر الناس استخارة وقد روي في
طريق اخرى عن ائمة اهل البيت فبعضهم يستخير بالسبحه وبعضهم بالرقاع والله اعلم بعحتها وصلوة التراويح في
رمضان ثمان ركعات ومع التراويح عشرة ركعات ولم يثبت عدد التراويح عن النبي صلعم بالسند الصحيح ثم التراويح
هي التمجيد في غير رمضان ولم ينقل انه صلعم على التمجيد بعد التراويح ولهذا الفضل ان تصلي التراويح في آخر
الليل يسبح ذكرها فيما بعد ركعتان بين كل اذان واقامة لحديث بين كل اذانين صلوة قال ذلك ثلاث مرات
ثم قال في الثالثة لمن شاء وهو حديث صحيح ظاهر اذ لا اذان اثنين الا قامة تغليب كما يقال الغروب الشمس والقمر
وبهذا الحديث يستدل للفقهاء ان يصلي قبل العشاء ركعتين اربع ركعات ومن ذهب من اصحابنا انه بدعة

أو من غير ذلك فقد يظن أن لا يصح أن تقول نمسنة النبي صلى الله عليه وآله في جوارحه بل في استجابته ولم يثبت
 صلاة الشجاعة بسبب صحيح بل صرح بعض الأئمة بكون محلها موضوعا ولا يرجح ضعفه وذكره الجزري في الحصن و
 صلاة الرخاء وصلاة القدر وصلاة عاشوراء وصلاة الأشراف غير صلاة الفجر وصلاة نفي الزدال صلاة ليلة البراءة
 لم تثبت أصلا بل قد صرحوا بكونها بدعة والصلاة الغوثية كفر لا بها عبادة غير الله فيكفر من صلاها لقوله تعالى
 أن صلواتي ربي عبادي يومئذ لله وحده رب العالمين الفضل في نوافل الليل النهار إن في صلاة الليل مشني وما سواه فادرج
 فعله بكيفية واحدة فالفضل أن يؤدي كذلك ويكره ما سوى ذلك ولا تجزئ ركعة في غير وقتها فالأختان
 وخلاف الثلثة إلا إذا ادبها شفع الوتر على خلاف في ذلك والأصل في كون صلاة الليل مشني أو يسلم من كل ركعتين
 حديث ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال صلى صلاة الليل مشني الحديث قال في
 المنطقي زوائد الجادة وقد تقدم وقد نسى بما قد سناه ابن عمر الراوي وهو مقدم على تفسير غيره فانتبه ومثلها
 صلاة النهار لأن الخمسة قد روي بزيادة صلاة الليل النهار مشني مشني وإن ضعفها بعضهم لكنها قد صححها ابن
 خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال براديه ثقات وقال الخطابي إن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل
 وقال البيهقي هذا الحديث صحيح وعلى الباقي الذي ضعفه ابن معين إسناده مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد
 صححها البخاري لما سئل عنه وقال وقد روي عن محمد بن سيرين عن ابن عمر بن زبابة أسناد كلهم ثقات انتهى وله
 طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص كذا في النيل بالضم وأما ما ورد بعد فمخصوص
 أو كفييات فقد قلنا إن الفضل أن يؤدي كما نقل عن الشارع للاتباع وقد تقدم ذلك والكيفية المدركة عليها
 إما أكثر فعله لها الفضل مما دونها أي المدركة عليها أو فعلها في أكثر الأحوال الفضل ولا يزيد أنه لا يفعل ما هو دون
 ذلك بل الأولى في المال الاتباع فله ولزمه واحدة تحقيقا للاتباع في جميع الأحوال المطلوب فيها وقد لنا ويكره ما
 سوى ذلك لأن الزيادة على الركعتين في غير الوارد مخالفة لما دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل والنهار مشني وأما ما
 في هذه المقالة الكراهة وحديث المطلب بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لصلاة مشني مشني وتشهد وتسلم في
 كل ركعتين وتبأس وتسلم وتفتن يدك وتقول اللهم من لم يفعل ذلك في هذا الجاهل من رداءه أحمد وابن
 سلمة وفيه مقال ما تقدم عن ابن عمر يدل أيضا على منع التنفل بركعة إلا ليوتر صلواته لئلا قد تقدم أن الركعة
 الواحدة أغامى وتروها لا يكون إلا في الليل بعد صلاة العشاء إلى طلع الفجر لا يكون وقته غير ذلك فاذا ضم إلى ما
 قد سناه من نهية مسلم عن وترين في ليلة وإن الوتر إذا لا يكون إلا في الليل كما عرفت ظهر عدم جواز التنفل بركعة

٩٠
 صحيح على ما
 سلفه
 ٩١
 في جوارحه
 في الصلاة
 في استجابته

لما كان كتابنا هذا قد ذكرنا اننا نريد ان نخذ ويبقى الترتيب عند كتاب هداية الامانات وكان صاحب الهداية قد
 عقد في هذا المقام فصلا للقراءة التي يختلف ويوجبها بحسب اختلاف الصلوة وذلك وان كان مفرعا على قواعد من
 نحن لا نقول بها الا اننا نجاريه وفاء بما وعدنا ليعلم الناظر الحق في امثال هذه المسائل ^{التي} ان يكون سببا ودليلا
 لمن اراد الله له التوفيق والهداية فنقول قراءة الفاتحة واجبة وفرض في كل ركعة من كل صلوة سواء كانت
 مكتوبة او نافلة خلافا للاختلاف حيث قالت القراءة فرض في الركعتين الاوليين من المكتوبة وفي جميع ركعات النفل
 والوتر للامام والمنفرد لا تتعين الفاتحة للفرضية وانما هي واجبة لمن ذكر فيها ذكر وغاية الواجب وقوع تاركه في الحرج و
 الاثم وتركه لا يستلزم الفساد والبطالان نحن قد قدمنا الدالة الواضحة على فتراض القراءة وتعين الفاتحة وانها لا يجزئ
 غيرها لمن استطاعها وتيسر له فلزم قراءتها وهو كذلك لم يقيد بصلوته بل تلزمه الاعادة وغيرها لا يقوم مقامها
 ولا يكفي عنها الا للعدو والى ان يزول عذره ويلزمه التعلم قال بعض الامانات لنا قوله فاقرا او اما تيسر من القرآن
 والامر بالفعل يقتضي التكرار انما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانها ما يتساكلان من كل وجه فاما الاخرى ان
 يقال في حق السقوط بالسفر صفة القراءة وقد رها فلا يتحقق بها ثم ثمة على الشافعي ومن افقه من يستدل بقوله صلعم بصلوة
 الا بفاتحة الكتاب تعالى الصلوة فيما روى مذكور ثم يحاشون الى الكلمة وهي الركعتان ثم قال من خلف لا يصلح صلوة بخلاف
 ما اذا خلف لا يصلح ان يقرأ وما ذكره باطل بان يقال ان نفس هذه الآية لا يستفاد منها وجود القراءة ولا افتراضها في الصلوة
 مطلقا فضلا عن تخصيصه بتعين ذلك بالركعتين الاوليين ثم اذا كان المصلي تيسر له قراءة كثير من القرآن ان يكن يحفظه كله
 او كثير من سورة فما تيسر في حقه مبهم والمحل المأمور بالقراءة فيه محمل مقداره المقروء المتيسر كذلك محمل ما كان
 كذلك فلا بد له من معين ومبين ونحن بعد الفحص والتنقيب لا نرى ما يعين ذلك ويهينه الا السنة النبوية كما
 ان من خالفنا لم يعرف دالة الآية على افتراض القراءة في الصلوة الا من السنة والاخذ ببيان رسول الله صلعم في
 محل دون محله في شيء دون شيء هو من البطلان والفساد محمل يعرفه كل مسلم والله المستعان والى ان كان لا بد في معرفة دالة
 الآية من السنة في تعيين المقروء المتيسر في تعيين محله من الصلوة فذلك ما يرجع الى حديث المسئى صلوة قوله صلعم لا صلوة
 الا بفاتحة الكتاب الى غير ذلك من الاحاديث الصحاح التي قد منهاها في باب صفة الصلوة اما قوله الامر بالفعل يقتضي التكرار
 قلنا ليس كذلك بمقصود على التكرار في الركعات بل في الصلوات كذلك فبما ينشأ ان لا تجب القراءة على احد الا في ركعة
 واحدة من صلوة واحدة في جميع حرة فان اجبت بالسنة كانت حجة علينا في افتراض قراءة الفاتحة في كل ركعة من كل صلوة
 وذلك ما نريد ولا نلزم بان اما قوله انما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى فيقال عليه هذا الاعتراض منه بانهم

افترضوا القراءة في الثانية قياسا على الاولى لان الآية دللت على ذلك بنطوقها ونحن نقول ان هذا اتجهيم للقياس على السنة
الصحيفة المشهورة وهذا كما انه باطل في نفسه بين البطلان هو مخالف للاصول المسلمة عندهم من تقديم الحديث ولو كان
مرسلا او ضعيفا او مرفوعا على القياس ذلك يكفي في حرمه زعموه في هذه المسئلة زيادة على ما ذكرناه سابقا من الادلة
الواضحة فتأمل ذلك فانه دقيق وايضا عن لا نسلم تعيين دلالة الآية على فتراض القراءة في الاولى حتى تقاس الثانية عليها
بل لا نسلم دلالة الآية بمخرجها على فتراض القراءة في حضور الصلاة وبناء عليه فلا يمكن للمخالف ان يتبدل ببيان السبب في مبتدئ
يفسد قوله ولا تكون الاولى الا مثل ما بعدها ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ركعات الصلاة الواحدة كما فرق هؤلاء اما قوله لا يفتما
يتشاكلان من كل وجه الخ فيقال عليه ان تشاكلهما من كل وجه غير مسلم اذا اخذ التشاكل في كل الصفات المتدوية لانا
نقول قد امتازت الاولى عن الثانية بدعاء الاستفتاح والمعوذ وايضا فالاولى قد امتازت في بعض الاركان الفروض
كالكبيرة التحريم فلم لا يجوز ان يقال بها امتياز بالقراءة كذلك وعليه فلا تشاكل بينهما من كل وجه ولا تلحق الثانية بالاولى
وذلك يناقض مدعاكم ولا يخرج لكم منه ايضا ان كل ايجابكم القراءة في الاولين بل يزيد اهتمامهما بغير فتوة من اختصاصهما
بقراءة السورة على قول بعضهم فان الاخيرة قد امتازت بواجبات وسنن متفق عليها وذلك كالشاهد الاخير في قعوده
والسلام والقنوت للنوازل نحوها فالفرق بين بالصفات المسنونة او الواجبة الخارجة اللاحقة لا يكون به تفرق
يصح ان يكون منوطا للفرق في الفروض والاركان التي تقوم بها الماهية فلا فرق بين الركعات في القياس كما ان
السنة لم تفرق بينهما ايضا لاني القراءة المفروضة ولا في غيرها من الفروض كالقيام والركوع والسجود اما قوله في حق السقوط
في السفر ففي غاية السقوط يقال عليه من سلم ان الساقط في السفر هما الركعتان الاخيرتان اذا قلنا ان صلاة
السفر هي ركعتان صلاة الاقامة هي الرابع بلا اعتبار ان يكون هناك سقوط واستقاط فبالحق ليل ترد عليه ما روي عن عائشة
فرضت الصلاة ركعتان ركعتان فاقوت صلاة السفر وزيد في الصلاة الحضر يقلع ما قال بن ابيه ابن الزيادة من الاستقاط
على ان الواسلة ان السقوط في السفر كما ذكرت فانما لا نسلم انه يصح ان يقاس عليه سقوط ركن منهما في الاقامة كما نقول ان
سقوط الركعتين من الرابعة انما كان سقوطا لهما كايه بمرة واحدة وذلك لاول الكتاب لسنة فان كان يجوز استقاط بعضهما بالادلة من الكتاب
وللسنة بل انما استقاطهما في السفر فلم لا يجوز ان استقاط سجدة من كل منهما او محذور القياس على سقوط هاتين الركعتين في السفر ولما لم
يسقطوا القراءة من الاولى الثانية قياسا على سقوط الاثر لكان في صلاة شدة الخوف حين القيام القتال لقتال
وكذلك في صلاة المريض فلو ان الاستقاط معتبرا هنا لكانا تفرق بلا فارق على انه بناء على غير اساس لم يتدل
عليه السنة ولا يصح القياس فتأمل ذلك الله هل تجزئ مثل هذه التخيلات الفاسدة لان تبني عليه

بيان المسائل ما تأويله للحديث الذي استدل به الشافعي ومن افقده كما صحبنا أهل الحديث حديث قال في الصلوة
 فيما مضى من ذكره صريحاً فنصرت إلى الكلمة وهي الركعتان عرفنا فيقال عليها ولا أنه قد وُجِدت له حديث صحيحة بل
 مشهورة هي نص في محل النزاع لا يمكن تأويلها فاعذر في مخالفتها وتأنيباً أن لا نسلم هذا التأويل مما هو موجب
 له والركعتان من الرباعية والثلاثية حين كونها بعضاً من الصلوة لا تسمى صلوة لا شرها ولا عرفاً وركعتان من صلوة
 الظهر والعصر المغرب العشاء للمقيم المتم لا تسمى لا صلوة ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء وإنما تطلق الصلوة كذلك على
 الأربع والثلاث ولا ندري في أي عرف عرف إطلاق صلوة الظهر مثلاً على ركعتين منها حين كونها أربعاً مما
 لا نعلم أحد من أهل الإسلام غير هذا الشيخ الخنفي يقول أنه تم نقول أن قولنا فنصرت إلى الكاملة أن صح هذا الزعم
 فهو لا محالة إنما ينقلب يصير حجة عليك لأن الركعتين من الصلوة الرباعية مثلاً ليس هي الصلوة الكاملة وإنما هي
 الصلوة المقصورة والكاملة إنما هي الأربع في الرباعية والثلاث في الثلاثية فبناء على ما اخترته وأصلته إنما كان يصح
 قولك لو أوجب القراءة في الأربع الركعات كلها لأنها هي الصلوة التامة والكاملة شرعاً وعرفاً أما الركعتان من الرباعية
 في السفر فتكون فعلي تسليم فإليك هي لا تسمى صلوة كاملة وإنما تسمى صلوة الرخص لا عداً وهي صلوة ناقصة مقصورة
 فإن صح تأويل هذا الشيخ فيلزم الاختلاف أن لا يوجبوا القراءة في هذه الصلوة لأن إيجاب القراءة في الصلوة إنما
 ينصرت إلى الصلوة الكاملة وهي الأربع الركعات أو صلوة المقيم بخلاف صلوة السفر فتكون وما ذكرناه واضح لا غبار
 عليه تعامل حيث لم يقولوا بذلك فالحديث حجة عليهم من لا زعموا لهم أن لا يوجبوا القراءة في صلوة النقل لأنها
 تؤدي على الرحلة وإلى غير القبلة وبالإقامة وبالإيماء والركب فهي مبنية على التخفيف ولا تلحق بالفرض فإن كان ما
 ذكره صحيحاً من تعليل عدم إيجاب القراءة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية فمن باب أولى أن لا يوجبوا القراءة
 في النوافل مطلقاً ولا في صلوة السفر حيث لم يقولوا بذلك فتفرقهم غير صحيح وهم لم يظروا ذلك بل عكسوا القضية
 وذكروا الأمر الحقيقي فوجبوا القراءة في جميع ركعات النوافل كان أحدهم ربهم أن يجعلوا أول مدلول ما صدق للحديث
 هو الصلوة المفروضة لأن ما يجب في النقل ما يجب فيه تبعاً لوجوبه في الفرض فالفرض هو الأصل والنقل هو الفرع
 والاختلاف عكسوا القضية أما تعليلهم إيجاب القراءة في جميع ركعات النقل بأن كل شفع منه صلوة على حدة والقيام
 إلى الثالثة كتحريمه مبتدأ فنقول عليه أن هذا من باب الاستدلال بمبطل المذهب على تأسيس قاعدة وهذا
 باطل على أن الاختلاف لم يثبت قواعده لأن من أحرم بأربع ركعات تطوعاً مثلاً فإذا كانت الركعتان الأولىان صلوة
 غيرهما الركعتان الأخيرتان كذلك صلوة عليهما فقد صححت صلوة بلا تحريم وذلك أشد مخالفة للسنة من ترك

القرآن فإلزام حكمهم بطلان صلوة التطوع لترك القراءة ولم تحكموا ببطلانها من ترك التعميم وهل هذا إلا تخم وضوح
للذهب نعمت الله المستعان الأخاف قد فرحوا على ما ذكرناه عنهم مسائل عادة النوافل بترك القراءة في الأوليين
وأعادة الأخيرتين بعد القيام إليهما بعد اتمام الأوليين إلى غير ذلك وهو تفريع لا يلتزمه من لم يوافقهم على أن كل
ركعتين صلوة علمية وإن لم يمتاز بتجويد الخواص الصلوة هي التي انقذت بنجرم سواء كان ركعتين أو أربع أو أكثر
وهي بذلك صلوة واحدة فلا يمكنه الزيادة على عدد الذي أحرم به إلا بأحكام جديدة يمكنه الاقتصار على أقل من ذلك إلا
ببنية الاقتصار على الأربع من الأقوال عندنا ولا يمكنه قلب صفتها الأبنية جديدة على الأربع كذلك إذا طرأ ما يفسد بها
فسدت كلها والحق أنه لا يجب عليه الأعادة نعم لا يجوز له بعد فسادها لقوله نعم ولا تبطلوا أعمالكم إذا ولو وجبنا عليه الأعادة
كان ذلك تشريعا من تلقاوا نفسا وإيجاب ما لم يوجب الله على الأمة ومع ذلك نكون قد خالفنا العقل حيث
رجحنا الفرع على الأصل ذلك لا يكون إلا بدليل شرعي فتأمل هذا المقام فانه يجد بالتحقيق الإطالة ونحن نكتفي بذلك
لأن هذا المختص لا يحتمل أكثر من ذلك وما ذكرناه هو كالتبني على مسائل حقيقة وأصول جليلة والله أعلم بما قرأه السورة

في سنة في الأوليين من الفرض الأربع والثلاثي وفي كل ركعة من ركعات النوافل من السن فلو ترك في السورة في الأوليين
من الفرض الأربع أو الثلاثي أو قرأها في الأخرى بين أيضا صحت صلوته وكذلك إذا ترك في النوافل السن ويجوز أن
يصلى قاعدا ومضطجعا في جميع النوافل مع القدر على القيام لحديث عائشة قالت لما يدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان
أكثر صلواته ساجدا لما شفق عليه قوله لما بدت قال بعبودية يفتح الدال المشددة تبدينا إذا سرت وقرأه بعضهم بضم
الدال معناه كثرة الحمد في السن وقد صح عن عائشة ما يدل على ذلك والله أعلم ومن عمن بن حصين أنه سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا قال ن صلى قائما فهو أفضل من صلى قاعدا فإنه نصف أجر القائم و

من صلى قائما فإنه نصف أجر القاعد قال في المتن في رواة الجماعة الإسلامية ومن افتتحها قائما ثم تعد غير هذا رجا في الأصح
وكذا أن عكس اتفاق الحديث عائشة رواه أنها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قطعتي أسن وكان يقرأ قاعدا حتى
إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع قال في المتن رواه الجماعة وعنها أنه صلح كان يصلي ليلا
طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا وأما قولها فيه كان إذا قرأ وهو قائم وهو قاعدا ركع وسجد وهو قاعدا رواه
الجماعة إلا البخاري فاقامها أنه لا يقوم لمجرد الركوع بعد الفراغ من جميع القراءة ولا يجلس لمجرد الركوع بعد الفراغ من
جميع القراءة فهذا الحديث لا يارض الحديث الذي ذكرناه قبله لأنها صحت في الحديث الأول بأنه صلح يقرأ وهو قاعدا
فإذا قام قرأ أيضا نحو من ثلاثين آية إلى آخره ثم يركع بعد القراءة من قيام أو يعود وإذا كان تادية التطوع جازا المقام

والقاعد فلا فرق عندنا بين ان يفتتحه قاعدا ويثمه قائما وان يفتتحه قائما ويثمه قاعدا الا ان حديث عائشة قد دل
على ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل ما عرفت وغاية الفعل ان يدل على الافضلية ولما من قال بان من افتتحها قائما فلا يجوز له
ان يثمها قاعدا فهو عندنا مخرج لانه مخالف للرخصة في تادية النقل على كلا الصورتين افتتاح الصلاة قائما لو ان النذر
بان يصليها قائما لو ان اخروا ليس الشرع في الصلاة النافلة هونذ روكلا بمنزلة خلاف الاضاف حيث قالوا بل لا
فاوجبوا الاعادة اذ ابطل او ابطله ويجوز التطوع على الرحلة الى اى جهة توجهت ولو لم يقصد خلافه لاشافعية
حيث اشترطوا فيما اذا كانت طوته راكبا غير القبلة ان توجهه راحلته الى جهة مقصده فان توجهت به راحلته لغير
القبلة وغير مقصده لم تقم صلواتهم واطلاق الاحاديث يرد عليهم وكلاصل في ذلك الكتاب السنة اما الكتاب
فقوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله واما السنة فلحديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على راحلته قبل
اى جهة توجهت ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة متفق عليه في رواية كان يصلي على راحلته وهو مقبل
من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزلة فايما تولوا فثم وجه الله رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه وكذا
الرواية انه تطوع خلافا للاضاف ولنا الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ويوتر السجدة اكثر من ركوعه لما
في حديث جابر لكن يخفف السجود من الركوع ويوتر ايماء الحديث رواه ابو داود والترمذي وصححه ولا يصح انه لا فرق بين
الحضر والسفر كداخل المصلى لا خارجه وفا قال لا يوسع الاطلاق بعض الروايات حكاية فعده صلى الله عليه وسلم على الرحلة
والفعل لا يقيد الفعل الا بقرينة وقد ذهب الى ما رجحناه بعض الشافعية واهل الظاهر قال شيخنا امام اهل الحديث العلامة
ابن حزم وروى عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم
حيثما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين ثم عموما في الحضر والسفر قال النووي هو محكي عن انس بن مالك
انتهى كذا في النيل من افتتاح راكبا ثم نزل يبنى وكذا عكسه خلافا للاضاف في الثاني لما عرفت مما قد صلا من جوار
التطوع للواكب غيره ومن فعل ما ذكرناه فهو لم يخالف المشروع ويقتضيه القياس الصحيح وقولهم لحرام الازل انهم
لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما رزقه من غير عذر ساقط لا نمانعه ولا نسلمه الا في جوار من التزم ذلك بنية
مخصوصة او بند صريح واما من اطلق تجرعه النقل فلا يلزمه الركوع ولا السجود الا حين ادا ثلما وهو نازل في جوار ذلك
للاجل لما شئ خلاف تجوز الشافعي وغيره قيا على راكب هو وجبه والله اعلم ويجب الاستقبال حين التسمية
ثم لا يضره الانحراف عن سمت القبلة وذلك في حق الواكب الماشي ايضا ان قلنا يجوز تنقله وذلك الحديث انس
بن مالك رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبال القبلة فكبر للصلاة ثم خلى

عن ربه المنة ففضل عيتمات وجبت به رواه احمد وابوداؤد قال في النيل خرجه ايضا الشيطان بنحو ما هنا ولا يصح فيما تقدمت عليه
صلوة الفريضة على الرحلة او العجالة للمسا في بعد مطا وخوف ذهاب بقية ونحو ذلك كالركب في السفينة وسكة
العديد للخدمة المعروفة والمركب الهوائي المستحدث حكا في بلاد اور ويا ويحب الاستقبال عند التحريم ولا يضره
الخروج المركب فيما بعد ثم فيما سهل وكذا من عجز كريض لم يجز من يرضه ومروط على خشبة وغريق على لوح يخاف لو
استقبل الغرق وكذا الماشي لو انقطع عن الرقعة يخاف على نفسه او ماله التلقت اذ ان يصل فقال الجمهور لا تصح
صلوة من ذكره وللشافعية قولان احدهما نعم لما ذكرنا ولا اعاده ولا يصح عندهم ان من ذكرنا هم يصلون كذلك الحرمه
الوقت لكن عليهم الاعادة واستدلوا بقول بعض الرواة الذين حكوا صلوة صلعم للنافلة على الرحلة حيث قالوا ولم
يكن يصنع ذلك في الصلوة المكتوبة الحديث ولنا حديث يعلى بن مرة ان النبي صلعم انتهى الى مضيق هو واصحابه وهو
على راحلة السماء من فوقهم والبلية من اسفل منهم فحضرت الصلوة فامر المودن فاذا قام ثم تقدم رسول الله صلعم
على راحلة ففضل بهم يومى ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواه احمد والترمذي قال في النيل الحديث المرفوع
ايضا النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمر بن الربيع وثبت ذلك عن انس بن مالك
وصححه عبد الحق وحسنه الترمذي وضعفه البيهقي والجواب ما استدلوا به ان الثاني انما الخبر بما علم وعدم العلم لا يستلزم
العدم المثلث مقدم عليه فالواجب الاخذ بخبر من اخبرنا بشي لم يعلمه غيره لان من علم حجة على من لم يعلم كذا في النيل باختصاصه
ونصرف قال كثير ما يرجح اهل الحديث ما في الصحيحين بن علي ما في غيرها في مثل هذه الصورة وهو غلط او وقع في مثله المجرى
فلنكن مناه هذا على ذكر قلت مما يريد ما رجحناه سلكهم بصيغة صلوة من علم بعد صلوة بالاجتهاد انه اخطأ ولم
يصل الى القبلة حتى قال الاخناف ان من صلى في مسجد ادا شتمت عليه القبلة نظمة مثلا انه يجتهد ولا يلزمه
ان يتجسس عن المحراب بيده اذ اخاف موديا من الداء والواجب اذا اهلى به صحت صلوة طربان انه لم يصل
الى جهة القبلة لم تلزمه الاعادة وما يدل على ان في الامر سعة ويسر فوق ما يظن المانعون حديث معاذ قال
صلينا مع رسول الله صلعم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى الصلوة وسلم تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله
صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت صلواتكم مجتمعا الى الله عز وجل رواه الطبراني في الاوسط وفي اسناده
ابو عيلة واسمه غمير بن عطاء وقد ذكره ابن حبان في الثقات وله شواهد ومزيدات يقوى بعضها بعضها فاضل
للاحتياج كذا في النيل فظهر بذلك ان من عذر في امر القبلة صلى الى غيرها ثم علم ذلك في الوقت انه لا تلزمه الاعادة
فاذا كان الامر كذلك ظهر كمال التيسير فيها فاذا اضم الى ذلك اباحة الجلوس في الصلوة ولا يمارك نفا ان عليه للمعني

و نحوه تبين انه لا يستبعد عقلا جواز ذكره بالسافر ذي الاحذار كما ذكرنا ذلك . فاصل لما بالاشارة قد نأيد جواز ذلك
بالسنة كما مر قد قد من بعض كلام يتعلق بالمقام في باب صفة الصلوة وسياق ان تلك تكملة في باب صلوة الخوف فانتظر .

قائلة الحكمة في تجويز صلوة التطوع على الراحة مع الايام باعمالها الفعلية لمن يشاء عليه اتمامها هو تيسير وتفرغ
امر العباد للعباد فينبغي لمن اراد الاكل من ذلك ان يصلي للنقل في هذا الزمان في العريبات المسماة بالكافرة
بجميع انواعه وظاهرا وتجوز في ذلك في المكتوبة للمسافر انما هو العذر المشقة وخوف تلف المال والحوائج كما قال الله
تعالى انما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولانه تعالى لم يجعل علينا في الدين من حرج والله اعلم .

قائلة قد اظن فقهاء الاحناف في بيان لحون القارى وايضا تفسد الصلوة وايضا لا تفسد ولا ربح عند نائ
الحسن اذا غير المعنى فيفسد الصلوة ولا مثاله لو قرأ احدنا يخشى الله من عباده العلماء برفع اسم الذات تفسد
الصلوة وكن ذلك اذ لم يقف على الوقت اللازم وغير المعنى ولو بدل لفظا ما دنا اللفظ الروح في القرآن مثلا قرأ ملك
يوم الجزاء بدل ملك يوم الدين فتفسد الصلوة عندنا لان القرآن عندنا عبارة عن النظم والمعنى جميعا اما عند
الاحناف فلا تفسد لانهم جوزوا القراءة بالفارسية اما قراءة الدال المنحرفة بدلا عن الصاد كما هي ديدن الجهلاء
في الهند فقد قد مناذ كرهنا في الجزء الاول من هذا الكتاب اختلفوا في لو اثنى لايات او اخرها كقوله تعالى ان الله اعلم
قد يراد بقرآن احد ان الله سمع به يوهل تفسد الصلوة ام لا والمختار الفساد اذا فعل ذلك هذا اما لو سها فلا والاصل
انكار النبي صلى الله عليه وسلم على من قال در صوتك الذي ارسلت بدلي ونيبك الذي ارسلت فتمجيد انا فتيت في قوم
حديث عهد بالسلام من عباد تيمم الجلوس على الكرسي فهم يصيرون قياما ويركعون واذا جلسوا جلسوا على الكرسي
ثم يسجدون على سبيل او طوافه من روح من خشب بين ايديهم لها قوائم مرتفعة بقدر الكرسي (يعني ميزان
ثبيل يعل صلوة بعد هذا الجائزة فقلت والله المستعان ان صلواتهم هذا جائزة وان كانت خلاف الاولى لان الفرق
في السجدة عند الجمهور وضع الجبهة والافتقار هو حاصل لهم والشايع انما فرض الجلوس في الصلوة لما تعين الهيئات
من المندوبات وديننا محمد الله واسع حق الوسعة ونبينا صلى الله عليه وسلم ارسل الى الناس كافة سودا نهم بيضا نهم حمرا
فلا تتعلق بطهرة باطل عوائدهم الخاصة التي هي طبيعة ثانية والله اعلم بالصواب

فصل في قيام رمضان ليس قيام رمضان الحديث الي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفب
في قيام رمضان من غير ان يامر فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان ايماناه واحسنا بغفر له ما تقدم من ذنبه وفي
المتفق برادة الجماعة وعن عبيد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل فرض صيام رمضان ومسننت

هذا على من ذهب
للاحناف والشافعية
تجوزون بالنية والنية
في جميعها في
الصلوة في جميعها
اما على من ذهب
لعمل الحديث فلا
تجوز هذه الصلوة
الا في حالة الخطأ
او في حالة يكون
التمسك به
العمل بها سببا
لغيره او شافعية
بالمسألة
الارادة

قيامه من صامته قامة ايماننا واحتسابا يخرج من نوبه كيوم ولد تسامه رواه احمد الشافعي وابن ماجة وقال في النيل
 في بعض رجال سنده مقال قوله من قامة المراد به قيام ليا ليه مصليا ومجسدا مطلق ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه
 استغراق جميع اوقات الليل كما اكثرها وقال النووي ان قيام رمضان يحصل بصلوة التراويح يعني انه يحصل بها المطلوب
 من القيام لان قيام الليل لا يكون الا بها واغرب الكرماني فقال اتفقوا على ان المراد بقيام رمضان صلوة التراويح
 وتحصل السنة بالصلوة فرادى وجماعة او نراعا وعلى امام واحد في البيوت او المسجد لوقوع ذلك كله في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما استفاض النقل في ذلك وصح ولا يتعين لصلوة ليا لي رمضان عدد معين يستحب احدى عشرة
 ركعة وعلى امام واحد في المسجد اما عدم تعيين عدد لصلوة رمضان اعني التراويح فلو تفرقت الاختلاف الكثيرة في ذلك
 اي فيها وحيد عمل للناس عليه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل ثلاث وعشرين ركعة اي كانوا يقومون بها في رمضان
 في زمن عمر لما جمعهم على امام واحد وهو ثابت ما نقل كما رواه في الموطا وروى احدى وعشرين ركعة وروى ست
 وثلاثين ركعة وروى غير ذلك قال الترمذي اكثر مما قيل انه يصلي احدى واسربعين ركعة بركة الوتر قال الحافظ
 والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الاحوال فيحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها ^{تختل} تطويل
 القراءة تقلل الركعات وبالعكس قلت لعل ذلك هو سبب الزيادة على احدى عشرة ركعة ولنا ما روى عن عائشة رضي
 قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة لخرج الشيطان اخراج ابن حبان في
 صحيحه من حديث جابر انه صلى بهم ثمان ركعات ثم ادثر ثيابه ولم يصم انه صلى اكثر من ذلك الا ما نزل
 في بعض الروايات بالحاق الركعتين الذين كان يفترق بهم اصلوته او الركعتين الذين قيل لهما ركعتا الفجر فدونهما
 ونسبها لطراف الوداية والجمع بين ما صح عنه صلى الله عليه وسلم بضم ما ذكرناه يتفق الروايات عن عائشة في رواية ثلاث
 عشرة ركعة وخمس عشرة ركعة اما كونها جماعة على امام واحد في المسجد فلما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك واعادوا
 عليه خشية ان تفرق فترك ذلك شفقة على امته ولصحة ذلك لا نطيل بنقله وعزوه فالجماعة لصلوة التراويح
 او قيام ليا لي رمضان ستة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عرفت والخليفة الثاني قد جمعهم على ذلك لئلا يمانع
 وقد جرى على ذلك عمل المسلمين المستمر فلا عبرة بمن خالف وقد اختار الاحناف والشافعية ثلاث وعشرين
 ركعة منها الوتر ثلاث والعشرون تراويح لكن الاحناف يصلون الوتر ثلاث متصلة يتشهد بين كل صلوة المغرب
 ويقفون في الثالثة قبل الركوع والشافعية يصلونها بتسليمتين ولا يقفون الا في النصف الاخير من رمضان
 في الثالثة بعد الركوع وقسكوا بما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم على عشرين ركعة والوتر

فلنا سنده ضعيف لا يصلح للاحتجاج وقيام رمضان يحصل بالكل كما قد منا إلا ان ما دام عليه صلعم هو المختار والفضل
 فيما نعتقد لكن من اعجب العجب ان بعض المتفقيه يرون الصلوة على غير ما عرف من مذهبهم من اقباح
 الامور حتى انى رايت بعض الجهلة من الاحناف يتبرأ من إحدى عشرة ركعة ويؤذى من يفعلها ولا يعرف لذلك سبب
 الا الجهل والتعصب للمذهب فان كان الثانى فهو معاندة لسنة النبي صلعم ولا يخفى ما يترتب على هاتىه ومعاندة
 لسنة النبي صلعم يخشى على صاحبها الكفر فلا حول ولا قوة الا بالله ومن العجائب ما ذكره بعض الاحناف لتعيين عدد
 العشرين حكمته مساواة المكمل للمكمل قلنا مثل هذه الحكم لا يجدى فى مسائل الشرع بل هى لا تزيد على الوساوس
 والهواجس منشأوها اعتشادة التقليد على الابصار والقلوب -

باب ادراك الفريضة

ومن كان فى ثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخل مع القوم على ما كان عليه فاذا انقضت صلوته فهو بالخيار امان ان
 يسلم او يبقى جاالساً تشهداً ينتظر يسلم مع الامام وفاقال للشافعية لان النبي صلعم لما خرج فى مرضه وهم يصلون
 خلف الصديق تقدم وصلى بهم بدون ان ينقضوا صلواتهم وصح انه احرأهم ثم خرج من الصلوة واغتسل وهم
 وقوف فى الصلوة ثم رجع وراسه يقطر من الماء فصرى بهم على اختلاف فى الرواية وقد تقدمت وعلى كل تقدير فقد دلت
 السنة على ان اقتداء الشخص فى اثناء صلوته او فى اثناء صلوة الامام صحيح وسواء فى ذلك صلوة الامن والخوف
 وقد تقدم لنا كلام فى ذلك وقالت الاحناف من صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلى اخرى ثم يدخل مع القوم وان
 لم يقيد الاوى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام وان كان قد صلى ثلثاً من الظهر بقمها واذا اتمها يدخل مع القوم
 والذي يصل معهم نافلة ولا ندرى ما دليهم على ذلك وقولهم لا نهمل الوضوء القطع للاكمال يقال عليه ما
 الموجب للوضوء القطع وهل على ذلك دليل شرعى ولمن يدخل ويشترك مع الجماعة على حالته فى صلوته بدون
 ان يقطعها او يفسدها كما قال تعالى لا تبطلوا اعمالكم اليس فى ذلك اولى لاسيما وقد دلت السنة على جواز بل ستمسانه
 كما قدمنا الكلام على ذلك اما قولهم ان الثانية تكون له نافلة فذلك صحيح كما تقدم ذلك فى قصة الرجلين
 الذين قال لهما صلعم ما منعكما ان تصليا معنا الحديث اما صلوة الصبر فقالوا انه ما يقيد الثانية بسجدة يقطع ويخل
 مع القوم والا اتمها يصلى مع الامام قالوا لان النفل بعد ما كروه وكذا فى صلوة المغرب لا تعاد لان المعادة نفل
 بالثلاث مكرهه كذا قالوا واطلاق الاحاديث الصحيحة بل يوضونها ترد ما ذكره من الراى فى هذه المسائل فامل قال

في متن الهداية ومن دخل مسجد اذن فيه بكرة له ان يخرج حتى يصلي قلت وقد قدمنا الحديث واطلقنا الكلام عليه نقول هذا كما قال صاحب الهداية انه لا بأس ان يخرج من مكان ينتظم به امر جماعة كإمام ونحوه في مسجد آخر لان من كان كذلك لا يدخل في عموم النهي عن الخروج لان ذلك مقيد بعدم الخروج للحاجة مع عدم ارادة الرجوع وهذا قد خرج للحاجة وهو عازم على الدخول الى المسجد ليقوم بوظيفته ويصلي فيه للمساكين تتكافى لتأدية الصلوة فيها وما عايناه به ادلى مما عايناه به شارح متن الهداية ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فلا شك انه يشترك مع الجماعة ويصلي معهم تكون له نافذة كما قد مرنا ذلك مرار الحديث الرجلين الذين كانا صلياً في رحا لهما ثم اتيا المسجد الحديث لا نفيدة اما اذا كان قد صلى تلك الصلوة طارداً للخروج قبل ان تمام الصلوة فيحتمل ان يقال لا يخرج لعدم الحديث ويحتمل ان يقال يخرج لانه لا يدخل في عموم النهي عن الخروج بان يقال ان الاذان انما هو دعاء الى تلك الصلوة وهو قد اداها وقد اجاب داعي الله ثم كما قال صاحب الهداية وهو وجيب لان الاعادة ليست بواجبة عليه ولا يشترع له ان يدير للجماعات ليصلي معهم مرة فوض تكون له نافذة واما المريب بالنبي صلى الله عليه وسلم من اتفق له ذلك فقد بر وأيضاً اذا كان الخروج للحاجة جائزاً في حق من لم يعمل تلك الصلوة فاقول حالات من ادعى الصلوة ان تكون تأديته تلك الصلوة بمنزلة الخروج للحاجة فتمام ذلك فانه يجد بالتمام ما قول الاخاف في خصوص العصر المغرب الفجر انه يخرج وان اخذ المودن في الإقامة وتعليقهم ذلك بكراهية النقل بعد العصر الفجر بان النقل بثلاث مكروه راي مصادم للسان الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والكرهية اما في النقل المطلق واما المعبادة وكذلك كل نفل له سبب متقدم او متاخر فلا يكون بعد العصر ولا بعد صلوة الفجر كما قدمنا الكلام على ذلك فارجع اليه اما النقل بالثلاث فلم يرد النهي عنه الا في الايتار بالثلاث بحيث ورح المنع عنه بثلاث ركعات وهم قد خرجوا بالحديث في موخره الخاص مدلوله بالمطابقة فقالوا لا يكون الا بثلاث ركعات وتشهدين فكيف يجوز لهم الاستدلال به فيما لا يحتمله بالجملة هم جوزوا ما كرهه الله ورسوله وكرهوا ما لم يكرهه الله ورسوله ان هذا المنع العجيب العجيب ان كان في اثناء فرض غير ذات الوقت والاقامة او نفل واقيمت

الصلوة فان خشى فوت الركعة الاولى اخرج منها ودخل مع القوم ولا اتم ثم دخل كما يجوز له الشرع في اتي صلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة اما كونه يتم اذا لم يخش فوت الركعة الاولى فلانه صلح لم يامر من رآه متلبساً بالصلوة حين الإقامة بنسخها كما في حديث ابى موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلاً يصلي ركعتي الغداة حين اخذ المودن يقيم فغضب النبي صلى الله عليه وسلم منكبه قال الا كان هذا قبل هذا المخرج الطبراني في الكبير قال العراقي اسناده جيد واما كونه لا

يشرع في الصلوة اذا شرع المؤذن في الإقامة فحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة
 الا المكتوبة قال في المنتقى برواه الجماعة الا البخاري وفي رواية لا أحد الا التي اقيمت وظاهر النهي التحريم وعدم الاعتقاد
 وقد حكى صاحب النيل في المسئلة تسعة اقوال ورجح ما اختارناه وهو الحق ثم لا فرق بين ركعتي الفجر غيرهما بل كتما وح
 من احاديث المنع انها في ركعتي الفجر اما الاستثناء الواضح في بعض الروايات اعني ان ركعتي الفجر فمكتوبة لا يصلي
 المكتوبة ولا فرق بين ان يؤديها في المسجد ام خارجه عند باب المسجد فالالاختلاف وذاك الى عموم الجمع وهو
 مقيد بالاقامة لا بالمسجد فقولهم يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود فتأمل ويصح حديث عبد الله بن ابي
 بن بحينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً وقد اقيمت الصلوة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعا الصبح اربعا متفق عليه ومن ادرك الامام قبل ان يسلم ادرك
 الجماعة لان الامام لا يخرج منها الا بالسلام فمتى ادركه قبله ادركها وان لم يجلس لا دبره معه ما يعتد له به
 من النية وتكبيره الاحرام والاتفاق على جواز الاقتداء حينئذ فمناط ادراك الجماعة وفضيلتها هو جواز الاقتداء
 ووقوعه قبل سلام ولما ادرك الصلوة فلا يكون الا بادره منها ما يعتد له منها كالركعة وعليه فمن ادرك من صلوة
 الجمعة اقل من الركعة لا يكون مدارك الصلوة الجمعة بل يكملها ظاهراً ويكون كمن صلى الظهر جماعة وبذلك يجمع بين
 الحديث في هذا الباب لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعتم الى الصلوة ونحن سجود فاسجدوا ولا تقاد
 شيئاً ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة رواه ابو داود وهذه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة
 مع الامام فقد ادرك الصلوة اخبره الشيخان اي ادرك الصلوة والجماعة وإما من ادرك اقل من الركعة فلا يكون
 مدارك الصلوة وان كان مدارك الجماعة واما قلنا انه مدارك الجماعة لما عرفت سابقاً وحديث علي بن ابي طالب
 ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم الصلوة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه
 الترمذي وهو وان كان فيه ضعف الا ان له شواهد قوية تؤيده فهو بها بلا شك يصلي للاحتجاج به لا سيما و
 عموم الاحاديث المتفق على صحتها شامل لما حل عليه هذه الحديث مخصوصه كحديث أبي قتادة وفيه اذا اتيتم
 الصلوة فعليكم بالسكينة فما ادركتم الصلوة فصلوا وما فاتكم فاتموا الحديث متفق عليه فلو لم يكن مدارك الجماعة
 لم يكن كمالاً بالدخول مع الامام فيها فائدة ومما ادنا بادره الجماعة انه يحصل له او يكتب له اصل فضيلتها و
 ثوابها ولا يستبعد ذلك لانه قد قيل ان من قصدها فلم يدركها يكتب له اجرها وهو وجيه وقد استدل صاحب
 هذا القول بحديث ضعيف ويؤيد حديث أبي هريرة وفيه فان احدكم لم يجد الى الصلوة فهو في صلوة الحديث

أي هو في معنى وحكم من يصلي وكيف يصور أن يكون في الصلاة وليس له ثوابها وقالت الأحناف ومن أدرك من الظهر
 ركعة ولم يدرك الثالث فإنه لم يصل الظهر بجماعة ومن ثم فرعوا على ذلك أن من حلف فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه
 وأدرك ركعة من الظهر مع الإمام لا يحنث وإن قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بجماعة يحنث إذا أدرك ركعة مع الإمام وقول
 هذا امر دود لأنه لا فرق بين العبارتين نعم إن كان المخالف نوى الصلاة كلها بركعاتها مع الإمام لا يحنث إذا أدرك ركعة
 ولو نوى بعض الصلاة أو ما يسمى به مدارك الصلاة شرعا فإنه يحنث ويصير العبد حر إذا أدرك ما عينه أو أدرك
 ركعة في الصورة الأخيرة أما الصورتان التان ذكرهما الأحناف فالحق أنه يحنث في كليهما ويصير العبد حر كيف
 وقد قال صلعم من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة قد تقدم لأن الشارع قد جعل مدارك الركعة
 مدارك للصلاة والعرف الشرعي مقدم عند الإطلاق ولا يعدل عنه إلا بقراءة أو نية المخالف وهذه الكلام معترض
 ليس هذا محل ذكره صاحب الهداية فجاريناه وسيأتي مزيد بيان مسائل الحلف في بابها إن شاء الله ومن خشي

فوت فضيلة أول الوقت كره له أن يشتغل عن تأديته بنطوع قبله إلا رتبته فإن كان منتظرا للجماعة فلا بأس
 ما لم يخف فوت وقت الاختيار ولا يصلي منفردا ونطوع فإذا أقيمت على معهم وكانت له نافذة وذلك لو فرغ من الأحاديث
 الكثيرة في فضل المبادأة بالصلاة لاول وقتها وقد تقدمت لنا الإشارة إلى بعضها فتعويت ذلك مكره شرعا ولنا ما صح
 في فضل الجماعة كما تقدم فلا بأس أن ينتظرها في وقت الاختيار لأنه لم يفته به فضيلة أول الوقت مطلقا بل صلوته
 فيه جماعة لا تنقص عن فضل صلوته أول الوقت منفردا أما إذا فات وقت الاختيار وانقضى صلوته في آخر الوقت
 كوقت الكراهة فلا ينتظر بل يصلي منفردا أو يذهب إلى محل آخر للجماعة وذلك لما تقدم في حديث الأماة الذين يهتدون
 بالصلاة ويحرون بها عن وقتها وقد تقدم فلا تغفل لحديث المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة برك
 فتبرزوا ذكر وضوءه ثم عمد الناس عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فبعضهم فقال قد احتسبتم
 وأصبتم فيبطلهم إن صلا الصلاة لوقتها الحديث متفق عليه أما الرأية فيصليها ما لم يخف فوت الوقت جميعها
 أو يضيق عن الاستيعاب لاداء فرضه فإن خاف ذلك صلى الفرض ثم قضاه لانه صلعم فضي قبلية العصر والظهر لما شغل
 عنها وذلك يحتمل أنه صلى العصر بوقت وقته وترك الركعتين لما ذكرنا فقصاهما بعد كما في الحديث وما أطلقه الأحناف
 حيث قالوا من أتى مسجدًا قد صلى فيه جماعة فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت انتهى قاله

تروى لأن ذلك من كراهية فوات فضيلة أول الوقت فتأمل -

باب قضاء الفوائت

ومن تعد ترك صلوة بالإعذار شرعي فلا يمكن قضاؤها بل قد باء بآئمه ويتدب له ان يكثّر من النوافل بحسب تعجب عليه التوبة
والإثابة الصادقة وهو قول الجمهور من اصحابنا والمختار عندي انه يقضي ليكثر من النوافل ايضا ومن قال بعدم امكان
قضاء الصلوة المتركّة عند الإعذار من اصحابنا شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن تيمية وهو مذهب اودوا بن
حزم وبعض الشافعية والامامية اما القضاء الذي يسميه العامة بالقضاء العمري اعني قضاء الصلوات التي حانت
قبل البلوغ او قبل الاسلام فلا شك في كونه بدعة اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اسلاف الامة قالوا ولما
كان لا يجب القضاء الا بامر جدي فاذ اعدم الدليل فلا قضاء قالوا ولم يأت دليل صريح في محل النزاع بان من ذكر
يقضى وامر حديث من نسي صلوة الوسياني فهو لا يدل على ان العمل بالغير المعدور يقضى بل كالاتي مفهومها انها
هو عدم القضاء لما ذكر من ذكر الاحاديث لم ترد في قضاء الصلوة الا المعدور شرعا كخواتم والناسي وامر العامد
المتعدى بتزكها حتى خرج وقتها فانه لا يقضى بل لا تنعقد صلوته قضاء عن صلوة قد خرج وقتها لانه من شرط
صحة الصلوة ايقاعها في وقتها فلقد مر منها واخرها عنه بالإعذار شرعي لم تصح صلوته لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشرط فبقوات الوقت تقوت الصلوة يوضح ذلك نصيحة صلعم بوقت صلوة من نسي الصلوة
او نام عنها ومن يلحق بهما حيث ورح ان من نام عن صلوة او نسيها فقتلحين يذكروها فلو كان العامد مثل الناسي مخوفا
لم يكن للتقيد فائدة والقياس مع القارق لا يجوز وقضى النبي صلى الله عليه وسلم صلوات الخندق لانها كانت بعد شرعي ودليلنا
لما اخبرناه قوله صلعم في الحديث المتفق عليه فدين الله ان يقضى لا قضاء اسم الحبس المضاف للعموم ولا نه
ورح ايجاب القضاء على العامد في تركه كذا من العبادات فلا يبعد ان يقاس على ذلك قضاء الصلوة فتأمل وان
تركها العذر فليست بقضاء اي خارجة عن الوقت بل وقتها حين يتذكر او يزول لعذر قالت الاحناف الشافعية
هي قضاء يريدون بذلك انها مودة في غير وقتها الشرعي ولم ار لهم على ذلك دليلا يصلح للاعتبار والاحاديث
تروى عليهم هي الاولى بالقبول منها حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلوة فليصلها اذ ذكرها لا كفارة
لها الا ذلك متفق عليه لمسلم اذ ارقد احدكم عن الصلوة او غفل عنها فليصلها اذ ذكرها فان الله عز وجل يقول
اقم الصلوة لذكرى عن ابي هريرة مخوفا رآه الجماعة الا البخاري وادفع منه حديث ابي قتادة قال ذكروا النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلوة فقال انه ليس في لزوم تفريط اما التفريط في اليقظة فاذا نسي احدكم صلوة او نام عنها
فليصلها اذ ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه واود اودره قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ومسلم مخوفا وفي
الباب احاديث ومنها احاديث نومهم عن صلوة الفجر فخير ذلك وسياتي بعض ذلك وقد ورد في رواية الدارقطني

واليه في من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وهو ان كان ضعيفا لكنه صريح في الوصل الثانية
 والاخاف واصله في الصحيحين كما عرفت الا صلاة العيد ففي ثابته ولا يفعلها في يوم العيد بخروج وقتها وسياتي
 بيانه لحديث عمير بن الشرح عن عمومة له انه غم عليهم الهلال فاصبحوا صيا ما فجاءوا ركب فيه انه صلح امرهم ان يخرجوا العيد
 من الغد الحديث اخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر ابن السكيت
 وابن حزم والمخطئي والمخالف في بلوغ المرام ويندب ان يقدمها على ذات الوقت فان خاف فوت ذات الوقت او بعضها
 لزمه تقديمها اي ما لم يخف ان يقع من ذات الوقت جزء خارج عن وقتها فان خاف ذلك قدم ذات الوقت لزمه ان كان
 وقتها يكون مضيقا حينئذ بخلاف وقت نحو المنسية فانه قد توسع فيه بقدر تحويلها الى موضع اخر وصلة السنة
 الراتبة قبلها واما ذات الوقت اذا ضاق وقتها فانه يحرم تأخيرها بالاتفاق وقد دلت على ذلك احاديث وجوب
 المحافظة على الصلاة لوقتها وهي كثيرة لا تظيل بذكرها اما اذا اتسع وقت ذات الوقت اي المحافظة فالسنة ان يقدم الغائبة
 لحديث جابر بن عبد الله ان عمر بن الخطاب يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قرين قال يا رسول الله ما كنت
 اصلي العصر حتى كبرت الشمس تنزب فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما صليتها فتوضأ وتوضأ فاضلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها
 المغرب فتفق عليه ولا يلزمه تضادها واما الشافعية وخلافه للاخاف حيث قالوا لو خاف فوت الغائبة قدمها على الغائبة ثم
 يقضيها واستدلوا على ذلك بحديث من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل
 التي ذكرها ثم ليصل التي صلى مع الامام وهو لا يصلح للاحتجاج لان الراجح الصحيح انه موقوف على بن عمر من رفعه فقد اخطأ
 كما قال ذلك غير واحد من ائمة الحديث وفي اسناده الترجاني والجمعي وقد تكلم فيهما قال ابن حبان ان الترجاني روى عن النعمان
 اشياء موضوعة وذكر من منكر هذه الحديث واستدلوا ايضا بحديث ابى جعفر جبيب بن شباع ان النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب
 ونسي العصر ثم امره بالموذن فاذا ن ثم اقام فضلى العصر نقص الاولى ثم صلى المغرب فهو مع مخالفة لما قدمناه عن جابر بن عبد الله
 في اسناده ابن لهيعة ولو سلمنا تعدد القضية فهو مع ضعفه ليس بحجة للاخاف لا نفهم اسقطوا وجوب الترتيب
 بالنسيان لا سيما وقد جاء في صحيح مسلم انه صلح صلاها بين العشاءين المغرب والعشاء ولم يذكر فيه نقص الاولى ولا اعتدائها
 واذا ادعى الغائبة فلا يلزمه تضادها مرة ثانية في وقت مثلها بعد ذلك لحديث عمران بن حصين قال سرى بنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى ايقظنا من الشمس فجعل الرجل يقوم مناديا هشا الى ظهوره ثم
 امر بالا فاذا ن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا فقالوا يا رسول الله الا نغيدها في وقتها من الغد فقال اينها
 سرابكم تبارك وتعالى عن الربا ويقبل منكم رواه احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم وابن ابي شيبة

والطبراني ويشهد لصحة ما ذكرناه ما تقدم من قوله في حديث انس لا كفارة لها الا ذلك وقد قيل انه باجماع واماماني
صحيح مسلم من حديث ابي قتادة بلفظ فاذا كان الغد فصلى بها عند وقتها فلا يعارض ما قدمناه لاحتمال ان يريد بقوله
فليس لها عند وقتها اي الصلوة التي تحضرها في رايهم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكرها وادها فيه
فليس المراد انه يحيد الصلوة بعد خروجه وقت ذكرها الذي صلاها فيه فقد يروى في سنن ابي داود من حديث
عمران بن حصين بلفظ من ادرك منكم صلوة الغداة من غد صلاها فليقف ثلثها فقد قال الحافظ انه خطأ من رواها
وما قدمناه عن عمران بن حصين رضى عنه احمد وغيره هو الصحيح في هذا الباب فتدبره ولو تذكر الغائبة بعد شرعه في الحاضر انتهى
مطلقا اي سواء التسع وقتها ام ضايق كانه بالشرع فيها يتعين وجوب اتمامها ولا ينقص الحاضر ولا يقضيها خلافا
للتأقية في استيجاب القضاء والاحناف في ايجابه وكذا لو كان ذاكر اعلم او هي صحيحة لا يجب عليه قضاؤها
قلت الفوائت امر اكثر دقا للتأقية وخلافا للاحناف والاحناف قد جاءوا بغير اي عجايب خالفوا بها المطوم
من الادلة الشرعية القطعية وخالفوا بها الاصول التي طال ما قد دقروا في تحريرها فقالوا بوجوب تقديم الغائبة
على الحاضرة واستدلوا بالادلة وبما لا يحتمل به على الوجوب قد مواد الى على الادلة الصحيحة من القرآن السنة
القاضية بان الصلوة اذا ادبته في وقتها كاملة فهي الصلوة المسقطة للطالبة والاعادة قالوا ذلك وذهلوا
عن الاصل الذي استسوها اعني ما ثبت بالسنة من الاتحاد الصحيح لا تقيد اكثر من الوجوب الذي ياتم تاركه ولا
تفسد بتركه العبادات خالفوا اصلهم هذا في هذا الباب بحديث موقوف لا يحتمل به فافترضوا به لزوم تقديم الغائبة
على الحاضرة وجعلوا هذا التقديم شرطا في صحة الحاضرة فما شرطوا لذلك شروطا مضميق وقت الحاضرة وهذا
كثرة الفوائت وحدوا الكثرة بكون الفوائت ست صلوات في وقتها كل ذلك اختراع في دين الله بلا دليل
قالوا فاذا ادى الحاضر في آخر وقتها المضميق فهي صحيحة وصحيحة مطلقا فيما اذا كانت الفوائت كثيرة فاذا كانت
الفوائت قليلة وادى الحاضرة في سعة من وقتها فهي باسلة بصفة كونها فرضا وقال بعضهم فاسدة مطلقا
اي لا تنقل نفلا ايضا من العجب كل عجب ما حوكة عن الامام ابي حنيفة رحيته نقلوا عنه انه يقول بان فساد
الحاضرة موقوف فلو صلى بعدها خمس صلوات قبل ان يودي الغائبة بحيث تكون معها ست صلوات انقلب الكل
جائزا اي الكثرة الفوائت المانع من لزوم الترتيب كما زعموا وبناء عليه فكانه على زعمهم يقول ان من صلى الحاضرة
بسعة الوقت وعليه فائتة مثلا فصلوته فاسدة فسادا موقوتا فاذا اتى بخمس مكتوبات بعد ها
انقلب الحاضر جائزا ماضية صحيحة فتكون الكثرة في المعاصي بتركها الصلوات المكتوبة موجبا لتصحيم

تكنى بـ شهادته برسالة الرسول صلعم أو كسلا ولم يتيب بعد الاستتابة وأخرجها عن وقت الضربة قبل حد أخلاقا
للأخلاق وكثرة على غير مخرج عن الملة وقيل كفر مخرج عنها وقيل لا يطلق عليه الكفر مطلقا اعلم ان العقوبة الشرعية
الدينية لتارك الصلاة عند الإجماع وهي من المسائل الاجتهادية اذ لم يرد في خصوصها عن الشارع نص وكل
ما كان كذلك لا يفتى بعدم ورجد النص فيه لا بد وان يكون للشارع فيه حكمة بالغة وذلك بان يكون من الامور التي
يتفاوت ضررها ومصلحتها باختلاف الزمان والمكان والحالات والشارع قد يترجم التنصيص على حكم
اعتمال هذه الاشياء مع بيان قبحها وعظم انمائها عند الله ليرتفع من خوف عقاب الآخرة وليعاقب في الدنيا بما تراه
أمة الامم او وفق بمصلحة المسلمين لذلك يختلف علماء المسلمين في هذه المسائل بدون تبديل وتفسير ومن
ثم اختلفوا في قتل من ترك المكتوبة بلا حد فقال ابن شهاب الزهري وسعيد بن المسيب عمر بن عبد العزيز وابو
حنيفة وداود بن علي والمزني يحبس حتى يموت او يتوب ولا يقتل واحتج لهذا المذهب بما رواه ابو هريرة عن النبي
صلعم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها رواه
الشيخان عن ابن مسعود قال قال النبي صلعم لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله داني رسول الله الا باحد
ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة اخذوا ايضا قالوا ولا ينهض من الشرائع العملية
فلا يقتل بتركها كالصيام والزكاة والحج وقد خالفهم الجمهور فقالوا بقتله كما عرفت ذلك مما تقدم قال الامام
ابن القيم روى في كتاب الصلاة اثنى سفيان بن سعيد الثوري وابو عمرو الاوزاعي وعبد الله بن المبارك وعبد بن زيد
ودكيع بن الجراح ومالك بن السنن وعبد بن ادم راس الشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه واصحابهم بانه
يقتل ثم اختلفوا في كيفية قتله فقال الجمهور يقتل بالسيف ضربا في عنقه وقال بعض الشافعية يضرب
بالخشب الى ان يصلى او يموت وقال ابن شريح يخنس بالسيف حتى لا يموت لانه ابلغ في زجره واربعه لرجوعه و
قول الجمهور هو المختار لقوله صلعم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل انتهى بزيادة وتصرف
واستدل الموجبون لقتله بقوله ثم قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واتعدوا لهم كل
مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وظاهر الآية ان احد هذه الثلاثة مبيح لقتله فمن
قال ان من تاب عن الشرك رفع عنه القتل ان لم يقم الصلوة ولا آتى الزكاة فقد خالف ظاهر القرآن وفي
حديث ابى سعيد الخدري قال بعث علي بن ابي طالب هو باليمن الى النبي صلعم بذهبية فقسمها بين اربعة
فقال رجل يا رسول الله اتق الله فقال ويلك الست احق اهل الارض ان يتق الله ثم ولي الرجل فقال خالد بن

الوليد يا رسول الله ألا اضرب عنقه فقال لا لعله يصلي فقال خالد فكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه
 فقال رسول الله صلعم اني لم ادم ان انقب عن قلوب الناس الا شق بطونهم متفق عليه ووجه دلالة انه
 جعل المانع من قتله كونه يصلي ومفهوم ذلك ان من لم يصلي يقتل قد قال في حديث آخر نفيت عن قتل المصلين
 ومفهومه ان غير المصلين لم ينهه الله عن قتلهم وصرح ان رجلا من الانصار استاذن رسول الله صلعم في
 قتل رجل من المنافقين وفيه انه صلعم قال اليس يصلي الصلوة فقال الانصارى بل لا صلوا له فقال صلعم
 اولئك الذين نفاني الله من قتلهم الحديث ومفهومه ان من لم يصلي لم ينه عن قتله وفي حديث الامراء عن ام
 سلمة رضيها عن الله ان الصبياء قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم فقال لا ما صلوا الحديث رواه مسلم عن عبد الله بن عمر
 ان النبي صلعم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقياموا الصلوة
 ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله متفق عليه واخرج
 احمد وابن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم اني قتلت على قتال النفي الزكاة بهذا الحديث وثراؤه عن رسول
 الله صلعم اخبره النسائي واسادة صحيح واجاب الموجبون لقتله ايضا عما استدل به المانعون بان الواجب الاطلاق
 فيما استدلوا به على المقيد في هذا الاحاديث على ان ما استدل به المانعون مقيد بقوله فيه الا بحق الاسلام والصلوة
 اكد حقوقه على الاطلاق قالوا وحديث ابن مسعود قد صرح فيه بقتل التارك للدين والصلوة ركن الدين العظيم
 ولا سيما ان قلنا بكفره كما ذهب الى ذلك كثير من الائمة فعند هؤلاء ان تارك الصلوة قد ترك الدين بالكلية و
 اما من لم يكفر فلا شك انه يقول ان من ترك الصلوة قد ترك عمدا الاسلام ولما نفي عن قتله اجوبة صلحا
 ان ما استدل به الموجبون لقتله ليست بنص على محال النزاع ولا يجوز ان يقدم على مثل هذا العلم العظيم بدون
 نص يعين المراد بالا احتمال كيف وقد ثبت عند الفريقين ان الحد ودرأ بالشبهات وكل ما ذكره الموجبون
 يحتمل ان يراد به المنكر للوجوب المكذب للرسول صلعم واذا كان المنذوبات والسنن من الدين وتاركها
 لا يقتل بالاتفاق فلا يجوز ان تكون بعض واجبات الدين كالصلوة مثالا لا يقتل من تركها كسائر ما قوله
 امرت ان اقاتل الناس الوفايته ان يدل على الامر بالمقاتلة والمقاتلة انما تكون من الجانبين ونتيجة المقاتلة
 قد تكون دون القتل فهو ليس بنص على قتل تارك الصلوة مع اعتقاده لوجوبها فامل ذلك فانه دقيق
 فظهر بما قدمناه ان مسألة قتل تارك الصلوة المعتقد لوجوبها هي مسألة اجتهادية غير منصوصة لا سيما
 اذا ضم مع ادلة المانعين اصل منع اقامة الحد ومع وجود الشبهات فليست فكر الناظر بقي مسألة وهو ان النار

نعم هناك أعمال هي لا تنجم مع أصل الإيمان فهي كفر صريح وذلك كالسجدة
للصخرة وكسب الرسول عليه السلام وإرادة قتله ونحو ذلك لأن تلك الأعمال
بمنزلة تكذيب الشهادتين والحاصل أن الإيمان ينقسم إلى اعتقادي وعلمي والعلمي ينقسم إلى عمل القلب وعمل ما سواه من
الجوارح وغيرها ومحج المعرفة بدون عمل القلب كالإيمان والتصديق والأطمينان إليه لا يكفي شرعا أي لا يسمى
ذلك إيمانا ولا عمالا لظاهره هي ثمرة الإرادة فما كانت مناقضة لما يصح الإيمان إلا باعتقاده فهي كفر صريح وما لم تكن
مناقضة لذلك كالتروك فإن درج عن الشارع في ذلك حكم قطعي بالإعراض فذلك ظاهر الحكم الفاصل هو ما صح عن
المعصوم صلعم وبناء على ذلك فما كان ضد الأعمال فإن كان مما ورد فيه نص بان أصل الإيمان ينتفي بعدم الأيتان
به أو بفعله فهو كفر يخرج عن الملة وما لم يرد فيه نص كذا فهو من الكفر العلي الذي ينافي كمال الإيمان لا أصله فأنهم
ذلك وتأمله فإنه من المضائق والمزاور وبذلك لا تنفصل من شبهات الجوارح والمعتزلة والمرجئة وتنطبق للنصوص
المتخالفة بحسب الظاهر وهذه المسئلة قد الفت فيها الكتب طال فيها النزاع والمناظرة وكمن أننا أصحاب الحديث
وقعوا في الغلط فجعلوا الكفر العلي كفر حقيقيا والشرك الأصغر العلي شركا أكبرا اعتقاديا فكفر بالمسلمين بما ليس بكفر
فلما في الدين والله العاصم بما ذكرناه ننجلي كل ظلمة ونحل كل عقدة والله الموفق ومن ترك شرطا أو ركنا مجمعا عليه
لها أو منها فهو كتركها إلا أن يكون حديث العهد بالسلامة أو أنه أبعيد عن العلماء وذلك يمكن بعد ترك الوضوء لها
أو العسل من الجنابة بالإسحاح شرعي أو نحو ركوع وسجود كذا لأن ترك ذلك هو ترك لها والكلام في ذلك هو
كالكلام في تركها... إلا فلا غشيه ومن وجد له عدم اشترافي تركها أو ترك المجمع عليه لها أو منها الذي لا تقم بدونه
لولا العذر فلا خلاف أنه لا يقتل بتركها لأنه عليه ولا خلاف يعتد به في وجوب العادة عليه في بعض الأحيان فمن
ترك ركنا أو شرطا اعتناه أنه هو يعتد بثبوته لها أو منها فلا يقتل وعليه أنه ترك المجمع عليه فقتل واعتيم صاحب
هذا القول أنه تاريخ الصلوة بحسب إرادة فهو كترك المجمع عليه وإجيب أن الاختلاف شبهة والحدود تندرج في
بالشبهات وإيضاح اعتقادات بعض الناس لا يصح أن تكون أصارا أو قاعدة تنبئ عليها أحكام الدين الشرع وإنما قلنا
بتأثيرها وأنه بالدين لأن ترك ما علم أنه من الدين لا يكون إلا من هاهنا عاره الدين واستخف به ومن ههنا
يظهر أن أكثر المخذلين بذهب معلوم لا يجوز لهم شرعا وعقلا أي يحرم عليهم تحريمها مجمعا عليه أن يجبروا أحد
على التمدد بعبادتهم في كل ما يجمع عليه المسلمون لا سيما إذا كان في الفهم لا يعمل صحة مذهبهم في عمل
النزاع اللهم إلا بعد إقامة الحجة القاطعة وأما قبلها فلا يجوز اتفاقا ومن أنكر مشروعية الجمعة كفر لأنه مكن

للقرآن ومنكر ما علم أنه من الدين ضرورة ولا يقتل بتركها خلافا لبعض الشافعية استدلال هؤلاء بما ورد في حديث
 ابن مسعود حيث قال صلعم لقد هممت أن أمر رجالا يصلوا بالناس ثم أحرقوا على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم
 الحديث رواه مسلم ويقول صلعم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه لئن لم يذبحوا عندي من الجماعة أو لم يفتحوا الله
 على قلوبهم لم يكونوا من الغافلين رواه مسلم ومحدث أبي الجعد الفيمري أن النبي صلعم قال من ترك ثلاث جمع تها
 طبع الله على قلبه رواه أهل السنن قالوا والنبي صلعم لا يهزم ولا يغرم على ما لا يجوز لعصمته قلنا والامر كذلك إلا أن عدم
 فعله له تلك الأحراف لم يكن إلا بعد أن نسي ذلك الغرم ورجع عنه ولا يجوز لنا العمل كالأمر بما رجع عنه صلعم فعدم قتله
 صلعم هؤلاء مع علمه بتركهم الجمعة وودعهما إياها دليل قاطع على عدم قتل تاركها ودل حديث الضمري على أنه عند الله
 نقطة على قتله بل دلالة على عدم القتل أظن قاتل وأيضا لو كان عزمه الذي لم يفعلته متحكما علينا فغله بلا تردد لوجب
 قتل تارك مطلق الجماعة الغير المعتذر في جميع المكتوبات لأنه قد صح أنه صلعم أخبر بأنه قد قام بأسواق بيوت المتخلفين عنهما
 عليهم وانتم لا تقولون به قلت وفاية ما يمكن أن يوجد من حديثه صلعم على ذلك أنه يجوز للإمام إذفان على الدين
 ضررا أن يتكلم ويأمر قتل لوب القتل من ارتكب فظياعا عيس بجهر الدين وذلك كترك الصوم والحج والزكاة وسياق الكلام على
 كل في باب إن شاء الله تعالى وليس قضاء الوتر والراتبة وألا وفاقا للشافعية وقالت الأضاف بوجوب قضاء النافلة إذا
 افسدها بعد الشروع فيها وألا فلا يشترع قضاءها إلا تبعا للفرض ويجب قضاء الوتر عندهم لما ذوات الأسباب كصلوة الكسوف
 والحسوف وألا تستسقاء ونحوها فلا يقضى بالانقاف قلت لم أر ليلا للأحناف على بوجوب قضاء النافلة إذا افسدها ولا استدلال
 بقوله تروكا بتطلوا أها لكم لا يتم كما هو ظاهر أما قضاء الوتر فقد دلت عليه آثار كثيرة إياه وتصريحها منها حديث أبي سعيد
 الخدري قال قال رسول الله صلعم من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره رواه أبو داود بإسناد صحيح والترمذي ورواه
 وإذا استيقظ وأخرجهم أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين في الباب غير ذلك ومثله ونحوه
 عن كثير من الصحابة أما قضاء الراتبة فقد تكون مع الفرض ودليله صلوته صلعم ذلك مع الفرض ليلة القدر قد تقدم
 وتقدم أيضا حديث قضاء سنة العصر وحين عايشة رضي الله عن النبي صلعم كان إذا لم يصل أربعين قبل الظهر صلاهن بعد رواه
 الترمذي وقال حسن غريب في الباب أحاديث وتقتضي ركعتي الفجر قبل الطلوع وبعدها كما ذكرت الأحاديث الصحيحة بذلك
 قوله وفعله وتقريره أو الحاجة للأحناف في منعهم قضاء ما بعد صلوة الصبح وقبل ارتفاع الشمس أم حديث أبي هريرة أن رسول
 الله صلعم قال من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الترمذي فهو مع عدم صراحته في مداهمه قد ورد
 مقيد بل يفتن من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وأما

حمل المطلق على المفيد كان في المفيد زيادة علم لا يجوزهما لهما لهما سيما اذا كان الراوى واحدا قتل وقدر صح من طرق شتى
انه صلعم من رآه يصليهما بعد صلوة الصبح فلا تظيل بتخرج ذلك فاطلبه من مظانه اما قضاء ما اعتاده المصلي
من مطلق التوافل فقد دل عليه حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلعم من زام عن حربه من الليل وعن شئ
منه فقرأ ما بين صلوة الفجر وصلوة الظهر كتب له كما قرأه من الليل في النسيء مراد الجماعة الا البخارى وثبت
عنه صلعم انه كان اذا منعه من قيام الليل يوما او وجع صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة الحديث وهو عند مسلم
والترمذي وصححه والنسائي وقد نازع في قضاؤه هذا الاخير اكثر الشافعية والحق جواز ذلك بل استحبابه للادلة التي
عرفت والله اعلم.

باب سجود السهو اي في الصلوة والسهو العقله عن الشيء وذهاب القلب الى غيره يجب لما ياتي على من ذكره
وفاقا للاحناف واحد قبل السلام او بعده ما لم يفحش الفصل بعد السلام اي يجب بسجود السهو في المواضع الآتية
واما يجب على من ذكره او ذكر انه سها قبل السلام او بعده ما لم يطل الفصل ويفحش قالت الشافعية مسنون على
الاطلاق وقال مالك واجب في نقصان سنة في الزيادة وقد صح عنه صلعم الامر بذلك كما في حديث ابي سعيد
الخدري وحديث ابن مسعود وذلك دليل لنا على الواجب ولا صار من هذا ما كان السهو في الصلوة لا يكون الا من
تقصير في تأديتها غالبا شرع له السجودتان تذركا لما فرط فهو شبه الكفارة والقضاء كما قال غير واحد وفيه ارقام
للشيطان وتذليل الخضاع للنفس وقد صرح ببعض ذلك رسول الله صلعم فيما صح عنه وقولنا قبل السلام او بعده
الى اخره هو الصحيح خلافا للاحناف في ضرورة على ان يودي بعد السلام دائما والشافعية في انه قبله كذلك والحق صحة
المذهبين معاني الاثبات لا في النفي وما استدلل به احدهما يعارضه ما استدلل به الآخر ولا يتمشى القياس في مثله
ولنا انه صلعم فعل الامر بين وامر به قبل السلام وبعده فتعين القول بمجوزة في الموضوعين والا للزم الترجيح بالامر

اداهما احد الدليلين مع امكان العمل به وهو لا يجوز وهو سجدتان يكبر للهوى والرفع فيهما مطلقا فان
فعلهما قبل السلام فلا تكبيرة احرام ولا تشهد بعدهما وان فعلهما بعده شرع لهما ذلك قد اتفقت الروايات
عن رسول الله صلعم ان سجود السهو سجدتان وهو اجماع من عرف من اهل الاسلام فلوا قصر على سجدة واحدة
سأهيا لم تبطل صلوته فان تذكر الاخرى قبل ان يسلم احنافها الى الاولى وان سلم ثم تذكر اعادة واستأنف سجودتي
السهو وان طال الفصل وفحش بحيث لا يعد عرفا انه مكل للصلوة واحدة فاته سجود السهو واجزائه صلوته و
قبل يعيد الصلوة وهو الاظهر على القول بوجوب السجود اما اذا تعدا لا تقصر على سجدة واحدة للسهو فان صلوته

تبطل لأنه تعد الأتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة وذلك لحدوث في الدين بما ليس منه وهو ترك كل مردود
 باطل ولو سجد ثلث سجرات فصاعدا سهوا يسجد سجدتين أخريين للسهو في السجرات تذكو قبل السلام ولا
 أخرا أنه صلواته ولو تعد ذلك يبطل صلواته وكذلك صحت الرواية واتفقوا على أنه يكبر فيهما للهوى وارفع إما
 التحريم لهما فالمختار الصحيح في ذلك هو ما ذكرناه وهو مذهب الجمهور ظاهر الأحاديث التي يذكر فيها سجود
 السهو قبل السلام صريح في أنه صلعم لم يحرم تكبيرة إحرآم غير تكبيرة الهوى نعم قد دلت على ثبوت التحريم لها
 بعض روايات حديث السجود بعد السلام وذلك فيما رواه أبو داود في حديث ذي اليمين عن أبي هريرة وفيه
 أنه قال فكبر ثم كبر وسجد للسهو للعديث واستاده صحيح لكن أشار أبو داود إلى شذوذ هذه الزيادة عن حماد بن
 زيد الرازي كذا في الفقه قلت ما ذكرنا في المتن هو الظاهر لا وفق بالقياس لأنه لما سلم فقد انته صلواته والسجدتان
 بعد ها كانه استئناف صلوة أخرى فيشرع التحريم والنبي صلعم في قصة ذي اليمين قام من مجلسه في الصلوة
 معتدلا على خشبة أو دخل منزله وخرج سرعان الناس من المسجد وتكلم ناذاعاد تحريم والاقتصار على ما ورد أولى
 وإلى ما اختارناه ذهب نجم العلماء مالك رحمه الله روي عن الإمام الشوكاني في الدرر محبوب التحريم لسجدتي السهو مطلقا و
 تبعه السيد على عادة الأطلاق ضعيف وكذلك القول بالوجوب لأنه قد ثبت في الصحيح في هذا السجدة التي
 يوديه بعد السلام أنه صلعم إنما سجد سجدتين ولم يذكر فيه تكبيرة الإحرآم وفي بعض روايات فثنى رجل به وسجد
 سجدتين فالتحريم لهما في صورتهما بعد السلام إنما هو مشروع لمن شاء ففعله فتأمل وكذلك التشهد بعدهما
 فإن كان فعلهما قبل السلام فالمختار أنه لا يعيد لهما التشهد كما هو مذهب الجمهور هو ظاهر الأحاديث الواردة
 فيما سجد فيه قبل السلام واختلفت الرواية فيما إذا وقعتهما بعد السلام هل يتشهد بعدهما أم لا فظاهر حديث
 صلواته صلعم الظاهر خمسة أنه لم يتشهد بعدهما إذا كان لذكر وقد ذهب إلى عدم إعادة التشهد مطلقا الشافعية
 ودل كلام الإمام البخاري على اختيار ذلك فإنه استدلل في الصحيح على عدم التشهد لسجدتي السهو مطلقا وذهب
 الأحناف إلى أنه يتشهد بعدهما ولم يقولوا بوجوب التحريم لهما وهذا عجيب وحكي الترمذي عن أحمد واسحق
 فيما إذا وقعتهما بعد السلام أنه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية وقد قيل أنه قول قديم للشافعية
 وقد راجع الإمام الشوكاني في الدرر أنه يتشهد بعدهما مطلقا سواء وقعها قبل السلام أو بعده وتبعه السيد رحمه
 وقولهما ضعيف فيما إذا وقعتهما قبل السلام واستدل من قال يتشهد مطلقا بحديث عمران بن حصين رضي الله
 عنهما عن النبي صلعم صلى بهم فسجد سجدتين ثم تشهد سالم رواه أبو داود والترمذي وحسنه وأخرجه

ابن حبان وصححه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وضعفه البيهقي وابن عبد الله وغيرهما قالوا المحفوظ
في حديث عثمان انه ليس فيه ذكر التشهد وانما تفرغ به اشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ
عن ابن سيرين وقد اخرج النسائي بدون ذكر التشهد قلت وكانت الرواية عن اشعث مع شذوذها قد
اختلفت فهو تارة يذكر التشهد وتارة لا يذكره وقد مرادت في التشهد بعد سجدة السهو لحديث كلها
صنعاف لكنها مع ما قد مناه من حديث عثمان ترقى الى درجة الحسن ثم هي على اطلاقها معارضة لما في الصحيح
وهو من حديث عبد الله بن يحيى بن عيسى قال فيه فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك
وفي رواية فيه فسجد سجدتين وهو جالس ثم سلم الحديث وهو ظاهر في ان السلام وقع بعد رفعه
من السجود بلا فصل واذا وقع التعارض وجب الترجيح ان لم يكن الجمع والترجيح يقتضي تقدمهما في
الصحيح وبه يبطل قول من شرع التشهد بعد سجدة السهو مطلقا لئلا اذا امعنا النظر وجدنا انه يمكن الجمع
بجمل حديث عثمان ونحوه على ما اذا وقعها بعد السلام بقي انه هل التشهد لهما في هذه الصورة واجب
محم امر هو مشروع غير من شاء فعله هذا محل نظر فمن تتبع الاحاديث في سجدة صلعم للسهو بعد السلام وجد
انها لم تدل على انه تشهد بعد سجدة السهو الا ما قد مناه عن عثمان رضي فامثل الا قول في المسئلة قول عطاء
بالتحخير وما قد مناه فلا ينافيه وانما هو لاحب الينا لانه زيادة خير جائزة شرعا فتأمل فانه مجدي بالتأمل
ومن سها عن فعل مسنون استحب له السجود وان تركه فلا بأس وفاقا للامام احمد وقال الشافعي واصحابه
لا يتعلق سجود السهو بالمسنون سوى القنوت والتشهد الاول والصلوة على النبي صلعم فيهما وعلى الآل في
القنوت والتشهد الاخير وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لتكبيرات العيد والقنوت والتشهد والمخافة موضع
الجموع عكسه لا كونها سنة بل لانها واجبة عنده فهو متفق بالشافعي في ان سجود السهو لا يتعلق بالامام المسنون
وقال مالك ان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان عكس يسجد قبل السلام وقول الاحناف لا نزاع
فيه اذا ثبت وجوب ما ذكرناه عنهم ولا يرد عليهم ولا على المالكية الا في الاقتصاص على انه لا يسجد لسوى
ما ذكره من السنن وكذلك على الشافعية لنا عموم قوله صلعم من نسي شيئا من الصلوة فليسجد سجدتين
وهو جالس رداة احمد والنسائي وابن ماجة والطبراني في الكبير ذكره في اللانزوع عن ابي سعيد رضي عن النبي
صلعم قال اذا صلى احدكم فليذكر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس رداة الترمذي وحسنه في ذلك
يعم السنن وغيرها والمراد انه يسجد التواضع ما يحصل به اصل السنة كما لها واستدل لذلك السيد عبد

سجدة صلعم لترك التشهد الأوسط وهو لا يتم إلا بعد ثبوت أنه غير واجب فيه نزاع وعديث ثوبان أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو وسجدتان بعد ما يسلم ثم أرواؤد وابن ماجة وفي كلام من ضعفه نظروا ساجد بن عياض
الذي في أسادة فهو وإن كان مختلفاً فيه إلا أن البخاري قال فيه أنه إذا حدث عن أهل بلده يعني الشاميين
فصحيح وهذا الحديث هو من روايته عنهم والحديث في نظر البخاري صحيح حينئذ لا سيما وما قد مناه يؤيد
معناه ففكر وما كوت السجود لذلك مسنوناً لا بأس بتركه فلأنه لما كان المقتضي له ترك مسنون كان جبراً
بالسجود كذلك الثلاث يجب للفرج أكثر مما يجب لأصله وبناء على ما اعتد أصحابنا يستحب السجود لسهو التكبيرات
في الرفع والهوى ولسهو التسبيح في الركوع والسجود ونحو ذلك من كل ما ثبت استحبابه في الصلوة بالنص
وهل يسجد للشك في ذلك فيه نظر وخلاف والظاهر أنه يسجد إن شاء لعموم الأحاديث في أن من شك

في شيء من صلواته يسجد للسهو ولم يفرق بين الواجب والمسنون في ذلك ومن زاد في شيء منها ليس
مشرعاً فيه سهواً استحباب له السجود لعموم ما قد مناه وقد روى عن عائشة رضيها عنهما فوعا سجدتان السهو تجزئاً
من كل زيادة ونقصان رواه أبو يعلى وابن عدي والبيهقي ذكره في الأثر عنهم رضيها عنهما ونشهد لصحة ما رواه
لما دلت صحاح في الشك صرح فيها بأن سجدتي السهو لا تضره إذا تبين وقوعهما الغير مقتضى بل فيهما
قاعدة ترغيم الشيطان فتتبع ذلك وتأمله فإن ما ذكرناه هو الصواب المخفى عن كثير من حجة التقليد عن

أدراك الصواب أو فعل منهياً مكرهاً أو مبطلًا لعدم سهو سجدتين وما في الثاني واستحباباً في الأول -
أما كونه شرعاً له السجود فله عموم ما قد مناه وجوبه للثاني دون الأول إعطاء اللبدل ما يعطى اللبدل وكالما
صح أن يكون بدلاً عما قيدنا ذلك بكونه سهواً لأن السجود المذكور لا يشرع لغير السهو لئلا يعم الأفعال التي ربما

قد يفعلها بعض المصلين عمداً فإنه لا يشرع لذلك سجود السهو ومن ترك ركعة أو ركعتين سهواً قد أدرك وسجد
للسهو وبعد السلام أفضل وقد دل على ذلك حديث ذي الديد بن وفيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ثم سلم فقال
له ذو الديد بن يا رسول الله أنشيت أم قرئت الصلوة فقال لم أنش ولا قرئت فقال أما يقول ذو الديد بن فقالوا نعم
فتقدم صلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجدة أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
سجدة أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما سأله ثم سلم الحديث وما ذكرناه منه متفق عليه ومن عمل بن حسين
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفي لفظه دخل الحجره فقال له رجل يقال
له الحجرية أو كان في بيته أطول فقال يا رسول الله فذكر منيعة فخرج غضبان يحمر دونه حتى انتهى إلى الناس

فقال اصدق هذا قالوا نعم ففعل ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم قال في المنتقى رواية الجماعة الا
 البخاري ومسلم وقد اختلف العلماء في هل هذا الحديثان حكاية لواقعة واحدة او هما واقعتان والظاهر
 تعدد الواقعة وقد دل على انه يتدارك ما تركه من سجدة يسجد للسهو وانه بعد السلام وانما قلنا ان ذلك افضل
 لانه حكاية فعل والقول قد وثق بما يدل على جواز الامرين كما قدمنا ذلك واشك في عدد الركعات بنحو

اليقين وهو الاقل ولا فضل ان يسجد للسهو قبل السلام لحديث عبد الرحمن بن حوث قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك احدكم في صلوته فلم يدرك واحدة صلى امرئتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك اثنتين
 صلى امرئتين فليجعلها اثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى امرأتين فليجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ من صلوته
 وهو حاله قبل ان يسلم سجدتين رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وهو مع تصحيح الترمذي له
 طريق وشواهد وعن ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلوته فلم يدرك
 صلى ثلاثا امرأتين فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى
 خمسا شفعن له صلوته وان كان صلى اقل من ذلك رجع كانه تارغما للشيطان رواه احمد ومسلم ورواه ابو داود
 بلفظ فليلق الشك وليبن على ما استيقن فاذا استيقن التمام سجد سجدتين فان كانت صلوته تامة كانت
 الركعة والسجدتان نافذة وان كانت صلوته ناقصة كانت الركعة والسجدتان تارغما للشيطان واخرجه ابن
 حبان والحاكم والبيهقي وفيه دلالة على ان سجود السهو في هذه الصلوة ونظائرها يكون قبل السلام ولما كان
 قد عارضته احاديث اخرى وفعله ذلك بعد السلام كان الاول في الامثال للجمع والعمل بالكل وذلك
 بان يحمل كل حديث على محمل بحيث لا يتناقض الاخر فيكون كل في موضعه لبيان الافضلية وكذلك اذا شك في

ربك شئ من الصواب فان لم يأت بنظير من الاخرى عاده ولا فليات بركة في اخر صلوته ويسجد للسهو
 قبل السلام لما لو انه يتدارك ما يشك فيه فلان الصلوة قد وجبت عليه بيقين فلا تبراؤمته الا بيقين
 وهي بدون اركانها وشراطينها لا تقبل ولا تسمى صلوة شرعية وقد مرنا ذلك في باب صفة الصلوة وشعري
 الصواب هو قصد ما قدمنا ذلك في من شك في ركعة فلامنا فاة بين ما قدمناه عن ابى سعيد وحديث
 ابن مسعود وفيه واذا شك احدكم في صلوته فليتم الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدتين رواه الجماعة
 الا الترمذي وغايته ان يكون حديث ابى سعيد مبينا لحديث ابن مسعود فتأمل واما ما ورد في بعض
 الفاظ حديث ابن مسعود مما قد وهم خلافا لذكرناه كقوله فليتنظر اقرب ذلك الى الصواب كما في

بعض الروايات عند ابن ملحة ومسلم فأنما نحلها على جانب الزيادة أي الجانب الذي يأتي به ويتداركه وما يرفع
 ذلك لا يؤيد بحديث عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله قال إذا كان أحدكم على شيء من النقصات في
 الصلوة فليصل حتى يكون على شك من الزيادة أخرجه عبد الرزاق كذا في كنز العمال قلت هذا أحسن ما
 يمكن أن يقال في الجمع بين الحديثين المار ذكرهما لكن يعكر على ذلك ما أخرجه أبو داود والبيهقي في سننه
 اللبوري عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله قال إذا كنت في صلوة فشككت في ثلاث وأربع وأكثر ظناك على أربع
 تشهدات ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل أن تسلم ثم تشهدات أيضا ثم تسلم فإن صح كان دليلا على
 جواز البناء على الظن الرابع وعلى استحباب التشهد بعد سجدتي السهو حتى قبل السلام ولو بعد أتياه بالتشهد
 الأخير كما صرح بذلك في هذا الحديث قلت ولما روي العلم أن أحدًا ذكر هذا الحديث فيما يحتج به فاذا صح قلنا يجوز
 الأمرين أي يجوز البناء على اليقين الذي قد لا يحصل في أكثر الأوقات بالبناء على الأقل ويجوز البناء على الظن
 الغالب الذي قد يكون في الزيادة وقد يكون في بنائ النقصان ويحمل حديث أبي سعيد على الأولوية و
 الأفضلية وما يدل على ترجيح هذا الرأي ما روي عبد الرحمن بن عوف روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال من سها
 في صلواته في ثلاث وأربع فليتم فإن الزيادة خير من النقصان أخرجه النسائي والمحاكمي في المستدرک كذا في الكناز
 وجه دلالة على هذا الرأي الأخير أن أغل التفضيل يقتضي الاشتراك في الأمر المتفاضل فيه غير أن المفضل
 ينقص بزيادة فقواه في هذا الحديث فإن الزيادة خير من النقصان يقتضي أن لا تقصر على نقصان فيه
 خير دون الخير الحاصل في الزيادة وما هذا حاله فلا أقل من أن يكون جائزا إذا حمل حديث أبي سعيد على بيان
 الأفضل كما تقدمت من ذلك لا لزوم التعارض والتناقض لمقتضى تركها معا أو الترجيح بلا مرجح وهو لا يجوز
 على أن الجمع مقدم على الترجيح فإن قيل إن إطلاق هذا الحديث لا يجوز إلا خذ به لأنه يخالف لجميع الأحاديث
 الباب في مسألة الشك إذ ظاهر إطلاقه يدل على جواز البناء على الأقل ولو لم يقارنه الظن الغالب قلنا إذا
 صح الحديث فأنما يحمل على ما قاسن الظن الرابع بدليل العقل وما دلت عليه الآثار فتأمل فإن المحل جد ير
 به وقال الشافعية لو شك في ارتكاب منهي لا يسجد وهو وجبة لأن الأصل عدمه والظاهر أن من زال
 شكه أثناء الإتيان بالمتدارك لا يسجد بخلاف ما إذا زال بعد الإتيان به ومن تأمل الأحاديث الباب وجدها
 تدل على ذلك ولو قام ساهيا لندته هذا الأوسط عادلية أن لم يتجاوز حد الركوع ولا يسجد ولا مضى لم
 يسجد وسهو قبل السلام أو بعده وقبل السلام أفضل وخالف المنصوص من قال لا يكون السجود في هذه

الصورة الا بعد السلام وذلك لما روى عن ابن بجينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فمضى فلما
 فرغ من صلوته سجد سجدتين ثم سلم رواه النسائي واما حديث المغيرة الذي رواه عنه زياد بن علاقة قال
 صلى بنا المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسمح به من خلفه فاشارة اليهم ان قوموا فلما فرغ
 من صلوته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد والترمذي وصححه وقد
 تكلم في بعض رجال اسناده فهو لا يعارض حديث ابن بجينة المتفق على صحته وغايته ان يكون دليل على جواز
 ايقاع ذلك بعد السلام واما قدما حديث ابن بجينة للافضلية لانه اصح وكان قوله هكذا صنع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نضادا صريحا في السجود بعد السلام وقد قيل لعل المغيرة نسى السجود قبل السلام فسجد بعده وهذه
 صفة السهو وهذا احتمال ممكن وقوعه للمغيرة ولا يمكن ان يقال في السجود قبل السلام الذي صرح به في
 حديث ابن بجينة فكان بذلك مقدا ما للافضلية على حديث المغيرة اما لو عود لذلك ما لم يتجاوز
 حد الرابع وانه لا سجود عليه لهذا السهو اذا عاده وانه لا يعود اذا تجاوزته ولا يسجد فليجوز في المغيرة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس واذا استتم قائما فليجلس سجد سجدتين في السهو رواه
 احمد وابوداود وابن ماجه ومفهوم قوله واذا استتم قائما فلا يجلس الى اخره ان السجود لا يشرع فيما دون
 ذلك ولما كان ما فوق حد الركوع معدودا من القيام وتودي فيه قراءة الفاتحة قلنا ان نهض اليه لا يعود
 عليه السجود لانه قد صار قائما شرعا ومتلبسا بقرض فلا يجوز له العود فان عاد فاما بالحق فيم بطلت صلوته
 ولانه زاد قياما واما من كان في نهضته في حد الركوع فما دونه الى العود فانه يعود ولا يسجد لانه لم
 يصير قائما واما وقعت منه وثبة الى الصلوة وقد روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سهو في وثبة الصلوة
 الا في قيام عن جلوس او جلوس عن قيام اخبرني الحاكم في المستدرج باليهي ذكره في الكافي وهو مع ما قبله ظاهر
 فيما ذكرناه وهما متعصدا ان قال الشافعية فلوقام المقتدي ساهيا لزمه العود واما ما لا يجوز له العود
 وياشم في تركه متابعة الامام وتقدمه عليه وعزم احاديث الباب مع حديث تحمل امامه بسهوة تدل على انه
 يعود فان لم يعد فلحديث النخعي عن التقدم على الامام تدل على انه واما بطلان الصلوة فلا دليل عليه و
 غايته ان ينقطع القدوة فيما تقدم به فيكون فيه كالمفترج ولو قام الى خامسة فمضى فذكره ولو قيل هاهنا السجود
 سواء كان تشهدا في الرابعة ام لا قلنا لا لان ذلك لا يضمن اليها سادسة خلافا لهما ولا يتابعه المقتدي بل يقال
 او ينتظر ليسلم معه واذا انتظر سجد معه للسهو متابعة اما لو عود اذا ذكر فلا يجوز لاحد ان يزيد او ينقص

في المأثباتية ما ليس منه أحد الركعة ولا ركعتا من تذكرانه قد زاد فيها الزمها الرجوع إلى الصواب الحديثي، أبي سعيد وابن
 مسعود المتقدمين في من شك في صلواته وفي خصوص هذه المسألة عن ابن مسعود وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل له أن يزيد في الصلوة فقال وماذا أضاف فقالوا أصليت خمسا فسيجد سجدتين بعد ما سلم رواه الجماعة وابن أبي
 شيبة ونظاير أنه لم يشهد في الرابعة فهو يرد ما ذكرناه عن الأخوان حيث قالوا إذا قام إلى الخامسة قبل أن يشهد
 في الرابعة حتى فيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وقولهم يحل هذا الحديث على أنه تعدى الرابعة يحتاج إلى دليل مع
 أنه لو فهم أنه تعدى في الرابعة فالحكم ببطلان فرضه فيما ذكره حال كونه ساهيا تحكمان الزيادة في الصلوة سهوا
 لا يبطالها كما دل على ذلك إحداهما كثرة صحاح وعلى كل حال فلا يستقيم الحديث على مذهبهما لأن فيه التكلم
 وهو لو كان سهوا ففسد للصلوة عندهم أما قولهم فإذا أقبل الخامسة بسجدة أضأت إليها سادسة وجوبا
 وسجد السهو فهو طاهر الفساد وهو مع مخالفته لأحد الحديث المتروك وإحداهما الأخذ باليقين كما علمت مخالف أيضا
 لأحد الحديث لزوم قنين صلوة الفرض من صلوة النفل سجود النبي صلى الله عليه وسلم السهو ثم سلامه بعده عليه بأنه صلى الله عليه وسلم
 قيامه حينئذ إلى السادسة نص في بعض ما ذهب إليه الأخوان لها قولهم لتصير الركعتان نفلا له يقال عليه متى
 شاع الله هذا وما كون الركعة الزائدة التي يأتي بها الشاك تكون نفلا مع سجدتي السهو فهو لا يدل على ما ذهب
 إليه الأخوان الشاك حين فعله لتلك الركعة إنما أتى بها بنية إنها ركعة من صلواته ففرق بين الشاك الساهي
 والمتعمد ولو سلمنا جواز قصد النفل في هذه المسائل فأننا لا نسلم أن هذا النفل المخصوص لا يصح ولا يتم إلا
 بركعتين ولما لا يكفي انعقاد تلك الركعة مع سجدتي السهو نفلا له كيف لا قد صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شك أحدكم في صلواته الحديث وفيه وليين على ما استيقن ثم يسجد
 سجدتين ثم قال فيه فإن كان صلى خمسا شفعن له صلواته وإن كان على تمام الأربع كانتا ترغيبا للشيطان رواه
 الجماعة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وسرواه عنه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه بلفظ وليين
 على اليقين فإن استيقن بالتام سجد سجدتين فإن كانت صلواته تامة كانت الركعة نافلة والسجدة نافلة
 فإن كانت ناقصة كانت الركعة تمام الصلوة والسجدة تان ترغيبا للشيطان وهذا نص في رد قول الأخوان لا ترى
 أنه سلم قد أفتى بأن الركعة تكون نافلة وإن السجدتين كذلك وتشفعان له الركعة والظاهر في ذلك ظاهر فنسأل
 الله الهداية والتوفيق إما كون المقتدي لا يتابعه فلعلمه بأنه إنما قام إلى زيادة لو تعدها بطلت صلواته وقيام
 المقتدي مستعمل لصلواته أيضا وهو المطلوب قد مر بعض كلام يتعلق بذلك في باب صفة الصلوة

فإذا سجد الإمام تابعه الموم ولا يسجد المقتدى لسهو نفسه إلا المسبوق كان الصحابة كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد ولورود الأمر بالدعاء على وجوب متابعة الإمام فلولم يتابعه أثم بالافتقار وهل تبطل صلاة العالم العامد قال الشافعية تبطل ولم يزلهم في ذلك لئلا يتعمد المعول عليه في مثل هذا الأمر وإذا لم يسجد الإمام فهل يسجد المقتدى لسهو إمامه قال الأحناف لا يسجد وعليه إذا كان مبالطخ وقالت المالكية والشافعية في المعتقد عندهم يسجد أي بعد سلام إمامه وهو المختار أما السهو نفسه فلا يسجد بالافتقار وقد استدلل لذلك بحديث عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس علي من خلف الإمام بسهو فان سها الإمام فعليه وعلى من خلفه رواية الأئمة البيهقي والدارقطني وفيه زيادة وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه وإسناده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه ما تركه أما المسبوق فيوافق ويتابع الإمام إذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلاة نفسه لسهو إمامه يسجد أو لم يسجد وذكر ذلك السهو نفسه في الجزء الثالث فيسجد مرة أخرى آخر الصلاة لأن آخر الصلاة هو محل سجدة السهو ولا يكره فيه السجود الذي فعله مع الإمام لأن سجدة حين الاقتداء إنما هي متابعة فقط فلا يجبر به الخلل المنسحب إلى صلواته بالسراية من صلاة إمامه وكذا في الخلل الحادث فيما بقي من صلواته وسهو المقتدى المسبوق به مذكرة الإمام لا يتحملها الإمام فيسجد له كما لمنفرد فلو سلم الإمام وتبعه الموم المسبوق فعليه سجود سهو في آخر صلاة نفسه لأنه صار منفرداً بنفس سلام إمامه فلا يتحمل عنه السهو وقال الشافعية وهل يقتدى الداخل بمن سلم وعليه سهو فقالت الأحناف نعم لكن إن سجد المسهو بعد اقتداء الداخل كان دخلاً في صلاة الإمام ولا فلا وقال محمد يكون دخلاً وإن لم يسجد الإمام والذي تختاره أن من سلم عامداً فقد انقضت صلواته فإن سجد حينئذ بعد السلام فلا يقتدى به ولا تتعدى القدوة لأن سجود السهو بعد السلام إنما هو خارج الصلاة وإنما هو كالفسارة وجبر النقصان الذي وقع فيها وقيل يصح الاقتداء لأن سجود السهو بعد السلام بمنزلة صلاة أخرى ولا بأس على من خالفنا إذا كان من مسائل الاجتهاد أما السلام سهواً فلا يخرج من الصلاة عندنا ثم لا يسجد مثل هذا المقتدى في آخر صلاة نفسه لسهو الإمام وهو الظاهر وقيل يسجد كالمسبوق الواحد جزئاً من الصلاة مع الإمام وقول الشافعية لو سها الإمام الجمعة وسجد فبان فوت الوقت أتموا ظهراً يرد ما قدمناه من الأحكام الصحيح في أن من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة فلا تغفل صلاة التطوع

كذلك فيما رُشِمَول الأحاديث لها شمولاً شرعياً ومن فُرق فقد أبعد ولو تعدد السهو فلا يلزم ألا يسجد ثانٍ بينهم جلسة استراحة أي لا يلزم أكثر من سجدة تين لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في صلاة السهو أكثر من سجدتين
لا سيما وقد تعددت أسبابه في حديثي أبي اليزيد.

باب صلاة المريض قد تقدم لنا كلام يتعلق بصلاة المريض وقد ذكرنا دليله من عجز عن القيام على

قاعده أو ركع ويسجد فان لم يستطع السجود أو في أيام وجعل سجدة أخفض من ركوعه وان لم

يستطع القعود صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن صلى

على تلقيا رجلاه على القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم صل قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنبك

رواه الجماعة إلا مسلماً زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها

وعن علي بن أبي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً ان استطاع فان لم يستطع صلى

قاعداً فان لم يستطع ان يسجد أو في برأسه وجعل سجدة أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان

يصلي قائماً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن

صلى مستلقياً رجلاه مما يلي القبلة رواه الدارقطني وفي أسناده مقال فهو ضعيف وفي الباب

ما يقاربه عند الزائر والبيهقي وقد تولى الحافظ حديث البيهقي قلت والحديث المذكور قد

أخرجه البيهقي أيضاً عن إمامنا الحسن بن علي عليه السلام من أسناده صحيح لا خطأ إلا خفاف

فجعلوا الاستلقاء على الظهر مقدماً على الاضطجاع على الجنب وقلوبنا الأمر وقد عرفت ان الحديث

قد جعل مرتبة الاضطجاع على الجنب بعد مرتبة القعود وأما الاستلقاء ففي حديثه كلام و

على تقدير صحته فهو في الحديث المذكور في المرتبة الرابعة واستدل بعضهم بحديث يصلي المريض

قائماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى قفاه إلى الخفة مع انه لا يعرف بهذا اللفظ في شيء من

كتب الحديث ولا يرفع إلى وجهه شيئاً ليسجد عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم غي من رآه يفعل ذلك كما عند الطبراني

في الكبير وأما وسطه ابن عمر رضي الله عنهما ذكرناه من الأحاديث تدل على انه لا يترخص من مرتبة إلى ما دونها

ألا بعد عدم الاستطاعة والمراد بعدم الاستطاعة وجود المشقة الشديدة أو خوف زيادة المرض أو

الهلاؤى خلافاً للشافعي ورواه الكثير من أصحابنا وإمامنا مالك وإمامنا أحمد وإمامنا أبو بكر في مشقة

قالوا من المشقة الشديدة ورواه الراس في حق رأس الكلب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائماً حتى ان لم يحصل

له ودرمان الرأس في هذا الأخير ولو كان في جهاد ونحوه كما مناخات ان قام يراه العدو صلى قاعدا او كيف
 امكنه ولا قضاء عليه خلافا لبعض الشافعية وقس على ذلك ما ضاهاه لا يقال التقيد بعدم الاستطاعة
 لا يتناول ما ذكرتموه بل ظاهرة انما يدل على عدم القدرة مطلقا لا نقول ان سبب قوله صلعم
 ذلك معلوم وذلك انه من ارعمران بن حصين وكان يشتكى وجع اليواسير رأسه البواسير لا تقدم
 القدرة على القيام بالكلية وانما تحصل به المشقة غالباً وثبت صلوة كثير في عصره بنحو ما ذكرناه فصيح
 تفسير عدم الاستطاعة بما عرفت ومن عجز عما تقدم اخبر عنه ولا يوجب بعينه ولا يجازيه ولا يجري
 الاركان على قلبه وفاقا للاحناف والمالكية وخلافا للمعتز عند الشافعية وقال بعض اصحابنا تسقط عن
 عجز عن الاشارة قال اكثر الشافعية ومن وافقهم ان مناط اداء الصلوة حصول العقل فمتى كان العقل حاضرا
 الا يسقط عند التكليف بها فباني بما يستطيعه كان يوجب بعينه وحاجبيه ثم يجري الاركان على قلبه ولا
 اعادة عليه لقوله صلعم اذا امرتكم بامر فاثامتم ما استطعتم وردد بان صلعم امر بامرنا بالاعمال والعينيين
 ولا باجره ذلك على طريقنا فكيف يقال يلزم ان ناتي منهم بما استطعنا بل هو بين اقل ما يمكن ان يكفي في تادية
 الصلوة ولما كان ما سوى ذلك لا يكفي سكت عنه صلعم ولقد اصاب صاحب الهداية من الاحناف حيث قال
 ان نصب الابدال بالراي ممتنع انتهى وقولنا اخبرنا اي حتى يقدر على فعلها بصفة مما ذكرت مع مراعاة الاستطاعة
 وعدمها وهي حينئذ اداء وقيل تضاد فان اخرها بعد الاستطاعة بلا عذر فهي قضاء اتفاقا وقال لشوكاني والسير
 من اصحابنا في الدرر وشرحها وتسقط اي لصلوة عن عجز عن الاشارة لان ايجابها على المريض مع بلوغه الى ذلك
 الحد هو من تكليف مالا يطاق ولم يكلف الله احدا فوق طاقته انتهى ويرد قولهما بان ايجاب الصلوة على كل مسلم
 عاقل بالغ معلوم من الدين بالضرورة وقد استثنى الحائض والنفساء ولم يستثن المريض فلا تسقط الصلوة عن
 احدا الا بتوقيف من الشارع وهو معدوم هنا داما قولهما انه تكليف بمالا يطاق فيقال عليهم ان ايجاب القضاء
 حين الاستطاعة يكون تكليفا بمالا يطاق نعم لو كفناه بالاداء وهو في هذه الحالة يكون تكليفا بمالا يطاق قد يقال
 ان ايجاب القضاء انما هو موع عن وجوبها في الوقت حين قيام العجز به ووجوبها وهو بهذه الحالة تكليف بمالا
 يطاق ولذلك لم تجب على المجنون ونحوه ويجاب بالترقية بين من ذكر وبين المجنون ونحوه لا نقول ان
 وجوبها على المعجز مع وجود عقله بالفعل قل لا لانه ان يكون نظير وجوبها على من نام عنها اي لوجود عقل النائم
 بالقوة فوجوبها على ذلك نظير وجوبها على من اقامتيتها من هذا اكتاديتها من ذلك والجواب احد وفرق بين

وجوب الشيء وجوب ادائه والفرق بين المجنون المريض ثابت بالكتاب السنة قال الله تعرفن كان منكم مريضاً
 او على سفر فادعوا له الصوم على المريض مع عدم وجوب الاداء حالة المرض وقال صلعم رفع العلم عن ثلاثة وذكر
 منها المجنون ولم يذكر المريض فقياس احداهما على الاخر قياس مع الفارق فتأمل اعلم انك لا تمنع العاجز من
 الايام مما ذكره كتصور الصلاة وذكر الله بقلبه ولسانه فان ذلك خير لان خشوع القلب وانا بته الى الله ^{مطلوب}
 شرعاً واما تمنع ان تكون هذه الهيئة صلاة شرعية تكفي في اداء المكتوبة فلا تغفل عن حرف مما قد مناه ان
 من اكره على ترك الصلاة وامكنه ان يفعلها بالايماء قاعدا او على جنبه او مستلقياً بحيث لا يشعر به المكروه
 بالكسر انه يصلي كذلك ولا قضاء عليه لانه عاجز غير مستطيع ومن امكنه القيام دون الركوع والسيود لزمه
 القيام وفعلها بقدر امكانه وفقاً للشائعية وخلاف الاحناف وقول الاحناف ان ركنية القيام وبسبب التادية
 السجدة ممنوع وقد دل الكتاب السنة على ان القيام لله عبادة مستقلة قال الله تروا لله قانتين هو من
 الصلاة ان مقتضود كما ان السجود كذلك واما الخلاف في انه ايهما افضل والحق ان كل عبادة في حينها افضلها
 افضل مما سواها في ذلك الموضع المحل ليس هذا المحل مما يليق بالبسط في هذه المسائل بما ذكرنا يبطل قول الاحناف
 ويصح ما قررناه في المتن ونرى على ذلك دالة الاحاديث المار ذكرها فانها مصرحة باشتراط عدم الاستطاعة
 في العدول من القيام الى القعود ثم رجع على ذلك دالة قوله صلعم اذ امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم الحديث وكان
 الميسور لا يسقط بالمعسور ومن صلى قائماً صحح ما كان او مضاً ثم حدث به من او مراد منه انها كيف امكنه
 اي قاعدا او مضطجعا او مستلقياً لما قد مناه فان زال عذره اقمها قائماً فان كان مضطجعا ولم يستطع بعد
 خفة المرض غير القعود فعلها كذلك لان الصلاة كذلك انما هو للعذر فهو شرط في فعلها على تلك الهيئة فان
 عدم السبب لعدم المسبب عاذاً الى اصله او الى المستطاع ولا فرق بين الموتى وغيره بخلاف الاحناف ودوناً
 للشائعية وما عطل به بعض الاحناف قائماً واستدل بالمسائل المذهب على مسائله الاخرى وهو مع ذلك قياس
 مع الفارق ولنا ان كلام القعود والاضطجاع والايماء هيأت للصلاة العذر وارجاها كلامها المعصوم صلعم عند وجوب
 المرض او المانع فالحكم ببطلان ما جازة صلعم لا شيء انه مخالفة له صلعم فمن ادى بعض صلوة حين وجود عذر
 بالايماء مثلاً فلا شيء البعض جائز صحيح لا يبطل بزوال العذر ولا كان ابطال الاعمال الصحيحة واجبا بالامور
 شرعية بدلالة ان يكون ممنوعاً لما قال تروا لا تبطلوا اعمالكم من زال عقده بالاعتد منها ومن ادعى عليه فادام ذلك شيء
 انقضى وقت الصلاة او لم يبق منه ما يسع ركعة لم تجب عليه تلك الصلاة قتالت الشائعية من افاق في وقت

الضوارة ولو بقدر تكبيرة وجبت عليه الصلوات وقالت الاحناف من انهي عليه مدة يوم وليلة تقضى ما فاتته الى خمس صلوات وان زاد على يوم وليلة فلا قضاء ولم يرو لهم على ذلك دليل الا ان الشافعية قالوا ان وقت الثانية التي تجتمع معها هودت لهما في الجملة وخرابانه لم يكن وقت لهما الا بالنية بالخير او تقديما وانية من ذاك العقل معدومة فبطلت فيهم بما تقضى به قواعد من هبهم ولنا اطلاق قوله صلعم رفع القلم عن ثلاثة وفيه عن المجنون حجة ، الحديث صحيحه الحسنات والناكورات العقل مناط التكليف ، اذا فقد العقل فلا يبقى الشخص مخاطبا بما يخاطب به العقلاء حينئذ فاي جارية الصلوة تحتاج الى دليل جديد كما ورد في حق النائم من قوله صلعم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو لم يرد هذا الدليل لحكمنا في النائم ايضا لحكمنا في المجنون لا اطلاق الحديث المذكور كذلك التقنين باستغراق وقت الضوارة او الزيادة على يوم وليلة لا بد له من دليل يدل عليه الا فهو راى لا يجب على احد التزامه سيما اذا ظهر فساده بالتأمل في نص الشارع عليه السلام اما كونه اذا افاق في آخر وقت صلوة لا يجب عليه قضاؤها ما لم يدرك من وقتها ما يسع ركعة فلما تقدم من قوله صلعم من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر تنق عليه في لفظ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وقد تقدم في غير موضع فلو

افاق وعاد قبل ان يحيد زمانا يكفي لفعل الطهارة والصلوة لم يجب عليه وهل يجب عليه الاعادة اذا افاق ودامت السلامة مرة اخرى بما يسعها فيه نظر الا قرب ان لا تجب عليه الاعادة لانهم لم يكن اهلا للتكليف مدة صلوة وهو مع ذلك معدوس ولا محتيا طاول ولو طرأ عذر كان حاضرا وجب او انشئ عليه او انزال عقله غير متعد

اول الوقت ودام الى ان خرج وقتها وجبت ذات الوقت ان ادرك من وقتها ما يسعها وقالت الشافعية وتجب ما قبلها مما تجتمع معها اذا ادرك من الوقت ما يسعها ايضا وقد عرفت ان شرط التأخير في مذهبه وجود نية التأخير في وقت الاول فاعلوا به مفقود شرطه اما ما تجمع جمع تقديم اى الصلوة التي بعدها فلا تجب عليه باتفاق منا ومنهم وذلك ظاهر والدليل في كل ما ذكرناه عدم صلاحية من ذكر الخطاب التكليف .

باب سجدة التلاوة سجدة التلاوة ستة وقالت الاحناف واجبة اما كون سجود التلاوة مشروعا فقد وقع عليه الاجماع وقد صح انه صلعم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتنا اما ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامر بالسجود فعصيت فلي النار ثم اراه مسلما في صحيفة والحديث ابن عمر انه صلعم كان يقول علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبرو وسجد وسجد فنام معه رواه ابو داود والحاكم وقالت الاحناف بوجوبها واستعمل

بعضهم فروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السجدة على من سمعها وعلى من تلاها قال وعلى كل آية اجاب قلنا هذا حديث
 لم يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لو صح فلا تتعين فيه على الوجوب الا اذا لم يعارضه ما يمنع دلالته على الوجوب
 ولنا انه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم الحديث متفق عليه قد صح عن عمر بن الخطاب التصريح بعدم وجوبها على المنابر وانها لم تفرض
 عليهم كان ذلك بمحض من الهابة ولم ينقل عن احد منهم الا نكاروا ذلك بقوله رغبنا في سجدة فقد اصاب من لم يسجد
 فلا تتركوا ذلك عندنا حتى يرد ومالك والبيهقي وابو نعيم في مستخرج ابن ابي شيبة وهذا امتنع في هذا الموضع
 العظيم مع سكوت الهابة دليل على جامعهم لا سيما وقل الهابة في حجة عند الاحناف واما ما ذهبه قوم من لم يسجد بقوله
 واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدوا فذكر في الكفارة انهم تركوا ذلك انكارا وعنادا واعتوا واستبدادوا وسياق
 الآية انما يدل على ذلك بل ما قبله وما بعده ويشترح في خمسة عشر موضعا منها سجدة من شكر او في الحج سجدة تان
 ودالت الاحناف ليس في الحج الا سجدة واحدة ووافقهم المالكية قالوا والسجدة الثانية في الحج انما هي للصلوة وهو
 الركوع حديث ١٠٠ في قوله اركعوا واسجدوا فتا ولو الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم فضلت الحج بسجدة تان اي بسجدة التلاوة
 وبسجدة الصلوة وهذا التأويل مع بعدة لا بد من باب استعمال اللفظ الواحد في حقيقة وعجازه معا يرد حديث
 عمر بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقره اثنتين عشر سجدة في القرآن منها ثلاث في المفضل وفي الحج سجدة تان رواه
 ابوداؤد وابن ماجه الدارقطني الحاكم وحسنه المنذري والنووي وضعفه عبد الحق وابن القطان في سنده عبد الله
 بن منين الكلبي وهو مجهول الرازي عنه الحارث بن سعيد الفتى المصري وهو لا يعرف ايضا كذا في النيل من
 الحافظ يؤيده ما رواه خالد بن معدان قال فضلت سورة الحج بسجدة تان رواه ابوداؤد مرسل او مر فوعا من حديث
 عقبة بن عامر بن علقم قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدة تان قال نعم ومن لم يسجد هما فلا يقراهما رواه احمد
 والترمذي مر فوعا ايضا عنه لكن سنده ضعيف لان فيه ابن لهيعة قيل انه تفرد به ايده الحاكم بان الرواية صحيحة
 فيه من قول عمر بن واينه وابن مسعود ابن عباس بن الدرداء ابي موسى وعار وساقها موقونة عليهم قلت لفظ
 عمر كونه في الكثر انه يعني عمر كان يسجد في الحج بسجدة تان قال ان هذه السورة فضلت على سائر السور بسجدة تان اخر
 مالك وعبد بن حميد وابن ابي شيبة وابو عبيد في خزانة واين مرويه والبيهقي وهذا وان كان ظاهرا الوقت
 الا انه في حكم المرفوع لانه لا يقال بالراي اذ ليس لاحد ان يشرع عبادة براه بخلاف صفات العبادة ومحسناتها اذا
 احتل ان تداء عليها عمومات ونحوها وما هنا ليس كذلك فهو كالحالة من اقسام المرفوع وهو حجة على الاحناف
 وتاويلهم مردها كما عرفت وبعض الفاظ الحديث في الروايات مناقضة لتأويلهم كقوله في حديث عمر الماراه

صلح اقرأه في الحج سجدتين قوله في حديث عقبة ومن لم يسجد بها تلايقها وكذا قوله في الترمذي انه كان
 يسجد في الحج سجدتين كاسماء وسجود التلاوة يكون في غير الصلوة فاني يستقيم تأويل فعل السجدين في سورة
 الحج اذا كان في غير الصلوة فتبين بذلك كله ضعف ما تأول به الاحناف لهذا الحديث والتأويل فرج
 عن ثبوت الحديث عندهم فلا تغفل فهو حجة على كل تقدير والله اعلم وقالت المالكية لا يسجد في المفضل
 وعدا ومن عزائم سجود التلاوة سجدة ص وكذا قال احمد في احدى الروايتين عنه فاذا اضيفت الى ذلك
 ما افقههم للاحناف في اسقاط السجدة الثانية من سورة الحج فيكون المفضل من مذهب المالكية ان يسجد
 التلاوة احدى عشرة قال في النيل واعلم ان اول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله توفى الوعد بالغد
 والاصال وثالثها عند قوله في النحل يفعلون ما يومنون ورابعها عند قوله في بني اسرائيل ويزيدهم خشوعا وطمحا
 عند قوله في مريم خر واسجد اوبكيا وسادسها عند قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله
 في الفرقان ونا ادهم نفوسا وثامنها عند قوله في النمل رب العرش العظيم تاسعها عند قوله في اكر تاذنل وهم
 لا يستكبرون وعاشرها عند قوله في ص وقرى الكوا والناب الحادي عشر عند قوله في حم السجدة ان كنتم لا تعلمون
 وقال ابو حنيفة والثافعي الجمهور عند قوله وهم لا يسمعون والثاني عشر الثالث عشر والرابع عشر سجدة
 المفضل الخامس عشر السجدة الثانية في الحج انتهى وسجدة المفضل هي سجدة النجم عند خاتمتها واذا السماء
 انشقت عند قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون واقرأ باسم ربك عند خاتمتها واذا المختلف في محل السجدة
 الواحدة فالجحدان لا يسجد في الموضعين لتلاوة يكون ات بما لم يشع ورا ثلثا عدد السجدة على خمس عشرة
 بل يسجد لها في المحل المتأخر اذا قوى الخلاف في محلها لان التلاوة القليلة بعد قراءة اية السجدة لا يكون بها
 مغزى للسجدة بخلاف ما اذا سجد لها في المحل الاول فانه لا يكون ساجدا لها على القول لثاني كما ان في ذلك
 الشيخ الواسع النظر الحافظ السيوطي ر و بما قد مناه ظه اتفاقهم على سجدة التلاوة كلها الاما عرفت من خلاف
 الاحناف في ثمانية الحج وخلاف الشافعية في سجدة ص حيث قالوا ليست هي سجدة تلاوة وخلاف المالكية في
 سجدة المفضل قد عرفت ضعف قول الاحناف ودون ذلك الجواب عن احوال من سواهم فنقول قل في النيل وارجو
 من نفي سجدة المفضل بحديث ابن عباس عند ابي داود وابن السكن في صحيحه بل غلط لم يسجد صلح في شيء من المفضل
 منذ تحول الى المدينة وفي اسناد ابو قدامة الحارث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان وان كانا من رجال
 قال لنودي حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا يعجز الاحتجاج به انتهى قلت هو على فرض صحته فليس فيه الا انه

فعليناك بأرجاع كل شيء إلى أصله واختلف في الكافر فرجح أكثر الشافعية أنه يسجد السامع والمستمع لقراءته والحق أن لا يسجد
 لقراءته لأنه ليس أهلاً لأن يقتدى به كاهن من أهل الإمامة ولو في الجملة وقد قال صلعم للعلماء انت امامنا الحديث في ساق
 وهل يسجد هو لقراءة نفسه فالظاهر أنه يسجد كما أنه يسجد لقراءة المسلم وأما كونها تسن للمستمع إذا سجد القارى فللأحاديث
 الكثيرة وقد وقع الاتفاق على ذلك وإذا لم يسجد القارى فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر بهما لا يسجدان
 والقول بجواز الأمرين أي استولى لهما هو أحب إلى والدلالة على ما ذكرناه كثيرة فمنها ما روى عن عطاء بن يسار أن رجلاً
 قرأ عند النبي صلعم السجدة فسجد فسجد النبي صلعم ثم قرأ أخر عند السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلعم فقال يا رسول الله قرأ
 فلان عند السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد قال النبي صلعم كنت امامنا فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده
 هكذا امر سلا وخزجه ابوداؤد في اللإسبل قال البيهقي رواه قرعة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرعة ضعيف و
 أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم قال ان غلاماً قرأ عند النبي صلعم السجدة فانظر الغلام النبي صلعم
 فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلعم بلى ولكنك انت امامنا فيها فلو سجدت لسجدنا قال لحظ في
 الفتح رجاله ثقات إلا أنه مرسل قال البخاري وقال ابن مسعود لتميم بن حذله وهو غلام وقرأ عليه سجدة فقال يسجد فانك
 امامنا فيها وقد وصله سعيد بن منصور عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلعم والنجم فلم يسجد فيها وفي المنتقى
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه والظاهر أنه صلعم أما لم يسجد لان زيد لم يسجد لاسيما وقد روى الدارقطني أنه قال (أي
 زيد بن ثابت) فلم يسجد منا أحد الحديث وهذا نص في أن زيد ابن ثابت القارى لم يسجد وأنى لم امر من انبيه لهذا
 الشاهد ويؤيد حديث أبي سعيد في قراءة النبي صلعم من وتبها الناس للسجود معه الحديث وهو عند أبي داود يناد رجاله
 رجال الصحيح وعند الحاكم في المستدرک وجه دلالة ان انتظارهم لسجدة صلعم يدل على أنه كان من المعروف المعلوم عند
 ان سجود المستمع إنما يكون إذا سجد القارى لكنه قد يقال ان انتظار سجدة صلعم يقاس عليه انتظار لغيره لاحتمال التسليم
 في زمنه صلعم ولو جوب الناسى به صلعم قلت وهذا ادان كان يمكن ان يقال إلا أنه لا يحتمل ان يقال فيما صح عن عمر أنه قرأ
 على المنابر يوم الجمعة سورة الفخاخ حتى جاء السجدة فنزل فسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى
 إذا جاء السجدة قال بها الناس انالهم يؤمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب من لم يسجد فلا انتم عليه فلم يسجد عمر رواه
 البخاري وفي لفظ أنه لم يفرض علينا السجود إلا ان نشاء قلت وعدم نقل سجود أحد منهم ظاهراً انهم لم يسجدوا اذ لو
 سجدوا لما كان يمكن ان يخاطبهم وهم سجود فعدم سجودهم يدل دلالة واضحة على أنه قد كان من المقر عندهم
 ان المستمع والسامع اغا يشرع لهما السجود اذا سجد التالى اذ لا يمكن ان يكونوا كلهم قد توافوا على تركه

الشيء كما تقول الشافعية ومن وافقهم وأوجب كما يقول الأحناف وغيرهم قوله بمن سجد فقد أصاب من لم يسجد فلا
أثم عليه يحتل أن يراد به ما يعم القارى والمستمع والسامع وظاهر التحيير على أنه إذا كان يدل على تحيير القارى ففهما أى
المستمع والسامع من باب أولى وذلك ظاهر فلا نقول إنما اطلت في هذا المقام لتواطئ المقلدين على خلاف ما ذكرناه
مع أهال أصحابنا لتحقيق المقام وما ذكرت إنما هو بعض ما يقال أكتفيت بسحب الاختصار والله أعلم وإن قرأ آيتها في

الصلوة يسجد لقراءة نفسه نداءً فإن كان اماماً يسجد المقتدى بسجود امامه وإن لم يسمعه سواء قرأ أم لا من العاقبة
الغلبة وغيره يدل خلافاً للمتأخرين من الشافعية حيث قالوا من عجز عن قراءة الفاتحة فقرأ أم لا عنها قرأاً غيرها
فيه آية السجدة أنه لا يسجد وعموم الأحاديث يرد عليهم والعبارة بوجود قراءة آية السجدة فإذا وجدت كان
السجود سنة وخرج بقراءة نفسه قراءة غير مطلقاً فلا يسجد لها إلا الإمام ولا المنفرد لا متناع الزيادة في المكتوبة
بولاً وإن أذن من الشارع فإن فعل عالماً بطلت صلوة الإمام المقتدى فلا يسجد لسجدة غير الإمام مطلقاً
حق ولا لقراءة نفسه فلو فعل علمد عالماً بطلت صلوة من لم يعرف ولو تبين أن امامه حدث فلا يسجد
للسجدة لأنه كالسجود لقراءة الأجنبي وقد عرفت حكمه قالت الشافعية فإن سجد امامه فختلف (أى لم يسجد)
أو عكس بطلت صلوة وعلموا ذلك بأنه مخالفته فالحشة وهي مبطله لصلوة المقتدى عندهم والحق عدم البطلان
لعدم ورود دليل عليه غاية ما ذكره أن ذلك يفوت عليه فضيلة الجماعة ويصير به المقتدى منفرداً أو كما المنفرد
فما مل فأنهم في هذه المواضع كثيراً ما يحكون ببطلان صلوة المقتدى بل لا دليل على أن لهم مندوحة عن ذلك بما
ذكرناه وما ذكرناه في المتن علم أن الإمام لا يسجد لقراءة المأموم لأنه يردى إلى عكس وضع الإمامة والمأموم إنما يقرأ
ما يقرأ أدبه لنفسه بخلاف قراءة الإمام فتنبه وإذا قرأها من في الصلوة وسجد وسمع أو استمع لها من ليس في صلوة

يسجد استحباً أو فاقلاً لا خلاف لأنه لا مانع عن السجود في هذه الصورة إذا قد وجد سببها في الخلعة فيما دل الدليل
على استحبابه وقالت الأحناف ولو سمعها من في الصلوة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة ولو
يسجدوا فيها لم تجزئهم ويسجد ويقعد الصلوة ولا تبطل الصلوة بها وفيما قالوه نظراً لظاهر أنهم لا يسجدون

مطلقاً وإن سجدوا في الصلوة فهي باطلة لأنها زيادة غير مشروعة فتأمل ومن سمعها من مصل فاقضى
به في تلك الركعة أو في الأخرى سجداً بعد ما فرغ من سجودها فلا يسجد عليه في صورتين خلافاً
للأحناف في الثانية حيث قالوا إذا اقتضى به في الركعة الأخرى أنه يسجد بعد الفراغ قالوا لأنه لا يصير
مدركاً لتلك القراءة ولما تعلق بها ولنا أنه بدخوله الصلوة بعد سماع آية السجدة وسجوداً تالي كان معرضاً

عنها وهي تفوت بذلك ولا تنمى عن الاتيان بها بعد قامة متبوية مطلوبة منه ومتحتمة عليه لقوله عليه
 الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا بالمتبوية فان كانت سجدة، التلاوة صلوة فكلما واضح وان لم
 تكن صلوة كما هو الأرجح فلا شغل بما دون الصلوة من العبادات غير القامة من باب اولى يكون بالمنع احدا
 وقد عرفت انه بدخوله الصلوة تفوته قائل وان اقتدى قبل بسجدها سجد معه وان كان الشافعية
 لما تقدم ان المأموم يلزمه ان يسجد لسجود امامه بل لو لم يسمعها فاره يلزمه ان يسجد لسجود امامه كما في المصلي اذا
 تراها سجدة التلاوة لا يتداركها بعد الصلوة وفاق الاحناف اذا لم يرد ما يدل على ذلك وسئل ذلك بعض
 الاحناف بانها صلواتية فلها منية الصلوة فلا تتأدى بالنقص وهذا التعليل نبي بشئ اذا المعلن بانها ان
 يكون اصلا مسلما وثابتا شرعا وبدون ذلك لا يصح الاحتجاج وهو كتحليلهم بان صلوة الفجر ركنية كما
 فلا تؤدي ناقصة داعية لمن ادرك ركعة من صلوة الفجر قبل طلوع الشمس وما اتته الليلة بالاجبة
 ولو قال الخصم ان من قرأ آية السجدة خارج الصلوة ثم شرع في الصلوة وسجد فيها فينبغي ان يجوز لان
 ادعى بالكمال بدلا عن الناقص فلا ادري ماذا يجيبون ولو كبر آية السجدة في مجلس واحد او في مجلسين
 سجد لكل منهما عقب سببه او عقب قراءة الآية خلافا للاحناف في الاول او في ركوعه عدا فكل ذلك خلافا
 للاحناف حيث قالوا لو كرر تلاوة آية السجدة في مجلس واحد او في ركعة واحدة لفته الاولى وقوله ان سجد
 السجدة على التداخل دفعا للحرج مردود لان ما لم يثبت لا يدخل فيما ثبت وكيف تدخل الثانية في الاولى قبل
 ان يوجد سببها وكيف تدخل فيما انقرضت وعدمت وقوله دفعا للحرج يقال عليه لا حرج في ذلك فمن نقد
 تكرار التلاوة انه لا محالة يكون منشرحا له فينبغي له ان يلتزم ادائها الذي منها سجود التلاوة بعد قراءة
 ايتها وذلك ظاهر اما المعلم والمتعلم فلا حرج عليهما ايضا اذ لهما ان يسجد بعد الفراغ من القراءة
 سجدة واحدة كما سيأتي ولو لم يسجد الاولى لفته سجدة واحدة سواء اتحدت المجلس الركعة او تعدت
 وفاقا للشافعية وخلافا للاحناف في الاخير حيث قالوا اذا لم يسجد الاولى ونقد مجلسهما ان عليه سجدة
 ولست انما امان يتداخلان او يسقط السجود الاولى اذا عرض عنها بعد فعلها وبشرعه في التلاوة
 ثانية ثم ان ما ذكرناه هو دافع في مدلول الادلة المتقدمة ولو كان الفقهاء قد صرحوا بها واختلفوا
 في بعض احكامها لم تكن في حاجة الى التصريح ولا فرق بين قرأتها في صلوة الفجر او صلوة السجدة الاولى
 فلقد بينا في الصائغ قال صليت مع ابي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجدت

يسجد معه المشركون كما تقدم وهم انجاس واعداء ولا يصح وضوءهم وقد روى البخاري عن ابن عمر انه كان يسجد على غير
وضوء وكذا الذي روى عنه ابن ابي شيبة وامام ارواه البيهقي عنه باسناد قال في الفتح صحيح انه لا يسجد الرجل الا وهو
طاهر فيجمع بينهما بما قال الحافظ من عمله على الطهارة الكبرى او على حالة الاختيار في الطهارة الصغرى والا دلي
على الضرورة قلت يمكن ان يقال مرادة بالسجدة الصلوة او السجدة الصلوتية وليس ان يقول فيها سجد وسجدة
للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصر بحوله وقوته فتبارك الله احسن الخالقين ذكره في المنتقى من الخمسة
الا ابن حبان قال وصححه الترمذي ولم يذكر فيه وصورة وانما ذكرها البيهقي ولا قوله فتبارك الله احسن الخالقين
وانما رواها الحاكم وقد صحح الحديث ابن السكن ومن ادعى في اخره ثلث الحديث اي يقول ذلك ثلثا وقد روي من اذ كان
غير ذلك نعم ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاما رجل فقال اني رايت البارحة فيما يرى النائم كاني اصلي
اي اصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول اللهم احط بي عني بها ومن راوا كتب لي
بها اجرا او اجعلها لي عندك ذكرا قال ابن عباس فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد فسجدت ليرى في سجود
مثا الذي اخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه في الترمذي زاد وتقبلها مني كما تقبلتها من عيسى داود
عليه السلام واخرجه ايضا الحاكم وابن حبان وقد قيل ان في بعض رجال سنده جهالة وفي الغالب عن ابي سعيد
الخدري وهو من الاعايد المقبولة وقد وقع قوله بالا نفاق والله اعلم قلت شئت هذا الحديث دايل على مشروعيته
السجود للتلاوة في الصلوة وان سجود المستمع والسامع انما يكون بالسجود المقارنة وهو يقول لا اله الا الله ان يسبح
التسبيح الواثري في سجود الصلوة ام لا والذي نختار هو ان الامر في سجود على الآية ولو ايماء لا ينافي انما مستحب فلا نفي
اكثر من حكمه ولا نه لو سجد في الصلوة على الآية لجاز قطعا وقد استأنس لذلك زيادة على ما اعربت بحديث
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الفتح سجدة فسجدوا ثم قالوا كلهم منهم الراكب السعيد في الارض حتى ان الراكب
ليسجد على الآية رواه ابو داود وفي اسناده مصعب بن ثابت بن عبيد الله بن الاسير وقد ضعه غيره احد من الا
وقد حكاه ابن المسيب انه قال الحافظ توفي بها اذا سمعت قراءة آية السجدة وتقرأ الدعاء المتقدم قلت
هو اختيار حسن وكذا ان يقرأ سورة في صلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانها قال بعض الاخفاء يشب
الاستنكاد عنها وذلك من عدم ما عرفت من بكاء الشيطان اذا سجد القاري ولا بأس ان يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها لعدم تصور الاستنكاف ولا نه مبادرته الى ما يحب الرحمان ويغضب الشيطان ويقرب
العبد الى ربه المنان خلافا للشافعية في قولهم بالكراهة والا دلي ان يقرأ قبلها آية او آيتين وقال

الأخبار يجب اخفاؤها شفقة على السامعين ونحن نستحب اظهارها للبشرية كما يسمعون في الثواب العظيم
وقد بين الشافعية ان من جحد قراءة آية السجدة في الصلوة بسجدة تبطل صلوة. بالسجود مردود وليس
لهم عليه نيل واداء الله صلعم كان كثيرا ما يخص الركعة الاولى من صلوة الصبر يوم الجمعة بقراءة الحمد
تذرا للسجدة قالوا باستثناء ذلك السورة في يوم الجمعة وذلك من هو كذا الشافعية المتأخرين فحل
للمذهب ولو صح عند ائمه لم يثبت دليل يصح ان يستدل به على نظاير مردود ولا نفي ذلك الى الخلط
وفساد كبير في احكام الدين والله المستعان.

فائدة في سجود ردة من الفوائد والا سمار فوق اغصان الشيطان المذكور في الحديث اشارة
الى المبادرة بالعبادة والتأثر بالامر والاطاعة والخضوع والاستكانة وذلك من احسن الغرائز والخصال ومن اعظم
ما يثبت في القلوب من الايمان بالقرآن والتصديق بكلام الرسل وفي مشروعيته تكثير للعبادة هي
اعظم العبادات واقرىبها الى خالقها من دماء السموات حيث قال النبي صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد والله اعلم.

باب اصل صلاة المسافر في كيفية صلوة من حيث السفر وما يتبع ذلك والسفر هو نقلة معروفة في الجملة
وان اختلفت في تعيينها والاراء بالسفر ههنا ما اقتص بالحكام وتغييره احكام مثل قصر الصلوة وابلحة الفطر
وامتداد صلاة المسح وسقوط الجمعة والعيد. ونحو ذلك وقد اقتص بعض الاسفار باحكام دون البعض
الاخر نانا كما اني ان شاء الله واما عند الاختلاف فلا يلتزم بل حكم جميع الاسفار ولعل له يقر قرائن سفر
سفر في غير المسحية من هم. طاعة وهذا كما سناو سياتي الكلام على ذلك ان شاء الله وبه الاعانة

فرض المسافر ان الرباعية ركعتان لا يجوز اقل من اربع ركعات ان له فان صلى اربع ركعات والمختار عندنا انه
لا اعادة عايد ولا اثم عليه قيل يكره الأعمام والاصح ان ان القصر افضل قد اختلفوا في صلوة المسافر هل شرعت
بالكتاب ام شئت بالسنة يوحى خاص فقال جماعة من ائمة العلم ان ذلك شرع بقوله تعالى وان اضربته في
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم. بعد ذلك الذين كفروا الآية وجماعة اخرى الى انه شرع
بالسنة فاصل المشرعية مجمع عليها وكذلك وقع الاجماع على ان هذا الصبح لا قصر فيها ثم تفرع عما ذكرناه عنهم
ان اختلفوا في وجوبه ونداء بها لشرع في كل سفر فقل انه يشترط ان يكون في السفر قبل يشترط ان يكون سفر
او غيره وقيل يشترط ان يكون سفر طاعة ونداء بها لاختلاف في وجوبه ونداء بها لاختلاف في وجوبه ونداء بها لاختلاف في وجوبه

والمتأخرين كالامام الشوكاني والسيد وصفي ذلك عندهم انه لا يجوز له الزيادة على ذلك كما انه لا يجوز له
 التقصير فان زاد الركعتين كان صلاتها تاما فالاحناف في وجوب الاعادة تفصيل سياقي ارشاد الله وظاهر
 كلام الامام الشوكاني وتبعه السيد ان الاتمام لا يجوز به مطلقا وهو مخرج كما سياقي دحبه ضعفه وقال
 بتدبير القضاة ان رخصة الشافعي واعداد الامام مالك وقد اخرج الاحناف ومن وافقهم من الموحبيين في
 قال في النيل الاولي ملازمته صلعم للقصر جميع اسفاره كما ثبتت عن ابن عمر قال صحبت النبي صلعم وكان لا يزيد
 في السفر على ركعتين وايا بكر وعمر عثمان كذلك متفق عليه قال وميجاب عن هذه الحجة بان عمر الملازمة
 لا قتل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور ائمة الاصول وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه
 بالفاظ منها وضعت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر بامتت صلوة الحضر قال وهو دليل ناهض
 على الوجوب لان صلوة السفر اذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على
 اربع في الحضر قد اجيب عن هذه الحجة باحوية منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها لم تشهد
 بل لم تولد زمان فرض الصلوة وانه كان كذلك لنقل متواتر والاحناف قد ردوا اخبار اصحابهم فوعدوا وقالوا
 انها اخبار احاد لا تقيد الوجوب ولا تجوز بها زيادة على الكتاب لا مخالفة وفيما نحن فيه يقبلون قول الصحابي فيجوزون
 به مخالفة كتاب الله حيث قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلوة لان ظاهرها لا يشترط مجاوز القصر كونه رخصة
 وهذا من اعجاب العجائب عند اولى الالباب منها ان المراد بقولها فرضت اي فذارت وهو خلاف الظاهر انتهى
 بزيادة ونصرت قال الحافظ والذي يظهر لي وبه تجتمع الادلة السابقة ان الصلوة فرضت ليلة الاسراء ركعتين
 ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن طريق
 الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلوة الحضر السفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلعم
 المدينة واطمان زيد في صلوة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلوة الفجر لطول القرية وصلوة المغرب لانها
 وتراها وشم بعد ان استقر فرض الرباعية منه منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن المنير في شرح المسند ان قصر الصلوة كان في السنة
 الرابعة من الهجرة وهو ما خوذ مما ذكره غيره ان تزدل آية الخوف كان فيها ثم قال فاعلى هذا المراد بقول عائشة
 فاقرت صلوة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التحفيف لانها استمرت منذ فريست فلا يلزم من ذلك
 ان القصر عن مرة واقول وفيما ذكره نظر كما قال صاحب النيل الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه

وجواز الاتمام قال شيخنا محتجنا في الحجّة لانه يمكن ان يكون الواجب الاصل ركعتين مع ذلك يكون الاتمام جزيئا
 بالاولى كالمريض والعبد يصليان الجمعة فيسقط عنهما الفرض كالذي يجب عليه نيت مخاض فقصدي بالكل وبنت
 نبوت ونظير ذلك قول الاخضاع في باب الصوم انه لو صام المسافر والمريض بركعة يدعي عن الفرض وقوله عن الاول
 لا ينافي كون الله عزه هو الافضل لان اية تفضلية اذا دل عليها ملازمة من كونها لم يعلت وبما ذكرنا
 يوفق بين الادلة التي عرفت بل به يرتفع الاشكال الذي ذكره في شأن قصر عتار رضي الله عنه في كون الواجب
 الاخذ بالليلين اذا امكن لا سيما وقد عرفت التصريح في ادلة الموجبين بان الاقتصار على الركعتين
 هو الرخصة لا يضييق فيها ما قول الامام الشوكاني في اجيب بان الامر بقوله ولها يدل على انه لا يحصى منها وهو
 المطلوب انتهى فصعيف ما اجاب به فان هذا الامر يمكن ان لا يعمل على الوجوب لان الرخصة قرينة صارفة
 عن الوجوب ولو قلنا به فيمكن ان يكون المراد به الامر بالاذعان والتسليم بوجوب العمل بالرخصة عند الحاجة
 وبتحريمه عند الضرورة او المصلحة الراجحة المطلوبة شرعا في بعض الاميان وايضا استدلال من اوجب العمل بقوله
 هذه المصلحة في قوله صلعم ان الله يحب ان تاتي رخصه كما يكره ان تاتي بمعينه الحديث وجوابه منع الدلالة
 على الوجوب اذا كان المسلم انه اراد الممانعة من كل الوجوه والا للزم وجوب كل رخصة - عدم جواز الاتيان بما قابلهما
 من العزيمة وان فعل الغرام لا هل الا عذارا لا يكفي في اداء المطلوب الشرعي فيعجز عن الرخصة الكاملة لوجوب
 للاسبغ الخف لمن في رجليه جراحة عليها جراحة ولا من جازله القيمم ولا الجمعة من العبد المريض نحو ذلك وهذا
 مما لا قائل به ولا يحصى من الامور فنعين ما قلنا فظهر به جواز الاتمام وان المنهم لا اتم عليه الا العارض كقربيت مصلحة
 راجحة شرعية بسبب الاتمام او لوقوع ضرر بسببه وانما لا يجب الاعادة على المنهم مطلقا وبذلك لا يسقط ما ذكره الاحتجاج
 من التفصيل حيث قالوا اذا صلى بعافان فقد في الثانية قدر التشهد الاخر اجزائه الاوليان في الفرض
 والآخر بان له قافله فلا بطلت صلوة كلها فيجب الاعادة قلت ومن زيادة على ما ذكرته من الدلالة على ما رجحناه
 فاعظم افع لفول من لم يجز الا تمام للمسافر ما في الصحيحين عن جابر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات
 الرقاع فرقتين كل فرقة ركعتين وهو متم حيث صلى اربع ركعات في الصلاة صلواتا وهو في هذا النظر
 في جواز الاتمام للمسافر ولا يتمشى فيه تأويل الاختلاف بان الركعتين الاسريين من النبي صلعم كانا نافله لا فهم
 يجوز من قدوة المفترض بالتمثل فلهذا التاويل ان بعض ما يثبت لا يقال ان تلك صلوة خوف فلا يقاس عليها الا فائق
 ان تلك صلوة سفر زيادة اي خوف فان كان القصر اجبا في صلوة السفر على الوجه الذي ذكرتم فوجوبه في هذه الحالة

نفس الامر لتقدير مساواة العصر لاسيما اذا روي ما يروي هالكما ويأتين ابي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سافر فرمى بخا يقصر الصلوة اخرج به سعيد بن منصور واوردته الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه
وفي النيل ان صح كان الفريخ هو المتيقن ولا يقصر فيما دونه الا اذا كان يسمى سفر العدة لشرعها انتهى
قلت الفريخ هو الثلاثة الاميال ويؤيد ذلك حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاهل
عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على راس ميل وميلين فيتعدى عليه الكلاء فيرتفع ثم تجي الجمعة
فلا يجئ ولا يشهد بها وتجئ الجمعة فلا يشهد بها حتى يطبع الله على قلبه رواه ابن ماجه باسناد حسن و
ابن خزيمة في صحيحه ذكره المندري في الترغيب والترهيب وقال الصبة السرية اما من الخيل والابل
او الغنم ما بين العشرين الى الثلاثين وفي الباب عن ابن عمر وجابر وغيرهم وجه الدلالة ان صلوة
الجمعة واجبة على كل مكلف باقتناع منا ومن المخالف ولم يستثن من ذلك الا العبد المراهق والمريض
والمسافر فمن كان محل اقامة الجمعة على زيادة من ميلين ما لم يبلغ ثلاثة اميال فهو مطالب بالحضور
لصلوة الجمعة حيث لم يقم بعذر اخر ويفهم من بعض الاماكن حديث ابي هريرة هذا ان من كان من
محل الجمعة على ثلاثة اميال واكثر لا يجزى عليه الحضور للجمعة بوضوح حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الجمعة على من سمع النداء رواه ابو داود والدارقطني وقال فيها الجمعة على من سمع النداء وهو حديث
له طرق يعضد بعضها بعضا فلوله يكن من لم يسمع النداء مسافرا وجبت عليه الجمعة والنداء اذا كان
من محل مستوى مع هدو الریح ونحوه فلا يشاء ان الصوت الجمهوري يسمع الى ما يقارب الثلاثة اميال
لا سيما في بلاد العرب وما قاربها من البلاد التي يقبل فيها اللغظ والصخب وضجة الاصوات ونحوها واذا
كانت البلد كبيرة والمسجد في وسطها فلهذا العبرة بسماع الاذان فعلا امر تقدر ان يرض كون المودن في
احراما يسمى من البلد هذا فيه نظر كما قال بعض الشافعية وانما الظاهر الثاني لان من هو داخل لبلد لا يعتبر
في وجوب الجمعة عليه سماع الاذان فهو اذ لم يكن مسافرا لما عذر في عدم حضور الجمعة وقد عرفت
حصر من لم تجب عليهم الجمعة فتأمل ذلك فانه اولى من استدلالهم بحديث لا تسافر المرأة ثلثة ايام مع ذي
رحم محرّم ومحدث لا يحمل الامانة توهم بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرفة لان هذا
الذي استدلو به انما هو لو اخر ومسئلة اخرى واما ما ذكرناه فهو دليل على نفس المسئلة المتنازع فيها هل ذلك
تدركه ان شاء الله اما العصر من ثلاثة فرائض فلا ارى لهم عذرا في مخالفتها اما حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال

يا اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة برد من مكة الى عسفان الحديث فهو ضعيف لا يحتج به واول السفر
مفارقة البلد وفاقالاخناف والشافعية والحنابلة وقال الامام مالك في احد الروايتين عند اول ما يفارق
بنيان بلدة ولا يجاذيه في احد جهتي مدينه او شماله شي من البيوت والرواية الثانية ان يكون من المص
على ثلاثة سبال وحكي عن الحارث بن ربيعة انه اراد سفرا فبصر كعتين في منزله وفيهم
الا سود وهين واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن مجاهد انه لا يقصر اذا خرج ليلا حتى يدخل النهار
وان خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وهذه كلها اجتهدات طنية وتلحد يث الش ربح قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري
وظاهرة ان ذلك ابتدئ فيه من نفس الخارج والظاهر لا يعدل عنه تشهيدا وبناء على ما قد صانه فان كان
للبلد سور او عند قاف العبرة بمجاذيته ولا يشترط فجاوزة ما جاوزة ولصق به في جهة الخارج
من البيوت العيران وان لم يكن شي من ذلك فلا يدين مجاوزة العيران اي البيوت العامة ونحوها ولا عبرة
بالخاربة والبيانين لان ذلك لا يسمى من البلد وانما هو من ملحقاتها فلم يتناول الحديث المار عن انس
و اول سفر ساكن الخيام مجاوزة الحلة واذا رجع انتهى سفره من حيث ابتدأ الما قد صانه من حديث انس و
من نوى الاقامة اكثر من عشرين يوما اتم من حين وصوله او نيته بعد وصوله وقيل يتم اذا نوى الاقامة اكثر من
اربعين يوما وفيما دون العشرين او اربعين ادى يقصر متريدا او غير متريدا وقيل ان كان غير متريدا فنوى
اكثر من اربع ليس فيها يوم دخوله وخرجه اتم وهو قول الشافعية والمالكية واختاره الشوكاني من اصحابنا
وتبعه السيد و قالت الاخناف خمس عشر يوما وقال الامام احمد مائة يفعل فيها اكثر من عشرين صلاة وان
نوى اقل من ذلك قصر وان كان متريدا يتوقع قضاء حاجة ونحوها قيل يقصر الى عشرين واختاره الامام الشوكاني
وقيل ثمان عشر يوما وهو المختار عند الشافعية وقيل اربعة ايام وهو قول لهم وقيل ابدان طالت اقامتهم
الى سنين وهو قول لهم وفيه قالت الاخناف واليه ذهب بعض السلف وقيل غير ذلك واقول قد كثرت الخلاف
وتشعبت الاقوال في هذه المسئلة واحسنها وارفعها بالسنة هو ما اخترناه وما كان الاصل ان من سطر حله
محل ناديا لاقامة بهامدة لا يمكنها المسافر لراحة سفره البتة هولا محالة انما بعد من المقيمين لا من
لما فرين لكن هذه المدة قد تختلف باختلاف حاجتهم الى الراحة وباختلاف حاجتهم الى تحصيل ما
يحتاجون اليه الضروس وباختلاف معرفت الناس ايضا فلذا لم يكف ان يكون هذا العرف هو المعول عليه

في تميزه ودال احكام الشرعية فكان الواجب هو الرجوع الى السنة النبوية ولا فتداء والتاسي به صلعم
 والاختلاف انما وقع بالاجتهاد فيها دللت عليه سنته صلعم نقالت الشافعية ومن وافقهم ممن عرف
 بحديث جابر ان النبي صلعم قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس
 والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وخرج من مكة متوجها الى المدينة بعد ايام التشريق
 قال في المشتق ومعنى ذلك في الصحيحين وغيرها وقد حمل الشافعية حديث الش حيث قال انما بمكة عشرة
 على معنى جميع اقامته بها ومنى معا قالوا ومعلوم ان النبي صلعم قد نوى الاقامة بها هذه الايام لان اتمام
 ايام اعمال الحج في مكة لا يكون في دون الاربع فكان كل حاج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار
 ويكون الظاهر الاصل في حق من نوى اقامة اكثر من اربعة ايام هو الاقامة والزام ان يقصر الصلوة من
 نوى اقامة سنين متعددة ولا قائل بغيره بحاج باننا نسلم هذا الزوم ودور ما ذكره من النية لم
 يدل عليها الا الحرص ولم لا يجوز ان النية قد تقع بالكثير من ذلك كيف واقامته في تبوك فازيا
 لا تكفي له اربعة الايام في ارياب الاعداء ببعث سرايا والاعارة عليهم ثم اياها المجاهدون اليه صلعم
 في عتقت اقامته فكذا اقامته بعد الفتح لا سيما بعد علمه ان هؤلاء تريد الايقاع به وباصحابه وتجمع له الجمع فكل
 يكفي له في الاستعداد للقائهم واحصاء الغنائم وتوزيعها بين المجاهدين وغيرهم اربعة ايام نحن نعلم ان ذلك لا يكفي
 فسقط ما استدلل به الشافعية ونقض شيخنا العلامة الشوكاني واستدل الاخفاء على ما ذهبوا اليه بالمأثور
 عن ابن عباس وابن عمر عن ربهان ذلك من مطارح الاجتهاد وقل الصحابي ليس بحجة فيه وعلى ذلك بعض الاخفاء
 بانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يحامى باللبث فقد رناها بمدة الطهر لا نهما مدتان موجبتان اقول ان
 تعليل الاحكام او توجيهها بما يشبه هذا الما يوجب الاسف فاعتبروا يا اولي الابصار على انه يقال عليه ليس ان
 مدة الطهر متفادنة باختلاف عادات النساء في حيضهن كون الخمس عشر اليوم هي مدة الطهر انما هي شاذة وقلما
 توجد امرأة يكون طهرها الخمس عشر يوم فقط وانما يقول بعضهم انها اقل مدة الطهر لانها مدة وقد عرفت القول
 الحق في اقل الطهر في ابواب الحيض بذلك تعرف فساد هذا التوجيه من اصله ولو سلم صحة الاحتجاج بالتعليل
 بما يشبه هذا كان الاولى ان يختار مدة الطهر الغالب وقوعها لاكثر النساء وهي الثلاثة والعشرين اليوم او
 الاثنين والعشرين اليوم او ما قارب ذلك فاذا كان في يوم طهر في وانقطاعه كسر يومين كان ذلك اليوم اقامة
 المسافر ويوم فقوله في السفر فلا يبقى الا العشرين اليوم وتتوافق مدتا الطهر الاكثر ومدة الاقامة التي اذا تجاوزت

إقامة المسافر وجوب عليه الإتمام وهما مدتان موجبتان فإن كان يصح توجيه المسألة بهذا المعنى هنا فهي على ما
 اخترناه أدل منها على ما اختاره الأحناف قلنا ذلك مجازاة لهم وتستغفر الله من أمثال هذه الاخترا^{عات}
 العقلية في المسائل الشرعية والآسف كل الآسف أنه كتب إلى عبد السلام المبارك يروي أحد الفوائد أنت
 كتابا يعيننا فيه بأننا نعارض صاحب الهداية في بعض المسائل مع ذراية جديدة المسئلة عند الفقهاء وقد
 عرفت من أمثال هذه التعليقات الواهية التي يضحك عليها البله والصبيان غزارة علمه وتفقهه في
 الدين ولعمري لو قلت في حجة أن الذي لا يعرف الحديث قد ألف في الفقه كتابا كان صحيحا وصوابا يغفر
 الله لنا وله ولما نزل من أين أمأ يروي عن الإمام أحمد فلم أر له دليل لما عرفت من الإمام رحمه الله ألا فيما
 نقله عنه بعض الشافعية والعهدة في ذلك عليه والله أعلم ولما التفرق بين المتردد في نية الإقامة كالمتردد
 قضاء حادثة ونحوها فذلك مرجع إلى اجتهدات ظنية وما استدلوا به عليها قد عرفت من كلامنا على ما استدل
 به الشافعية فسادة ثبت أن المرجح في تعيين المدة التي يمكن المسافر أن يقيم فيها هو ما ثبت أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ثبت أنه قصر أربع أيام في مكة أو عشر أيها في معنى وثبت أنه أقام فيها اثنا عشر يوما الفصح ثم سألني
 عشرة ليلة يقصر قد اختلف الرواية في ذلك فبقول عشرين يوما وقيل تسع عشر يوما وقيل خمس عشرة يوما وجميع بين
 الروايات بأنه إذا كان سبب أن بعضهم ترك من العدد يوم الدخول ويوم الخروج أو عد أحدهما هذا بعد ترجيح
 رواية التسع عشر لأنها رواها البخاري وبقية رواية خمس عشر وعشرين شاذتان وهما صحيحتان من حديث
 الأئمة لكن يحتمل أن الراوي للتخمس عشر سافر فذهبه من التسع عشر إلى السبع عشر ثم حدث يوم الدخول والخروج
 فحكي المدة التامة خمس عشر يوما وهذا هو الشذوذ في هذه الرواية وراوى العشرين ظن أنها كذلك بدون يوم
 الدخول فالحق والله أعلم قلت وكل ذلك صحيح ولا منافاة إذا أخذنا بالكثرة المردى لا سيما وقد صح أنه صلى الله
 عليه وسلم أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلوة ثم أنه لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم هل أقام في هذه المواضع بنية الإقامة أم كان
 مترددا فيها والظاهر عدم التردد إذ لو كان نية الإقامة في ما دون العشرين موجبا للإتمام لبيته صلى الله
 عليه وسلم لملا بوقع الناس فيما لا يجوز من الغزاة أو وجوب اتباعه. آسى به صلح لا سيما وقد عرفت أن إقامته بتبوك و
 بجبال غزوة حنين لا يكفي لهما إقامة الأربعة أيام فهو لا محالة عازم في هذين الموضعين على الإقامة
 أكثر من الأربعة أيام فظهر أنه لا فرق بين نادى الإقامة والمتردد فيها إلا أن الأول يتم من حين وصوله إذا
 نوى أن يقيم أكثر من العشرين اليوم والثاني إنما يتم بعد معنى العشرين الكاملة فتأمل ذلك فإنه مما أكثر فيه

الخلاف وما ذكرناه هو المختار وإنما اقتصرنا على العشرين اتباعاً لما زاد على ذلك، فلا نقدر عليه لعدم الأذن
 من الشارع مع كون ذلك لا يكون معه الشخص مسافراً مع كون الإتمام هو مقتضى الاحتياط وقد روى عن الأئمة
 التحديد بأثنى عشر يوماً وعن ربيعة يوم وليلة وعن حسن البصري أن المسافر يدير مقيماً يدخل البلد
 عن عيشة بوضع الرجل الحق أن ذلك اجتهدات من هذا أنفسهم لا تمتد لها شرعية كما قال ذلك بعض
 أهل العلم أما قول الأحناف وبعض الشافعية أن من هو عازم على الخروج غد أو بعد غد بانه يقصر إنما
 فكذلك دليل عليه أما قصر ابن عمر رضي الصلوة بأثره بيجان ستة أشهر فهو وإن كان صحيحاً عنه إلا أنه
 مما لا يحتج به لوقفه وكونه محلاً للاجتهاد وهو مع ذلك يخص من الدعوى وأما الأربعة فحديث ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بجمين أربعين يوماً يقصر الصلوة لكنه ضعيف كما أشار إليه صاحب النيل قد روى
 أنه أقام الأربعة في يوم في خير يقصر الصلوة ذكره صاحب الكنز عن ابن عباس أيضاً ورواه (ع) فان
 صح كان منتهى ما يقصر المسافر أربعين يوماً ولو خرج من موضعه مسافراً ثم نوى الرجوع انقطع سفره إن كان
 من البلد على أقل من ثلاثة أميال وهل يقضى ما صلاهُ قبل النية الظاهر أنه لا يجب عليه إعادة خلافاً للاختلاف
 والشافعية قالوا إلا أنه رفض سفره قبل الاستحكام ولنا أن العبادة في العبادات بما في ظن المكلف وصلوته قبل
 نية القطع ما دون فيها شرعاً ولم يجب عليه حين ذلك التلك الصفة وقد ادعى كما وجبت فلا تقصد
 بقطع السفر ونظير ذلك من صلى بالتيمم إذا زال عذره في الصلوة أو بعد هاو كذا لك من بان أنه خطأ
 القبلة لما تقدم من قوله إن صلواتكم قد رفعت الحديث فإن قصر بعد نية القطع لم تصح صلوته وتلزمه إعادة
 اتفاقاً لأنه مقيم غير مسافر ومن كان كذلك لم يشتر له قصر الصلوة أما الرجوع بعد أن تجاوز مسافة القصر
 في اعتقاده فلا يرتفع عنه حكم السفر في قصر إلى أن ينتهي إلى محل أقام اتفاقاً أيضاً ولو قصر بعد نية القطع
 وصلى ثم نوى السفر صح صلوته القصيرة ولا تلزمه إعادة وتلزم إعادة لأن الفاسد لا يعود صحيحاً ولو كان
 لمقصده طريقاً أحدهما طويلاً والآخر قصيراً فيسلك الطويل عامداً لغرض غير القصر ثم والآخر طويلاً
 القصير الذي دون مسافة القصر فإنه لا يقصره والشافعية وخلافاً للاختلاف في الأول لأنه سلكه الطويل
 لغرض القصر إنما هو كما مر في الطريق القصير ليطوله على نفسه ليستريح القصر الذي لا يكون إلا للمسافر والمتردد
 في مسافة غير مسافة القصر لا يكون مسافراً أما غير الحامد فإنه يقصر لأنه مسافر في اعتقاده نفسه وقد روى
 قطع مسافة السفر والقصر أما لو كان الطريقين طويلين بأن كان كل منهما إلى مقصده مسافة القصر

لكن احدهما اطول من الآخر فانه يقصر الصلوة في ايهما سلك اتفاقا لانه مسافر على كل تقدير وبالعبارة بالمسافة
 وفاقا للشافعية وخلافا لبعض الاحناف فلو قطع مسافة القصر في ساعة اما يخرج العادة كرامة او بتوسط
 الآلات كان ركاب السكة الحديدية او المركب الهوائي او بالون (اير شيب) ونحوها قصر الحد يث السن المتقدم
 فانه قد مر ذلك بالمسافة ولم يزل الخالف دليلا ولا فرق بين السهل والجبل ولا البر والبحر وفاقا للشافعية وخلافا
 للاحناف حيث قالوا السفر لمن بالسهل ثلاثة ايام يسير الا بل ومشى الا قدام المعتدل في الجبل البحر مع لباليه
 لكن بعد اعتبار المعتدل الى الوجه لمسا فر البحر استدلالا بقوله صلح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام بلباليه
 الحديث قال بعضهم عمت الرخصة للجنس فمن فرمته عموم التقدير انتهى والجواب اننا نقول لا جامع بين الترخص في
 المسح وبيان ماهية السفر وتعيين المسافر الا ترى انه قد مر للمقيم يوم وليلة ولا مشى ولا مسافة كذلك المسافر
 يسمح المدة المذكورة له ولو كان ماكتا او لا ترى ان بعض المسافرين قد لا يستتبع المسح تلك المدة المضروبة
 لمكن اقام بعد اللبس فانه انما يسمح مسح المقيم وبذلك يظهر ان الترخص في المسح لكونه وتقدير المسافة
 للسفر لكونه احر كيف وحد يث السن نفس في المسئلة بخصوصها اللبس الواجب استعمال كل حديث في موطنه الخاص
 به وكفى بذلك دافعا لما اعتمد به بعض الاحناف فلو قطع المسافة القصرية في نحو ساعة مثلا قصر لما عرفت ان العبارة
 بالمسافة ولا نه يكون لذلك مسافرا فهو بمنزلة الاشغال المشقة وكفى بابتعاد عن مسكنه واعوانه كلفة و

مشقة ومن خرج متابعا للخيرة ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلاثة اميال فلو قصر المتبوع العالم فهو كما لو
 علمه بالسفر اتفاقا اما كون التابع الغير العالم مقصدا متبوعا لا يقصر قبل بلوغه ثلاثة اميال فلاته لم يدر اخرج
 هو الى سفر ام الى غير سفر فهو في هذه الحالة غير مسافر ومن كان كذلك لا يقصر انما فرضه الا تمام لكنه ببلوغه
 مسافة القصر صار مسافرا بالفعل اما اذا اعلمه المتبوع فالامر ظاهر كذلك اذا اعلم سفره بالقرائن لكثرة الزاد
 والاستعداد للسفر الطويل او راى المتبوع العالم يقصر فان التابع يقصر ايضا وان لم يعلم بانه الى اين يروح
 لان ذلك علامة له بانه مسافر الى محل تقصر من اجله الصلوة وقد دل على ذلك العمل المستمر على عهد صلح
 فانه صلح كان يرسل الجيش ولا يعلم بالمقصد الا اميرهم ولربما لم يخبرهم بمقصده الا بعد طي مسافات طويلة
 وهم لا يزالون يقصرون في مثل هذه الغزوات لما علمت من تأكد القصر للمسافر ووجوبه عند البعض فاهل الجيش
 بهذه الحالة انما يقصرون الصلوة برويتهم الا ما ير يقصر لا يكون ذلك الا بعد اعطام فعله حكم قوله واذا نوى
 التابع مسافة القصر دون متبوعه صححت نيته خلافا للشافعية والاحناف لكن نحو العبد والزوجة يا شراذا

السيد والزوج اما الممنوع عن فعل مختاراته محصا فلا يستقل بنية السيرة في الإقامة اتفاقا لثان التاب كمكانه
 يمكنه انشاء السفر فكذا لا يمكنه الاستقلال بالنية اذا كان مسافرا مع متبوعه وغاية الامران بعضا لما بين
 قد يكون عاصيا بذاته اذا تضمنت مخالفتهم عصيان المتبوع الغير المجاوزة بما وقد قد مناته لا فرق بين سفر
 المعصية والطاعة في قصر الصلوة والاحناف لا مفاضل لهم عن الا لزاما لانهم وافقونا على ذلك كما عرفت اما
 الشافعية فعموم احاديث القصر لكل مسافر يريد عليهم هذا في من اذا نوى امكنه ان يتبع النية بالعمل فعلا
 اما الماخوذ اسير او نحوه ممن لا يقدر على الاستطاعة ان يعمل بما نواه فانه لا يستقل بالنية فلا يستتبع بمجرد
 القصر سواء كان ما سورا او ما خذا ظلا او غير ظلم لعدم وجود السفر بزيته فلو ذهب به اسره فعلا الى
 مسافة القصر قصر الاسير ونحوه اعطاء لكل حالة حكمها بحسب الوجود والواقع والعبارة في الرجوع عن السفر
 بنية التابع وفعله الا الماسور ونحوه ممن ما نواه محسوس وفي الإقامة بنيته مطلقا ومضى المدة المضروبة
 للقصر خلافا للاحناف والشافعية قد قد من ان العيد ونحوه كالجندى وكل تابع لا يخلو اما ان يكون خرج تابعا للغير
 ولما قصد له غيره وقد عرفت انه لا يقصر الا ببلوغه مسافة القصر فعلا واما ان يكون قد نوى سفر قصر قد قد من
 انه يستقل بالنية وانه يقصر للمعروف انه لا يشترط في قصر المسافر كون سفره طاعة وههنا قلنا ان التابع
 يمكنه الرجوع عن نيته السفر وغايته ان يكون ما نواه اذا تضمن قطعه محذورا شرعا هذا في غير نحو المانور اما هو فنيت
 كالعدم لعدم قدرته على فعل ما ينيوه واذ قد عرفت ما قد منا وحكما بجواز قصر الصلوة في ما انشاء من السفر فمن باب اولي
 ان يستقل وتصح نيته للإقامة وعدمها فلو نوى إقامة العشرين اليوم فماد وبها جازله ان يدوم على قصر حتى ان نوى
 متبوعه الإقامة اكثر من ذلك واقم الصلوة لان حكم الاستمرار اهون ويتسامح فيه غالبا كما يتسامح في الانشاء ولا ابتداء
 الا نوى انه يمكن ان يعتقد المتبوع ان حاجته لا يمكن ان تقضى الا في مدة اكثر من المدة التي يقيمها المسافر قاصرا للصلوة
 فيتحالف اعتقاده التابع اذ يعتقد ان هذه الحاجة لا يدون تقضى في اقل من تلك المدة فاذا نوى المتبوع الإقامة بناء
 على ظنه واعتقاده فما المانع من ان ينوى التابع عدم الإقامة بناء على اعتقاده ثم نقول اليس من الجائز ان يختلف
 مذهبا التابع والمتبوع في سفر القصر شرائطه وفي مدة الإقامة التي يقصر فيها والتي لا يقصر بعد مضيتها ونسبة
 اقامته لها وفي كون المحل هل يجوز وتصح نية الإقامة فيه ام لا اظن احدا يقول بوجوب اتحاد المذهب ولو
 الخلاف بين اهل المذاهب في ذلك وان يوجب على احد العمل بخالف ما يعتقد الحق والصواب في نحو
 هذه المسائل الاجتهاد يتوالى فيمكن ان يخفى الصواب فيها ما لم يظهر للخالف خطأ ومن لازم الاختلاف فلما ذكرنا

جواز استقلال التابع بنيته فيما تقدم بل قد لا يجوز له متابعة المتبوع وسواء فقهه في بعض المسائل في هذا الباب
 وغيره وبذلك يندفع ويسقط قول الشافعية والاحناف من وجوب الموافقة لما نواه المتبوع على ما بعد حيث
 قالوا لقصر الصلوة التابع بعد ان نوى متبوعه الاقامة لم يصح صلوة التابع وتجب عليه الاعادة وقالوا لو
 اقتدى المتبوع بالتابع في الصلوة المقصورة فنوى المتبوع الاقامة في انشاء الصلوة صححت نية المتبوع وصار
 التابع بنيته مقيما فاذا سلم من الركعتين بطلت صلواتهما فجعلوا صلوة الامام تابعة لنية المقتدى وقد
 قال صلعم اما جعل الامام ليؤتم به والجواب الصحيح في هذه الصورة انه يصح صلوة التابع المقصورة ويتم
 المتبوع صلوته بعد ان يسلم التابع كما لو اقتدى بها فغير تابع له فظهر ان نية المتبوع في هذه امثلة و
 نحوها اما وجوب عليه الاتمام وهي لا تجب على التابع الامام او غير الامام سواء كان عبدا او حنبيا او
 خادما او غيرهم وانما يلزم كلامنا نواه بحسب اعتقاده الذي يرى انه الحق والصواب وما ذكرناه من التوبة
 هتالم امر من نيه عليه قبلي ثم اعلم انهم قد اختلفوا في الموضع الذي تصح فيه نية الاقامة من المسافر
 بقطع النظر عن كون النادى تابعا او متبوعا فالمقتضى به عند الاحناف ان ذلك لا يصح الا في بلدة او قرية
 وقالوا لا تنفقد نية الاقامة في المفاور ونحوها وقال بعضهم تنفقد الاقامة في كل موضع وقال ابو يوسف
 رحمه الله صاحب الهداية اذا نصب الرحالة ما يليهم ونصبوا المعالف ونحوها في محل كثير الكلال والماء ونوا
 الاقامة صاروا مقيمين قلت وقد خالفهم الشافعية وغيرهم واشترطوا شي من ذلك الدليل عليه
 بل العبرة بوجود نية الاقامة في اى موضع كان ولا يشترط الامكانها في نظر النادى والاصل في الحكم
 ان يعم والتفرق لا بد له من دليل واذ ليس فليس ومقتضى قول الاحناف انه اذا اقام رجل في الصحراء
 وترهب وعزل عن الناس فانه يقصر مدة عمره ولا شك في بطلانه واهل الفروا اذا نوا الاقامة
 بارض العدو ولا اكثر من العشرين يوما اتموا عند اصحابنا وكذا بارض اهل البغي خلافا للحناف ورواها للشافعية
 لانهم بذلوا غير مسافرين ولا اذن في القصر لغير المسافر الاما ياتي في باب صلوة الخائف فان كانوا
 محاصرين للكفار ولاهل البغي فذلك خلاف الاحناف ورواها للشافعية حيث لا خوف والا فسياتي
 في بابها لانهم بعد مضي العشرين اليوم او نية الاقامة يصيرون مقيمين امنين ومن كان كذلك
 ففرضه الاتمام اما اذا كان هناك خوف فله حكم الخائفين وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى في بابهم
 فانظروا ولو اقتدى المسافر ناديا بالقصر خلف متم فالأفضل للمقتدى الاتمام مع الامام ولا يجب عليه

خلافا للشافعية والحناف اى فى قولهم بوجوب ذلك انه لو قصر خلف المتم لزومه الاعادة حتى قالوا لو لم
 يعلم ان امامه متم وقصر ثم بان انه متم لزومه الاعادة وذلك من التدقيقات الفقهية التي لم تكن
 على اساس صحيح ومن ذلك قول الشافعية ليجعل سفر امامه وقصر لزومه الا تمام وان لم يتم وجبت
 عليه الاعادة حتى لو بان امامه مسافرا قامرا ومعدنا او اذا نجاسة خفية قالوا ولو بطلت صلوة
 المقتدى فى هذه الصورة ونحوها وجب عليه اعادتها وقضاؤها ما لا قصر اقل ذلك واعتبروا
 قالت الحنفية زيادة على ذلك لو نوى المتبوع الاقامة المعتبرة كالسيد والامير ونحوهم ولم يعلم
 التابع فصلى صلوات او صلوة او بعض صلوة قصر ابدنية المتبوع وجبت عليه الاعادة اذا القضاة تماما و
 دليلهم على كل ما عرفت ما روى عن ابن عباس ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرد واربعاً اذا اقام
 بمقيم فقال تلك السنة فى لفظ انه قال له موسى بن مسلمة انا اذا كنا معكم صلينا اربعاً واذا خرجنا
 صلينا ركعتين فقال تلك سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم قال فى النيل وقد ادرى الحافظ
 هذا الحديث فى التلخيص ولم يتكلم عليه وقال ان صله فى مسلم والنسائي يلفظ قلت لا بن عباس كيف ابنى
 اذا كنت بمكة اذا لم اصل مع الامام قال ركعتين سنة ابي القاسم انتمى قلت اما رواية مسلم
 والنسائي فلم يصح فيها بما ادهم المتنازع فيه واما الروايتان الاوليان فقد اخرجهما الامام
 احمد فى مسنده فاذا صححت كما قال بعضهم فانهما لا يدلان على الوجوب بحيث ان المسافر
 لو قصر صلوته خلف الامام المتم تجب عليه الاعادة ولا تحسب له صلوة تفادى الله بالاكراه
 بالامام الذى يجهل بحاله اذا تبين انه مسافر ناو القصر او غير ناو له وكيف يصح ان يستدل بهذا
 الاثر على ان من نوى القصر خلفه يلزمه الا تمام فان لم يتم لم يعتد بصلوة المقتدى ووجبت عليه الاعادة
 والقضاء لان هذا لا يدل على اكثر من ان الا تمام خلف الامام المتم سنة وغاية ذلك ان يكون الا تمام
 والحالة هذه افضل من القصر لا شعارة ذلك بما يدل على تخيم هذه السنة فى جواب سوال يدل على
 استمرا اهل منهم فغير ما ذكرناه لا يدل عليه الاثر المذكور اما تقليل بعض الحنفية لوجوب الا تمام بقوله
 لانه يتغير فرضه الى اربع التبعية كما بتغير بنية الاقامة لانصال المتغير بالسبب هو الوقت فيقال
 عليه لا نسلم ان هذه التبعية مغيرة لفرضه لزوما وهلاكاً ممنوعاً عن الايمان بما يغير فرضه فتقولون
 لا تنقذ القدوة من اصلها ثم لا نسلم تساوى نية الاقامة وهذه التبعية لانه بنية الاقامة يرتفع

عنه اسم السفر الذي هو مناط قصر صلوة وسببه بخلاف تبعية الإمام فإنه لا يرتفع بها عند اسم المسافرية
فلا يجب عليه الاتمام مع وجود سبب القصر ولو كانت التبعية مغيرة للعرض فلم لا يجوزون قدوة
من يصلي الظهر خلف من يصلي العصر من على ذلك ان لنا على جواز قصر المقتدى بالمتحدث حديث جابر
قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع واقامت الصلوة فضلى بطائفة ركعتين ثم تأخرنا واصلى بالطائفة
الأخرى ركعتين فكان للنبي صلى الله عليه وسلم أربع والقوم ركعتان متفق عليه وهذا الحديث قد دل
على جواز الاتمام في السفر كما تقدمت الإشارة إليه ودل على انه يجوز القصر خلف المتمردان
اتمام الإمام لا يغير قصر المقتدى كما زعمت الأحناف والعدول الى تأويله لا يقبل لان هذه صفة
من صلوة المسافر الخائفة وما يدل على جواز القصر خلف الإمام المتم أيضا حديث ابن عباس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يذوق نصف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا موازي العد وفضل بالذين خلفه
ركعة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاءوا ولما فصلى بهم ركعة رواه النسائي باسناد رجاله ثقات
قال الحافظ صحيحه ابن حبان وغيره وقد صلى بالناس كذلك حذيفة بطبرستان وقال انه صلى كما صلى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابوداؤد والنسائي ورجال الاسادة رجال الصحيح وروى النسائي عن زيد بن ثابت عن
النبي صلى الله عليه وسلم مثل صلوة حذيفة ووجه دلالة هذه الأحاديث على جواز القصر للمقتدى خلف الإمام المتم يظهر جليا من
حديث ابن عباس رضي قال فرض الله الصلوة على نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر بعبادة وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
رواه احمد ومسلم وابوداؤد والنسائي فان بما ذكرناه ان ذلك فرض من ذكرهم وان الاتمام يجزى عن القصر
وان من فرضه القصر ركعة او ركعتين يجوز قصره ولو اقتدى بهم فان قيل ان تلك اوقات في الخوف وخلف
النبي صلى الله عليه وسلم فتجوز الخصوصية لا نأقول ما تجوز العقول لا يجوز ان يدفع به الثابت بدون دليل يكون نصافي
محل النزاع واذ كان النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى صلوة الخوف في السفر بكيفيات اخرى لكونه يصلي ببعضهم ركعة ثم
يستمرن باخرى وبالبعض الآخر كذلك فغدا له في بعض الأحيان عن هذا الى ما ذكرناه لا يكون الا لبيان الجواز
وان الكل خير مجزى توسيع الامة والا فلا وجه للعدول الى ما لا يجوز الاقتداء به فيه مع عدم بيان الخصو
صية قائل ذلك رحمه الله فاني لم أر من نيه عليه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده وبسبب الغفلة
ما ذكرناه قد توسع الفقهاء في تقريرها بهم وقد قيقا بهم حتى قال الشافعية ويشترط للقصر نيته في الآ
بالصلوة والقصر من منافعها واما قالوا فلا حرم قاصرا ثم تردد في انه يقصر او يتم او في انه يؤي القصر

او قام امامه لثالثة فشا هل قام امامه ممتا او ساهيا لزم المقتدى الاتمام في هذه الصور كلها ونحن نقول
 ان الاصل في صلوة المسافر العسر فلا يعدل عنه الا اذا اراد دوى الاتمام في اول الصلوة او في اثناءها نعم ان
 قلنا الى الثالثة لا بنية الاتمام فان كان ساهيا وتذكر سهوة فيها فان دوى الاتمام اتم ولا عداد وسجد السهو
 بعد السلام او قبله ثم سلم لما عرفت من جواز الامرين ابتداء وكن الذي انتهاء اجراء الدليل على عمومته واستحقاق
 الحكم ولانه لا ضرر في الزيادة وانما الضرر في النقصان كما ثبت في الاثنا واما قول الشافعية ان اداء الا^{تمام}
 عا د ثم نهض فلا دليل عليه وكذلك تفصيل الاختلاف حيث قالوا ان كان قعد في الثانية قدر التشهد
 اجزائه الركعتان الاوليان عن الفرض والاخر يان له نافذة وان لم يقعد بطلت صلوته فلا دليل عليه
 لما عرفت ان ترك التشهد الاوسط لا يبطل الصلوة وانما يكون له سجود السهو واما قولهم ان التشهد
 في الثانية هو تشهد اخر صلوته وهو ركن فقد عرفت فسادا من الادلة على جواز الاتمام للمسافر فتذكر بقى ما
 اذا قام للثالثة عامدا او بلا قصد الاتمام فان كان قيل ان يقعد بقدر التشهد فصلوته باطلة بالاتفاق
 وهو المختار عندنا واختلف في وجه بطلانه في هذه الصورة فالاختلاف قد عللوا ذلك بما عللوا به
 في الصورة النى قبل هذه وقد عرفت فسادا وقالت الشافعية العلة تلاعبه بالزيادة في الصلوة لا على
 وجه مشروع وهذا هو الوجه الصحيح عندنا فان كان قد قعد ثم قام الى الثالثة كذلك فلا تبطل صلوته
 عند الاختلاف وقالت الشافعية تبطل وفولهم ايج لتلاعبه ايضا واذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم
 واقموا ويسن ان يقول بعد السلام اتموا فانا قوم سفر بلا خلاف وفي النيل جواز ايتمام المقيم بالمسافر فجمع
 عليه قد روى عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين حتى يرجع وانه
 اقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم يقول يا اهل مكة قوموا
 فصولا ركعتين اخريين فانا قوم سفر رواه احمد والبيهقي والترمذى وحسنه بكثر شواهدا وعن
 عمر انه كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا اهل مكة اتموا فانا قوم سفر رواه مالك في الموطا
 ورجال اسادة ائمة ثقات كذا في النيل واذا دخل الوطن الاصلى يتم لانه لم يبق مسافرا بل خوله فيه بل
 خلاف ومن استوطن غير وطنه الاول تاركا الاول فوطنه الثانى ويقصر في الاول اتما قالان النبي صلى الله عليه وسلم قد
 عد نفسه في مكة مسافرا وكذا المهاجرين لما تقدم وريبا واذا اجتاز ببلده فيمنهجة او تزوج فيه اتم وفاقا للاختلاف
 والمالكية والامام احمد روى قوله فيمنهجة المراد بها المقيمة المستوطنة في الشافعية فلم يجعلوا التزوج موجبا

للإقام وأقاموا ذلك عندهم على نية الإقامة أو بلوغ محل إقامته ووطنه قلنا إن محل تأهله وبلداى وطن زوجته
 هو في الحقيقة من باب تعدد وطنه بل صيرورة البلد محل إقامة يقطن الأهل فيه أظهر من صيرورة ذلك
 بالنية ونحوها كصيرورة ذلك للعبد بنسبة إقامة سيده وللجندي بنسبة إقامة أكامير والزوجة بنسبة إقامة
 الزوج كما زعم كان من أقامت زوجته ببلد فبليت إقامتها إنما يكون لها بيتا بعد أن يكون بيتا الزوجها فببنته
 وأهله لا شك أنه محل إقامته وذلك هو الوطن لغة وعرفا لا يقال إن المسافر قد يرسل بزوجته معه
 فلم يجزئ له القصر مع وجود أهله معه قلنا فرق بين الزوجة في محل إقامتها وفي حين رحلتها فالمرحج
 عن بلد إقامتها للسفر معه في مقبلة وهو مقيم أيضا مادام في بلدها للمعروف فتأمل فانه ظاهر بنفسه
 وقد استدلل على ذلك محمد بن عثمان رحمه الله صلى الله عليه وسلم بمسالك فأنكر الناس عليه فقال يا أيها الناس
 اني تأملت عملة منذ قدمت والى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في بلد فليصل صلوة المقيم
 رواه أحمد في مسنده وعبد الله بن الزبير الحميدي ورواه البيهقي وأعله بالانقطاع وتضعيفه لعكرمة
 بن إبراهيم قال في الهدى قال أبو البركات ابن تيمية رحمه الله ويمكن المطالبة بسبب الضعف فان البخاري ذكر
 عكرمة المذكور في تاريخه ولم يطعن فيه عادة ذكر الجرح والمخرجين لكن الحافظ في الفتح قد ضعفه وقد يقال
 إن صحة هذا الحديث لا سيما تأهل عثمان رحمه الله يستلزم رجوعه ونقصه لغيره وهو اجل من ان يتسبب في ذلك وقد
 استدلل بهذا الاعتراض بقوله صلى الله عليه وسلم يقيم للمهاجر بعد نسكه ثلثا بمنعه المهاجرين من الإقامة عملة بعد نسكه
 الا ثلثة أيام قلنا لا يلزم ذلك الجواز ان يكون منعه لهم اما كان لتلاير عتوا في الإقامة الطويلة فبغير في وطنهم
 الاول اذا اتوا بآثارهم وقراباتهم وسكنوا في بيوتهم ورواها وأما ما لهم وغير ذلك مما تخن الإنسان ويرغبه
 في وطنه وذلك قد يكون سببا لترك بعضهم العود الى دار الهجرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيفضي ذلك الى
 من مهم على ترك ان يكون المدينة وطنهم ومحل إقامتهم وذلك هو الرجوع عن الهجرة وعليه فمنعه صلى الله عليه وسلم
 يكون من باب سد الذرائع ويؤيد ما قلناه إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة وفي غير هامة أكثر من الثلاثة والأربعة
 الايام كما عرفت ذلك فيما تقدم فإطلاق اسم الإقامة على المسافر لا يكون بها المسافر مستوطنا مطلقا لانه صلى الله عليه وسلم
 سماهم مقيمي ثلثة أيام ولم تنتقض هجرتهم بهذه الإقامة وعليه فالمقيم العازم على السفر اذا سمي مستوطنا
 بالبيع لغيره لا يكون تارك لوطنه الاول الذي هو عازم على السفر اليه فظهر ان عثمان لا يكون بتزوجه راجعا ولا ناقضا لغيره
 وان لومه الاتمام في صلوته ويؤيد صحة ما ذكرناه من تأويل حديث منعه المهاجرين من الإقامة باختلاف العلماء

رحمهم الله في مدة الإقامة التي يكون بها المسلما ومقيما يشبه المستوطنين بحيث يرفع عنه اسم السفر فيلزمه
 الإتمام ومما يزيد ذلك أيضا حازمكم وجوب الإتمام على المقتدى بالتمتع فعلم ان من المسلمات عندكم ان
 وجوب الإتمام على المسافر قد تكون له اسباب غير الإقامة التي زعمتم انها تكون ناقصة للهجرة المهاجر فلم يكون
 تاهل عثمان وقائمة واستيطان بالتبع للغير وموجبة لا تمام الصلوة ومع ذلك لا تكون استيطان مطلقا ^{قضا}
 لمحيته فتأمل ذلك فانه دقيق وبذلك يظهر ان الاعتدال لعثمان في إتمام الصلوة بذلك من احسن
 الاعتدالات كما قال ذلك الامام العلامة شيخنا ابن القيم رحمه الله بخبر انه ومن الجائز ان يكون الشيء
 الواحد اسباب كثيرة كما انه تكون منه آثار وخواص كثيرة والتعدد في الاستثناء والفروع من كذاها التعدد
 في المنشأ والاصول فتأمل على أن قوة الاشكال والاعتراض على قصره انما يتوجه على قول القائلين بان
 الإتمام لا يكفي عن العصر في صلوة المسافر وقد عرفت ضعفه اما على ما اخترناه فالا مراه سهل الجواز العدل
 للصحة الى الإتمام كما روى ان بعض الأعراب ظنوا ان الصلوة من ركعتان دائما فذا هذه المسئلة يجوز ان يكون
 اتماما وان يكون ذلك من جملة فوائد اتمامه فصرح بذلك هذه الفائدة وان لم تكن هي السبب لوجوب هذا الإتمام عليه
 وكلما يقال في الاعتدال عنه يجوز ان يكون من هذا القبيل فتأمل ذلك فالى امر من نبيه عليه وعليه فتكون هذه
 الاعتدالات متطابقة كالل دليل الواحد والله اعلم وقائمة السفر تقضى فيه ركعتان اتفاقا ولو تخلل بين السفرين
 إقامة اذ لا موجب للإتمام بوجبه من الوجوه ولو شرع في قضاءها في السفر فبلغ وطنه او نوى الإقامة بعد ان اتى بركعة
 منها اضاف اليها الثانية فقط لا بها بادر اي الركعة تسمى مقضية السفر للاحاديث المتقدمة وفي الخبر اربعان
 كان قوتها بعذر وفاقا لاحمد والشافعية وخلافه للاحناف ومالك لما تقدم في الاحاديث ان من سني صلوة او نام عنها
 فوقيتها حين يذكرها هذا ان ذكرها في الخضار واستيقظ فيه او بحيث لم يبت من السفر الا ما لا يسع ركعة من القائمة
 لان الصلوة لا تدرك ولا تعد موداة في وقتها الا اذا درك منها في الوقت ما يسع ركعة منها فتدرك ولا تغفل وكذا
 ان كان قوتها بلا عذر وقتنا بصحة القضاء كما هو قول الأكثر من اصحابنا خلافا لشيخنا واما ما ابن يتيمة انزل الله
 علينا من بركاته فانه تعالى بقدرته واسكبه بحجوة جنانة لاهل المدن اهل فيه الخلاف السابق اي وفاقا للشافعية
 واحمد وخلافه للاحناف ومالك لان اثر السفر يزول بانقطاعه حتى لو نوى الإقامة أثناء الصلوة لزمت صلوة ^{قائمة} الا
 اتفاقا فاما هذا اولى واخرى والذي اخترناه فيه الاحتياط اذ الإتمام يجزئ من القصر دون العكس وقائمة
 الخضرة هي ما فاتت فيه كلها او ما أمكنه ان يصلي فيه منها ركعة ان فاتت بعذر وذكرها في السفر وقضاها

فيه فليجب عليه الا تمام بل نقصا والى خلاف الائمة الاربعة ورواها الحسن البصري والمزني وهذه من المسائل التي
 خالفنا فيها الائمة الاربعة ودليلنا ما تقدم من الحديث من ان وقتها حين يذكرها وان فاتت بالاعتذار قضائها
 اربعاً في السفر والحضر اتفاقاً اي اذا قلنا بصحة القضاء في هذه الصورة كان السفر لم يشرع فيه الا قصر ما وجبت
 فيه من الصلوات وهذه ليست من صلوات المسافر وقلنا اتفاقاً نفى به اتفاق الائمة الاربعة اخلاف فيه
 الحسن البصري والمزني فقالا اذا قضاهما في السفر صلاهما مقصورة ركعتين ولا تسن للمسافر المواظبة على
 الرواتب الا الفجر والوتر ولا تسن الرواتب المتقدم ذكرها مواظبة لا القبلية ولا البعدية قال في الهدى
 قال ابن عمر وقد سئل عن ذلك فقال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ارجع يسبح في السفر قال الله عز وجل لقد كان لكم في
 رسول الله اسوة حسنة ومراعاة بالتسبيح السنن الرواتب ولا فقد صح عند صلعم انه كان يسبح على ظهوره اخلته
 حيث كان وجهه متفق عليه وقد صح انه صلى الله عليه وسلم كان يسبح في السفر مع ذلك ومن صلى
 الرواتب في السفر فلا بأس وتصيره كالنفل المطلق لان فعلها قد مر عن كثير من الصحابة ما تركها في اكثر الاوقات
 اتباعاً للنبي الرؤف الرحيم اولى وقد قال بعدم كراهة اداء الرواتب في السفر الائمة الاربعة وما يحكي عن ابن عمر
 مجهول على عدم الفعل الاستحباب ومواظبة وقد عرفت انه المعتمد لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقيل انه يقول بالكراهة ولا يبعد صحة هذا النقل قال شيخنا ابن القيم وكان في السفر يواظب على سنة الفجر والوتر
 دون سائر السنن ولم ينقل عنه انه صلى الله عليه وسلم على سنة راتبة غيرهما ورواه الحافظ بما رواه الترمذي عن ابن عمر
 قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين بعد ركعتين قال الترمذي حديث حسن وصححه احمد ابو داود
 عن البراء قال سألت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة وفي ثمانية عشر سفر فلم يترك الركعتين قبل الظهر وسن للمسافر الجمع
 بين الظهر والعصر المغرب والعشاء فقد يما اوتاخيرا خلافا للاحناف في منعهم ذلك مطلقاً الا يعرفه ومن دلفه
 وجعلوا هذا الجمع من تمام النسيك لا السفر قال مالك والليث انه يختص بمن جدد به السير وخصصة بعضهم
 بالتأخير وقال الا وراعي الجمع في السفر يختص بمن له عذر وعنده الجمع في السفر كان فقد يما اوتاخيرا
 سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قررنا في المتن ولا خلاف ومن وافقهم قد تاولوا الاحاديث على الجمع الصورة
 ونحن نقول ان تاول الاحناف لا يصح اذا قلنا في احاديث الباب لانها لا تمنع التاويل الا بعد
 تكذيب روايتها فان صح هذا كان لا زهم مثله فيما يسلوه من الجمع وهذا لا يخص لهم
 هذه وامام من حضر الجمع بوقت دون وقت وحالة دون حالة وصلوة دون صلوة مما ذكرناها ما فاقمها

ببعض روايات لا يلزم عدم وقوعه وجوازه فيما سواها ولما ثبت في الصحيحين من حديث النبي ﷺ قال
كان النبي ﷺ إذا حل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما الحديث فهذا
في التأخير وقد وثق في التقديم عن معاذ بن عمرو بن لؤي وفيه وإذا ارتحل بعد أن تزيع الشمس صلى الظهر والعصر
جميعاً ثم سار الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي
وصححه غير واحد وقول الحاكم بوضعه قد رده المحققون كيف قد قال هو بعد إيراد أن رواه أئمة ثقات
فبما أن من تنزه عن النقص وأخرج من حديث ابن عباس بنحو حديث معاذ بن عمرو إذا المغرب والعشاء واجبة
أيضاً البيهقي والدارقطني وصححه أساده ابن العربي وتعقب بأن في أساده من لا يحتج به حديثه والحدوث
طرق بقوى بعضها بعضاً فهي على كل تقدير لا تقطع عن درجته المحتج به وقد جاء في الصحيحين
تأخير المغرب إلى العشاء عن ابن عمر وذلك ظاهر لا فطيل بالاحتجاج عليه ومخالفته بعد ثبوت الأحاديث
مكاثرة وإذا ارتحل قبل وقت الأولى فتأخيرها أفضل ولا فساد في أي تقدير الثانية فلا لالة ما قدمنا
من الأحاديث على ذلك ولا فضل لما كنت وفيهما فيه تركه للاتباع والخروج من خلاف من أمر بحوزة الجمع
في هذه الصورة ولا شك في جواز الجمع له عندنا وقلنا فيه أي في السفر وفي التقديم يجب تقديم الأولى
ونا قال الشافعية كان النبي ﷺ فعل كذا وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وكان الثانية لا يجب إلا بعد
الأولى في الأصل فلو لم يصل الأولى في جميع التقديم قبلها كان مصلياً للثانية في غير وقتها وفي غير جميع
وذلك مخالف للشيخ عطاء وسفره وكل ما كان كذا في غير وقتها بنص رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم الأولى فبان
فسادها فشرع في الثانية لم تنعقد ثانية لما عرفت من أنه كالمصلي قبل الوقت ولو بان فسادها بعد شروعه
في الثانية اجزأته وأعاد الأولى فقط خلافاً للشافعية فإذا صلى الأولى فبان فسادها بعد فراغه من الثانية
أو في اثنتيها اجزأته الثانية وصحت عن فرضها كما نرى لأنه دخلها مع اعتقاده صحة الأولى وقد
أذن له الشارع صلعم بذلك كذا في غير وقتها لم تشمل على مفسد في نفسها حين تأديتها فلا يجب عليه إعادتها أما
الأولى فلا نزاع في وجوب إعادتها ولا يبعد استبعاد إعادة الثانية خصوصاً من الخلل واحتياطاً في الدين وأما ما
وجب عليه الإعادة لما عرفت من أن الأصل انعقاد كل من الصلوتين وصحتها إنما تكون بالمخاطبة لهما أنفسهما فإذا لم يجد
لخالفة المشروع فضلوقة الصحيحة والصحة والفاسدة فاسدة وكل حكمه ولو دلل على غير ما ذكرناه بأن يدل على
وجوب إعادة الثانية لقلنا به وقالت الشافعية يشترط لجواز جمع التقديم بنية الجمع في تحريم الأولى أو إثناءها قالوا

البقية التقديم للمشروع عن التقديم بمعبثا أو سهواً والحق عدم الوجوب بل قصد فعل الصلوة الثانية حسين
 المشروع فيها كان وبه يحصل التمييز بين العيب والسهو وبين الفعل المشروع ولو كان ما ذكره كلاً من الأمرين صلح أو
 أشار إليه مثل اشتراطهم ذلك اشتراطهم المولاة بل قد صح أنه صلح كان يدخل ويخرج بين الصلوتين المجموعتين
 وذلك دليل على أن لزوم المولاة التي يشترطوها وأما قولهم إن ذلك فصل يسير فيكون معفو عنه فيقال
 عليه هذا ألا يسلم ألا بعد أن يأتيوا بالدليل على لزوم المولاة فإذا ثبت اشتراطها جاز أن يقال إن هذا الفصل لقربه
 كان مستثنى معفو عنه ولا كان ذلك من باب قلب الحقائق وجعل المتعالم والأحكام الشرعية من باب الرخص من
 باب عزائم ثابتة بل الحق أن نقول قد ثبت دخوله وخروجه صلح بين الصلوتين المجموعتين وذلك فصل معتد به
 فدل على جواز ذلك مسلقاً منهما بقاء الوقت تمام ذلك فإن ما سواه مبالغة في التشديد والتضييق قلت و
 سأيد على ذلك في مجموع في جميعه بالمرزلفة من حديث أسامة ونية فضل المغرب ثم اتاخ كل إنسان بغيره في منزله
 ثم أقيمت العشاء فصلاها الحديث متفق عليه في بعض الفاظه أنهم بعد الأناخة لم يحلوا حتى أقام العشاء كذا رواه
 مسلم وأحمد وفي بعض الفاظ أحمد أنهم بعد الأناخة حلوا رحالهم وأهنتهم ثم صلى العشاء وتخل روية من نفي
 الحل على ساهون ياد على حل الرحال كنه سيح الثياب ونحوها ادعى أن بعضهم لم يحل يدعى كل تقدير الحديث صحيح
 وهو حجة على من يشترط المولاة والله الهادي إلى سبيل الرشاد ولو بطلت الثانية أدبان فسادها بعد السلام
 أعادها خلافاً للشافعية لا اشتراطهم المولاة في الجمع وبذلك تفوت عندهم وقد علمت فساد اشتراطها مما قد
 والمتيمم والمتوسم وذا قال لهم أي للشافعية كالأدلة لكن الشافعية يشترطون التيمم لكل من المجموعتين
 وقد قد منافي باب التيمم عدم اشتراطه لكل فرض فلا تغفل التأخير بلا قصد جمع خلافاً للشافعية حيث
 قالوا إن ذلك قضاء نية التأخير في وقت الأولى شرط عندهم ولنا عدمه ورمي ما يقتضيه ذلك عن النبي صلعم فلو
 كان ذلك شرطاً لأمر أصحابه أن يعقدوا هذه النية وأعلمهم من أول الأمر بإيقاع التأخير فالشارع قد أباح
 للمسافر الجمع تقديماً وتأخيراً وذلك الأذن منه صلعم كان عن النية على أن يستحب النية احتياطاً وخروجاً من
 الخلاف ولجميع نقد بما أقامه الخلاف في جواز التيمم المقيم وقاله "شافعية بطل الجمع مطلقاً لأنهم لا يجيزون
 الجمع للمقيم لا تقديماً ولا تأخيراً وقد وافقهم كثير من أصحابنا كما أشوكاني والسيد وغيرهما وهو قول الجمهور
 من أهل المذاهب الأربعة وقالت طائفة من أصحابنا بجواز ذلك للمقيم مطلقاً قيل ما له يتخذ عادة
 بخلافه قال في الفتح ومن قال بجوازها ابن سيرين ومن تبعه وابن المنذر والفقهاء الكبار وحكاها الخطابي

عن جماعة من اصحاب الحديث وقد حكى ذلك عن الامامية وبعض الزيدية والروايات متواترة في كتبهم عن ائمة
اهل البيت رضي الله عنهم مجاز ذلك وروى عن علي كرم الله وجهه وصح عن ابن عباس فعله ورواه مردعا واحتمل على
ذلك الشنخا بن ابي تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله وترواها كلامه في الزاد اشراط وجود المشقة والماجة و
الختار عندنا هو ما اختاراه للدلالة الاحاديث الصحاح عليه روى ابن عباس بن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر
والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي المنتقى وفي لفظ الجماعة الا البخاري ابن ماجة جمع بين الظهر والعصر بين المغرب
والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قبل لابن عباس ما اراد بذلك قال اراد ان لا يخرج امته انتهى وقد فعل
ذلك ابن عباس بالبصرة لاجل شغل في الفتح وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق ان شغل ابن عباس
المذكور كان بالخطبة وانه خطب بعد صلاة العصر الى ان بدأت النجوم ثم جمع بين المغرب والعشاء وفيه تصديق
ابي هريرة لابن عباس في رفعه وقول ابن عباس اراد ان لا يخرج امته هو من المرفوع حكاه اذ لا يجوز له الاخبار عن
ارادة النبي صلى الله عليه وسلم الا بتوقيف عنه صلى الله عليه وسلم قال في النيل قد اخرج الطبراني في الاوسط والكبير عن ابن مسعود بلفظ جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قيل له فقال صلى الله عليه وسلم منعت ذلك لئلا تخرج امتي الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد قلت
ومن ضعفه فلم يصح هذا يعارض ما استدل به الاخفاء من رواية ابن مسعود في عدم الجمع الا في عرفة
ومرد لغة وقد حمل بعضهم ذلك على الجمع الصوري قال النووي وهذا احتمال ضعيف او باطل لانه مخالف للظاهر
مخالفة لا تقتل قد قوى هذا الاحتمال شيخ شيخنا الشوكاني وانتصر له في النيل قال وما يدل على تعيين حمل
حديث الباب على الجمع الصوري ما اخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اخرا الظهر
وعجل العصر اخر المغرب وعجل العشاء الحديث ونحن لانعلم اتحاد الواقعة مع انه لم يصرح فيه بانه قدم الثانية
في اول وقتها فبقية دلالة مشتركة بيننا وبين مخالفنا فتأمل فان شيخنا العلامة لم يتفكر في قول ابن عباس
اراد ان لا يخرج امته اذ معرفة اول الوقت واخره بحيث اذا فرغ من الصلاة الاولى دخل وقت الثانية
عويصة جدا ربما تخفى على الخواص فضلا عن العوام فالجمع بهذه المثابة مما يوجب زيادة حرج على الامامة واما قول
ابي الشعثاء وانا اظنه كذلك فهو اما يدل على ما ذهبنا اليه من ان الجمع هذا هو جمع الصلوتين في وقت واحد
ولذلك جعل ما سواه ظاهرا اما قول ابن مسعود ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة لغير صليها الا صلوتين جمع
بين المغرب والعشاء بالمز دلالة الحديث فيعارضه ما من رواية الطبراني عن ابن مسعود ومع قطع النظر عن
عدم رويته لا يدل على عدم الوقوع لما عرفت ولو صح ذلك كما قال فهو اما يستدل به الاخفاء على الجمع حتى في السفر الاما

الرتبة لا يقول يقول الاخفاف رتبة ان يبين عن جميع المسافرين ان جوازها من الحج
 فيه مع نه ممن روى الجمع بانها سنة فحوايه نعم والامر كذلك الا انه يجوز بعد الواقعة ذرا شيا ولم يأتها من
 الجائر عليه النسيان في بعض الاحيان وما استدال به مما خرج ابن جرير عن ابن عمر بنحو ما نقله من النسائي عن ابن عباس
 كما مر في الجواب عنه هو نفس ما وجدناه هناك فلا نفي وبما ذكرناه يظهر ان الاحاديث لا هي معارضة ولا واردة في
 معنى واحد بل قد وردت في صلح الجمع الصلوة والجمع الحقيقي في الحضرة للحاجة والدفع المشقة. وخرقت جميع ابن عباس في
 الحضرة للبيعة باستغاله بالخطبة وقد دل قول ابن عباس لئلا يخرج امته قوله صلح لئلا يخرج امته على ان الجمع جائز
 لدفع الحرج والمستقة اما في تحصيل شيء او في حصول شيء ايجابا او سلبا وهذا غير الجمع الصلوة فانه اي الجمع الصلوة
 قد ثبت جوازه مطلقا في حديث بيان جبريل للمواقيت واذ ثبت ان جواز الجمع الصلوة قد كان ثابتا من
 حين ادخلت الحرم المكتوبات وذلك معلوم لهم بضرورة علمهم اوقات الصلوة فلا نفي ان جمعه بالمدينة
 يكون ببيان جواز تأخير الصلوة الى آخر وقتها لان ذلك معروف كما علمت ومعلوم بقوله صلح
 من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة وكذلك تعجيل الصلوة كاول وقتها فقد مرغف فيه
 صلح في احاديث كثيرة قد بلغت مبلغ الشهرة وما كان جوازا لا معلوما للرتبة فلا يجوز ان يقال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا فعله انه فعله لاجل بيان البراءة لذلك سأل عنه صلح عليه فيصح الجواب ان ذلك لدفع الحرج
 ولا يلزم من ذلك جواز الجمع للتشهي للمفضى الى الغاء معين الاوقات على انه يمكن ان يوجه جواز جميع التقديم
 مطلقا اذا قلنا باشتراك آخر وقت الاولى من صلوات الجمع كما دل على ذلك بعض روايات ادائه العصر
 في الوقت الذي صلى فيه الظهر في اليوم الاول فاصل ذلك فانه جدير بالاعمال وبه يندفع ما اطال به الامام
 الشوكاني وتبعه السيد وغيره من اصحابنا قلت وقد علل ذلك الامام ابن تيمية رحمه الله تعالى صاحب الزاد بانه
 اذا جاز الجمع بعرفة والمن دلفة لمصلحة الوقت ليتصل وقت الدعاء ولا يقطع بالانزول لصلوة العصر مع امكان
 ذلك بزيادة صلاة الجمع كذلك لاجل المشقة والحاجة اولى اي في الحضرة وبذلك فوق ما قد منا لا يظهر فساد
 قول الاخفاف بعدم جواز العصر في السفر مشقة ومنظنة للمشقات فالقياس الصحيح يقتضي جواز العصر في السفر
 حتى لو لم ترد فيه ما تدل من الاحاديث على جواز العصر فيه بخصوصه فظهر ان الجمع في الحضرة للحاجة ودفع
 المشقة لا يمتنع ولا يلزم من ذلك مخالفة حديث جبريل الوارد في تعيين المواقيت ولا مخالفة
 انه ائتمية ان الصلوة كانت على المؤمنين كما ان الموقوتات من ان تدل من الاخفاف على منع الجمع في الحضرة

بالآية والحديث المذكورين فقد حصل داخل إذا كان يخرج الصلوة عن كونه موقوتا بالجمع وحديث جابر بن عبد الله فيه
 إظهار الإلزامات الأصلية المتفرقة لكل صلوة وهو ساكت عن مسألة الجمع وإذا جازت الزيادة بالحديث الصحيح
 على الكتاب فجوازها على الحديث بحديث آخر من باب أولى وظاهر أيضا أنه لا محل لقول القائل بشرط أن لا يجعل
 ذلك عادة وخلقا فان الاستمرار على الأمر الجائز سيما إذا دامت المشقة والحاجة وقوله من غير خوف ولا
 مطر أو ولا سفر كما في بعض الروايات ظاهر في أن الجمع للمطر قد كان ثابتا جوازها كثيرون جوازها في السفر
 وكذلك الجمع للخوف وعليه فليس الجمع للمطر إلا جمعا لدفع المشقة فإذا ثبت جوازها للمطر في الحضر فكيف
 يستبعد جوازها للحاجة والمرغى حتى تاول ما وردت في جوازها من الأحاديث الصحاح التي لا تختمل التأويل
 والسيد رحم ما أمعن النظر في هذه المسئلة وقلة العلامة الشوكاني على عادته وقد جاوز الجمع للمطر
 الشافعية وغيرهم وإنكره الأحناف لكن الشافعية قد قيدوا ذلك بجمع التقديم على المعتمد عندهم
 وما اعتقدوه مخرج فالحق جوازها مطلقا وقد قالوا إذا مطرت السماء بما يبل الذيل جاز الجمع وعليه فكل حاجة
 أو مشقة ندرت بما يساوي مشقة المطر بل الثوب المذكور أو تزيد عليها تقيد جواز الجمع والحمد لله أنه توافق
 النقول والعقول والقياس على جوازها ما اختارناه بقي أنه قد يقال إذا جعلتم حديث جمعه صلعم في المذنية
 على الجمع الحقيقي أنه كان للحاجة فكيف جاز الجمع لأصحاب النبي صلعم كلهم فان كلهم لم يكونوا ذوي حاجة
 وكيف تقولون بجواز الجمع للمقيم مطلقا فنقول ما علمنا حديث جمع النبي صلعم على أنه كان حين ذلك ذاتا
 بل أنه صلعم جميع الظهار الجوارح لا وقفا صدق المخرج عن أمته وأصحابه تبع له وإخوان في كل أمر فهذا الحديث
 يدل دلالة واضحة على جواز الجمع للمقيم ولو لم يكن ذا حاجة لمصلحة من المصالح الدينية فجوازها للحاجة أو مرض أو هذا
 مما لا يستريب فيه عاقل وجوزنا ما أمجد من الجمع للربض وأنا أفقت رجلا ميسورا يخرج منه الرمح ساعة ضاعة
 ويشكل عليه التوضي لكل صلوة أنه يجمع بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء جمعا حقيقيا بجمع تقديم أو تأخير الكل
 واسع وديننا ليس بجد الله ولكن أهل لتقليد حزم أو أسعوا والقوا عباد الله في المشقة والكلفة وقد قال
 النبي صلعم يسهروا ولا تقسروا أو نشدوا ولا تقسروا أو لا تقسروا ولا تقسروا أو لا تقسروا فنقول من انتهى سفره بين الصلوة
 الميسرة فإن كان هناك له شغل وحاجة أو مشقة عليه كأمته أو يتوقعها جاز له أن يجمع الثانية مع الأولى
 ولا فرق ما بين التقديم والتأخير طرح اللادلة ومن أراد الجمع اذن للأولى وأقام لكل صلوة يعيها أي
 مكتوبة لحديث جابر بن النبي صلعم صلى الصلوة بين بعرفة بأذان واحد وأقامت بين الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي

ومما ذكره بغير ذكر الاذان ولا يعارضه لوجوه كثيرة والزيادة من الثقة واجب قبولها وقد ذهب الى ان المشروع اذان واحد في الجمع اقامة لكل واحدة من المجموعتين الشافعي في القديم المعتبر عند اصحابه وهو المروي عن احمد وابن جرير وابن المنجبين وقواه الطحاوي وقيل يجمع باقامين بدون اذان وهو ضعيف.

باب صلاة الجمعة فصل الجمعة في كل موضع تصح فيه مسائر المصلين خلافا للاحناف حيث اشترطوا المصير الى ائمة الاثنية المستوطنة للمجموعين حالتي كونها ذات مسجد يسوق قال بعض الاحناف مستدلا لمذهبه في كونه الجمعة لا تصح الا في مصر او في فناء المتصل به بقوله كرا حجة ولا تشرى ولا فطر ولا اضحى الا في جامع فان المصير للجامع كل موضع له امير وقاض وما ذكره لم يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يروى عن علي بن ابي طالب وصح عنه بعضه وقال البيهقي لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وقول سيدنا علي لا يجزئ به لا سيما فيما لا يجتهد فيه مجال لا سيما اذا صح عن كثير من كبار الصحابة ما يخالف هذا المروي عن علي ولم يتفكر هذا المستدل في ان الزيادة على الكتاب لا يجوز بخبر واحد صحيح عند الاذان فكيف يجوز بخبر موقوف ضعيف اما رفعه فهو من عيد هذا الحنفى قارة يرفع الموقوف وقارة يصف الصبح وقارة يغير الحديث بالفاظ لا تكاد توجد في شيء من كتب الحديث والله العاصم وتأتان ادل جمعة انما اقيمت في قرية علوان وذر الثبات يزرها المدي ونحب على كل كلف حر ذكروا مقيم بلا مرض ونحوه فلا تجب على غير مكلف كصفير ومجنون ونحوها ولا على عبد مملوك ولا على امرأة ولا مسافر ولا مريض ونحوه كاعني لم يجد قايده او قالت الاحناف لا يجب عليه ان وجد قائدا او في الباب حديث النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة من واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض او خرج ابو داود ومن حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الحاكم من حديث طارق عن ابي موسى قال لما نظرت وصحبه غير واحد قال السيد وفي حديث ابي هريرة وجاب ذكر المسافر قلت واستثناء المسافر قد وقع عليه الاتفاق في جماعة للاتباع ولما عرفت في الحديث الماروا فلها امام مقتدى اي اقل الجماعة امام ومقتدى وقد دل على ذلك حديث عبيد بن عباس في صلواته خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه الجماعة وفي الباب حديث من استوفى من النجوم وايقظ اهله فصليا جميعا الحديث وحديث من يتصدق على هذا المن فاته الجماعة دانه تام ^{بصل} وحديث من سواه احمد وابوداود والترمذي بمخاضه وفي رواية لا احد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه الا ظهر فدخل رجل ذكره وفي النيل اخرجيه ايضا الحاكم والبيهقي وابن حبان بسنه الترمذي قال في الباب عن ابي امامة وابي موسى والحاكم بن عمير واحاديثهم بلفظ الاثنان في اوقافهم جماعة حتى قلت وما يدل على ان الاثنين في اوقافهم جماعة حديث ابي بن كعب

قال فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الرجل مع الرجل اذكى من صلوته وحده لا وصلوته مع الرجلين اذكى من صلوته مع الرجل
وما كان اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي والمحاكم
واشار ابن المديني الى صحته فبناء على هذه الاحاديث لو خطب ائمة رجلين صلى احدهما خلف الآخر صححت الجمعة
سواء كان في مصر او قرية او سواد في بيوت او كهوف او خيام وسواء كانا مستوطنين من تميم عليه الجمعة او غير

من تميم عليه لما ياتي قريبا ان شاء الله تعالى ومن كان خارج محل اقامتها بحيث يسمع النداء وجب عليه السعي اليها
تدبر تعالى لما اورد في الصلاة من يوم الجمعة فاستقر في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة يوم الجمعة يسمع النداء رواه ابو داود والدارقطني قال في انما الجمعة على من سمع النداء

ولا يشترط لها حضور ولا امام ولا نائب فلا خلاف في اشتراطهم ذلك لجمعة صلوة الجمعة اذا لم يستدلوا على ذلك بدليل
صحيح وقد بالغ الاحناف حيث قالوا لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان فان ظاهرة بل حقيقة
تعطيل الجمعة اذا اعدم السلطان او كان فاسقا لا يبالي بامور الدين لما هو مشاهد في سلاطين زماننا انهم مسلمون
لا اسم فقط لا يصلون ولا يصومون ولا يحضرون الجمعة والجماعات انما شغلهم شرب الخمر استماع المعازف ومصاحبة
القيقات وكذلك اذا كان كافرا اكان في بلاد الهند والهند والصين فان سلاطينها انصارى او عبدة الاوثان

مع ان عدد قاطنيها من المسلمين ينفذ على مائة مليون فلا قدرى ما حكم الجمعة على اصل مذهبهم في
هذه الايام المتأخرة حيث سلبت انصارى اكثر بلاد الارض عن ايدى المسلمين حتى انها غلبت على سواها
العرب كالعراق والمسيحية واليهود ومسقط اجرت احكامها وقوانينها فيها وفي تلك البلاد من المسلمين ما

تزيد على مآت الوف فهل يعتقدون عدم وجوبها ويقولون انه انتهى الزمان الذي يمكن ان يقال فيه بوجوب
الجمعة ومثلهم من استرطلها شرطا لم يوجبها الله فانزى ان من لازم قول هؤلاء تعطيل الجمعة اعدام ايجابها
المطعم من الدين بالقصر ثم من تحقق اصل سبب وجوبها المصلحة في آخرها علم انه لا فرق بينها وبين سائر الصلوات الا في كونها تكون في جماعة

كما يدل عليه لفظ الجمعة فانه مشتق من الجمع فتسميتها جمعة تدل على ذلك هي لا تكون جمعة الا اذا تحقق وجود مسدول
اسمها فانه اعظم دليل على وجوب اداؤها في الجماعة ولا يبعد ايجاب حضور اهل البلد في المسجد الجامع مع
انما ادخوله اذا امكن ان يسعهم ولو في رحابه لا سيما اذا حضر السلطان وامر بالحضور الى محل ولعله كان
طاعته فيما كان مخالفا للشرع واجبة لان اجتماع سائر افراد البلد اذا القرية لتحصيل الايتلاف بينهم من

سن مقاصد الجمعة لكن اين ذلك من كونه شرطا لا تصح الجمعة الا به وليتم في قتها بانتها وقت التمه
لا يفسد بدل عنه فتسقط صلوة الظهر بها ولا اصل ان يكون البديل مثل البديل عند معهما امكن الا اذا منع عن

في دليل وحيث لم يرد دليل في حوازيها بعد وقت الظهر تعين الوقت على عطايتها وقت الظهر في الانتهاء
 خلافا لما لا يكاد واحد من فنيها يحكي عنهما اما ابتداء فعلها فالا فضل ان يكون ما قبل وقت الظهر ايضا ويجوز
 فعلها قبل الزوال سيما اذا عرضت ضربة وخيفت المشقة كشد الحر وغوها وفاقا لتمام احمد رحمه وحلافا
 للثلاثة لحديث سهل بن سعد قال ما كنا نقبل الا نتقدي الا بعد الجمعة روى الجماعة وعنه احمد ومسلم والترمذي
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقال بعد الزوال غداء وعن جابر بن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب
 الى مجالسنا فنرى حين تتزول الشمس يعني النواضح روى احمد ومسلم والنسائي فاذا كان حين اراحتهم
 الجمال بعد ربوعهم من الصلوة يكون هو حين الزوال متى يكون اجتماعهم وكم يكون وقت الخطبتين في الصلوة
 فليتأمل ذلك المنصف قلت وبذلك يعلم ان وقت صلاة الجمعة يكون من العداة الى آخر وقت الظهر فابتداء
 وقتها بابتداء وقت صلاة العيد وبذلك يمارت الزوال او بعد الزوال لا ينافي فعلها قبله اذا كان وقتها
 هو ما عرفت فاذا اخرج الوقت قبل ان يدرك منها ركعة فيه اقموها ظهرا وفاقا للشافعية وخلافا للاحناف
 في البطالان واحد ومالك في اتمامها الجمعة فالاحناف قالوا يمنع البناء الاختلاف ونحن لا نعلم ان مثل هذا
 الاختلاف موجب للقطع فانساد العبادة المنع عنه لانه لا شيء من ذلك منات لصحة صلاة الظهر الا
 الاختلاف في القدر وهذا قد اعتقر بالكتفاء الشارع باحد هما عن الآخر كما بينهما صلواتا وقت واحد
 فتجوز بناء احدهما على الاخرى اولى بالصحة والاكتماء كيف وقد جوزتم الاتمام باسبابه الطارئة اثناء صلاة
 المسافر النابوي للعصر لم يزل مالك واحدا لا دليل ولا تعليل اذا ادركوا منها فيه ركعة اقموها الجمعة خلافا للشافعية
 والاحناف. وفاقا لاحد ومالك فان الاحناف قالوا تبطل يستقبل الظهر قد عرفت فسادا والشافعية قالوا
 يتمها ظهرا وقاسوا الا ابتداء على الانتهاء وبالنواحي قالوا فلو كان في اثنا عشرها فعلم ان ما بقي من الوقت لا يسع
 اقل الواجب انقلب ظهرا من حين علمه لا من حين انقضاء الوقت ولنا قوله من ادرك ركعة من الصلوة
 فقد ادرك الصلوة للمفسر من بعض افرادها بقوله من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد
 ادرك العصر من ادراك من الفجر ركعة فلان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر الحديث بمعناه وقد قد من الفقه
 في غير موضع والجمعة داخله في ذلك فهو حجة لنا وليس مع اننا الفسحة ولا دليل غير الراي القاسد ومن
 ادراكها مع الامام ركعة فقد ادراكها اتفاق العوم ما قدمنا: ولحديث اخر من ادراك ركعة من صلاة الجمعة
 فليضع اليها اخرى وقد تمت صلوة وهو لا ينقص عن درجة السن بخبره وعليه فلو ان اخرنا فاعتدى بهذا المصير

واحد ركعة فقد ادرك هذا الاثر ايضا الجمعة فليصف اليها ركعة اخرى ولو جاء ثالث فذلك هو ركعتا الجمعة
 راجحه اكثر المتأخرين من الشافعية وهو الحق عندنا لما عرفت من ان اقل الجماعة اثنان خلافا للاحناف وكذلك اذا ادرك
 اقل منه اقبل تحليل ذلك ادرك الجمعة وقد قال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الثلاثين من ابرك من صلوة الجمعة
 اثنان من ركعة ولو سجود السجود مع الامام فقد ادرك الجمعة فيلزم صلوة ركعتين وقد ذهب الى ذلك الامام
 ابو حنيفة واليوسف وقال محمد بن الحسن من الاحناف والائمة الثلاثة ونجوا صاحبنا لا يدرك الجمعة وانما يظهرها
 وقال طائفة من لا يدرك الجمعة الا بادر ارك الخطبتين وقوله في غاية البعد استدلال الثلاثة بمفهوم الحديث المتقدم
 وبثبوت بعض الشرائط ولنا ان منطوق قوله صلعم ما ادركتم فضلو او ما فاتكم فاقموا الحديث مقدم عليه وفوات
 بعض الشرائط غير مسلم وما عطل به بعض الاحناف لما رجحناه فليس بشئ بل الوجه هو ما ذكرناه وهل يجزى
 ويطر ما ذكرناه سابقا فيما اذا اقتدى بهذا المسبوق شخص اخر ام لا الظاهر اطراد ذلك ههنا ايضا ولا مقام
 الجمعة الا بتقدم خطبتين قبلها واما الائمة الاربعة وقيل هما واجبتان وقيل سنة وهذا الاخير
 لمختارة المشركين وتبعه السيد من مولفاته بحسب عادته وبطل قول من قال باشتراط الخطبة حيث لم يدل
 عليها دليل قول لا يفتي ان المقصود الاعظم من الجمعة هو اجتماع من امكن اجتماعهم من المؤمنين ولهذا
 الاجتماع مقاصد وغايات وفوائد جليلة فمنها الاجتماع الودى على طاعة الله الذى لا تقى بحجر فائمة الاسفكا
 وقد حل على انه من مقاصد الجمعة الذى لا تكون ولا تسمى الجمعة جمعة الا به كما قدمنا ادلة ذلك واذا نظرنا
 الى انه هذا الاجتماع العظيم الذى قد رغب فيه الشارع الترخيب العظيم الذى يرهب توعد على الخلف
 عنه بالتحريف الشديد المهيب فلا نرى ان العقول تقتنع وتكتفى بان سبب ذلك هي صلوة الركعتين بل لا
 عن الامايع التى لم تشرع فى وقت الظهر بل لا اعتبار لبعض ذوى الضرورات فلا بد ان يكون وراء ذلك
 اشياء هي مقصودة ولا نرى احدا من ان نقول ان المقصود من هذا الاجتماع كمال الاحتياط والاهم بالمعروف
 والنهي عن المنكر الذى امر الله به فى كتابه مع تعريف المؤمنين بمصالحهم وفوائدهم فى دينهم ودنياهم بحسب
 ما تقتضيه الحالات والوقت وحيث ان هذا الخيراى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قد امر الله به فى كتابه ولا
 يقتضى الوجوب لم يكن بد من وقت محدود للقيام بهذا الواجب العظيم الخيراى العظيم فلا بد ان يكون العمل بذلك
 الواجب على جميع المؤمنين فى كل اسبوع مرة فى كل مصر وبلد وقسوة وموضع من مواضع المسلمين اختيار لذلك
 يوم الجمعة لما اختص به ذاك اليوم من الخصائص الفضائل من نور العظام مما لا يحتمل هذا المختصر بيانه

وقد اشار الى بعض فوائد في الزاد وعليه فيكون من اعظم مقاصد هذا الاجتماع الخطبة المشتملة على حمد الله
 وتثناؤه والآيات القرآنية والوعظ والنذكير وكنها الاعظم هو الاخير اعني الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعرف
 المسلمين بما يصلح دينهم ودنياهم فلا تكون الجمعة جمعة الا اذا وجد هذا المقصد فالخطبة واجب من اجبات
 الجمعة وضمن من فرضها التي لا تكون الجمعة جمعة الا بها ولا تزي كون صلواتها ركعتين الا تخفيفا لما
 عسى ان يلحق المجتعيين من الكلام التعب طول الانتظار للمبكرين الى محفل الاجتماع لرضاء رب العالمين
 ولذلك لا يستحب التنفل بعد الجمعة في المسجد بل الاولى ان ينتشروا بمحرم الفراغ من الجمعة واليه اشار
 الله سبحانه بقوله فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نازع الشوكاني
 والسيد وغيرهما في اقتضاء قوله تعالى فانتشروا الى ذكر الله لوجوب الخطبة بشبهة ان المأمور به وهو ذكر الله
 محمل بمحفل ان يكون المراد به الصلاة ويحتمل ان يكون المراد به الخطبة والصلاة قد اتفقوا على وجوبها فتكون
 هي المأمور بالسعي اليها دون الخطبة ونحن لا نقبل ذلك منهما ولا نطمئن قلوبنا اليه بل الامر عكس ما ذكر
 اذ الصلاة اعني صلاة الظهر اربعاء اوراكتعين قد علم وجوبها كافة المسلمين كلهم قبل نزول هذه الآية فحمل
 هذه الآية عليها هو من باب تحصيل الحاصل ايضا الصلاة قد صارت معروفة باطلاق لفظ صلاة عليها عرفا
 شرعيا فاذا جاء الامر بالسعي الى ما يسمى ذكرا فانه لا يصدق على ما قد انقص باطلاق اخر في الشرع كالصلاة
 مثلا بخلاف الخطبة فانه كان يطلق عليها اذ ذاك انها ذكر وتذكير وهما يوضح ذلك حديث بيان فضيلة
 الساعي الى الجمعة وفيه فاذا جلس الخطيب طوت الملائكة الصحف يستمعون الذكر فلو كان السعي المأمور به
 لمجرد الصلاة دون الخطبة لدامت كتابة الملائكة لفضائل الساعين الى وقت اقامة الصلاة او تحريم الامام
 لها فكان الحديث مبنيًا على فضيلة التذكير الى هذا الذكر العظيم ما بعد من الصلاة والآية لبيان وقت وجوبه
 وانه محرم على من لزمه الحضور بخلاف حتى حرم عليه البيع الذي احله في كتابه وانما ذكر وعبر بالسعي تنبيهها
 على المبادئين سماع الاذان ليدرك الخطبة ومعلوم ان الذكر الذي يلي الاذان انما هو الخطبة بالاتفاق وقد اطلق
 النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المذكور لفظ الذكر على الخطبة فكانه وقع تفسير الذكر المذكور في كتاب الله اخرج هذا الحديث
 الجماعة إلا ابن ماجة نقوله يستمعون الذكر نفس في ان الخطبة هي التي تسمى ذكرا يوم الجمعة فتعين انها المقصودة
 بوجوب السعي بالفصل الاول ولا يبعد تناولها للصلاة بالبيع فالنذر للصلاة والسعي لا يكون اولا الخطبة
 وهي الباقية على صلاحية اطلاق لفظ الذكر عليها لغة وشرعا كما عرفت فتحرى البيع المباح الحلال وقت

فقد عرفت
 خطبة الجمعة
 رواه عن
 ذكرها في الكافي
 وفيها عليها
 رغبته
 قال انما عرفت
 الخطبة منفع
 الكرمين
 لمن فاته
 الخطبة
 على اربعاء
 ربه

وترجمته وعلم الفحو والصرف وغيرها ولا تتعين لها الفاظ مخصوصها لانه صلعم خطيب بالفاظ مختلفة ولم يامر
 بنوعيين لفظ منها ويشترط قصد برهان مجرد الله وانا المشافعية ونسلا فاللغات لقوله صلعم كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو جند سرور والود اود وكلاهما والترمذي وصفه وابن حبان كل من ذى بال لا يبدأ بحمد الله تعالى فهو
 اقطع والمعاد النافذ في شيب الكلام ذي البال الخالي عن بعد الاجزى فيعيد من يبد التفسير عنه وما كان كذلك
 فلا يصلح ان يتقرب به الله تعالى ولذا لا يرد في نقل انه صلعم خطيب خطبة لرصد رها بحمد الله والتشاء عليه
 وما كان ناقصا مستقذرا للمؤمنين ولم وه الله ورسوله صلعم فلا يصدر عليه انه هو المراد بامر وهذا اصل عظيم
 يجب على له فيه التنبيه له وقد غفر عنه الامام الشوكاني ههنا وكذا كل من لم يشترط حمد الله في اول
 الخطبة فاذا انضمنا الى هذا الاصل قوله صلعم كل من احد في امرنا هذا اما ليس منه فهو الحديث لم يبق
 شك في شرطية ما ذكرناه للخطبة وهذا المراد من به عليه فاحفظه ثم الشهادتين اى شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله اى لعبدات محمد الله وبني عليه وانا في اشتراط ذلك قوله صلعم الخطبة التي ليس فيها
 شهادة كاليد الجند اوردوا احمد وابوداود والترمذي وحسه وقال تشهد بديل شهادة وقد روى البيهقي في
 دلائل النبوة من فواعكائية الله تعالى فاحفظ وجعلت امتا لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا انك هدى وسوى
 الحديث وما سوى ذلك فمندوب اى مسنون وذات الاجتهاد وخلافا للشافعية وغيرهم في اشتراطهم لصحة الخطبة
 الصلوة على رسول الله صلعم على ان الخلاف في وجوبها عند ذكره صلعم فوى وهم لم يقولوا بذلك مطلقا وقد اشترطوا
 الوسمية بالتقوى وقد منات الخطبة لا تكمن خطبة الا بالذكور والتذكير فنحن نوافقهم في هذه المسئلة
 من بعض الوجوه اما اشتراط قراءة آية من القرآن في احد الخطبتين الدعاء للمؤمنين في الثانية وكونهما
 بالعربية وبعد الزوال والقيام فيهما لمن قد روى الجليس بينهما كذا في سماء اربعين كاملين فذلك
 غير الاخير وغير كونهما بالعربية وان كان مسنونا موكدا الا انه لم يزلهم على الوجوب الشرطية دليلا يصح العمل
 عليه نعم لا بد من فصل بين الخطبتين بحيث تمتاز احداهما عن الاخرى وكلاهما تكونا خطبتين كذا في البحر بهما لا بد
 منه فلو اسرهما بحيث لا يبد جاهر لم يعقد بها وذلك ظاهر لا غبار عليه فلا نطيل الكلام بالاستدلال عليه فنهى
 ان يخطب على من تقع او من غير الاتباع في ذلك فيسلم ندبا اذا دخل من باب المسجد لا قبله عليهم ثم على من قرب
 من المنبر للاتباع رواه البيهقي لا قبله عليهم فاذا صعد قبل عليهم وسلم ايضا للحديث جابر ان النبي صلعم كان اذا
 صعد المنبر سلم ثم اراه ابن سلمة وفي سادة ابن لهيعة وقد روى من طريق اخرى من سلا وبلاغا ومنداوى بعضها

ذكر الأقبال على مقتديين وتجميع طرق الحديث تتعاضد فيقوى الاحتجاج به سيما وقد ايدى العمل المستمر من ذي العهد
الاول وجلس اذن ثلوث بصوت عال رفيع كما وزن لساننا نصلوا الحديث السائب بن يزيد بن زوقان كان النداء
يوم الجمعة اوله اذا جلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكرهه فلما كان هذان وكثير الناس
زاد النداء الثالث على الزوراء ولم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غير واحد من اهل البخاري النساء وابردا ودانما
كان ثالثا لعدالة اذ انا تعلينا قال الشافعية والاولى ان لا يلتفت بمينا ولا شكلا ولا من خلفه وهو وجيه لانه
لم ينقل غير استقيا لهم وما سواه فهو بدعة ويكره ان يدق على المنبر وان يعتمد على عصا ونحوه كالقوس للاتباع
كما صح انه صلى الله عليه وآله وسلم تركها في خطبة يوم الجمعة على قوس او عصا قال بعض الشافعية حكمته الاشارة الى ان هذا الذي
قامر بالسلاح ورماده صاحب الهدى ويخطب قائما الحديث ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم
يجلس ثم يقوم كما تفعلون اليوم رواه الجماعة وقال الله تعالى وتركوا من خطب جالس معاوية
وانكر الصلابة على من يخطب جالسا لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخطابة الا مع القيام واختلفوا في خطبة النكاح والاولى
ان يخطب قائما فيه ايضا ويجلس بينهما للاتباع كما في حديث ابن عمر المار وغيره وقد رواه بعضهم بقدر جلوسه
الاستراحة وقد روى قراءة سورة الاخلاص وقد ادعى جماعة من العلماء وجوب الجلسة بين الخطبتين في القيام فيهما
والحق الندي ان تكون بليغة مختصرة فيقصرها ويطل الصلاة للحديث الصحيحة في ذلك ولقوله لا مبالاة
وقد امره بايجاز الخطبة ان من البيان لسيما ولا سيف كل الاسف ان السفهاء في عصرنا يخالفون السنة يطيلون
الخطبة ويقضون الصورة وان يقول اما بعد لثبوت ذلك في خطبه صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيحين ليجد في الموعظة ويخرج
بها صوته الحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب احمرت عيناه وعلل صوته واشتد غضبه حتى كأنه
من زهر جيش يقول صبحكم ومساكم بركة مسلم وابن ملحة وفي النيل قامته في صحيح مسلم ويقول اما بعد فان
غير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم وشر الاصول محدثا نفاقا وكل بدعة ضلالة الحديث
واذا دعا فيها رفع السبابة للحديث حصين بن عبد الرحمن قال كنت الى جنب عمار بن ربيعة وبشر بن حمار
ويخطبنا فلما دعا رفع يديه فقال عمار قبح الله هاتين اليدين رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا
دعا يقول هكذا ارفع السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه قلت قد جرت عادة السفهاء
في زمننا انهم يرفعون ايديهم للدعاء بين الخطبتين وقد عرفت ما قال فيه عمار فنقول مثله قبح الله
ايديهم ورفقهم لا اتباع السنة وان يكون متطهرا من الحديث وطاهرا عن الخبث اى في الثوب والمكان

واليد ن وذلك للاتباع لانه صلعم كان اذا نزل عن المنبر بعد تمام الخطبة يصلي من غير ان يتوضأ فاعلم انه كان يتوضأ قبل ان يشرع في الخطبة وهو المراد وقالت الشافعية ان ذلك شرط لصحة الخطبة ابتداء وانتهاء والحق ما عرفت وفاقا للثلاثة ولا بأس بالكلام فيهما وبينهما وبين الصلوة للمصلحة خلافا لبعض الشافعية لان النبي صلعم كان يخطف فجاء الحسن والحسين عليهما اقيصان احران يمشيان ويعثران فنزل رسول الله صلعم من المنبر فخلعهما فوضعهما بين يديه ثم قال صدق الله انما اموالكم واولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين يمشيان ويعثران فلم اصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهمما قال في التتبع رواية الخمسة وعن انس رضي الله عنه قال رسول الله صلعم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يتقدم في مصلاة فيصلي ثم يركع الجمعة وثبت ان رجلا اخذ بيد النبي صلعم بعد ان اقيمت الصلوة فما زال يكلمه حتى نفس بعض القوم اما ذكر الخلفاء في الخطبة او ذكر سلطان الوقت فيها فندعة مستحدثة لانه لم ينقل عن السلف الصالحين ذلك وورد في ذلك حديث انما احداثه المرءانيون كانوا يسبون سيدنا عليا رضي الله عنه على المنابر فلما هلكوا واصابت الخلافة بنى العباس هم جعلوا يسبون بنى امية ويجوز ان يقرب بعد الفاتحة في ركعتيها ما شاء من القرآن اتفقا لانه لم يرد عنه صلعم ما يدل على لزوم قراءة شيء من القرآن معين لا يجوز غير ذلك وقد قرأ الصديق رضي الله عنه بالبصرة والا فضل ان يقرأ في الاولى بالجمعة او سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بالمنافقين او هل انا حديث الغاشية لحديث عبد الله بن ابي رافع قال استخلف مروان ابا هريرة على المدينة وخرج الى مكة فضلى لنا ابو هريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة اذا جاءك المنافقون فقلت حين انصرونا انا قرأت بسورتين كان علي بن ابي طالب يقرأ بهما في الكوفة فقال اني سمعت رسول الله صلعم يقرأ بهما في الجمعة رواه الجماعة الا البخاري والنسائي وصح انه صلعم كان يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة في الركعة الثانية هل اتاك حديث الغاشية وصح انه كان يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية اما في زمننا فالسقاء للجهلاء تركوا سنة النبي صلعم ويقرأون الجمعة في الركعتين في كل ركعة ركوع منها او يقرأون او اخر السور مثل لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة الى اخر السورة او لقد جاءكم رسول من انفسكم هنز عليه ما هنتم الى اخر السورة او لقد صدق الله رسوله الرويا بالحق الخ او السماء بتبينها بايد وانا لموسعون الخ او ان الذين سبقوا لهم منا الجنة اولئك هم اصعدون او آمن الرسول بما انزل اليه

من ربه اوان في خلق السموات والارض الى اخر السور وقد عرفت انه يخالف السنة وفي صلوة الصبح من
 يومها لم تنزل السجدة وهل تنزل على الانسان للاتباع رواه الجماعة الا الترمذي واباد اود لكنه لهما من
 حديث ابن عباس زاد الطبراني وكان يدعى على ذلك قال الحافظ رواه ثقات ذكره بعض اصحابنا المداومة
 لثلاثتهم التخصيص انا كنت متفحصا لرواية الترمذي حتى وجدت في مستدرك الزائر ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة
 يوسف في صلوة الفجر يوم الجمعة وقد روي انه صلى الله عليه وسلم فيها عند ذكر السجدة (راى اذا قرأ تنزىل السجدة) وصح سجود
 عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وكثيرين وقد تقدم الكلام على ذلك في سجود الثلاثة ومن كان مصليا بعد الجمعة
 فليصل اربعا وفي بيته افضل واقل لسنة ركعتان كذلك لان ذلك قد سمع عنه صلى الله عليه وسلم ونقل نقلا صحيحا من قوله
 وفعله وظاهر احاديث تعيينها باربعة انها تكون لسلام واحد خلافا للشافعية ولا يعارضه حديث صلوة النهار مثنى
 مثنى لان الاول خاص وهذا الاخير عام والواجب بناء العام على الخاص قد ورد فيه ما يدل على ما اخترنا من
 عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعا وبعد اربعا ويجعل التسليم في اخرهن ركعة اخبرني الطبراني
 في الاوسط وقد دل على ان فعلها في بيته افضل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث العجيب افضل صلوة المرء صلوة في بيته
 الا المكتوبة وفي حديث ابن عمر يصلي بعد اربعا ركعتين في بيته رواه ابو داود ودوراه مسلم وفيه كان يصلي بعد
 الجمعة ركعتين في بيته وفي لفظ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينسرف فيصلي ركعتين في بيته واخرج الجماعة
 الا البخاري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فسلوا اربعا فان عجل باحدى فصل
 ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت وفي زمننا هذا التزم السبعة الجهلاء الصلوة بعد الجمعة في المسجد
 ولا تكاد ترى اسدا منهم يرجع بعد الفرض الى بيته ويصلي السنة هناك فيهم جعلوا بيوتهم قبورا او كذلك قبل الجمعة
 يصلي اربع ركعات او ركعتين وركعة الاربعة في حديث ابن عباس فيه لا يفصل في شيء منهم اخرج ابن صاحبه زاد
 الطبراني دار بعد اربعا وسنة ضعيف وفي حديث ابن مسعود اخرج الطبراني في الاوسط وفي حديث علي اخرج
 الطبراني ايضا وروى عبد الرزاق هو قاض على ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربعا بعد اربعا واخرج ابن سعد
 في الطبقات عن صفية رضي الله عنها اربع ركعات قبل خراج الامام الجمعة وورث الركعتان في حديث سليمان الخطابي
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم هو يخطب اعليت ركعتين قال لا قال فصل وتجوز فيهما ما سجله البعض على تحية المسجد والله
 اعلم وسين ويقال يجب الغسل لمن اراد حضورها والا فيسجد قد دل على الوجوب حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا بآء احدكم الجمعة فليغتسل رواه البخاري وفي صحيح مسلم اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة فليغتسل

وكلامه للوزير لم يكن في الباب الا هذا كان كافيا في الدلالة على الوجوب على ما ذكرناه يحمل حديثه بن سعيد
 الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وهو اصح ما ورد في هذا الباب رواه البخارى
 وغيره وفي بعض طرقه واجب كغسل الجنابة كما ذكره ابن حبان وقد مر البحث في ذلك في كتاب الطهارة وقد
 تامل بعض الاخفاء لفظ الوجوب بالسقوط وجعل على معنى في معنى قوله صلى الله عليه وسلم واجب على كل محتلم ساقط عن كل محتلم
 وهذه التاويل في غاية السقوط ونحن نقول ان قوله صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب الخ الماراد انه واجب على كل
 من اراد حضور الصلوة كما عرفت ذلك من الاحاديث التي ذكرناها قبله وامامنا لم يرد المحذور لصلوة الجمعة
 فالذي يختاره انه لا يجب عليه الغسل انما هو له سنة اظهار للشعار والسرير بذلك فانه عيد المؤمنين
 وللتشبه بالمصلين مهما استطاع واذا كان يوم عيد فيسبب ان يكون فيه نظيفا وعلى ذلك نحل قوله صلى الله
 عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونغت ومن اغتسل وانغسل افضل رواه الحسن عن سمرة قال ابن الجوزى من احتجنا
 من عارض به احاديث الوجوب فهو مخفي اذ ليس هو في مرتبتها من الصحة ولا مقدار المرتبة قال الحافظ واشهر
 طرقه واقرها رواية الحسن عن سمرة اخبرها اصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله علتان احدهما
 انه من عنده الحسن والاخرى انه اختلف عليه فيه انتهى قلت وهناك عدة لم يذكرها الحافظ وهي عندنا
 من اعظم القوادح في صحة هذا الحديث ومن اقوى الشبه المؤثرة على الاقدام لقبوله وهي كونه من مرويات
 سمرة الذي حذر واجتهد في الفتنة ومخالفة امير المؤمنين سيدنا علي بن ابي طالب وعداوتك لارادة لوجه الله
 بل لا فراض تقفح في عدا التهلكة لا يسع المقام ذكرها وقد نقلت عنه اشياء منكرة وقد اشهر بنقل الاثبات
 مخالفة ومخالفة امير معاوية الكثير من السنن المشهورة في زمانهما الذي لا تخفى على عوام ذاك العصر من ثم
 اختلف الائمة في توثيق من مذهب سمرة ومعاوية وعلى الاقل فلا اظن احدا يسوى بين روايات سمرة ومعاوية
 وبين روايات السابقين الاولين من الانصار والمهاجرين حتى يحكم بالتعارض ولا يرجح هذا على ذلك فاما الذي
 لم يرجح حديث سمرة مع وجود العلل فيها على ما رواه هؤلاء السادات فنحن نكل الحكم في ذلك الى المتصفين
 والحاصل انه على فرض تسليم ان حديث سمرة صالح للاستيعاج فلا بد ان نجتهد في التوفيق والجمع بين الادلة
 مهما امكن ولا اقرب ولا اصح مما ذكرناه في ذلك بان نحل احاديث الوجوب على ما يريد حضور الصلوة لان
 سبب بدا الامر بالغسل انما كان في حق حاضري الجمعة. حديث سمرة وما ضاهاها على من لم يرد المحذور مما
 ذكرناه هي هنا المختارة عند المحققين من اصحابنا وامامنا قدس سره في كتاب الطهارة فقد فائنا فيه هذا التفصيل

والله حسبه ونعم الوكيل ويسقط الغسل بالمشقة او خوفها او خوف ذات الخطية او بعضها وكذا ان شغل عنه
 او نسيه اما لو كان يسقط بالمشقة او خوفها ونحوها فلا تكثر من الواجبات يسقط بذلك الا ان بعضها قد قل
 الشارع لها لا يعدل عنها بالضرر الذي لا يدل له فانه يكون عفو العذر المانع واذا كان حضور الجمعة
 وجوبها قد يسقط باسباب فسقوط الغسل اولى وقد سقط الوضوء بالاعذار والموانع وعُدل عنه الى التيمم والغسل
 كذلك اما لو كان يسقط بالشغل فلا تناقض لما ان ذلك يسوغ ان يجمع لاجله الصلوة والمراد اشغال طاعة او مباحة
 يحتاج فنها او ناخيرها الذي يودي الى ضرر او مشقة اما النسيان فامر ظاهر كما اذا تقدم الاستدلال في غير موضع
 على انه عذر مستقل قد ذكره عثمان بن عفان عن ثوبان في تخلفه عن التكبيرة الى اكره عليه الفاروق رضي الله عنهما كان الشغل
 كما في صحيح البخاري وقد قبل عن امرأة عمر بن الخطاب على ذلك الحاضر من الصحابة ولما ذكرناه انقصر على الوضوء زاد
 انكاره ايمانا لما يراه ان يقوم ويغتسل كما هو الحال من الحاضر فيتم الغسل ان كان مأمورا به الا انه يسقط بذلك
 العذر دانه يسقط اذا ادى الاشتغال به الى ترك الخطبة او بعضها لما عرفت انفا ان سبب وجوبه انما هو
 حضورها وحضور الصلوة فلا يترك الاصل لاجل الفرع وما ذكرناه يجمع بين الادلة التي قد يظن انها تناقض الوجوب
 وتسقط الاعتدالات واللدافات التي يتعنت بها المتعنتون ليؤدوا بها قوله صلعم غسل يوم الجمعة واجب
 على كل محتلم وليس ان يتنظف ويدهن ويتطيب ويتزين باحسن ثيابه وان يكره ويقصد هاما شيئا بسكينة
 لحديث سلمان الفارسي قال قال النبي صلعم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من
 دهنه او يمسح من طيب بيته ثم يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للامام اذا
 تكلم الا غفرا له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري وعن ابن سلام رفرانه سمع النبي صلعم يقول على المنبر
 في يوم الجمعة ما على احدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته رواه ابن ماجة وابوداؤد وفي حديث
 ابى هريرة رضي الله عنه عن راح في الساعة الاولى فكانا قرب بدنة الحديث رواه الجماعة الا ابن ماجة وقد ورد ما يدل
 على فضل المشي للجمعة وان له بكل خطوة ثواب عظيم وكذلك جاء في المشي بسكينة اجزئيل وذلك في احاديث
 كثيرة لا تسع المقام استرها وبسطها وكذلك في التذكير اليها وان يدنو من الامام اي حيث يسمع الخطبة للامر بذلك
 في غير حديث ولا يتخطى رقاب الناس ولا يفرق بين اثنين ولا يودي للاتفاق على كراهة ذلك عملا ولنهي عنه
 كما ثبت في الاحاديث الصحيحة حتى قال جمع كثيرون بتحريم ذلك نعم يجوز للامام المتخطي للمنبر والمصاحب
 المالحمد طريقا سواه وكذلك الحائض اذا اذنا له فيه كالحائض على ما رواه وقد قيل انه يكون لهم الاذن وفيه نظر

ولو صفوا وتركوا بين ايديهم المسجد خاليا فهل يجوز للدخالين ان يتخطوا رقابهم ليشغلوا ذلك الموضع ام لا
والظاهر انه ان كان المحل لا يرجى ان يشغل حين القيام للصلاة جاز التخطي لتقصيرهم ان رجي ولم يجد الداخل محلا
يجلس فيه فليشر اليهم ان يتفسحوا ويترأصوا بسد الخلل بين الصفوف فان لم يفعلوا فلا نزي لكرهية التخطي
وجهاً ميثلاً لتقصيرهم ومشاققتهم ولا ذية عليه في الوقت اكثر من الاذية عليهم بتخطيه فتأمله للآثرة
وقوع ذلك في هذا الزمان وليس هو كالاكن صفوا في طريق المسجد وتركوا اواسطه خاليا فانه لا حرمة لصفهم
ولا تاذيهم بالتخطي ما نالك الا لتقصيرهم بترك الدنو من الامام وتسوية الصفوف وهم بذلك كالمناغين
المصلين من المسجد قال الشافعية لو كان بين يديه عبدة او اولاده جاز له ان يتخطاهم وقال بعضهم
يجوز للعظم بصالح او ولاية ان يتخطى الى موضع الفقه والامعة ان لا يجوز الا من علم عدم كراهتهم وتاذيهم
بتخطيه اياهم على انه لا يخلو من خطر فالاولى تركه والجلوس في اى موضع وجد خاليا وان يشغل قبل خروج الامام
بصلوة او ذكر لقوله صلعم في حديث سلمان ثم يصلي ما كتب له لقوله ان الملائكة تضي على احدكم مادام في
مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يجد ثوان احدكم في صلوة مادامت الصلوة تجبسه الحديث
ومن في حكم المصلي فان شانه القراءة والذكر واذا جلس على المنبر استقبلوه للاتباع كما ثبت هذا ابن ماجة فاذا
شع في الخطبة وجب الانصات وحرم الكلام لقوله صلعم فاذا سمعت امامك يتكلم فاصمت حتى يفرغ رواه احمد
ورجال اسنادة ثقات وفي المسئلة احاديث ومفهومة النسخ عن عدم الانصات وهو في الكلام من باب ادولى بل
قد اورد النسخ عن الكلام منطوقاً في احاديث كثيرة فمنها حديث ابي هريرة ان النبي صلعم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة
انصت والامام يخطب فقد لغوت رواه الجماعة الا ابن ماجة ومنها قوله من دنا من الامام فلما ولم يستمع ولم ينصت
كان عليه كفل من الوزر ومن قال صد فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له رواه احمد وابوداؤد ولا تشرح حديث صلوة الا
تحية المسجد لانه صلعم قد خيا الصلوة بخروج الامام مما في حديث نبيشة الهذلي وفيه فان لم يجد الامام خرج
صلى ما بدا له وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وانصت الحديث رواه الامام احمد وله شواهد ومويديات
اما كونه يستثنى من ذلك ركعتي تحية المسجد فلحديث جابر بن عبد الله قال دخل رجل يوم الجمعة وسول الله صلعم
يخطب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رواه الجماعة وفي رواية اذا جاء احدكم والامام يخطب
فلا يركع ركعتين وليتجوز فيهما رواه احمد ومسلم وابوداؤد وفي رواية اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد
خرج الامام فليصل ركعتين متفق عليه وفي الباب احاديث وهي غرد على الاثبات دعوى النسخ مطلقاً حتى

تحية المسجد بعد جلوس الإمام على المنبر ورايت بعض الجهالة منهم يجلس اذ دخل المسجد شوي ثم يقوم
فيعلى ولا ادرى ما سبب هذه الجلسة وقد سن التحية بخرج الدخول قبل ان يجلس منهم من يجلس
الى ان يفرغ الإمام من الخطبة الاولى ثم اذا شرع في الثانية يقوم ويصلي السنة ولا ادرى ما وجهه
الفرق بين الخطبة الاولى والثانية على اصول امامهم ورايت كثيرا من الاخفاف هم لا يصلون تحية
المسجد ويشرعون اذا دخلوا في السنة الراتية مع ان النبي صلى الله عليه وسلم اكد لها بنحو ان فعلها ولو حين الخطبة ولم
يجوز غيرها واستحب تجمير المسجد يوم الجمعة لشهود الملائكة واجتماع المصلين قال في الزاد ذكر سعيد
بن منصور عن ابي نعيم بن عطاء الجعفي ان عمر بن الخطاب امر ان يجهر مسجد المدينة كل جمعة حين يلتصفت
النهار قلت ولذلك سمي نعيم الجعفي ان يتفرغ يوم الجمعة للعبادة لان له منزلة على سائر ايام
الاسبوع ولما كان كل قوم وامة يوما يتخلون فيه لعبادتهم ويستريحون فيه من اشغالهم فقد
خصنا الله بهذا اليوم الذي فضائله لا تحصى ولا تستقصى لا سيما وفيه الساعة التي لا يساد فيها
مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله عز وجل خيرا الا اعطاه الله تعالى اياه كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقوله قائما يصلي ليس ذلك بشرط في القبول كما دلت على ذلك اثار كثيرة ولما كانت هذه الساعة مبهمة في سائر
ساعات النهار لكونها منتقلة فلا شك ان تحريها بالعبادة من اعظم اسباب السعادة وذلك لا يحصل الا
باستغراق سائر اليوم في العبادة لا سيما وقد ورد في فضل ذلك اليوم كله ما لا يسع المؤمن الكامل الا ان يبادر
بغاية السهر والنشاط الى التشمير في العبادة والذكر سائر اليوم وقد بسط ذكر فضائل يوم الجمعة اهل الكتب
المبسوطة وبعضهم خصه بالتأليف فان شئت الاطلاع على شيء من ذلك فاطلبه من مظانه ولا سعت
كل الاسف على بعض من يدعى الفقهاء الصالح في زماننا لم يحضر لصلوة الجمعة التي هي فرض عين وانا اظن انه
ليس من اهل الصالح بل من اهل الضلال الذين خلل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
وان يكثرونها وليلتها من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
افضل ياك يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض فيه النخعة وفيه الصعقة فاكثروا على من الصلوة فيه فان
صلواتكم معروضة على قالوا وكيف تعرض عليك صلواتنا وقد ارميت يعني وقد بليت فقال ان الله عز وجل
حرم على الارض ان تاكل حصيد الانبياء رواه الخمسة الا الترمذي ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
وقال صحيح على شرط البخاري وعن ابي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثروا الصلوة على يوم الجمعة فانه مشهود

تشهد الملائكة وان احد الرسل على الامم صلت على صلواته حتى يخرج منها رواه ابن ماجة وفي الباب حديث
 وان يقرأ فيها سورة الكهف وفي يومها الكد وافضل الخبر الصحيح ان قراءة ذلك يومها تضيق له من النور
 ما بينه وبين البيت العتيق الحديث ومن تحرم لصلاة الجمعة وتحرم معه الموتى والموتون ثم نفروا ونفروا
 وبقي الامام منفردا جازت جمعة لوجود الجماعة في جزء من اجزاء الصلوة كما مر في المسبوق وهو كان الجواز
 الجمعة لان المراد باشتراط الجماعة فيها ان يردى كلها او بعضها في الجماعة فلا يرد الاعراض بجواز تحريم الامام
 قبل المصلين وانقاد صلواته ابتداء مع عدم الجماعة خلافا لابي حنيفة ومحيث قال ان نفروا قبل سجدة بطلت
 فيعيد الظهر وخالفه صاحبه فقال ان نفروا قبل التسمية بطلت وكالا وهو ما ذهبنا اليه ومن صلى الظهر قبل
 صلوة الناس الجمعة ولا عذر له اثم ولم تجزئه من فرضه وفاقا لفرق خلافا لما اعتداه الاخناف لانه ممنوع
 شرعا عن صلوة الظهر الا الجمعة كما توفرت بذلك الأدلة واستفاضت وانما تكون صلواته له نفلا وليزحمه
 حضور الجمعة فان لم يدركها صلى حينئذ الظهر دعوى ان الظهر هو الاصل الواجب حتى يوم الجمعة غير مسلم
 والعدو ومن اذا صلى الظهر في المصنوعة فلا تكرة لهم الجماعة خلافا للاحناف ويندب لهم اخفاؤها وفاقا للشافعية
 لان فرضهم الظهر والجمعة قد صححت الاحاديث باستحبابها في تادية جميع المكتوبات بلا تفرقة بين ذا ذاك وانما قلنا
 باستحباب اخفاءها لئلا يراهم من تجب عليه الجمعة في ذلك او يكسل فيظن الجواز لجهالة يقتدى بهم خروجا
 من خلاف من منع ذلك وكرهه والجمعة في يوم العيد رخصة مطلقا من اراد وفاقا للامام احمد وخلافا للاحناف
 والشافعية في اهل البلد الاحناف قائلون ان من حجت عليه الجمعة لا تسقط عنه صلوة العيد وقال الشافعي لا تسقط
 الجمعة عن اهل البلد والرايح عنده سقوطها عن اهل القرى قال من لم يرض ان يليل جو صلوة الجمعة لم يفصل
 وهذا من اضعف الاستدلال لا اتفاقهم على ان التفصيل لا يجب قبل الحاجة واستدلال الشافعية على ما ذكره من
 التفرقة بقول عثمان من اراد من اهل العوالي ان يصلي معنا الجمعة فليصل من احب ان يصرف فليفعل فهو حلال له
 على وجوبها على اهل البلد لا يصح الاحتجاج به لانه موقوف ولا اجتهد فيه عجال وثنا حديث زيد بن ارقم وطرد ساه مطا
 هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد بن ابي جعفر قال نعم الى العيد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء يجمع فليجمع
 رواه احمد وابوداود وابن ماجة والنسائي والحاكم وصححه لكن في سادة اياس بن ابي رملة وهو مجهول له شواهد و
 مويديت عن ابي هريرة وغيره وعن هب بن كيسان قال اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر الخروج حتى قالا النهار
 ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى لم يصل للناس الجمعة فذكرت ذلك لابي بن عباس فقال اصاب السنة رواه النسائي

وابوداؤد نحوه لكن من رواية عطاء ورجال الصحيح قول ابن عباس اصاب السنة المراد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حجة على الشافعية والاحناف وفي سقوط الظهر خلاف للارابعة والحق جواز تركه ايضا واما العطاء اي اذا سقطت الجمعة هل تجب صلوة الظهر ام لا فقال عطاء تسقط الجمعة والظهر معاني ذلك اليوم فلا صلوة بعد العيد الا العصر اي وجوبا ومن على الجمعة او الظهر فلا بأس قد استدلل عطاء بما روى هو قال اجتمع يوم الجمعة ويوم عيد الفطر على عهد ابن الزبير فقال عبيد ان اجتمعوا في يوم واحد فجمعها جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ولم يزد عليهما حتى صلى العصر اه ابو داؤد ورجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عن ابن ماجة عن ابن عمر اسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر رواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال حافظ قال في النيل قوله لم يزد عليهما حتى صلى العصر ظاهرة انه لم يصل الظهر فيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوفة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر اليه ذهب عطاء ذكر ذلك عنه في البحر قلت وذكره عنه ايضا بعض اتباع الائمة الاربعة والظاهر انه يقول بذلك القائلون بان الجمعة الاصل طابت خبير بان الذي فرضه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلوة الجمعة فاجاب صلوة الظهر على من تركها لعذر او لغيره عذر يحتاج الى دليل ولا دليل يصح للمسلك به على ذلك فيما اعلم انتهى ببعض زيادة قلت ما ادعاه الامام الشوكاني من ان ما رواه عطاء عن ابن الزبير وفي تركه صلوة الظهر يدل على ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوفة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر فيه نظر بل الذي نراه الاقتصار على سقوط الظهر بصلوة العيد فقط فان مراد صحيح انه يسقط بغير ذلك قلنا به واما دعوى تعميم سقوط الظهر بسقوط الجمعة وبتتركها العذر او لغيره عذر كما قال رحمه الله نعم ان ابن الزبير ترك الجمعة والظهر يوم العيد او بنعم ان الاصل كونها في الفرض في يومها الا الظهر فذلك معلوم منسادة من وجوه كثيرة فمنها ان المسافر والمريض وغيرهما ممن تقدم انه معذور كما تجب عليه الجمعة لعذره ومعلوم ان هؤلاء خلافات في ان الظهر اجبة عليهم لا تسقط بسقوط الجمعة عنهم ومنها ان من اكل الثوم ممنوع عن حضور المسجد بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولازم ذلك انهي تفويت صلوة الجمعة ومن المعلوم بالاتفاق ان صلوة الظهر لا تسقط بذلك ومنها ما في الصحيح عن عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين قال قال ابن عباس روي عن محمد بن عبد الله بن محمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى على اهل مكة في بيوتكم فكان الناس استنكروا فقال فعليه من هو خير مني ان الجمعة عزمة واني كرهت ان يخرجكم فتمشون في الطين الى حفص قلت وقوله قد فعله من هو خير مني دليل ظاهر في ان ما نراه ليس هو اجتهاد منه بل لا

اتباع وطاعة لما حفظه عن رسول الله صلعم وقوله صلوا في بيوتكم ظاهر في عدم سقوط الظاهر بسقوط الجمعة فان دفع
ما عرفته عن شيخ شيخنا الامام الشوكاني وروى عنها ان لا نسلم المساواة بين سقوط الظاهر لسقوط الجمعة بصلوة
كصلوة العيد مثلاً فيما روينا عن ابن الزبير بين سقوطه اي الظاهر لسقوطها اي الجمعة لا بصلوة كما رآه الامام في
دعواه التقييم قائل ذلك واحذر ان تقع في المنان الاجتهادية والله ولي التوفيق.

قائلة قد عرفت مما ذكر كثير من احكام صلوة الجمعة وادابها وقد افرد لها بعض العلماء تأليفاً بسيطاً فيها ما
لا يغلو عن الفوائد وقد تبهر اعلى فضائلها وفضائل يومها ولا اظن ان احداً ممن يتصف بالعقل تحق عليه
ما في هذا اليوم وعبادته والاجتماع لهما من الاسرار والحكم والاصول الاساسية والمصالح السياسية المفيدة
في احكام الاجتماع البشري والارتفاق والاستعمار سيما اذا كان الخطيب الواعظ هو الامام او نائبه ومخطب
لسان السامعين كلهم او اكثرهم فان ذلك يكون من اعظم الاسباب الى التاليف والاتحاد والعقاد على الخير
ومن اسباب العدل بين الرعية ومن اعظم موانع الظلم والعدوان وادراك المنكرات كيف والاسرار الدينية
فوق ذلك في هذا اليوم قد شهد بها وجدان الصادقين والمخلصين المحسنين العارفين فان شئت ان تعرف
ذلك بالتفصيل فدونك كتب الحديث والنسوف وانا قد جربت ذلك مراراً في لما ديت صلوة الجمعة بشايلها
وادابها فمرت على ايام الاسبوع التي تليها بالفرح والسرور والامن والاطمئنان واذا فاتتني صلوة الجمعة ولو نادى بها
قليلاً فبقيت في الاسبوع التي تليها حائرًا مضطرباً مشوش القلب لحيثي الاقمار والهموم لبتري لمن يودي صلوة
الجمعة بالشرائط والاداب والسنن بالفرح في الدنيا والاخر العظيم في الاخرة وخفية وحرمان لمن يفوتها او يكل
في اداؤها او لا يات الناس تركها للجمعة ويقاومها بالاعذار الباردة والعلل الفاسدة الاحناف رايت كثير منهم
يقول انه ليس هنا سلطان الاسلام ولا نائبه ادليس هذا بمصر جامع او لا يجتمع لها ربون رجلا ويتعذر
بامثال هذا الترهات والله يعلم انهم لمخطون محرمون مستولون عند الله عن تركها.

باب العيدين وصلواتهما العيد مشتق من العود وهو التكرار لتكررها كل عام من ثم قيل
للجمعة عيد الاسبوع لتكررها بتكررها او لعود السرور بعودها وانما جمع على اعياد بالياء الفرق بينه وبين اعياد
الخشب قيل اصلها عود بكسر العين وسكون الواو فقلت الواو لا تكسر ما قبلها مثل ميعاد وميعات
وميزان قال الخليل يقال لعيد كل يوم مجمع كما ذكرنا ان لكل قوم عيد اي يوماً يجتمعون فيه فيفرحون وقيل للعيد انه
يوم فرح وقيل لان كل انسان يعود فيه الى فعل عوائد يفعلها فيه وقيل لشرفه من العيد وهو محل مشهور

في العرب تنسب اليه ابل العيدية قلت ولا يبعد ان يلاحظ في تسميته الشرعية جميع هذه المعاني وزيادتها
 لما يأتي من تفصيل ما شرع في هذين العيدين وما اباح وبه تقام هذه المعاني وزيادتها عليها كما يأتي ملحوظة
 في تسمية هذين اليومين عيد اشرفيا فتنه وفي الحجّة الاصل فيهما النكل يوم لهم يوم يتجولون فيه ويخرجون
 من بلادهم بزيدهم وتلك عادة لا ينفك عنها احد من طوائف العرب العجم قدّم النبي صلعم المدينة ولهم
 وما لم يجر فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في الجاهلية فقال صلعم قد ابد لكم الله بهما خيرا منهما يوم لا يضر يوم
 الضربات ذكر ذلك النسائي وابن عبان باسناد صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هذين اليومين
 في الناس لا يسيب تنويه بشعائرين انتظيم لما كانا العبد او يتبرك به او تذكريا لهما وابطال ما كانا فيهما من المشقة
 ايضا في ذلك فحشي النبي صلعم ان تركهم وعادتهم ان يكون هناك تنويه بشعائر الجاهلية او ترويج لم اسم سلافيها
 وسننها او غير ذلك مما يضر بالدين او يعجز في النفوس اكراما او اعظاما العوائد للمفسدين الظالمين او يكون
 ذريعة لما افقتهم المكروهة في دين الله وشره وانما حوّلهم من هذين العيدين الى بدل لانه قد ثبت بالتجارب
 ان فطر النفوس عما تعودته من الملاذ ونحوها دفقة يكون في غاية الصعوبة والمشقة لميلها الى ما تنهوا عنه ميلا طبيعيا
 وانه وان امكن مع هذه المشقات ان يفطم نفسه بعض ذوى الالباب الدين لا الى بدل الا ان فطم الامة جميع
 افرادها حتى النساء والعبيد والعبيان ونحوهم ربما كاد ان يكون من المتعذر فضلا عن المشقة العظيمة فكان
 من شفقته المشايخ وعظيم حكمته هو التحويل الى البديل وقد اطلال في ذلك ونحوه شيخ الاسلام في كتابه
 اقتضاء الصراط المستقيم ان ايجبت مزيد بيان في ذلك ونحوه فارجع الى ذلك الكتاب فانه قد انى فيه
 بالعجب العجيب وقوفه للحساب مما لا تجد في كتاب فابدا لنا الله على لسان رسوله صلعم بيومين فيهما
 تنويه بشعائر الملة الخفية وضم مع ذلك النجلى في ما ذكر الله وابوابا من الطاعة لئلا يكون اجتماع المسلمين
 بمحض اللعب وثلا يخلف اجتماع لهم من اعلام كلمة الله وذلك اليومان احداهما يوم فطر صيامهم واداء نوح من
 زكوتهم فاجتمع الفرح الطبيعي من قبل فقرهم مما يشق عليهم واخذ الفقير الصدقات والعقلى من قبل الا بتهاج بما
 انعم الله عليهم من توفيق اداء ما فرض عليهم اسبل عليهم من بقاء رؤس الاهل الولد الى سنة اخرى فما حق هذا
 اليوم بان تدق لقدمه مباحات طبول الفرح والسرور وان تنشرح له دونه المدد وتتم بحلوله البهجة والزينة
 والجمال الجوسدان نعم به التهانى والتبريك وان يشكر الله من ادرك اسرار هذه المعاني وليس عقله بركى
 وثانيهما يوم ذبح ابراهيم لله اسما ليل عليها السلام حيث انعم عليهم ما بان فداة بذبح عظيم اذ فيه تذكرة

أمة الملة الخفيفة ولا اعتبار بهم في بذل والميل والاموال في طاعة الله وقوة الصبر وفيه الحج والجمع الملى العظيم لسان
 المؤمنين من كل قطر بلد وأقليم أو التشبه بهم تشوقا لما هم فيه ولتتحد مرغوبات الأمة واحسانا لها فرحا و
 ترحا ولذاتة وبرحا ولتحقق المجتمعات حول بيت الله ان سائر اخوانهم الذين منعتهم الاعذار والعوائق
 من تبطل بهم ارتباطا كليدا واتحادا معنويا منذ هبيل لا تنقسم عمارة ولا يتبدل مناه ولا تهتك ذمراة بل لا يزا
 في الا زيدا دابدا الا بادي الحيرة وبعد الممات صلوة العيد سنة مؤكدة وفاقا للشافعية والمالكية وخلاف
 للاحناف وبعض اصحابنا في الوجوب على الاعيان الخنابلة في اذراضها على الكفاية قال الاحناف تجب صلوة العيد
 على كل من تجب عليه صلوة الجمعة ونحوه بعض اصحابنا وجوبها على النساء وهو هفوة وقراءة السيد تبع الامام الشوكاني
 والحق خلافه كما عرفت استدل المرجعون بملازمة صلته صلما لها وهو لا يصلح للوجوب كما تقر في الاصول اماما استدلوا به
 من امره صلما للناس ان يغدوا الى عسلاهم بعد ان اخبره الركب بروية الهلال فهو لا يصلح لتعيين المأمن افترا
 صلوة العيد فانه اذا كان امر الناس فلا شك ان فيهم العبد الصغير والنساء وهو يشمل المعذورين وغيرهم
 وما كان كذلك فهو لا يتعين للوجوب الا للزم ان يكون الامر الواحد للوجوب النذبي هو قول مرجوح عندهم اما وجوب
 صلوة الجمعة فقد عم الكل واستثنى منه من استثنى بدليل اخر ونحن نقول ان هذا الامر اى الغدوا الى المصلى
 مثل قول امر عطية رضى قالت امرنا رسول الله صلما ان نخرجهن في لفط الاضحية اى العوائق والحيف وذوات الخدوك
 فاما الحيف فيعتزلن الصلوة وفي لفظ المصلي يشهدن الخير ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله احدنك ان يكون
 لها جلباب قال لتلبسها اختها من جلبابها فراه الجماعة وليس للنساء في امر الجلباب قلت ولقد يث
 ظاهر في الامر بالخروج لمن ذكرن فيه دانه الى المصلى وان احدنن ما مودة ان تلبس اختها عذمة الجلباب من
 جلبابها فان كانت الادامر في هذا الحديث للوجوب فليكن في الكل والموجبون لصلوة العيد مطلقا او القاثلون
 بوجوبها في خصوص المصلى لا يوجبون على المرأة ان تغلى الاخرى بجلبابها والامر الواحد لا يكون للوجوب
 والنذبي معا فان جازا لخارج بعض هذه الاشياء بدليل قايين هو واستدلوا ايضا بان صلوة العيد مسقطه
 لصلوة الجمعة اذا وقعت فيه ومسقط الواجب لا يكون الا واجب الجواب المنع لان ما ليس بفر من ورا بما يسقط
 الفر من كن كان مرصفا او مسافرا او معذورا او ادنى صلوة الجمعة تسقط عنه الطهارة كن تصدق بكل ماله تسقط
 عنه الزكوة على خلاف فيه ثم ان القائل بعدم وجوب صلوة العيد ادلة تقيل ان تكون صادقة لهذا الامر عن
 ثقة امر وجوب صلوة العيد على ان الامر في هذين الحديثين انما هو بالخروج الى المصلى وان نمل من لا يصح

لهم التلبس بالصلوة فعلم ان الامر بالخروج ليس ملازما للامر بالصلوة ومالم يكن كذلك فهو لا يصلح ان يكون
 دليلا كثر من السند ايضا قد ثبت ان العيدين انما هما بدل عن العيدين اللذين وجد هم صلحهم يفعلونها
 ومما كان بدلا عما عرفت فغايتها ان يكون مندوبا فاما كان من الاستدلال فاما عرفت كيف يجوز ان يقدر
 على قوله صلحهم في جواب السائل هل على غيرها الا ان تطوع واما الاستدلال بالآية وهي قوله تعالى فصل لربك
 وانحر ففيها نزاع لا يتسنع له المقام فارجع اليه في مظانه على اننا نسلم ان الامر فيها اذا كانت اى الآية
 لصلوة العيد يكون للوجوب الا لا يقتضيه وجوب النحر على كل واحد لكل عيد النحر والمخالفة لا يقول بذلك على
 ان ذلك مسبوق باثبات ان الامر له هل يعي الأمة ام لا والصلوة مكتوبة في العيدين اذ في احدهما
 ثم بعد اثبات ذلك لا بد من الجواب عما ذكرناه مما عرفت وبدون ذلك فآية لا تدل على وجوب صلوة
 العيد وايضا فادلة الموحدين هي مع ما عرفت مما قد صانه من عدم صلاحيتها للوجوب في بعضها انما
 هؤلاء ببعض مدلوله وادلوله في البعض الآخر وليس تاديلهم لهذا باولى من جواز تاديل مالم يأولوه
 على ان ظاهر الآية اخذ من مدعاهم وقال بعض اصحابنا واجبة واختاره السيد والشوكاني كما صاى
 وجوب عين جماعة لغير حاج اما الحاج بمعنى غيره فلا تسن او لا تجب له صلوة العيد جماعة لا شتغاله
 بأعمال الخلق كالوعى النحر الخلق والتوجه الى مكة لطواف الكا فاضة ونحوه ومع ذلك لصلاتها بجماعة فلا بأس
 ولولم يصلها اصلا فذلك ونشر المنفرد خلافا للاحناف ومالك ورواها الشافعي احمد والعيد والمرأة
 والنسبي الصبي المسافر وقول بعض الاحناف مستدلا على عدم صحة صلوة المنفرد لان الصلوة بهذه الصفة
 لم تعرف قرينة الا بشرائط لا تتم بالمنفرد انتهى جوابه ان هذه الشرائط لم يصح عن الشارع صلح انه اشتراطها
 لصحة صلوة العيد ولا غيرها فان كان عندكم دليل وبرهان فبينوه والله المستعان ولنا ان الصلوة صلوة
 عيد وهي اى العيد لا تختص بالجماعة بل هي عيد اهل الاسلام جميعا وفرا دى قال في الصحيح باب اذا قاته
 العيد يصلي ركعتين وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقري لقول النبي صلحهم هذا عيدنا اهل الاسلام
 وامر انس بن مالك ربه مولا اس ابى غنية بالزادية فجمع اهله وبنيه وصلى كصلوة اهل المصر تكبيرهم وقال
 عكرمة اهل السواد يجتمعون في العيد يصلون ركعتين كما يصنع الامام وقال عطاء اذا قاته العيد
 صلى ركعتين انتهى قلت وما يدل على قول من انكر مشروعيةها بالمنفرد مما قد صانه من العمل المستمر
 الحاج لا تسن صلوة العيد له جماعة فثبت بما ذكرناه من قوله صلحهم فعله وعمل صحابه ان صلوة العيد

مشروعة للجماعة والمنفرد وغيرهما وان حضور الامام او نائبه ليس شرطاً في صحتها وان كان من كمالها حضوره
 كما ان ثلثها جماعة لغیر من تقدم افضل الامام احمد موافق بصحتها من المنفرد الا ان الرواية مختلفة
 عنه في عدد ركعاتها المنفرد فقال في شيء الروايات عنه يصليها اربعا كالظهر هي المختارة عند اصحابه
 وهو مذهب الثوري اسحاق وهو قول ابن مسعود وغيره والرواية الثانية انه يصليها ركعتين وهي الصحيحة
 من حيث الدليل كما عرفت وعنده رواية ثالثة انه مخير بين الركعتين والا سابع وهو قول الامام ابو حنيفة
 نقله عنه الحافظ في الفقه فان مع النقل كان قوله راقب الى الصواب مما اختاره الاخناف ودقتها بعد
 طلوع حين السجدة واما الاخناف وخلاف الشافعية اى وقت ابتداء جواز صلاة العيد بعد طلوع الشمس
 وارتفاعها قيد رفع حين يمضي وقت الكراهة النقل المطلق وقالت الشافعية في العقد عندهم ان اول وقت
 صلاة العيد حين طلع الشمس لا يعتد برغام الطلوع بل اذا طلع حاجب لمعانت صلاة السيد قالوا واحاديث
 الذين الصلاة وقت الكراهة لا تشمل صلاة العيد ولا رايهم على ذلك الا لا بد لنا ما اخبر به في الصحيح
 وبقا عن عبد الله بن بسر مختص من قصة بلطفان كما فرغنا في هذه الساعة وذلك حين التبرير
 قد روى موصولا عن طريق يزيد بن حمير قال خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس يوم عيد
 فظنوا مني فانكروا بطلان الامام وقال ان كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قد فرغنا ساعتنا هذه ورواه احمد وابوداود والحاكم من
 طريق احمد ايشاه وحميد كذا في الفقه فان قيل ان عبد الله بن بسر انما اخبر عن فراغهم انقضاء الصلاة قلت نعم
 لكن اين الدليل في جوازها في وقت الكراهة وقد عرفت ما فيه من الاحاديث وعبد الله بن بسر انما قال قال
 اتمربيا ومولا يدل على ان وقتها حين الكراهة صراحة ولا حين الطلوع وقد اوضح ذلك في شرحه عند
 احمد بن الحسن البناء في كتاب الاضاحي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم القطر والشمس على قيد رحمين والا ضحى
 على قيد رشح واثره الحافظ في التخصيص لم يتكلم عليه كذا في النيل فيه واحسن ما ورث من الاحاديث في تعيين
 وقت صلاة العيد بن عبد بن جندب انتهى وينتهي بالزوال لانه صلعم لما خبيرة الركب بعد الزوال لم يصل فقال
 ذاك على ان بعد الزوال ليس قتا لصلاة العيد خلافا للشافعية في قولهم انه لو صلاها بعد الزوال كانت قضاء
 ولعن أنه بالجملة اجمع العلماء سلفا وخلفا على ان انتهاء وقت صلاة العيد الى الزوال فلو ثبت عند الامام بعد
 الزوال صلوات من الغد لحديث عمير بن اشرف فيه فجاء ركب من اخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم اذا هلكوا
 بالاصبر فامر الناس ان يفطروا من يومهم وان يخرجوا العيد من الغد واهل الخمسة وقد صححه غير واحد

ولو علموا قبله ولم يصلوا فذلك خلاف الاحناف والشافعية اى يصلوا من الغد لان الركب لم يصلوا وقد
 امرهم صلحهم بالصلوة مع الناس فلو كانت صلوة تقوت لهم بامرهم بالصلوة مع الناس هي ركعتان اجماعا
 وقد قدمنا الكلام في صلوة المنفرد ومن فاتته صلوة الامام الخلف في ذلك والحق انها ركعتان في جميع
 حالاتها فلا تغفل بحرم بهما بنيتها صلوة عيد الفطر او الاضحية ثم ياتي بدعاء الاستفتاح لانه قد ثبت
 الاتيان به في كل صلوة مثلها وقد مر بيانها ثم يكبر قبل القراءة وقبل التعوذ والتسمية سبع تكبيرات
 في الاولى وخمس في الثانية جهر لفصل بين كل تكبيرتين رافعا يديه في كل تكبيرة لحديث عمر بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد شنتي عشرة سبعا في الاولى وخمس في الاخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها
 رواه احمد وابن ماجه وقال احمد انا اذهب الى هذا قال العراقي استاده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن
 البخاري انه قال هو حديث صحيح وفي رواية عند الدارقطني والبيهقي داود والقراة بعدهما كليتهما الحديث وعن
 عمر بن عوف المزني التكبير سبعا وخمس قبل القراءة الحديث رواه الترمذي في حقه وقال هو احسن شيء في هذا الباب
 ونقل في كتاب العلل عن البخاري انه قال وقد سألته عنه ليس في هذا الباب اصح منه وبه اقول في الباب
 عن سعد المودن وهو سعد القرظ وعن ابي موسى الاشعري وحذيفة وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس عن
 جابر وعن عمر بن الخطاب وعائشة رضي الله عنهم وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلوة العيد في الركعتين وفي موضع
 التكبير على عشرة اقول ذكرها في النيل وذكر دليل كل قول وما اخترناه في المتن هو الا فضل الاصح من حيث
 الدليل وغاية بعضها ان تكون جائزة وفي كتب المناظرة انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية قبل القراءة
 وفي كتب الاحناف انه يكبر ثلاثا في الاولى قبل القراءة وثلاثا في الثانية بعد القراءة قبل الركوع اما انه يرفع يديه في
 كل تكبيرة فقد اتفق على استحبابه الاحناف والشافعية قياسا على الحرم وسائر التكبيرات في اشتغالات الصلوة
 وليس بوضع اليمنى على اليسرى لانها من اذكار القيام وقد غفرت فيما مضى ان السنة فيها وضع اليمنى
 على اليسرى ولم يزد ليلا يدل على خلاف ذلك فبقى ان المثل يعطى كمر مثله الا اني امر ايت مشايخي كلهم
 كانوا يرسلون ايدا بهم بين تكبيرات العيد ثم يضعون اليمنى على اليسرى بعد التكبيرة الاخيرة
 والكل واسع لان الوضع ليس من واجبات الصلوة وقد استحب الشافعية والمناظرة التسبيح والتحميد
 والتهليل والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين ولم نزل من المرفوع دليلا فالاصح انه
 لا يسن دونه فلا بأس بذكره في الصلوة ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة والسورة جهر اما التعوذ

فبسرعة كسائر الصلوات وأما الجهر في القراءة فلا اتباع ولا أفضل أن يقرأ في وقت قرب الساعة أو سماع اسم
 ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية وقد دل على استحباب قراءة السورتين الأولى حديث
 أبي داود الليثي وساله عمر بن الخطاب عما كان يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والقطر فقال كان يقرأ فيهما
 بقراءة القرآن المجيد واقتربت الساعة رواه الجماعة إلا البخاري أي في الركعة الأولى واقتربت
 الساعة في الركعة الثانية وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله الرحمن الرحيم
 أتاك حديث الغاشية رواه أحمد والحديث له شواهد كثيرة وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بغير ذلك
 وروى أنه لم يزد على فاتحة الكتاب لكن في أسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وقالت الأحناف
 ليس فيهما قراءة شيء معين ولا مراد ذلك إلا أن ما ذكرناه أفضل للاتباع وقالوا أيضا التكبير في الأولى
 قبل القراءة ثلثا وفي الركعة الثانية ثلثا أيضا بعد القراءة وما ذكره هو من الجائز ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وإنما هو من نعل بن مسعود فإنه كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يقرب لأن عدد العبادات ليس مما
 يقال بالراي فيعمل على تعدد الواقعة إلا أنه قد قد منما يدل على غالب فعله صلى الله عليه وسلم فكان هو الأفضل
 وكان الست متداخلة في اثنتي عشرة دون العكس فاذا أكبر ثنتي عشرة فقد عمل بالروايات كلها والموقوف
 في مثل هذا عندنا وإن كان حكمه الوقف لأنه مما ليس فيه للاجتهاد محال إلا أن ما هذا حاله فغايته
 الجواز دون الأفضلية والمرفوع يرجح على الموقوف في كل حال فاحفظ هذا فان الأحناف لم يثبتوا له في
 أكثر المسائل معارضوا الأول بالثاني ويكره ترك التكبير إلا أنه ترك لما دأبوا عليه صلى الله عليه وسلم وقد قال
 صلوات الله عليهم أجمعين الحديث وقال بعض أصحابنا إذا ترك التكبيرات في صلاة العيدين تبطل صلاته
 ويعبد بغير سجدة له أي ترك التكبير خلافا للشافعية ودناقا للأحناف ومالك ولنا أن ذلك نقص
 في الصلاة وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالسجدة وهي صلاة فشملها الحديث فأنفذ ما روي عن الإمام الشوكاني وتبعه
 عليه السيد وليس بعد الخطبتين كهما في الجمعة أي ليس خطبة العيد واجبة بالاتفاق وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم أنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب الحديث
 رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود وقد روي عن عطاء عن عبد الله بن السائب عن العراب أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة العيد بسم الله الرحمن الرحيم يخرج يوم الفطر الأضحية إلى المصلح في أول
 ثوب يلبس إليه الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس الناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم

وان كان يريد ان يقطع بعثا او يامر بشئ امر به ثم ينصرف متفق عليه وفي حديث جابر قال شهدت مع النبي
 صلى الله عليه وسلم وفيه ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن وذكرهن وانه صلى الله عليه وسلم كان متوكيا على بلال الحديث رواه مسلم
 والنسائي وفي انظر فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن انتهى وصح ان ادل من فعل الخطبة قبل الصلوة هو معاوية بن ابي
 سفيان وتبعه على ذلك شقيقه مروان وعمله فهو ابتداء ذلك وتبعه عماله فلا منافاة بين ذلك وما يروى ان
 اول من ابتداء ذلك ثم ان ادانه زياد ولعل المراد انهم اول من جعل تقديم الخطبة سنة وعلا استمراره لا فقد روى
 ان عثمان رضي الله عنه قد خطب قبل الصلوة ولكن ذلك تادير لضرورة او مصلحة وعلى مثله يحمل ما نقل عن عمر ان صح و
 ممن لا يغفل بقول احد او فعله اذا خالف قول النبي المعصوم وفعله كانا من كان واذا كانت الخطبة غير مؤكدة
 حضورها كما عرفت فلا تقوت بزوال الشمس يزيد ان يعلم فيها ما يجتمعون اليه في يومهم كالحكم القطر
 في القطر والاصحية في الاصحى الحديث الهرماس بن زياد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على ناقته
 العضاء يوم الاصحى ثم روى احمد وابوداؤد ورحاله ثقات وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى ففتحت اسمعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فنفق يعلم منا سكرهم حتى بلغ
 الجمار فوضع اصبعيه السابطين ثم قال بمصالح الخذف ثم امر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وامر الانصار
 فنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك رواه ابوداؤد والنسائي بمعناه ورحاله ثقات في الباب
 غير ذلك عن غيره احد وهي برما ذهب اليه الاضاف والتأقية والمالكية من انه لا خطبة للحاج يوم الفجر وذلك
 ظاهر فلا هجرة بالتميلات في مقابلة الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وفي ذلك دليل على انه لا بأس بالخطبة يوم
 الفجر لولا ان مثلها الفطر الا ان السنة المستمرة ايقاع الخطبة وهو قائم ولا تسن على المنبر اذا فعلها في المصلح وكذلك
 لا يسر اخراج المنبر الى المصلح يوم العيد لاجل الخطبة بل ينبغي للخطيب ان وجد موقفا ما تفعد ان يخطب عليه و
 ان لم يجد فيركب على فوس او جل ثم يخطب على ظهره حتى يراه الناس لسمعوا كلامه لقوله في الحديث المتفق انهم ثم
 نزل اى وذهب الى النساء لان النزول لا يكون غالبا الا من محل ما تقع وارل من اخراج المنبر الى المصلح وخطب عليه
 مروان ونحن اصحاب الحديث احد اومر ان ومن تبعه من نبي امية لانهم كانوا اعداء اهل البيت عليهم السلام
 فنما لهم في كل ما خالفوا فيه السنة وبه يبطل فوامر لم يجوز الخطابة بغير العربية لان تعديا المناسك ولا حكا
 لا يمكن اذا كان بالسان لا يفهمه السامعون بيد اهل بالحد ويلتزم انما التكميل بخلاف التأقية والاخاف قال
 شيخ الاسلام ابن القيم اصاب كان صلى الله عليه وسلم يفتح خطبته بالحمد لله ولم يحفظ عنه في حديث واحد انه كان يفتح

خطبة العيدين بالتكبير وإنما روى ابن ماجة عن سعد موزن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى كان يكثّر التكبير بين
اضفاف الخطبة ويكثّر التكبير في خطبتي العيدين انتهى قلت هذا الحديث في استادة ضعف هو مع ذلك لا يدل
على اختاره الاضاف والشوايف من ابتداء الخطبة بالتكبير وما استدلل به بعض الشافعية من قول عبيد الله
من عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة فلا يصح الاحتجاج لان قول التابعي من السنة كذا لا يكون
ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هو في حكم المرفوع وحيث لم يدل دليل صحيح على تخصيص ابتداء خطبة
العيد بالتكبير نعين ان تبتدأ بالحمد لان ذلك عادة صلى الله عليه وسلم في جميع خطبة وقد صح النقل بذلك وهو ما عناه
شيخ الاسلام ابن القيم رحمه الله الذي تختاره ويندب الغسل اي كل من عيد الفطر والاضحى فيا ساع على الجمعة
لان كلا منهما عيد وذات جمع ولحديث عبد الرحمن بن عتبة الفاكه عن جده وكانت له صحبة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل يوم الفطر يوم النحر يوم عرفة رواه ابن ماجة واخرجه ايضا عبد الله بن احمد في زيادته والبخاري
ودناده يوم الجمعة ولا بن ماجة ايضا عن ابن عباس في الزمان عن ابي هريرة ان كان في اسبوعها يوم الجمعة
الا ان الامم بالجملة ونحوه في الامم حيث الصحاح المشهورة تشمل الغسل وغيرها من سائر الزين والجمالات و
ايضا الغسل لما وجب للجمعة وهي عيد المؤمنين فلا اقل من ان يتدب في العيدين لان الجمعة تؤتى كل سبوع
وهي في كل سنة مرة واحدة وقول الشافعية فان لم يتيسر له الغسل يتمم وادع لان قصو الغسل ههنا لا يحصل
بالتمم بل ربما اذاد كثافة وسنعا وغبرة بخلافه في الطهارات والتجالي التزين لانها يوماء عيد وزينة
فيلبس احسن ثيابه لانه صلى الله عليه وسلم كان يلبس برد خيرة في كل عيد وادع الشافعي وله طرق ويستاك ويتطيب للترتيب
فيهما لكل عبادة ومجمع ولا نه صلى الله عليه وسلم كان يحب الطيب فاستحب ذلك لعيد المسلمين ادعى واحب يستحب
اذالة الشعر والظفر والريح الكريهة والستر في شعر الرأس الحية والتمه فيهما والتكحل ونحو ذلك
للكبير والصغير ويكره الطيب اظهار الزينة للنساء اذا خرجن الى المصلى لان ذلك قد يفضي الى الفتنة ونهيها
صلى الله عليه وسلم عن ذلك في خروجهن الى المساجد واظهار الزينة هو التبرج المنهي عنه في القرآن ونحوهن الخنثى اما
تزينهن في العيدين في بيوتهن فمندوب وفعلها في المصلى افضل الا لعذر مطر ونحوه وقال الاضاف واحمد و
مالك خلافا للشافعية ولم يزلهم دليلا ولانا مواظبة صلى الله عليه وسلم على ذلك قال في الهدى ولم يصل العيد في مسجد
الامم واحدة اصابهم المطر فصرى بهم العيد في المسجد ان ثبت الحديث وهو في سنن ابي داود وابن ماجة
ومن الاعتدال كون امام المصلى مبتدعا واجاهلا ويستغلف من يصلي بالضعفة كالشيوخ والمرضى النساء اللاتي

يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري اي اذ اخرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه كما رواه هذا
 اللفظ احمد ومسلم والترمذي السرخسي وغير الطريقين والظاهر شك المسلمين كاهلها ما قال بعضهم في الركوب
 الى المصلي ان كان البلد تغر الاهل للجهاد بقرب العدو والركوب لصلوة العيد ذهابا وايابا واهلها السلاح الى
 وهو وجيه وليس لتأخير المصلي التكبير ما لم يشرع في الصلوة خلافا لابي حنيفة وهو دافعا لصاحبيه لنا
 حديث احمد عطية بن كنانة ان نخرج الحيف فيكبر بتكبيرهم رواه البخاري وكان ابن عمر اذا دعا الى مصلي
 كبر ورفع صوته بالتكبير يوم الفطر ويكبر في المصلي حتى اذا جلس الامام ترك التكبير وقد مر في ذلك عنه
 الحاكم والبيهقي موقفا ومرفوعا وصحح الحاكم رفعه وقالت الشافعية ان التكبير يندب من ليلة العيد ولم ار
 لهم دليلا في خصوص المسألة وعمل اكثر الناس اليوم على التكبير المرسى من ليلة العيد الى ان يشرع الامام
 في الصلوة ويكبرون مقيد بعد الصلوة من ليلة عيد الفطر الى عصر يومها ولم ار في ذلك دليلا ولا
 اثر عن الصحابة وقد يتأمل ذلك بان التكبير قد بقيت مشروعية بعد صلوة العيد وذلك
 في الخطبة فعلم انه يبقى استحباب التكبير بعد صلوة العيد وذلك يؤيد على العامة وذلك خلافا
 ما يصرح به اهل الكتب من اصحابنا وغيرهم السنة اولى بالاتباع وهذا استدلال لم ار من حاكم حوله
 وهو اولى بالقبول من بعض استدلالهم في بعض المواضع فلا تنكر على العامة واشكر الله على ما فتح
 واراى من الحق والصواب ولا تنس لهما صلوة قبلها ولا بعدا اتفاقا اي في المصلي وقد دلت على
 ذلك الاحاديث فمنها حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين لم تضل قبلهما ولا بعد
 رواه الجماعة اه امطلق النفل فقد كرهه اكثر الاحناف قبلها وبعدا في المصلي في البيت ايضا قبلها
 لا بعدا والشافعية لا تترك الصلوة قبلها لغير الامام اما بعدا فان كان يسمع الخطبة تنكره له والا فلا
 والامام تنكره له مطلقا وقول الاحناف اظهر وقد ذهب الى الكراهة مطلقا جمع من الصحابة والتابعين
 حتى قال الزهري لم اسمع احدا من علمائنا يذكر ان احدا من سلف هذه الامة كان يصلي قبل تلك الصلوة ولا بعد
 وقيل انه اجماع ولا يصح هذا الا اذا اقيمت في المصلي ما اذا صلوا صلوة العيد في المسجد فهل يصلي فيه
 الداخل تحية المسجد ام لا فاحد الرويتين من مالكية انه يصلي فيه وقد مال الى توجيه ذلك الامام الشوكاني
 مستدلا بان لهذه الصلوة دليلا مخصوصا لكنه تردد في ذلك في موضع اخر فقال ان صحيح حديث عبد الله
 بن عمر بن الخطاب في هذه الصلوة يوم العيد قبلها ولا بعدا رواه احمد كاد ليلا على المنع مطلقا لانه نفى في

قوة النهي انتهى قلت لا ريب انه دليل على ان صلاة العيد لا قبلية ولا بعدية لها ولا يشرع قبلها التقط المطلق كراهية
 او حرمة لكن في كونه دليلا على نفي تحية المسجد يوم العيد اذا اقيمت الصلاة فيه نظرا لقدمته في حيث اوقات كراهية
 الصلاة وان ذوات الاسباب ونحوها لا تشملها احاديث النهي فتأمل ولا تغفل الا اذا ن لها ولا اقامة اتفاق الحديث
 ابن عباس جابر قال لم يكن يؤذن يوم الفطر الا يوم اضحى متفق عليه ولمسلم عن عطاء قال اخبرني جابر ان الاذان بالصلاة يوم
 الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شئ لا نداء يومئذ ولا اقامة هي ابن الزبير انه اذنت لها
 وقال ابن المسيب اول من اذن لصلاة العيد معاوية وقال الائمة الاربعة يستحب ان ينادى بالصلاة جامعة وقد
 استدل لهم بما رواه الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر المؤذن في العيد من فيقول للصلاة
 جامعة وهو مرسل لا يحتج به قال في الفقه والقياس على صلاة الكسوف يعتد به قلت لا يبعد ذلك لو لم تدار^{فيه}
 رواية مسلم المار ذكرها فان قوله في تلك الرواية لا اقامة ولا نداء ولا شئ ظاهر في نفي الكلام قبل صلاة
 العيد مطلقا فتأمل ويستحب التعجيل في صلاة الاضحية والتخير في صلاة الفطر فيصلي الاضحية اذا كانت
 الشمس قيد رمح والفطر اذا كانت قيد رمحين لما مر من حديث جندب وكان في الاضحية يندب الاكل
 من الاضحية فيستعجل في الصلاة بخلاف الفطر فان الاكل فيه مندوب قبل الصلاة وقد راى الاحتات الرمح نفذا
 ستة اذ ربح او خمس اذ ربح -

فصل اي هذا فصل في بيان استحباب التكبير ايام العشر بالخصوص ايام التشريق وقد تقدم ذكر التكبير
 ليوم عيد الفطر وانه يبتدأ فيه هناك من حين الخروج للصلاة وانه ينتهي بالشروع فيها على ما صرحوا
 به وذكرنا هل الناس اليوم وانه الى ما بعد صلاة عصر يومها وقد هنا ان التكبير في يوم عيد الفطر ثبت وقوعه
 على عهدنا صلعم بعد صلاة العيد وذلك في الخطبة وان ذلك مؤيد للعل وقال الشافعية ان التكبير يندب
 ليلتها مطلقا لا يختص بصلاة بل لا يندب بعد الصلاة ليلتها وسموه بالتكبير المرسل وما يكون استحبابه
 بعد الصلوات سموه بالتكبير المقيد قال الشافعية قد استدل امامنا على ندب التكبير المرسل ليلية
 عيد الفطر بقوله نكروا ليلة العيد وتكبروا الله الاية حيث قال الشافعي سمعت من ارضاء من العلماء
 بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم وبالتكبير عند الكمال قالوا واما تكبير ليلة الاضحية فبالقياس
 عليه انتهى وهو كلام وجيه اذ لم يزعم ما يمنع صحته ويندب التكبير ايام العشر ان الاكثر من سائر الايام
 والاعمال لصلوات اي خلا للاحتات والشافعية في عدم استحبابها بهما التكبير فيهما سوى ايام التشريق

ولنا حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد رواه أحمد وابن أبي الدنيا والبيهقي في شعب الإيمان والطبراني في الكبير عن ابن عباس وقال ابن عباس وأذكر والله في أيام معلومات أيام العشر والأيام المعدودات أيام التشرقي ووجه الدلالة على استحباب التكبير في العشر أن الله جل شأنه أمر بذكره في هذه وهذه ولا معنى للفرقة بين الذكرين بل إذا ثبت أنه يشمل التكبير في أحدهما فالآخر مثله كالفريق سيمر وقد عرفت أمراً صلح في حديث ابن عمر بالتكبير في العشر فلا تغفل وقد صح أن ابن عمر روى وأباه مريمه كانا نخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ذكره البخاري في الصحيحين وذكروا غيره أيضاً فتكبير هذين الصوابين ثم تكبير الناس بتكبيرهما من غير تكبير لشعبان نقول أنه إجماع أقل حالاته أن يكون سكوتياً فقام له فان الناس قد هجم العمل بهذه السنة منذ أزمان طويلة ولم نر من المتأخرين من دعاهم إخراجها لما فضل الذكر المطلق والطاعة في أيام العشر فقد دل عليها القرآن واتفق عليها سائر العلماء وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام يعني أيام العشر قالوا يا رسول الله ألا للجهاد في سبيل الله قال ولا للجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع بشيء من ذلك رواه الجماعة إلا مسلماً والسنائي ويندب للحاج مع ذلك التلبية مادام عمر ما أي مع التكبير وغيرها مما تقدم يريد الحاج بالتلبية خلافاً للأحاديث والشافعية في قولهم إن الحرم لا يكبر مادام عمر ما وإنما يلبي فقط واستدلوا بالعمل وليس بشيء ولا مسلم ولنا ما أخرجه في الصحيحين عن مالك بن انس قال حدثني محمد بن أبي بكر الثقفي قال سألت انساً ومخنف غادون من منى إلى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يلبي المسلمي ويكبر المكبر فلا ينكر عليه انتهى وهذا العمل الذي أنزله الله عز وجل كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد على من زعم عدم مشروعية التكبير للحرم قبل تمثاله وذلك ظاهر يندب التكاثر في جميع الأحوال لكل أحد وقد تقدم حديث أم عطية في تكبير النساء بتكبيرهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح وفيه كان هم يكبر في قبة معن فيسبغهم أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل السوق حتى ترجع منى تكبيراً وكان ابن عمر يكبر تلك الأيام في الصلاة على فرائضه وفي فسطاطه وعجلسته ومشاه وتلك الأيام جميعاً وكانت ميمونة تكبر يوم

الصلوات في ذلك اليوم

متعلق ابن بن عثارة وعمر بن عبد العزيز لما إلى التشرقي مع الرجال في المسجد

وأيام التشريق كذلك وفيها بعد الصلوات من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى وفاقا لمحمد وأبي يوسف وقالت الشافعية
 يختم بعض آخر أيام التشريق وقال يعقوب بن عتيق صلاة العصر من يوم النحر لما قد منعت من عباس أن أيام التشريق
 هي الأيام المعدودات وإذا كانت هي تلك فذكر الله فيها ما مقرر به في القرآن وقد قدمنا أن ابن عمر كان يكبر تلك الأيام
 جميعا ذكره في الصحيح معلقا وقد وصله ابن المنذر والفاكي في أخبار مكة من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر ذكره وقد
 مر وهو من أصح ما ورد وكذلك أصح من قول علي بن رضا ابن مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق فتصل مما
 قدمناه أن ذكر الله لا سيما التكبير والتكبير والتكبير وغير ذلك من أعمال الطاعات المطلوبة من ابتداء أيام العشر
 والحاج مع ذلك التلبية وأنه يمتد إلى آخر أيام التشريق لكنه في أيام التشريق من صبح يوم عرفة يشروع بعد الصلوات
 المكتوبة وغير المكتوبة ومن خالف ما ذكرناه فلم يأت بحجة عن رسول الله صلى الله عليه وآله من كتاب الله وأما
 الآثار عن الصحابة فلم يرو عنهم أصح مما ذكرناه وما خالف ذلك فنقله ضعيف وأنه لا يدل على صدول
 معين يخالف ما ذكرناه فتأمل ومن قال أن التكبير يختم بعض يوم النحر فقوله بلا دليل وكذلك من قال
 يختم عقيب العصر من آخر أيام التشريق وتقديده بالعصر أو بصلوة العصر لم يدل عليه دليل وما قدمناه
 من الأدلة هي ظاهرة في أنه يختم باختتام أيام المذكورة وهو ما رجحناه فتفطن وسيأتي بقية كلام يتعلق
 بما يفعل في العيد من كالفطرة والاضحية ونحو ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

باب صلاة الكسوف وهي صلاة الآيات والمراد ما يعزم الخسوف ويقال في التغليب
 الكسوفان والخسوفان والكسوف للشمس والخسوف للقمر قال الجوهرى أنه أفصح وجاء في القرآن بالخسوف خسف
 القمر وجاء في الأحاديث إطلاق كل منهما على الآخر وليس هما مترادفات لغة كان صدول الكسوف
 غير مدلول الخسوف فالأول التغيير إلى سواد والثاني النقصان والذل والدخول تحت الأرض وقد
 قيل غير ذلك وإنما أطلق كل منهما محل الآخر لأن غايتهما في النيرين واحدة وهو ذهاب ضوءهما
 كله أو بعضه بالنسبة إلى النار والكسوف المعتاد هو حيلولة القمر بيننا وبين الشمس بحيث تكون حجابا
 لكل شعاعها أو بعضه ولا يكون إلا في ثلث الشهور الأخير والغالب أن يكون في الثامن والعشرين والتاسع
 والعشرين وإنما قلنا الغالب لأن الشهادة في ثبوت الأهلة عندنا مقدم على الحساب وقد تتأخر
 رؤية الهلال فيحصل فرق بين أهل الحساب وأهل الرواية فيكون الكسوف عند هؤلاء في يوم هو
 غيره عند أولئك فإذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يمتنع عقلا ولا عند علماء الهيئة وقوع كسوف غير معتاد

ود الله فيما اذا وجد حيلولة جرم سماوي ذي ذنب او غير ذي ذنب ضال او حادث بيننا وبين الشمس
 ثم يذهب في الفراغ الجوى فيبقى ضالاً متحيراً او يصادم سياراً او يلتقي ويلتصق به او يتخذ له مداراً
 وذلك بالقوة الجذبية مما حولها وبثقله ودرء ارضنا او بينها وبين الشمس لكن ذي المدار والفلك الصالح
 لكسوف الشمس غير القمر لم يعرف حتى الآن وقيل انه كان في زمانه حوادث وعلمه عند ربى في كتاب اما وجود ضال
 غير منتظم في ذلك قابل لكسوف الشمس في الماضي والمستقبل فلم يقل احد من العقلاء العارفين بدقائق علم
 الهيئته انه ممنوع ولم يقل احد منهم بان ما كان من صنف هذا الكسوف لا يكون الا في الثامن والعشرين
 او التاسع والعشرين بل علماء الهيأة قد يرونه بالرصد فيفرضون انه ان بقي على جريه المعتاد وفي مجراه
 المأثى يحول بيننا وبين الشمس لكنهم قد لا يعرفون مقدار حركته بالتحقيق او خط مجازة اين يكون او نحو
 ذلك فيخطئون فيما قد رده من الكسوف او التصادم وقد تتصرف فيه او في حركته او في طريقه حوادث
 جوية سماوية والقوى الجذبية والدفعية من كواكب اخرى فلا يحصل الاخلال ما فرضوه كما وقع الذي ذنب
 حادث في سنة ١٨١٨ العيسوية وبذلك تعلم انه لا استحالة في كون الكسوف في اول الشهر او وسطه فتأمل
 ذلك فاني لما ذكره في الجواب عن استبعاد الناس للكسوف الذي وقع يوم موت ابراهيم ولله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حيث صح انه وقع في عاشر ربيع الاول وكذلك وقع الكسوف يوم قتل امامنا الحسين ابن علي وقد استفاض
 واشتهر انه قتل يوم عاشوراء اي العاشر من محرم وبما ذكرناه يرتفع الاشكال والتخويف بذلك في قوله صلعم
 يخوف الله بها عباده يكون في غاية الظهور على ان التخويف والخوف يكون ايضا من اثر وتأثير الكسوفين
 المعتادين في الا نفس والاموال فلا اشكال في المنفع للصلاة والدعاء والصدقة ونحو ذلك من اعمال البرزخ
 ان يخفف الله عن عباده هذه الآثار لان طبيعة الجو والهواء وما تشتمل عليه من سائر المواد والعناصر بالكسوف
 يحصل فيها تغيرات من حيث الحرارة والبرودة وهي باعتبار الامزجة تارة تكون نافعة وتارة تكون ضارة
 فالملتجى الى الله بالصلاة ونحوها هو ان يسأل الله من خيرها ويستعينه من شرها فوضهها اذا كانت من
 علامات الساعة فالتخويف بها اكثر لسيما المؤمنين الذين يعتبرون بالشئ على نظيره اعتبارا واثقانا بوعده الله
 تعالى اما كسوف القمر فهو يكون بحيلولة الارض بينه وبين الشمس بحيث يكون الارض حجابا وساترا دون
 وصول شعاع الشمس الى القمر الذي تنعكس الينا بتوسط وقوعه على قرص القمر هذا هو كسوف القمر المعتاد
 الذي يدرك حسابه اهل الهيأة ويجوز عقلا ان يكون غير معتاد كما عرفت ذلك مما قد مناه في

كسوف الشمس فلا تغفل صلاة الكسوفين سنة لأنه لم يأت ما يتعين به الحكم بوجوب الصلاة وإمامنا نقله
السيد في روضته عن الإمام الشوكاني في السيل من أن قوله صلعم فاقترعوا إلى المساجد وفي رواية فصلوا وأدعوا
ظاهر في الوجوب قال فان صح ما قيل من وقوع الإجماع على عدم الوجوب كان صارفاً ولا انتهى ومن ادعى أن
عدم القول بوجوب الصلاة المذكورة معلق على صحة الإجماع فان لم يصح كان القول بالوجوب هو المختار عندهما
قلت وفي حكمة ما ذكرناه على الوجوب تطرح في بغيره عدم الإجماع المعارض وحتى نقول بغيره عدم المعارضات
التي فيها بيان الفرائض لا نأقول قوله صلعم فادعوا لله وصلوا حتى ينجلي كما يصح أن يكون أمر الوجوب
بالأثنين أعني الصلاة وعجز الدعاء ولا للزم أن من شرع ابتداء في صلاة ولم يبقها إلا بعد الأفعال يكون
غيراً بالواجب حيث لم يدع خارج الصلاة لأن العطف يقتضي المغايرة وهكذا الأمر منه صلعم قد صح
بالعقاة والدعاء والتكبير والتصدق والصلاة وكون الأمر في الكل للوجوب قد يتعدى العمل به على بعض الناس
في الكل سيما في عصرنا هذا حيث راجت الحكومة بيد الضاري وهم أبطال الرقبة والذي يبيع أو يشتري الرقيق
يجسّس عن رقبته فيقتلهم وقد يفوت الاشتغال بأحداهما سواء كان شرعاً في التصديق على المحتاجين أو سراح
السوق لشراء الرقيق فتفوت الصلاة مثلاً وإيجاب بعضها دون الآخر مخالفة لظاهر الحديث لأنه إن كان
الأمر للوجوب فيلزم وجوب الكل غير الصلاة مثلها وجوباً أو نداءً بابل في حديث أبي موسى المتفق عليه الأمر
بالوجوع إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره ولم يذكر الصلاة انتهى فالحق عدم القول بالوجوب وإن أحاديث الباب
لا تدل عليه وأصح ما ورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجدتان لتبوت ذلك في الصحيحين غيرها
عن ابن عمر وعائشة وابن عباس أسماء وعن جابر رضي قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلعم فصلى بأصحابه
فاطال القيام حتى جعلوا يخفون ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم ركع فاطال ثم سجد سجدتين ثم قام فصنع
نحو من ذلك فكانت أربع ركعات وأربع سجودات رواه أحمد ومسلم وأبو داود ومات في الصحيحين وأصح
وأطول من هذا ومن الأحاديث المصححة بروعين حديث علي رضي عندهما أحمد وحديث أبي هريرة رضي عندهما الشافعي و
حديث ابن عمر رضي عندهما البزار وحديث أم سفيان عن الطبراني وقد ذهب إلى الأخذ بهذه الأحاديث الجمهور
ومنهم من لا يوافق الشافعي وقال بوحيفة ليس هذه الصفة مسنونة ولقد أبعد عن الواقع والحقيقة
بعض الأحناف حيث قال مبيناً لحجة الشافعي له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر الحال كشافاً على الرجال
لغيرهم فكان الترجيح لروايته انتهى فاختلط خطأ بعد خطأ إما أن يقول فانه يفهم من كلامه أن صلاة الكسوف

بركوعين كانه لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عائشة وقد عرفت مما قد مناه في صلاة واما الثاني فلان ابن عمر روى صلاة الكسوف بركوعين كما في الصحيحين فانفق الرجال والنساء على ركوعين نعم روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص ما يدل على ما ذكره لا بالمراعاة وهو من احاديث اهل السنن ولذلك لم يخرجناه وبهذا عرفت مبلغ علمه في الفقه والحديث وذراية حديدية وما ذكره من صفة صلاة الكسوف فحسن لا نقول بعدم صحته وعدم جوازها الا ان ما اخذناه اصح وارجح وافضل لانه فعل ما اختاره نبينا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه ولا صحابه وقد رواه اهل الصحيحين وغيرهم كما قد مناهوا صحاح وما سواه ان صح فهو لا يعادل ما في الصحيحين وغايته ان يدل على الجواز اذا تعددت الواقعة والا فما في الصحيحين هو الارجح المقدم على غيره عند كل من له معرفة بالحديث ولا ينكر هذا الا المعاند الجاهل بفن الحديث وايضا قوله وللحال الكسوف على الرجال لقربهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ما قد مناه لم يروه الا عائشة وان موقفها كان متوخرا مع النساء كما هو الواقع فاننا لا نسلم ان الحال في مثل عدد الركعات يكون انكشافه لمن قرب موقفه اكثر من انكشافه لمن بعد كالنساء مثلا لان الكل من قريب الموقف ويبعد انما يسجد لسجود الامام ويركع لركوعه فنحن لو عكسنا الامر وقلنا ان انكشافه للنساء اكثر لم يبعد كما نقول ان طول الصلاة قد يحدث لبعض المصلين كلالا ونعاسا فلو قد ران الامام لم يطول الركوع لا يمكن ان يخفى على بعض المتقدمين ركوعه بخلاف من هو متأخر فانه يرى ركوع جميع الصفوف التي بين يديه فحفاء ذلك عليها بعد من خفاءه على المتقدم فتنبه فانه يحتاج الى دقة نظر في احوال الناس واني لا عجيب لصدر مثل هذه السفسطات ممن وسم بالعلم والتفقه يغفر الله لنا وله وورث ثلاثة ركعات في كل ركعة ثبت هذا من حديث جابر عند مسلم ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند احمد والنسائي وخمس ركعات في كل ركعة اخبرني ابو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابى بن كعب وفي الروضة قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وابى بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وابى بن موسى الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة والذين ردوا تكرار الركوع اكثر عددا واجل واخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يذكروا قلت والامر كما قال شيخنا تغذيه الله بغفرانه وانزل عليه شايبي ضوانه وبه يظهر فساد ما حكيتا عن بعض الاحناف لو قلنا انه قد صحف فيه الكاتب فكتب ابن عمر بدلا عن ابن عمر فان المتأخر ايضا يروى تكرار الركوع كالمقدم يقرأ بين كل ركوعين وفي اول كل قيام بقراءة الكتاب بما شاء من القرآن ان يطول

في ذلك وفي الركوع وفي السجود والجلوس بين السجدين الى ان تجلي اما قراءة الفاتحة فلان هذه صلاة
 وقد تقدم انه لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وهي تجب في كل صلاة في قيام يشتمل على القراءة ولما كان القيام
 الثاني في صلاة الكسوف يشتمل على قراءة القرآن كان محلا لقراءة الفاتحة لا محالة اما تطويل القيام و
 قراءة القرآن فقد ثبتت في الصحيحين وغيرهما في حديث ابن عباس فقام قياما طويلا نحو من سورة
 البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون
 الركوع الاول ثم ذكر القيام في الركعة الثانية اي القيام الثالث والرابع وان كلا منهما كان طويلا وانه
 دون ما قبله الحديث وهو متفق عليه وفي الصحيحين اطالة السجود ايضا وقد جاء في اطالة السجود
 والجلوس بينهما حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال حتى قيل لا يسجد
 ثم سجد فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فاطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ثم سجد رواه النسائي وابن خزيمة
 وفيهما وصححه الحاكم كذا في النيل فمن قال ان الجلوس بين السجدين لا يطول فهو مخرج بما ذكرناه ودر في كل
 ركعة ركوع واحد واختار الاضاف الى ان اهل الحديث لهم كلام في هذه الرواية من اجل عطاء بن السائب فانه
 اختلط اخرا ولا بأس بعمل احد بها الا ان قول القائل انه لا يصح او لا يجوز غير ذلك مراد للسنة الثابتة وصحة
 الرسول ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فقد ضل عن سبيل الله وكذا قال في قوله ان هذه الصفة هي
 افضل ولا يصح او لا يرجح غلط بين كما عرفت مما قد منا والحق ان الجواز يتناول كل صفة صح امره صلعم
 بها او فعلها لكن ما قد منا هو الا فضل وقد صح انه صلعم قد صلى الصلوة بتلك الصفة التي اختارناها ثم امر بها
 كذلك لقوله صلعم بعد فواتها فاذا امر بمقوماتها فافترعوا الى الصلوة والصلوة وان كانت تتناول الصلوة بجميع صفاتها الا انها لا تقبل اليه
 فعلا وقولا اظهر الله علمه ليس الله ولهما بالصلوة جامعة لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلعم يودي ان الصلوة جامعة رواه البخاري ولا اذان ولا اقامة لهما لانه لم يثبت فيهما نقل عن رسول
 الله صلعم وثن فيهما الجماعة اما الجماعة لصلوة كسوف الشمس فقد اتفق عليها الاثمة الاربعة واهل الحديث
 كلهم قلت واظهر دليل على استحباب الجماعة ما قد منا من ثبوت الذوات لهما الصلوة جامعة رواه في الصحيحين
 وقد ثبت في الصحيحين عن صلعم انه صلاها في جماعة وقالت الاحناف ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجماعة فان
 لم يحضر صلى الناس فرادى اي خوفا من الفتنة وقد وافقهم الثوري رحمه الله وقد ثبت ان النبي صلعم بعث
 مناديا فنادى ان الصلوة جامعة رواه الترمذي ثبت بقوله وامر وفعله ان هذه الصلوة تشجع جماعة وهذا

هو حكمها العام وإما خوف الفتنة ونحوها مما يكون من أحكام الضرورات والخص فلا تنطبق بها أحكاما عامة
 وإنما تتعلق بأحيائها ومن قامت به في أحيان وإحوال أشخاص خاصة فاندفع قول الأحناف ومن وافقهم مذهب
 الجمهور هو العمل بهذه الأحاديث واستحباب الجماعة وإن لم يحضر الإمام الواجب عليهم بعضهم وذلك ظاهر لا غبار
 عليه والجماعة ليست بشرط في صلاة الكسوف خلافا لمن اشتراطه إذ لم يرد وكحرف واحد يقتضي معنى الشرطية
 أما الجماعة في صلاة خسوف القمر فقال الأحناف ليس في خسوف القمر جماعة وإنما نصلي فرادى قالوا لتعذر الاجتماع
 في الليل لخوف الفتنة ولعل سبب هذا الفتنة الموهومة شدة الزحام كما صرح بذلك بعضهم قلت ليتأمل
 المنصف في هذين التعليلين العليين الذين يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر لزوما بيانا أنه إن تعذر
 الاجتماع في الليل فلا رجة وإن أمكنت الرجة فلا تعذر اجتماع فتأمل وأما إذا بطل ليلا فلو سلم
 بعد أن صلى صلاة الكسوف جماعة أن الشمس والقمر آيات من آيات الله وأنهما لا ينكسان لموت أحد
 وإذا كان ذلك فصلاوا ادعوا الحديث رواه في الصحيح وهو دليل على تساوي الصلوتين في الكسوفين
 وقد رواه ابن حبان أصح في المراد ورأه أيضا من حديث عبد الله بن عمرو فإذا انكسفت أحداهما الحديث
 وهذه الأدلة كافية لا ثبات حكم تساوي الصلوتين فما ثبت لأحدهما ثبت للآخر ولو كان الاجتماع متعذرا
 في الليل لترك كثير من صلوات الليل وقد تقدم أنه صلح كثيرا ما كان يصلي بأصحابه صلاة الليل في جماعة
 أول الإسلام حين نزلت عليه فاقروا وأما يتسرع من القرآن الآية وكذلك كان يؤخر صلاة العشاء أحيانا إلى
 نصف الليل ومعلوم قيامهم في رمضان والأحناف أيضا سنوا الجماعة فيه وقد تقدمت الأحاديث في ذلك
 وبها يبطل قول القائل أن الاجتماع في الليل متعذر ويرد عليه في خصوص هذه المسئلة قوله صلح أن الشمس
 والقمر آيات من آيات الله وأنهما لا ينكسان لموت أحد ولا لحياته فإذا رايتموها في رواية فإذا رايتهما
 كذلك فافزعوا إلى المساجد رواه أحمد والحاكم وابن حبان وأصله في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الخ
 وهو بها صحيح أيضا فهل المجتمعون في المسجد يتعذرون عليهم أن يصلوا جماعة بدلا عن أن يصلوا فرادى كما
 ماذا يقول الأحناف ومن وافقهم كالمالكية وقد ذهب إلى استحباب الجماعة في صلاة خسوف القمر الشافعي
 وأحمد وبما قدمناه نستغني عن إحداهما ضعيفة قيل إنها خرجت في الصلاة أي صلاة الخسوف جماعة وأنه
 صلح صلاتها في جماعة وبين الخبر في صلاة الكسوف وفاقا لأحمد وكباس بالأسرار وإلى الأسرار ذهب الشافعي و
 مالك والحنيفة وقد عللوا ذلك بأنها نهارية وليس بشئ واستدلوا بحديث سمرة قال صلى بنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف راكعتين لا نسمع له فيها صوتاً رواه الخمسة وصححه الترمذي وقد أغفل بجهالة
 ثعلبة بن عباد ساديه عن سمرة وله شواهد كلها ضعيفة وقد عرفت حال سمرة مما تقدم وعلى فرض صحة
 لا يصح النفي المذكور إلا إذا كان بعيداً عنه من المعلوم ثبوت الجهر في تكبيرات الاعتقال فقوله لا نسمع له
 فيها صوتاً هو أعم من نفي سماع القراءة قال في المنتقى بعد أن ساق حديث سمرة وهذا يحتل أنه لم يسمعه
 لبعده لأن في رواية مبسطة له أتينا المسجد وقد امتلأ انتهى وفي نفس من سمرة شيء لا اعتد على روايته
 إلا إذا قصد تهاوية أخرى من غير واسد لواقول ابن عباس قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة
 الحديث متفق عليه قالوا فقول ابن عباس نحواً من سورة البقرة يدل على أنه لم يسمع قراءته صلى الله عليه وسلم ذلك
 دليل على الأسرار وجوابه أن قوله نحواً يجوز أن يكون تقديراً لما قرأه صلى الله عليه وسلم من السورة عليه فهو ليس بنص في
 عدم سماعه القراءة ولم لا يجوز أن يكون سمع السور المختلفة ونسي تعيينها فقد رجموها سورة البقرة
 ولو سلمنا أنه لم يسمع فن الجائز أن يكون سبب عدم سماعه الزحام وبعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كونه صبياً
 ذلك الحين وكونه خلف الصفوف إذاً الواقعة تعددت فاسر في بعضها ولنا حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي
 صلى الله عليه وسلم جهر في صلوة الحسوف بقرآن الحديث متفق عليه وفي لفظ صلى صلوة الكسوف فجهر بالقراءة فيها رواه
 الترمذي وصححه وابن حبان والحاكم وفي لفظ خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى المصلي
 فكبر فكبّر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة الحديث رواه أحمد وأبو داود والطحاوي في مسنده وابن حبان نحوه
 فإن قيل كيف جهرتم الخفاء على الرجال وهم أقرب في موقفهم ولم تجوزوه على النساء مع بعد موقفهن
 قلنا ليس الأمر كذلك بل نحن نجوز الخفاء على الكل لكنه يجوز أن يكون بعض الرجال في حاشية الصف الآخر
 الطويل وذلك يكون لا محالة أبعد من الأمارة الواقعة في وسط الصف الأول من صفوف النساء أيضاً تتفاوت
 حاسة السماع في الناس قوة وضعفاً أيضاً أن تجوز الخفاء على الشقة المخبر بالآثبات يكون لا محالة تكذباً بهجلاً
 تجوزوه على من أخبر بالنفي أو بعد السماع فإنه غير مفض إلى تكذيبه ومن ثم قالوا المثبت مقدم على النافي هذا
 إذا استويا من حيث العمدة ولم تتعد الواقعة دالاً كان الكل صحيحاً وجائزاً قلت ويدل على أن صلوة الكسوف
 جهرية كونها تنبئ بعد الخطبة خلافاً للأحناف والمالكية وقال الشافعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين
 عنه تنبئ بها خطبتان وزعم بعض الأحناف أن فعل الخطبة بعد صلوة الكسوف لم ينقل قلت وهذا من قلة وقوة
 بالأحاديث وهذا عدم اطلاع دالاً فالأحاديث ثبتت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ في الفقه وأما

قول بعضهم انه صلعم لم يقصد الخطبة واما قصد الرد على من اعتقد ان الكسوف يكون سببه موت احد
ومخو فجوابه انه قد جاء في حديث عائشة بلفظ ثم قام فخطب الناس فاشفى على الله بما هو اهل الحديث وهو
متفق عليه في رواية وشهد انه عمدة در سوله وعن اسماء قالت فخطب رسول الله صلعم فحمد الله واشفى عليه
ثم قال اما بعد ما من شئ لم اكن رايت له الا وقد رايت في مقامى هذا الحديث وذكر اشياء وذكر الميسم الدجال ومن
قبله من الدجالين وحذر واندس ورغب في الصدقة والعقاة والتوبة وذكر وقال بعد ان ذكر فتنة الدجال
ولن يكون ذلك حتى تردوا امورا يتفادون بها في انفسكم وتسالون بئسكم هل كان نبيكم ذكر لكم منها
ذكر حتى تزول جبال من مراتبها ذكره في الزاد وقال هذا صريحه صلعم من صلوة الكسوف وخطبتها وهذا ظاهر
في رد قول من قال انه صلعم لم يقصد الخطبة واخبره صلعم بهذه المغيبات هي من محجزاته صلعم اذ قد وقع
الكثير من الغيبة صلعم وسيكون الباقي في زمن عاجل فان اكثر الامارات قد وقعت كما اخبر صلعم وظهر من جملة
الدجالين الصغار رجل في الهند وادعى النبوة والمهدوية والان مات وقاما الله من شره
قلت وقع سائل الناس في هذه الامنة لما راوا من حديد الصناعة من الغرائب والعجائب والنبي
صلعم قد اشار الى هذه المستحذات في هذا الحديث ولعله ذكر اشياء نسبت لان اهل الحديث قد ذكروا
انه ذكر في هذه الخطبة غرائب واشياء كثيرة وانه قد نسي اكثرها فلي رضي الله عليه واله وسلم الى يوم الدين
ويخرج وقتها بالتجلى كما ياتي وقولنا كما ياتي اني لا يخرج بالتجلى وقت الاستغفار وما بعده مما سياتي
وقد دل على ان وقت صلوتي الكسوفين ينقض بالتجلى قوله صلعم وصلوا حتى ينجلي الحديث متفق
عليه من استجاب الاستغفار والدعاء والتكبير والعقاة والنصد في الامرة صلعم بذالك وترغيبه
فيه وقد بحث بذالك الاحاديث وقدم بعضها فلا تغفل -

باب الاستسقاء هو لغة طلب اسقيا وشرعيا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة
اليها وسقاة واسقاة بمعنى واحد والاصل فيها فعله صلعم لهما قد فعلها الخلقاء بعدة وقد يستانس
لذلك بقوله نورا اذا استسقى موسى لقومه الآية هود سنة اجماعا قال في الزاد ثبت انه صلعم استسقى
على وجوه احدى ايام الجمعة على المنبر اثناء خطبة قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم اسقنا اللهم اسقنا
وذكر الثاني ثم قال الثالث انه استسقى على منبر المدينة استسقاء مجردا في غير يوم جمعة ولم يحفظ هذه
صلعم في هذه الاستسقاء صلوة الاربعة انه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله

عن رجل فحفظ من دعائه حينئذ اللهم اسقنا غيثا يطبق على اهلنا غير ضار بالخمس انه استسقى عند
 ابحار الزيت قريبا من الزوراء وهي خارج باب المسجد الذي يدعى اليوم باب السلام نحو قدفة حجر يعطف عن
 بين الخارج من المسجد السادس انه استسقى في بعض غزواته لما سبق المشركون الى الماء فاصاب المسلمين العطش
 فشكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض المنافقين لو كان نبيا لاستسقى لامته كما استسقى موسى لامته فبلغ ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادقوا لولها هسي بكم ان يستقيم ثم يسقط يد يده ودعا فمار يد يده من دعائه حتى اظلتهم
 السحاب امطروا فانعم السيل الوادي فشرب الناس فارتووا انتهى قلت ما ذكرنا بت صحيح عند اهل الاثر وهو
 دليل لمن يجوز الاستسقاء بالصلوة ولا خطبة قلت وذلك مما لا اعلم فيه نزاعا ومنه ما روى عن عمر انه
 خرج للاستسقاء فنادى على الاستغفار بالدعاء والاستغفار بدون صلوة اي طلبه كذلك بدون صلوة سنة
 كما روت مما قد مناه من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل عمر بعدة وبصلوة ذات ركعتين بعدهما او قبلها لخطبة خلافا لابي
 حنيفة وللشافعية ايضا في قولهم السنة خطبتان وقد استدلل ابو حنيفة رحمه الله بما قد مناه من الاستسقاء بدون
 صلوة وهو لا يدل على ما ذهب اليه من عدم مشروعية الصلوة مطلقا وغايتهم ان يكون الكل جائزا بل يكون
 الاستسقاء بصلوة هو الافضل لانها من احب الاعمال الى الله وهي تطفئ غضب الرب سبحانه على ذلونا ومنا
 كما ذهب اليه المجاهيرون ما تقدم انما هو فعل واستسقاء تفريده هو صلى الله عليه وسلم لم يشرك فيه امته ولذلك
 تعد تلك الاستجابات وبعضها من معجزاته صلى الله عليه وسلم وعليه فالخروج بالناس قصد الاستسقاء انما شرع
 بصلوة وخطبة معها فالا فضل ان لم نقل فالمشروع المعين لمن اراد ان يخرج بالناس او اذا اراد ان
 يخرجوا للاستسقاء ان يصلي بهم احدى هاتين الخطبتين بعد الصلوة او قبلها ولنا حديث عبد الله
 بن زيد بن رمان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلى فاستسقى فاستقبل القبلة وحول سرادقه وصلى ركعتين رواه البخاري
 وفي الفتح في رواية الزهري المذكورة خرج بالناس ليستسقى وقد روى في سبب ذلك عن عائشة قالت شكوا
 الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قط المطر فامر بمنبره فوضع له بالمصلى ودعا الناس يوما يخرجون فيه فخرج حين
 بدا حاجب الشمس فقلع على المنبر لحدث رواه ابو داود وابن مبان وفيه انه خطب قبل الصلوة ورواه ايضا
 ابو عوانة والحاكم وصححه ابن السكن قال ابو داود هذا حديث غريب اسناده جيد وصح عنه من طرق اخرى خطب
 قبل الصلوة وفي حديث ابي هريرة وغيره انه خطب بعد الصلوة كما رواه ابو داود وغيره ورواه ثقات ولنا
 قلنا انه لا بأس ان يخطب في الاستسقاء قبل الصلوة او بعد ها ولين ان يجهر فيهما بالقرآن لحدث عبد الله بن زيد

قال رابن النعمان يوم خرج يستسقى قال فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رءوسه ثم صلى ركعتين
وتعجب فيهما بالقراءة رواه احمد والبخاري وابوداؤد والنسائي ورواه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة والخطبة تتعفن
الذكر والتغيب في الطاعة والزجر عن العصية ويستكثر الامام ومن معه من الاستغفار والدعاء برفع الجذب
ويؤمنون على دعائه وليس ان يستقبل القبلة حين الدعاء والاتباع في ذلك كله كما روى في الصحيح والذكر والتغيب
والتهيب لا يفيد الا اذا كان بلسان يفهمه الحاضرون فيستنبط منه جواز الخطابة بغير العربية ومن خالف
في ذلك فهو جاهل نفسه من مقاصد الشريعة والتاريخ اما كثرة الاستغفار فشرعت لاجل ان الامساك الجذب غالب
سببه الذنوب والمعاصي سيما تراش الزكوة والصدقة واكل الربوا وفسخ الزنا والظلم وينبغي ان يكون الاستغفار
بالقلب بان ينوى الكف عن الذنب في المستقبل ويندم على ما وقع منه ولا يكفي الاستغفار باللسان فقط فاذا
استغفر والدنو بهم بمثل هذا انفسى ان يرحمهم ارحم الراحمين ويرسل السماء عليهم المجمعين ويرفع يديه
ويجعل ظهره كظهره الى السماء الحديث السنن روى قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستغفار
فان كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه متفق عليه ولمسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاستاد بظهره كفه الى
السماء واعطان حديث السنن روى في عدم رفع الايدي ليس على اطلاقه وقد قيل انه روى انما اراد نفي رفع مخصوص
وهو المبالغة في الرفع بحيث يرى بياض الابط والصارف له كثرة الاحاديث الواردة في رفع الايدي بالدعاء في مواضع
كثيرة غير الاستسقاء وقد اخرجها الامام البخاري بترجمة وذكر فيها عدة احاديث وصنف المنذر في ذلك ما جزموا
فان المنذر في شرح صحيح مسلم على اكثر من ان تحصر قال وقد جمعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين او بعضها
قال وذكرها في اخر باب صفة الصلوة في شرح المذهب انتهى كذا في النيل اختار في النيل انه ينبغي البقاء على نفي الرفع
المذكور في حديث السنن روى فلا ترفع اليد في شئ من الادعية الا في المواضع التي ذكر فيها الرفع وتعمل فيما سواها المقنضي
النفي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء ارجح من النفي المذكور في حديث السنن اما لانها خاصة
فبني العام على الخاص لانها مثبتة وهي اولى من النافية وغاية ما في حديث السنن انه نفي الرفع فيما يعلمه ومنه
علم حجة على من لم يعلم وحسن تحول مرداة ويحولون للاتباع في ذلك وقد روى انه صلى الله عليه وسلم جعل عطاؤه الايمن
على عاتقه الايسر وجعل عطاؤه الايسر على عاتقه الايمن الحديث رواه ابوداؤد وسراجا له رجال الصحيح وروى
انه صلى الله عليه وسلم جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وظهر الرءاء الى بطنه وبطنه الى ظهره وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم
استسقى وعليه خمصة له سوداء فاراد ان يلخذا اسفلها فيجعلها اعلاها فتقلت عليه فقلبتها الايمن

على الأيسر ولا يسر على الأيمن رواه أحمد وإبوداؤد وهذه الكيفية في تحويل الوداء هي التي اختارها الشافعية
قلت والكل سنة وخالف فيه الإحنيفة من غير دليل فقال لا يسر التحويل وإبويوسف سنة للإمام دون الملقب
والأحاديث ترد عليهم هذا أن كان على الناس إردية أمان كانوا لا يسرين لأقبية والشروانات كما هو المرسوم
في زمننا فلا بأس بترك التحويل ويلتفي الاستسقاء بذوي الصالح بأن يدعوا ويدعوا الناس بدعائهم
ويؤمنوا على دعائهم لأن الصحابة كانوا يستسقون بالنبي صلعم في حياته وينسحبون به إلى الله تعالى فيسقون حتى
أهل الجاهلية توسلوا به قبل نبوته صلعم فسقوا ومنه قول أبي طالب وابيض يستسقي الغمام بوجهه مثال
اليتامى عصمة للأرامل وقد توسل في الاستسقاء عمر بن الخطاب بالعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبر أن
استسقاء به أي توسله به إنما هو من جنس استسقاؤهم برسول الله صلعم في حياته واستسقاؤهم
برسول الله صلعم في حياته معروف مشهور ولذلك قال عمر رضي الله عنه إن كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله
عليه وسلم فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعمر ننيك فاستقنا فيسقون رواه البخاري وأبان عمر أن استسقاؤهم
بالعباس إنما هو من جنس استسقاؤهم برسول الله صلعم وهو أن يدعوا يدعون معه أو يؤمنون لدعائه
ولما تعدى هذا النوع من التوسل بالنبي صلعم بعد أن توفي عدل عمر رضي الله عنه إلى التوسل بالعباس أي لا شراكه في الدعاء
أو التأمين لدعائه ولم يدل فكل هذا على منع التوسل بالأموال وليت شعري إذا جاز التوسل بأهل الصلاح
فأي دليل يخصه بالأحياء نعم لا شك أن الاستسقاء والتوسل ولو بطلب الدعاء من الأموات لم يكن مقرباً
بين الصحابة إذ لو كان معروفاً لنقل بالتواتر عنهم أنهم اتوا قبر النبي صلعم وتوسلوا به أو طلبوا الدعاء منه صلعم غير أنه
يدل على جواز حديث الأعرابي وهي منهلية كالحجة فيها أو ما ينقل من توسل الأعمى في بصره بالنبي صلعم
وأنه علم الدعاء وعلمه بعض الصحابة بعد وفاته صلعم كما هو اليهقي بأسناد متصل ورجالته ثقات ومن أصحابنا
من أنكروا التوسل بالأموال وضعف حديث الأعمى وقال إن اجتهد الصحابي ليس بحجة وإذا كان مثل هذا من
الاختلاف في التوسل فما بالي في سائر البدع المضلة التي قد تم البلباها وانقلب بها الدين ظهر البطن وهي
أشياء كثيرة منها قضية كاصل الدين خصوص سيد المسلمين صلعم فمنها الاستغاثة والاستسقاء أو بأهل القبور فيما لا يقدر
عليه إلا الله تعالى ومنها ناداتهم من بعيد اثبات السمع لهم من بعيد ومنها قولهم قداما وعودا يا رسول
الله أو يا علي ومنها عبادة أهل القبور ونزحرفته أو البناء عليها وبقاء الأردية والغلف عليها وإيقاد السراج
عليها أو حولها واتخاذها عيداً أو عرساً أو تعظيمها تعظيماً نص رسول الله صلعم على قيمه وقد أفراد ذلك بالتأليف

كثير من حملة العلم النبوي وان شاء الله سيأتي لنا بعض كلام يتعلق بهذه الاشياء في المواضع المناسبة
 لذكره الكتاب الجناز ونحوه ونسأل الله التوفيق والسداد من دون تفريط واخر اطوبين الدعاء
 عند نزول الغيث للاتباع ولا نه امر بذلك رسول الله صلعم قالت عائشة كان رسول الله صلعم
 اذا راي المطر قال اللهم صيبا نافعا رواه احمد والبخاري والنسائي وان يتعرض له ليصيب حبيبة الحديث
 انس قال اصابتنا ونحن مع رسول الله صلعم مطر فحسر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت
 هذا قال لا نه حديث عهد بربه رواه احمد ومسلم وابوداود وان يغسل او يتوضأ في السيل اي منه
 لما رواه الشافعي انه صلعم كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فنتطهر
 منه ونحمد الله تعالى الحديث والمظهر صادق بالغسل والوضوء واذا كان عاده صلعم في غسله انه
 يتوضأ اي يغسل اعضاء الوضوء الارجلية قبل غسله ثم يغتسل فلا فضل الجمع بينهما لما كان يفعل صلعم في
 سائر افعاله فتأمل ان يسمع عند الرعد والبرق اي يستجب ذلك لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله
 بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسمع الرعد بحمد الملائكة من خيفته
 وقد روى في حقيقة الرعد والبرق روايات فقد روى عن مجاهد ان الرعد ملك بالبرق اجفته وقيل ان الصوت
 المسموع من السحاب هو صوت الملك وقد روى ما يخالف ذلك مرفوعا انه صلعم قال يبعث الله السحاب فتطقت من
 النطق فحككت احسن الفخار فالرعد نطقها والبرق ضحكها الحديث وانت ترى في هذا الحديث اسنادا للرعد والبرق
 الى السحاب ان الاول نطقها والثاني ضحكها وهذا الاخير المرفوع يطابق ما ذهب اليه اهل العلم الطبيعي مطابقة تامة وظاهرا
 الاول المتعاقبة لما ذهبوا اليه من بعض الوجوه لكن اذا كان من المقرر جواز وجود معلول واحد لعلتين جاز ان
 ينسب الى احدهما مجازا عند بعضهم وبناء عليه فلا مخالفة مطلقا واذا اخذ بالحديث الاخير هو الاظهر في دفعه ^{هنا} لا
 على انه قد صح في الاثار عن رسول الله صلعم ما هو صريح في تقسيم الجن الملائكة باقسام كثيرة وانواع عديدة فمنهم
 من خلقوا من نور او منهم قوى يجررون في الكون جربا يكا يطابق تواميس الريح والنور القوة ومع ذلك
 هم ذوو احساس وادراك وعقول يفهمون ويفهمون ويخاطبون ويخاطبون ويعلمون بما يومنون ويسبحون
 الله ولا يفكرون وان من شئ الا يسمع محمدا ولكن لا تفقهون تسبحهم كناية اذا عرفت ذلك فلا يستبعد
 ان يكون الرعد اسما للملك من هذا الصنف وانه يحمل السحاب وينجبه ويسوقه فكانه سراج في الظاهر وفي
 الحقيقة مالك من الملائكة وان الصوت المسموع صوته وان البرق ضحكه او سمي ضحكه تشبيها واستعارة واذا

كان هذا الملك هو بالصفة التي عرفت فيجوز ان يكون ممازجا للسحاب او ساريا فيه كسريان الورد في الماء او كسريان
 الروح في جسم الانسان حتى يصح ان يعد من اجزاءه التي يسميها كثير من الناس اجزاء مادية فلا مشاحة
 في التسمية وبما ذكرناه تندفع اشكالات كثيرة طال ما هذى بها من ليس له من المنقول نصيب ولا له في المعقول
 سهم مصيب اعني من غفل عن علوم القرآن والحديث ومرت عمرا في المصاحبة مع الخبيث وتعلم شيئا من
 الفلسفة الجديدة وظن ان الدين قد قطعه حديد وراى كتابه النصارى المكابرة كالفلكل بطين رليحين
 اندسا نيس اى المحاربة بين المذهب والعلوم العقلية واغتربه ولم يتفطن بان الدين الاسلامي هو في الحقيقة
 الفلسفة الكاملة الحق وكلا غرابة المقام لذكرت بعض شبهات اوردها هذا الجاهل وظن المعارضة بينها
 وبين اصول الدين وما هي الا سفسطات ومن عبيلات يضل بها القاصرين الذين جل سعيهم تحصيل الانكليزية
 لكسب المعاش فلا هم فلاسفة ولا هم متدينون بل مذبذبون ويل لهم ثم ويل واذا عرفت ذلك حق المعرفة
 علمت انه يمكن امكانا مطابقا للجري الكوني الطبيعي وقوع ما يسمى بالكرامات والمعجزات وذلك بان تؤمر او تسخر هذه
 الروحانيات والنواميس المذكورة فتتكيف وتكيف ما احاط بهامن المادة الحواريه جريها فتحدث الكرامة
 والمعجزة في قالب اسباب طبيعية ظاهرة او خفية لا يدركها كل الناس وحينئذ لا يلزم من وقوع المعجزات
 والكرامات خرم سلسلة ناموس الكون فتأمل فانه باب يظهر بانفتاح حقايا وتنكشف به الغبايا والله يتوكل
 ويحفظ ذلك من شياطين الجن والانس ولا يتبع بصرة البرق ثلا يلحقه بدالك ضرر في بصر كما قال تعالى كاد البرق
 يخطف ابصارهم روى الشافعي في كتاب الام عن عمرة بن الزبير انه قال اذا راي احدكم البرق او الودق فلا يشير
 اليه والودق بالمهمل المطر فيل زيادته وقيل الرعد ولا يسب الريح لثبوت النفي عن ذلك اذا هاجت سال الله
 من خير ما امرت به واستعاذ من شر ما امرت به لثبوت ذلك في حديث النضر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا هاجت الريح
 قال اللهم اني اسالك من خير ما امرت به اعوذ بك من شر ما امرت به اخبره ابو يعلى باسناد صحيح قلت وهذا ظاهر
 في ان الريح قد تحمل من ذى الشر شر او من ذى الخير خيرا وقد اكتشف البشر من ذلك شيئا كثيرا فتطابق الخبر
 والواقع العيان والله المستعان وليقل مطرنا بفضل الله ورحمته ومن اعتقد ان المطر من الانواع كفر بالله تعالى
 الحديث زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال على رؤسنا من السماء اى مطر من الليل هل تدرون ما قال ربكم قالوا الله ورسوله
 اعلم قال قال امير المؤمنين عبادى مومن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مومن بي كافر بالكواكب
 واما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فهو كافر بي مومن بالكواكب رداة الشيطان والتوءم الخبيث واذا اضر بهم

ولا تأكل ولا تشرب بل هو من اعداد الدين والمبغوض عند هم اجمعين ولا يحاميه احد يوم يقوم
 الناس لرب العالمين فمنها اي من الاقواع والكيفيات التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف ان تصف
 معه طائفة وطائفة وجاه العدو والنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحالة صلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائما فاقموا
 لانفسهم ثمانين فوجاه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلواته
 (والنبي صلى الله عليه وسلم على حاله) فسلم بهم وهذه هي صلواته صلى الله عليه وسلم باصحابه يوم ذات الرقاع رواها الجماعة الا ابن
 مسعود عن صالح بن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية للجماعة عن صالح بن خوات عن سهل بن ابي
 حشمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هذه الصفة ومنها ما ذكره الاحناف وهي ان تقوم طائفة على وجه العدو وطائفة
 خلفه يصلي بداركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو
 وجاءت تلك الطائفة فيصلى بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلموا وذهبوا الى وجه
 العدو وعادت الطائفة الاولى فصلوا ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وحجت
 الطائفة التي بقيت عليها ركعة فصلوا الركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا وادوا اوردوا من حديث ابن
 مسعود وما في الصحيحين عن ابن عمر يمكن ان يحمل على هذه الصفة ويمكن ان يكون صفة اخرى وما قد منا
 عن ابن مسعود رضي الله عنه زاد فيه الاحناف ما لم يذكر فيه كقولهم وحدا نالطائفتين وبغير قرأ ءة
 للطائفة الاولى وعلوا ذلك بانهم لاحقون ومسبوون وقد عرفت ما قد منا من ان لا بد
 من قراءة فاتحة الكتاب واما كونهم وحدا نالطائفتين فاحتمالات كما انه يمكن كذلك يمكن خلافه وذلك
 بان يتقدم احد ثم يتبعه الا ان كونهم وحدا نالطائفتين الى ظاهر السياق ثم انهم قالوا ان الصلوة بهذا
 النوع انما تشرع اذا اضرا على الا قتلاء بامام واحد وفي عدمه الاولى ان يكون هناك جماعة بامامين
 فصاعدا قلت لا احده له دليلا من الكتاب السنة ولو كان هذا اجابنا لا ريبه النبي صلى الله عليه وسلم لما احتاج
 الى نوع من انواع صلوة الخوف والله اعلم ومنها انه صنفهم بصفين خلفه والعدو بينهم وبين القبلة
 فكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا ثم ركعوا جميعا ثم رفعوا راسه من الركوع وسجدوا جميعا ثم انحدروا بالسجود
 والصف الذي يليه وقام الصف الاخر في غير العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه
 انحدروا الصف الموخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر وتاخر الصف المقدم ثم ركع النبي
 صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا ثم رفعوا راسه من الركوع وسجدوا جميعا ثم انحدروا بالسجود والصف الذي

يليه الذي كان موخرا في الركعة الاولى وقام الصف الموخر في نحو العدد فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالصف
 الذي يليه انقضى الصف الموخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم واجمعا وهذا القط حديث رواه
 احمد ومسلم وابن ماجه والنسائي عن جابر الا ان لفظه بعضهم جمع المتكلم في قولنا فكبروا وركعوا وسجدوا
 وسجدوا ومنها ان يصلي الامام بكل طائفة ركعتين فيتم الامام ويقصرون ومنها ان يصلي بكل طائفة
 ركعة فللامام ركعتان وتكفي لهم ركعة واحدة وهذا بعض ما يجوز من صلوة الغائت وما سوسه
 ذلك لانه لو سجدوا في الكتب المبسوطة وقد افرد بعضهم لذلك تاليفا ويجوز له الاتمام سفره
 وحضره اما في الحضر فاتفقا واما في السفر فلحد يث جابر رضي في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم باصحابه في غزوة
 ذات الرقاع وفيه فكان للنبي صلى الله عليه وسلم اربع وللقوم ركعتان الحديث متفق عليه وقد تقدم في باب
 قصر الصلوة للسافر وكذا القصر في حالة الخوف ولو في الحضر الى ركعتين وركعة على المختار ههنا
 اما القصر في السفر الى ركعتين فذلك متفق عليه واما الى ركعة فلحد يث ابن عباس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يذيق قد نصف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا موان للعدا وفصل بالذين خلفه ركعة
 ثم انصرف هولا الى مكان هولا وجاء اولئك فصلي بهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواه النسائي ورجا له
 ثقات اما كون صلوة الخوف تقصر في الحضر ركعتين والى ركعة فلنا حديث ابن عباس رضي قال فرض
 الله الصلوة على نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر اربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة رواه احمد ومسلم
 وابوداود والنسائي وفي الباب عن جابر عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار قال قال صلى الله عليه وسلم
 الخوف ركعة على اى وجه كان وقال الامم الاربعة لا تقصر في عدد ركعات صلوة الخوف حضر او هذا
 الحديث تحفة عليهم والى ما اختلفنا في ذهب الثوري واسحاق ومن تبعهما وهو قول ابى هريرة والى
 موسى وغير واحد من التابعين منهم قيد بشدة الخوف والتقتيل بل الى ضعيف عنه تاما في الصلوة
 الثلاثية كالمغرب فيصلي الامام بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين على احد الانواع المذكورة
 او بالعكس وقيل يصلي بكل طائفة ثلث ركعات فيكون للامام ست ركعات وللناس ثلث ركعات
 ثم لا يجوز الاقتصار لمن صلى معه ركعتين من الثلاثية على الركعتين بل يضم معها ركعة اخرى
 لا فائدة في التفاسر ويجوز لمن صلى معه ركعة ان يقتصر عليها لما مر من حديث ابن عباس وقيل
 لا يجوز لانه لم يشرع القصر في المغرب الاول اربع من حيث الدليل والثاني احوط والله اعلم

وسهوهم حينئذ لا قتل المحمول ويحققون حينئذ سهواً الإمام أي حينئذ لا قتلهم وهو المبرور والمفارقة الإمام فسهوهم محمول وسهواً الإمام يحققون فيسجدون سهواً الإمام في آخر صلواتهم ولو من الطائفة المسبوقه في الصورة الثانية لأنهم لا علم لهم بالركعة التي سهواً الإمام فيها وكذا السجود الواقع به بنية مفارقة الإمام ومن كانت آخر صلواته خلفت الإمام وذلك منهي عنه وتقدم الكلام على مسائل السهو في بابها فارجع اليه وإذا اشتد الخوف

جاز أن يصلي كيف ما اتفق ما شاور الكبار وملا بسا للقتال ولو بالإيماء والسجود والتوجه إلى غير القبلة وإن احتاج

إلى التوجه ونحوه جاز له الكلام وإن لم يمكنه تادية الصلوة حتى بالإيماء أيضاً وإلى غير القبلة جاز له التأخير لقوله تعالى فإن خفتهم فرجالاً أو ركباً نادى بالطبراني في تفسيره بسند صحيح عن مجاهد في هذه الآية إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة تأمداً أو ركباً وعن ابن عمر نحوه موقوفاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في صحيحه وقد رواه الطبري عن سعيد بن يحيى بن شريح البخاري بإسنادة في الصحيح عن ابن عمر قال إذا اختلفوا يعني في القتال فاما هو المذكور إشارة الرأس وقد اطلال في تخريج هذا الحديث في الفتح وما ذكرناه فيه الكفاية لا بشياً هذه السنة فإن شئت الزيادة فارجع اليه ويحكى عن امامنا الحسين بن علي أنه شجع في الصلوة بالإيماء وهو أكبر

من فرسه إذا جاء الشمر اللعين أو سنان بن أسد الملعون فطعنه بالرمح فسقط عليه وعلى أبيه وأخيه الفت

نحية وسلام والاختلاف لم يجوزوا الصلوة حين مباشرة القتال وما ذكرناه يرد عليهم أما استدلالهم

بتركه صلعم الصلوة يوم الخندق فجوابه ما تقدم في بعض روايات ذلك الحديث أنه صلعم لم

يتركها إلا سهواً وإيضاً قد ثبت أن صلوة الخوف لم تكن مشروعة إذ ذلك والشافعية يجوزوا كلما تقدم

إلا الكلام والصياح وإذا كان له بذلك غرض صحيح في الحرب فنحن لا نرى به بأساً لأنه لما سقط الاستقبال

والقيام وغيرهما من أركان الصلوة بالعدس فسقوط الفساد بالكلام أولى وقد مر أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم

في الصلوة ثم نهى ولم يبطل ما قد صلى فهذا أولى وهم لم يأتوا في ذلك بخصوصه دليل لا سيما والكلام

أهون مما سواه لأنه قد كان سبباً في الصلوة في أول الإسلام بخلاف كثير مما جوزوه هنا غيره فامل

أما كونه يجوز التأخير إذا لم يمكنه أن يصلي بالإيماء ونحوه مما عرفت فلا ريب فعله من الصحابة

من اتفقت له تلك الضرورة ولم ينقل عن أحد أنكار عليه وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه

واستدل بتأخير النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة العصر يوم الخندق وإنما صح استدلاله بذلك لأنه لم ينزل ما

يشيخه في حق من تعذرت عليه الصلوة ولو بالإيماء فإن قيل إنك قد قدمت أن ذلك التأخير إذا كان

سهوا واذا كان كذلك لم يصح الاستدلال به قلت ان المخالف قد ينازع في التسليم بكون التأخير سهوا
فنقول ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ترك الاسابيع الصلوات يوم الخندق عمدا فانما هو لعدم استطاعته الصلوة
من جميع الوجوه المجاوزة اى حتى من صلوة الخوف وعليه فاذا سلمنا ان يوم الخندق انما كان بعد نزول
ومشروعية صلوة الخوف وهذا التوجيه ونحوه هو الواجب المتعين جمعا بين الاحاديث الصحيحة التي
قد مرّت عليها هذا هو الحق لا ما ذهبت اليه الاحناف من تركهم العمل ببعض الاحاديث واعتمادهم
على المبرجوح دون الراجح فتأمل فان المقام جد يريه وهذا النوع من صلوة الخوف وتأخيرها يجوز في كل

قتال وهزيمة مباحين وكل طالب ومطلوب يلحقه ضرر شديد او يفوته غرض اكد ذلك في حاله
وكذا المحترم غيره وقد استدلل لذلك بحديث عبيد الله ابن انيس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى خالد بن سفيان الهذلي وكان نخوعا وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت به وقد حضرت
صلوة العصر فقلت الى خالد ان يكون بيني وبينه ما يخر الصلوة فانطلقت امشي وانا على ارجلي ايماء
نحوه فلما دنوت منه قال لي من انت قلت رجل من العرب بلغني انك تجمع لهذا الرجل فجئت في ذلك
فقال لي في ذلك فمشيت معه ساعة حتى امكنت علوته بسيفي حتى برده اياه احمد وابو داود وسكت عنه
وحسن اساده الحافظ في الفتح وقد دل على ذكرناه من باب اولى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال نادى فينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم النصف من الاخراب ان لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فتخوف ناس فوث الوقت
فصلوا دون بنى قريظة وقال اخرون لا نفلي الا حيث امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وان فاتنا الوقت قال فما عفف
واحد من الفريقين رواه مسلم وهو ظاهر في جواز التأخير في غير حين القتال قلت ويلحق بهذا
خوف المعسر ان يجلسه الغريم والمهرم اذا تحقق او خاف فوت الحج ان صلى العشاء ليلة عرفة اما التأخير
للمهرم فيجوز وفاقا للشافعية ومن صلى صلوة شدة الخوف كما مر في باب ما ظنه لم تجب عليه الاعادة

ملا للشافعية ويستحب له الاعادة من وجاس الخلاف ولذا انه ادى الصلوة باذن شرعي تنبيه
اعلم ان الله قد شرع صلوة الخوف لحكم دينية وكره سياسية وهي من باب الجمع بين السياسة والدين
وتقيد النفس الغضبية حين هاجها تحت سيطرة ربها فلا تتعدى حدودها ولئلا تذهل عن المقصود
الا عظم في تشريع الجهاد او شرع جواز تأخير الصلوة مطلقا واسقاطها واظهار كون الصلوة ركنا عظيما من
اركان الدين بحيث لا تسقط عن المكلف اذ في حالة الخوف على نفسه وماله والقاء الرعب في قلوب الكفار

يتقدم الصفوف وتأخيرها فكانه يشبه سيرة العساكر على القواعد الحربية وإظهار ان المسلمين لا يقابلونهم
لأجل ملأ المال بل إرضاء الله تعالى حيث لم ينسوا عبادته في شدة الفزع والخوف وغير ذلك من الحكم والفوائد
الجليلة التي لا يحتمل هذا المختصر بسطها وكثير من ذلك قد يذكره الطبيب بإدى بدء والله اعلم.

باب الجنائز هي بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان والكسر أفصح ويقال إنه بالفتح للميت
وبالكسر للنعش عليه الميت ويقال عكس ذلك وهي مشتقة من جناز إذا ستر والمضارع يجتزئ بكسر النون ليكثر
كل مكلف ذكر الموت لأن ذكره اعظم المواعظ والزواجر عن افتراء المعاصي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلعم أكثر ما من ذكرها ذم اللذات الموت رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان وهذا من معناه قاطع
لأن الموت تقطع إلا لذات الدنيا وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله فأنكم لا تدركونه
في كثير لا قلله ولا قليل لا كثرة وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر ما ذكرها ذم اللذات فاته
ما ذكره عبد قط في ضيق الأوسعة ولا في سعة الأضيقة وروى أن ذكره تمحيص للذنوب تهديد في الدنيا و
في الباب إحد عشر قلت ولذلك شرع زيارة القبور لأنها تذكر الموت كما سيأتي إن شاء الله تعالى ويستعد به بالأعمال

ستغفار والتوبة أي وجوبها في الواجب والمحرم وندبها فيما سوى ذلك ومن المظاهر ونحوها كالودائع والأمان
إلى أهلها والمراد الخرج منها قضاء الصلوات وقضاء دين لم يبرأ منه والتمكين من استيفاء حده على تفصيل
واختلاف فيه سيأتي إن شاء الله في محله وكثير لا يقبل العفو أو يقبله ولم يعف عنه ونحو ذلك من سائر الحقوق
وسيأتي كل شيء في محله وليبادر بالخروج عن ذلك والمريض أكد ليلا في ربه غير ظالم لأحد ولا مقصر أو مصرا
على ما يبغضه أو يكرهه ربه وهو كراهة فان لم يستطع التخيير والمباشرة أوصى بذلك وجوبا وندبا وسيأتي
الكلام على الوصية إن شاء الله تعالى وتسع عيادته أي المريض لأن الأحاديث في مشروعات متواترة وقد
جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلعم قال حق المسلم
على المسلم خمس من السلام وعبادة المريض وإتباع الجنائز وإجابة الدعوة وتشميت العاطس من آدمي مسلم النسيئة
وزاد البخاري من حديث البراء نصر المظلوم وإبرار القسم وعن ثوبان روى قال قال رسول الله صلعم إن المسلم
إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في محرفة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي وعمره الجنة بالحق المحقة
على زنة مرحلة هي البستان ويطلق على الطريق اللابح أي الواضح وفي الزاد كان صلعم يعود من مرض من أصحابه
وعاد غلاما كان يخدمه من أهل الكتاب عاده وهو مشرك وعرف عليهما الإسلام فأسلم اليهودي وكله أصحابه

عنه يا طالب لم يسلم وكان آخر كلامه على ملة عبد المطلب وكان صلعم يداؤن من المريض ويجلس به لدراسه ويساله
 عن حاله ويقول كيف تجدك وذكر انه كان يسال المريض عما يشتهي فيقول هل تشتهي شيئا فان اشتهي شيئا وعلم
 انه لا يضره امر به وكان يمسح بيده اليمنى على المريض ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس اشف انت الشا
 لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقما وكان يقول المصحح الباس رب الناس بيدك الشفاء لا شفاء الا
 انت ان يدعو للمريض ثلثا وكان يقول للمريض لا باس طهور ان شاء الله وربما يقول كفارة وطهور
 وكان يرقى من به قرحة او جرح او شكوى فيضع سبابته بالارض ثم يرففها ويمسح بها الموضع العليل يقول بسم الله
 تربة ارضنا بريقة بعضنا يشقى سقيمتنا باذن ربنا هذا في الصحيحين انتهى ببعض زيادة ونقص ثم قال هو
 يبطل اللفظة التي جاءت في حديث السبعين انما الذين يدخلون الجنة بغير حساب وانهم لا يرقون ولا يسار
 قوله في الحديث لا يرقون غلط من الراوى سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول ذلك قال وانما الحديث
 هم الذين لا يسارون انتهى الاسترقاء هو سؤال الناس ان يرقوهم وفرق بين ذلك ووقوع الرقية فتأمل ثم
 قال لم يكن من هذا صلعم ان يحض يوما من الايام بعيادة المريض ولا وقتا من الاوقات بل شرعا بعيادة المريض
 ليلا ونهارا وفي سائر الاوقات وما دوى من انه صلعم كان لا يعود مريضا الا بعد ثلاث نضجيت نعم ينبغي للاجنبي
 الذي لا يتناس به المريض ولا اهله ان لا يطول المكث عنده ومن كره العيادة في يوم الاربعاء او في الليل او في
 اليوم الثالث من الشهر او الثالث عشر فهو جاهل بالشع متمسك باوهام النساء الجاهلات وكان صلعم اذا ينس
 من المريض قال ان الله وانا اليه احبون وقد تقدم حواشي الرقية بكل ما يجوز وبآيات القرآن وسائر الادعية بل
 لو قيل بالا استحباب لم يبعد وكذلك التداوي كما دللت على ذلك الاحاديث الصحيحة ولحسن ظنه بربه
 اي لين المريض ان يحسن ظنه بربه بانه يرجوه ويجفوعه واما حسن الظن بالله في كل ما استلزمه من الذم وال
 واجب ليس كلاما في انما كلامنا في الاول الذي دل عليه حديث مسلم لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى
 الحديث وفي الصحيحين ان اخذ ظن عبدى بي ويحصر ذلك بتدبير الآيات والاحاديث الواردة بسعة الرحمة والمغفرة
 ويندب الحاضرين ان يحسنوا له ويطمعوه في رحمته تعالى شانه قد يجب على الحاضرين ترغيبه في رحمة الله
 اذ اراد امنه علامات القنوط والياس لتلايقا رقى على ذلك فيمهلك فيتعين حينئذ على الحاضرين ذلك اخذ
 من قاعدة النصيحة الواجبة هذه الحالات اهمها واعلم ان حسن الظن بالله يستحب دائما حتى في حال الضيق
 ثم ليس له ان لا يحض الرجاء من الخوف لان الله لا يرحم الخائفين من باس الله وغضبه وذم من باس

مكرهه بالجملة الايمان بين الخوف والرجاء كما تقدم ويكل ذلك الكتاب طامح وبه استفاضت السنن وليس هذا
 محل بسطه ويرجعه المحتضر الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن ابيه رفعه في ذكر الكياث وفيه واستحلال البيت
 الحرام قبلكم احياء وامواتا الحديث رواه ابو داود والنسائي وعن السلف اثار كثيرة على شقة الايمان قال الحافظ في نصب الراية
 على قول صاحب الهداية والاول هو السنة لمجددة مستداوذكر في نصب الراية على قول صاحب الهداية والاول هو السنة
 لمجددة مستداوذكر في ذلك اثار عن الصحابة والتابعين انتهى ما اردته منه قلت بلى بل هو ومن يقصر عن مرتبته
 قد اطاع على سنية ذلك من فروعها ولكنه ذهل عنه فانه قد صح عنه صلعم انه كان اذا اوى الى فراشه نام على شقة
 الايمان يضع يده اليمنى تحت عنقه الايمن وما ذلك الا لان النوم هو الموت الا صغر لذلك كان يقول ذا استيقظ
 من نومه الحمد لله الذي احيانا بعد ما امانا الحديث وهو صحيح ومن جهة اخرى يقول انه صلعم انما كان ينام
 كذلك استعدا للموت ان يدركه التائب حين نومه ولذلك اذا اوى الى فراشه للنوم كان يقول باسماء
 اللهم احيى واموت فتبت ان السنة للمستعد للموت الذي منه المختصر بالطريق الاولى هو التوجه الى القبلة والا
 ضطجاع على شقة الايمان كما عرفت فظهر ان توقع الحافظ انما هو غفلة وذهول الله اعلم فان تعذرا على الايمان
 فقالت الشافعية فلاولى ان يضطجع على الايسر الذي يظهر من كلام صاحب الهداية ان الاستلقاء اولى من الاضطجاع
 على الجانب الايسر قلت وقوله ارجح من قول متأخرى الشافعية لا ننقد ثمت عن عباد بن يقيم رانه قال رايت
 رسول الله صلعم مستلقيا في المسجد الحديث قال الشافعية وينبغي للمستلقي ان يرفع راسه ووجهه واجمصة
 للقبلة ليتحقق الاستقبال الكامل كما عرفت مما قد مرناه واما قول بعض النحاة بان الاستلقاء اولى من الاضطجاع
 وتعليله بان الايسر يخرج الروح ففاسدا لا ينع كنه مخالف للسنة من ابن عمر فان الاستلقاء الايسر يخرج الروح
 ولو كان كذلك الامر بذي الشاة مستلقية لقوله اذا قتلتهم فاحسوا القتله ولتجعل اخر كلامه لا اله الا الله حديث
 معاذ قال سمعت رسول الله صلعم يقول من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه احمد وابوداود والحاكم
 وقد دلت على صحة معنى هذا الحديث احاديث بالغة تروى في الصحيحين وغيرها ويجب على المخاضر فاقا لبعض
 الشافعية تلقينه ذلك بلا الحاج وتبين هذا القول الاخير هو مختار الجمهور ولنا على الوجه امر منكم
 بذلك كما في حديث ابي سعيد عن النبي صلعم انه قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله واه الجماعة الا البغادي
 وفي الباب احاديث والامر بها الوجوب حيث لم يوجد صارف دية قال بعض الشافعية وهو الحق وينبغي
 التعريض واللفظ حيث التفتين وهو ان يقال ذلك عندة وهو يجمع ولا يقال له قل لا يغفر

فيتبرم ويمتنع فيكون كالمسبب في هلاكه وينبغي ان يعهد التلقين بكلام يحسن بعدة التلقين كان يقول
 ذكر الله مبارك فلذلك ذكر الله جميعا وان كلمة التوحيد تمحو الذنوب فلتنقل جميعا سبحان الله والحمد لله ولا اله
 الا الله ونحو ذلك وفي تحفة الشافعية ولا يسر زيادة محمد رسول الله وهو الحق ومن ثم لو كان كافر القس
 الشهادتين وامر بهما اتفقا لخبر امره صلعم عنه ابا طالب الغلام اليهودي وليس ان يقرأ عنده شيئا من القرآن

حين النزع وليس افضل وتقرأ عليه بعد موته قبل الغسل والذي كره ذلك له ماله دليل اياها فعمل فقد اصاب
 السنة اما كونه يقرأ عند حين النزع فلما روى عن جابر ان قراءة الرعد تكون طلوع الروح فان صح عنه
 كان حكمه الرفع وعن غيره قال حضر موتا كره الموتهم لا اله الا الله وانغمضوا اعينهم اذ ماتوا وقرأوا عند موتهم
 القرآن رواه عبد الرزاق وابن ابى شيبة ومما يدل على استحباب القراءة حين النزع وبعد الموت حديث
 معقل بن يسار قال قال رسول الله صلعم اقرأوا ليس على موتاكم ثم رواه ابو داود وابن ماجه واحمد بن حنبل وابن
 حبان وصححه واصله ابن القطان وضعفه الدارقطني وقال لا يصح في الباب حديث ولكن روى عن علي ما يشهد
 له فعن عبد الله بن جعفر قال قال علي بن ابي طالب اخي اني معلمك كلمات سمعتهن من رسول الله صلعم
 من قالهن عند وفاته دخل الجنة لا اله الا الله الحليم الكريم ثلاث مرات الحمد لله رب العالمين ثلاث مرات
 تبارك الذي بيده الملك يحيى ويموت وهو على كل شيء قدير الخرائط في مكارم الاخلاق ذكره في المنتقى
 وقال سنده حسن فيتميم عينية اذ مات حديثا ام سلمة قالت دخل رسول الله صلعم على ابي سلمة وقد شق نصرا
 فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ثم رواه مسلم عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلعم اذا
 حضرتم موتاكم فاعمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فانه مؤمن على ما قال اهل الميت رواه احمد وابن
 ماجه والحاكم والطبراني في الاوسط والبرار وقال الاحناف الشافعية وليس ان يشد الحياة قلت لم يرو في ذلك
 ما يوجب قولهم نعم لا يجب ان يستحب اذا روى الفتح فم بعض الاموات قالت الشافعية وليس تليين مفاصله
 بان يثنى الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذه الى بطنه ثم يمد ياقه ولين شهيدا
 لفعله وتكفينه قالوا لان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لينت المفصل حينئذ كانت
 ولا لم يكن تليينها بعدة قالوا ولو احتاج في تليينها الى شيء من الدهن فلا بأس انتهي قلت وليس ذلك
 من السنن الشرعية انما لا بأس لو فعل ذلك في وقت الضمرة كسائر ما يحتاج الى فعله الناس للمصالح وروى
 الضمير ان يكون الشيء حسنا لوجود سبب يقتضيه لا يستلزم ان يكون من السنن العامة في جميع الاحوال

فأذكرة هو وان كان مطلوباً في بعض الأحيان ألا أنه لا يمكن إن نقول أنه سنة مشروعة بخصوصها فتأمل قالوا
 أيضاً ليس إن يوضع على بطنه شيئاً ثقيلاً وان يسبح على سرير أو نحوه قلت أما وضع المتقل على البطن فلا يمكن
 إلا بترك السنة الثابتة وهي اجتماعه على جنبه كما تقدم وأما قولهم ثلاثاً ينتفخ فيقال لا قبالة في الانتفاخ
 وسيأتي في غسل الميت أنه يمكن التوصل حين التخييل إلى إخراج ما يخشى أن يلوثه بعد غسله وأما رفع
 الميت على سرير ونحوه كذا أنه فهو ليس بسنة ولكنه قد يطلب لبعض الأمور في بعض الأماكن ولازمة
 لسبب يقتضيه وما كان كذلك فأنما يستحسن عند وجود سببه ولا يلزم أن ما هذا حاله يكون سنة بنوعية
 مطردة لكل ميت في كل حال وزمان ومكان وبأهال هذا الفرق وقع الخلاف والخبط في التمييز بين السنة الشرعية
 وما يحسن لوجود سببه ومقتضيه من جلب مصلحة أو دفع مفسدة فتري المؤلفين للكتاب الفقه يكتبون إن
 كذا سنة أو فعل كذا من السنة فيظن بعض من رأى قولهم ولا يعرف السنة أن ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وليس الأمر كذلك ولذلك تروانا نعرف في هذا الكتاب عما هذا حاله بقولنا نستحب كذا أو نستحسن كذا أو نحوه
 من التعبير ولا نقول أنه سنة لأن إطلاق السنة إنما يصلح على معناها المعروفة عند أهل الحديث فتأمل ويسمى
 بل أنه بثوب أي يستأجر جميع بل أنه بثوب يوضع ويلبسط عليه كالغطاء لحديث عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 توفي سجد يبر وجهه متفق عليه قالت الشافعية ويحجل طرفة تحت رأسه ورجليه ثلاثين كشفت قالوا وليس قبل
 التسمية نزع ثيابه الخيطة التي ماتت وهي عليه وهذا الأخير ليس بسنة بل هو قبيح في النساء أذربا نجي أقاربها
 وتشوفها برفع الثوب إنما المعروفة من السنة إن ثياب الميت إنما ترفع عند إرادته تغسله ويجوز تعقبه مسه
 برفع الثوب عنه لحديث عائشة أن أبا بكر دخل فصر برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يبرده فكشفت عن وجهه أكب
 عليه فقيله رواه أحمد والبخاري والنسائي وصح أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وتسن المبادر بتجهيزه ألا إذا وقع
 الشك في موته وترجي أفاقته فيجوز الأخير لتجوز حياته كالمبتلى بالسكتة والبرسام والممسوع بالافاعي والمملد ونحو
 بالقاء رب يؤخذ لك فلا يجوز دفنه ما لم يتيقن موته لحديث الحصين بن حوح رضي الله عنه أن طلحة بن البراء من فاته
 النبي صلى الله عليه وسلم فإذ قال لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنتني به وعجلوا فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تتحنس
 بين ظهري أهله رواه أبو داود وله طرق ومعضدات وتشهد له الأحاديث الأسرع بالجنائز وليبادر بقضاء دينه
 من ماله والأمن بيت مال المسلمين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة يدينه حتى يقضى فيه رواه

وإولى بهم من أنفسهم حيث يقول من ترك مالا فلو رثته ومن ترك كلاً أديلاً فإلى خلفه هو الذى يعيش على سيرة الرسول والخلفاء الراشدين ويجب مع ذلك أن يكون قرشياً فلا هم قرشيون ولا هم سالكون مسالك الخلفاء فمن أين تصح لهم الخلافة وقد كان أبو حنيفة روي يقول لهشام بن عبد الملك أنه لمن تغلب مع كونه قرشياً فإظهاره بمن يفقد فيه الأمران حتى قال بعض أصحابنا أنه يحل للمسلمين فى زماننا ما أخذوه من بيت المال ولو بجيلة أو خداع أو غصب أو سرقة أو أخذوه على قدر حقوقهم لأن المال ما لهم قد قبض عليه غاصب متغلب فيجوز أخذه بأى حيلة أمكنت والله أعلم

فصل غسل الميت فرض كفاية على الأحياء اتفاقاً أى من الأدمين وقد قيل إن الإجماع قد انعقد على ذلك وفيه نظر وقد دلت أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه على الوجوب هى حجة على من شذ فلما حجة إلى الاستدلال بالإجماع والقريب أولى بقرينه إذا كان من صنفه أى الرجل للرجل والمرأة للمرأة الحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ميتاً فادى فيه الأمانة لم نفش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليل قرئتم أن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون هذه خطاً من دبر وأمانة سر دابة أحد والطبراني فى الأوسط وهو وإن كان فى بعض رجال سنده كلاً إلا أن للقريب والرحم بقرينين يداولية وحنو وشفقة قد اعتبرها الله

فى كتابه وجعلها علة وسبباً لأحكام شرعية وهى هنا أولى بأن تطرح فإن عين الميت لفعله أحد من جنسه قدم أى فان أوصى الميت بأن يغسله شخص معين ولو كان غير قريب قدم على غيره ولو قرىباً وقد صح أن علياً والفضل بن عباس قد توليا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس كان واقفاً واسامة بن زيد كان يناول الماء وقد روى البراء بن طريس يزيد بن بلال قال قال على أوصى النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيرى الحديث فلعلى الفضل كان معارفاً على كرم الله وجهه وسقانا بيده الكريمة على الخوض وقد روى أن أبا بكر أوصى بأن تغسله زوجته فغسلته وتقديم من أوصى الميت لا اظن فيه خلافاً ثم الزوج بزوجته خلافاً للأخاف والعكس اتفاقاً أى الزوج أولى بغسل زوجته بعد القرابة وهو مذهب جمهور الأئمة وقال أبو حنيفة وأصحابه الشعبي الثوري لا يجوز أن يغسلها أو أماً العكس وهو أن تغسل المرأة زوجها فقد اتفقوا على جوازها إلا ما يحكى فى إحدى الروايتين من أحد وعلى الأخاف ما ذهب إليه بأنه لا علة عليه بخلافها وجوابهم أن العدة وإن كانت عليها فأنما وجبت عليها ولذلك كان الزوج أولى بزوجته فى العدة بخلاف الزوجة فإنها ليست أولى بزوجها فى العدة فالبايد لم توثق فى بعض الحالات كالجواز أنه ربما بدى له فراجعها إلى نكاحه كما سياتى على أن كون الميتة معشدة بعد الموت فلا يصح عند التحقيق قتله وبذلك

وغيره سقط ان يناط بهذا التعليل حكم على ان الزوجة اذا تزوت تحت مومن في زوجته في الآخرة كما يشهد له قوله
 سيدنا علي والله يعلم انها لزوجه في الدنيا والآخرة فتعلقها بالزوج اقوى واشد من تعلق الزوج بها فاذا جاز الزوجة
 غسل زوجها فيجوز عكسه بطريق اول ولنا مع ذلك حديث عائشة قالت مرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جناية
 بالبيع وانا بعد صدا على راسي واقل واراساه فقال بل انا واراساه ما ضرك لو مت قبل ففستك لغتة
 ثم صليت عليك ودفنتك رواه احمد وابن ماجة والدارقطني وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناده محمد بن
 اسحاق وبيه اعلم البيهقي قال الحافظ ولم يتفرغ به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند احمد والنسائي ويؤيد غسل
 على لفاطمة كما اخرج به الشافعي والدارقطني واليونيني والبيهقي باسناد حسن وكان ذلك مع سكوت الصحابة وعدم انكارهم
 فيكون كالاجماع منهم فتجوز الاخفاف من رافقهم لغسل الزوجة زوجها وعدم تجوزهم غسله لها هو من باب تقديم المقام
 على المقاس عليه في عبارة اخرى هو من باب اعمال الفرع مع ابطال اصله من كل الوجوه ومن باب مراد النص في مورد
 ومنطوقه الخاص مع طرحة قياسا ونحوه ومن باب معارضة النص بالرأي الفاسد وذلك مما يقضي بالعجب
 فليتأمل المصنف فان لم يكن قريب من صفة غسل البعيد من صفة وفاقا اذا مات رجل ليس له رجل قريب
 غسله رجل اجنبي اذا ماتت امراة وليس لها امراة من قراباتها غسلتها امراة اجنبية ولا يستثنى الا من قبل مائة
 من الزوجين وذلك متفق عليه لا تعلم فيه خلافا وسياتي في كيفية الغسل ان النساء غسلن بنت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مع وجوده صلعم وذلك في الصحيح وغيره اما الخنثى فكما المرأة تغسل الخنثى في المرأة والعبي اقل من عشر سنين
 فيجوز ان تغسل المرأة والا فلا ان يغسله الرجل ان زاد على عشر سنين او بلغ عشر سنين فيغسله الرجل البنت ان كانت
 اقل من تسع سنين فيجوز ان يغسلها الرجل الا ان تغسلها المرأة والا فتستعين المرأة والخنثى المشكل بغسل في الماء
 ستون اما سيأتي والا اي ان لم يكن اجنبي من جنسه فاقرب محارمه من غير جنسه خلافا للاخفاف وفاقا للشافعية وغيرهم
 فاذا مات رجل ولم ير بعد من يغسله من الرجال ولا زوجته فاقرب محارمه من النساء ولتختاط في غرض بصرها عن
 مواضع عوراتها وكذا ان ماتت المرأة ولم توجد من تغسله من النساء ولا زوجها فليغسلها اقرب محارمها من الرجال
 ليختاط في غرض البصر كما يجوز له النظرة منها وقالت الاخفاف يقيم ولما ارادهم دليلا والقياس على غسل الجنابة
 والحدث ليس بسديد ولنا ان غسل الميت ما صور به لتنظيف جسد الميت وازالة النجاسات عنه وذلك لا يحصل
 بالتميم ولا محذور في خلوة المحرم ثم مكاسيا قوله قد واو لا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله يشمل ذلك
 بعد فعله الاقل لا ينبغي ان يهمل مجرد الولاية للمولاة في مثل هذا الموضع بحيث يترك قريبه ملطحا بالنجاسات

ونحوها من الكساح والرياح المنتنة ولا يجعله اهلا لان يلقي ملائكة ربه وهو نظيف فان لم يوجد الا اجنبى من
 غير جنسه وامكن غسسه مستورا في ماء وجب كذلك اتفاقا اي اذا فقد من تقدم ولم يوجد عند الميت الاجنبا
 من غير جنسه كرجال مع امراء ماتت او نساء مع رجال مات فان وجد ماء يمكن غسسه فيه حال كونه مستورا وجب
 على الحاضر من غسسه اتفاقا لا تعلم فيه خلافا اذا لم يجد مع حصول اقل الواجب فتعين ذلك فان امكن غسله مع عدم
 الاطلاع على عورته او مع ذلك لم يغسله ووجب غرض البصر الاحتياط في الابتعاد عن عورته ووجب ان تلف خرقه
 على اليد مهما امكن وفاقا لاحد ومقابل الاصح من مذهب الشافعية لان المحدثات زالت بالموت فتعين القيا
 بحق الميت كما امر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يترك المحقق في جنسه للمطنون في غير جنسه وقالت الاحناف والمالكية
 لا يغسل ويكف ان يتيمم بالتراب في غشاء التيمم مع غرض البصر هو الاصح عند الشافعية قد انتصر كثير من محققهم
 لما رجحناه وفيما قد مناه كفاية اذ لا دليل مع المخالف الا استصحاب عومات في غير محل النزاع وقد عرفت الجواب عنها
 فبقيت ازالة ايجاب غسل الميت بدون معارضة فلزم العمل بها اذا تعين قتال ما الميت الصغير والصغيرة التي
 لا تستحق فلا خلاف في جواز تفصيل الاجنبى لهما ولو من غير جنسهما كما مر السقطان استعمل فلكبير اتفاقا
 انه فان ظهرت فيه صورة ادمي فكذلك وفاقا للامام احمد وخلافه في حنيفة ومالك قال الشافعي
 وصاحب الهداية من الاحناف هو الكبير الا انه لا يصلي عليه قد دل على الاول حديث ابن عباس رفعه اذا
 استعمل العصى على عليه وروى قال الحافظ اساده حسن وعلى الثاني حديث المغيرة بن شعبه عن النبي صلى
 قال الركاب خلف الجنائز والماشي امامها قريبا منها عن يمينها وعن يسارها والسقط يصلي عليه ويدهي
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابوداود وقال فيه الماشي يمشي خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها قريبا منها
 وفي رواية الركاب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها والطفل يصلي عليه رواه احمد والنسائي والترمذي وابن حبان
 وصحاحه والحاكم وقال على شرط البوارى بلفظ السقط يصلي عليه يدعى لوالديه بالعافية والرحمة والترمذي صححه بهذا اللفظ
 وقال بعضهم ان الراجح وقف على المغيرة والظاهر انه روى عن المغيرة مرفوعا وموقوفا ولا منافاة وقيل ناهين ظهرت
 فيه صورة ادمي كانه هو الذي يصلي عليه ما سواه فليس بأدمي واما هو منه فقة او لجة ونحوها ولا تجز
 الصلوة عن غير الادمي فاعلم ما ذكرناه من الادلة على جوب الصلوة هو كالحالة ديانا وجوب الغسل والتكبير
 وغور يد على ما ذهب اليه مالك والحنيفة من عدم مشروعية الغسل الصلوة على من لم يستعمل يدي شاذية في
 الصلوة واما ما استدلل به صاحب الهداية وغيره كالشافعية على انه لا يصلي عليه بنحوه فيكون الاستدلال باصح اسار

نفسه كرامة سقط غسله عنا وهو في غاية البعد لا يمكن ان يفعل الغسل ونحوه الا اذا فرض انه حي بعد
 موته ومن ثم انما بعد غسله لنفسه من قبل غسل الاحياء لا نفسهم فاذا مات ثانيا فلا يكفي ذلك الغسل لموته الثاني
 بل يجب علينا تفصيله كما لو اغتسل احد من الاحياء ثم مات فجاء الفراع من الغسل بذلك ترى انه لا يمكن للميت
 ان يغسل نفسه حال كونه ميتا بل بينهما تناقض فان الغسل يتلزم الحيوة وهو ميت ههنا فان قيل ان روحه يمكن
 ان تغسله قلنا انكم ما التفتيم بغسل الملائكة وروح المومن في حكم الملائكة واذا قلتم ان غسل الميت لا يعتد به الا من مكلف
 فالروح بعد مفارقة البدن غير مكلفة فلا يكفي بتغسيلها على فرض امكان ذلك وليت شعري ايها الغافل
 في ذكره هذا النوع من المسائل التي لا تكاد تقع في الدنيا ولومها واحدة والمتأخر من الفقهاء قد ملأوا كتبهم عن
 امثال هذا ولا جدوى فيها ولا مل ان يوضع محل مستور بحيث لا يراه الا القاسل ومن يعاونه بصب الماء
 ونحوه او من دخل ما دونه له لاجرة او لكونه قريب لا يخشى ان يفشى قبيحا يراه قالت الاحناف والشافعية وليس
 وضعه على سريره او لوح او نحو ذلك محل مرتفع وعلى ذلك بصياغته عن عود الرشاش ليتصب الماء عنه ونحن
 نقول ان ذلك مستحسن لمن تيسر له ذلك وانما كونه سنة ماثرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يقال انه امر بذلك او انه
 فعل باموات المسلمين كذلك في عصر مع علمه فذلك مما لم يبلغنا ولو بلغنا لقلنا ان ذلك سنة يكره مخالفتها
 حيث لم يرد في ذلك نقل فنحن لا نطلق عليه انه سنة وان كنا نحفظ ذلك ونستحسنه لمن تيسر له ولا ينجز للاحياء
 ان يصرفوا من متروكة الميت بدون وصي الورثة شيئا لاجرة ذلك السرير ونحوه وما كونه يوضع بمحل لا يطلع
 عليه احد غير القاسل الا ميا من او معاونه او قريب غير ذي عداوة يخشى منه ان يفشى ما لا ينبغي افشاؤه فقد دل عليه
 العمل في حياته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فجرى به التوارث ويدل على ذلك القوي في السيرة على الاموات فمن ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم لما ستره الله يوم القيامة مشفق عليه عن ابن عمر وقوله من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يفش عليه ما يكون
 عند ذلك خراج من نوبه كيوم ولدته امه الحديث وقد تقدم وهو يدل على صيانة الميت من ان يطلع عليه كل احد وذلك
 لا يحصل الا بابادة عن رؤية الناس كذلك الامم سيرة هو يتنادى جميع الدواعي الساترة لا شك انه يدل على ما هو المطلوب
 في هذا المقام ولا فضل ان يغسل في قميص لا باس بنزع ثيابه اذا سترت عورتها بخرقة وظاهر كلام الاحناف ان الافضل
 نزع ثيابه بعد ستر عورته بثوبي هو المراد بالخرقة قلت ويدل على ان تفصيل الميت في قميص افضل ما صح من ان الصحابة انما غسلوه
 في قميصه والاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت لما ارادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندر ما
 كيف نصنع انجز رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نجز هو منا ام نغسله عليه ثيابه قالت فلما اختلفوا اوسل الله اليهم بالسنة حتى والله

ما من القوم رجل الا ذقنه في صدره نائما قالت ثم كلمهم مكر من ناحية لا يدرون من هو فقال غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 ثيابه قالت فتأروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قميصه يغاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص ثم اراه
 احمد وابوداؤ وابن حبان والمحاكم في ثيابه كاي بن حبان فكان الذي اجلسه في حجره على بن ابي طالب ومري المحاكم عن
 عبد الله بن الحارث قال غسل النبي صلى الله عليه وسلم على يده خرقه فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله القميص تنبيه مري
 ان الفضل احتضنه والعباس يصيب عليه الماء فجعل الفضل يقول رحنى قطعت يتي الى اخره لكنهم مل ومع ذلك
 هو لا يعارض ان عليا اجلسه في حجره لجواز ان عليا استعان بالفضل فلما رآه لا يطيق تولى ذلك هو بنفسه لكونه اشد
 واوى من الفضل قلت واصل الخلاف في الافضلية هو بين نزع الثياب بعد ستر العورة وبين التفصيل في القميص انه
 قد دل حديث عائشة على مرين احدهما تفصيل رسول الله صلى الله عليه وسلم في القميص في الحديث الآخر موتانا
 حيث انه يدل بالمطابقة على ان السنة او العمل كان مري فالتجريد الميت نزع ثيابه فالا حنا فخذوا بهذا الا
 والشافعية ومن افقهم لخذوا بالاول واعتدوا بالحناف بان تفصيل الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في القميص انما كان
 استنادهم فيه الى قول لهاتف وهو لا ترد به السنن الثابتة في عهد حيات رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وان خرج الاستدلال
 به فان اخلافا للصحابة انما يدل على انه رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم من يد خصوصية فليجمل تفصيلهم له صلى الله عليه وسلم في قميصه
 على الخصوصية قلت بعد كتابة ما كتبت فالذي اراد ان ما ذكرناه من مذهبي الحنا فالا حنا هو لا يخرج الا عن الماعرفت
 ولا نه يتوحد مذهبهم بان النبي صلى الله عليه وسلم لنظافته وكمال طهارته لا يحتاج في تفصيله الى التوضي فافاضه الماء وقل الله
 فوامر اليه مع الماء ليصل الي جميع بدنه اما غير النبي صلى الله عليه وسلم فانه مظنة لاشياء كثيرة فلا يلزم تفصيلها فتخرجت الخصوصية
 له صلى الله عليه وسلم نظرا للحاجة الى تجريد غيره مع ستر عورته فتأمل اول ما يبداء الغاسل ان يجلس الميت ما نل الى ورائه ما تقدر
 من فعله على ما افصح من غسل النبي صلى الله عليه وسلم واما كونه اول ما يفعله فلان اجلاس الميت انما يكون لاجل خروجه ما عسى ان
 يخرج من بطنه من الجاسات والادساخ لئلا يخرج بعد الغسل فيلزم على قول بعض اهل العلم اعادته ولا يخفى ما في ذلك
 من المشقة فكان الاحتياط هو الاول اذا امكن اذا كان قد دلت السنة على انه اول ما يبداءه من الغسل بموضع الرضوء
 فالاولى محله على الرضوء بمحناه العام وقد اطلق الرضوء على غسل السواطين في غير حديث وفيما عليه يغسل السواطين
 اول بعد اجلاسه كما عرفت وبعد امر اليه على بطنه عاصم له لا ياتون في غسلهما وقد ورد في حديث طويل ثم اراه
 البهقي والطبراني في الكبير انه صلى الله عليه وسلم امر علم ام سليم في تغسيلها النساء بان تبدأ بالبطن فتسبحها صبغاً رقيقاً ان لم
 تكن المستحبة جلي ثم تبتدئ بالغسل فتبوء زحماً سبباً يستغفر فيه بعد ما قد مناه فابدأ بسفارها فاقوى على مري ريتها

ثوباً ستيراً ثم خذى كرسفة فاغسل عليها فاحسنى غسلها ثم ادخلى يداك تغسلها تحت الثوب فاصبغها بكرسفة
ثلاث مرات فاحسنى مسحها قبل ان توضئها ثم وضئها بماء فيه سدر و لتفرغ الماء امرأة وهي قائمة لا تلى
شيئاً غيره حتى تنقى بالسدر وانت تغسلين يديك غسلها اولى النساء بماء والا فامراة وربة فان كانت صغيرة او ضعيفة
فلتلتها امرأة اخرى مرعة مسلمة فاذا فرغت من غسل سفلتها غسلت نقياً بماء وسدر فلتوضأها وضوء الصلوة
الحديث بطوله ذكره في الكنز وسكت عليه قد اشارت الاحاديث الصحيحة على صحة مدلوله والا لولى يجلسه بحالة
تكون غير مشقة ولا متزلة لئلا يفلت الميت من بين يديه فيتدحرج فيكون مودياً له فيقع في الاتم بايذائه
الممنهى عنه في غير حديث ومن ثم قالت الشافعية الاولى ان يجلسه كما عرفت ويضع عيینه على كتفيه ابهامه في
نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يده على بطنه امرار الطيف المألوف مما قد مناه ويغسل بلباسه

وعليها خرقة سوا تيمى يذسلهما كما عرفت مما قد مناه ثم يبدل الخرقة التي على يديه ان امكن الا غسلها ولها على
يداه ثياباً ثم يغسل مواضع الوضوء ويبدأ بالميا من فيه وفي الغسل لقوله صلعم للنسوة اللاتي غسلن بنبته ابدأن بميا^{منها}
ومواضع الوضوء منها راحة الجماعة وليس ان يدخل ماء في فيه وانفه والمضمضة والاستنشاق خلافاً للاحناء
لنا ان الوضوء يشمل ذلك وقولهم ان اخراج ماء المضمضة والاستنشاق عنه ممتد زمان غير مسلم وقالوا انه قد

يدخل بعض الماء الى جوف الميت فلنا لا بأس بالقباح في ذلك حيث لم يتعد الفاسل ويدخل صبره في فيه ويمر بها

على الانسان ويزيل ما في منخره من اذى ونحوه ثم بعد الوضوء يغسل راسه لحيته بماء وسدر ويسير وجههما بمشط
واسح الاسنان او نحوه اما كونه يغسل الواس الذي منه الاذنان فلانه من اعضاء الوضوء في الجملة وكان الى اول
ما يبدا به بعد الوضوء في غسل الجنابة واما اللحية فلا استحباب او وجوب تحليلها في الوضوء فكانت مقدمة في الجملة
ايضاً واما التزجيل للشعر فذكره الاحناف لكنه قد ورد في الصحيح ان امرسلة لما غسلت بنت رسول الله صلعم قالت
ومشطناها ثلاثة قرون ودعوى عدم علم النبي صلعم بذلك مع تعليقه له في تروده عليهن حينئذ في غاية البعد
فسقط قفل الاحناف في هذه المسئلة ثم يغسله اى الميت كله يبدأ بالميا من اى ييد أو يغسل شقه الايمن ثم الايسر
ثم يجرد به الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما على قفاه والظهر الى القدم ثم يجرد به الى شقه الايمن فيغسل الايسر

كذلك والمقصود ان يغسل جميع بدنه مع مراعاة القيام وليس ان يغسله ثلاثاً وخمسا او سبعا او اكثر بما يراه القاسل

وماء وسدر الا الاخيرة فيجعل فيها شيئاً من كافور كما مر صلعم بذلك النسوة اللاتي غسلن بنبته راحة الجماعة وقول بعض
الشافعية ان العسلة التي يكون معها السدر غير محسوبة بزيادة نفس الحديث لكن يخرج وجهاً من الخلاف بعد ان ينقى

جميع بدنه بالماء والسدر ينبغي ان يغسله غسلة ولو واحدة قبل الاخيرة بما قراح وان لم يفعل فلا بأس نعم يلزم ان
يحتاط في السدر فلا يكثرنه في الماء بل يضع فيه شيئاً يسيراً منه بحيث يكون اذا غاط الماء لا يمنع عنه اطلاق اسمه
فان خشى عدم الانضباط جعل السدر على اليد بعد بله بالماء وذلك به اليد ان لا تم افاض عليه كما عرفت من كيفية
الغسل بما فعل فقد اصاب السنة اشمول الفاظ الاحاديث لكلام الاميرين فلا تغفل روحك الله تعالى فان خرج منه شيء
بعد ذلك ويجب غسل الخارج فقط وقانا للاختلاف كانه خرج وقت الغسل لا يجب اعادة الغسل كله لانه قد وقع كما
الشارع والغرض من النظافة وقد حصلت بخلاف الغنابة والاولى اعادة الغسل قالوا الى سبع مرات وان تناثر
شي من شعرة اخذه وغسله وطيبه ووضع في محله لو روي كلامه بذلك في بعض الاحاديث وكذلك ان سقط
او قطع عضو منه ويحرق بعد تمام الغسل لو روي كلامه بذلك في بعض الاحاديث ايضا ولا نه طيب بحفف الماء لئلا يبل
الكفانه ولذلك استحب بعضهم تنشيفه بعد اكمال غسله بثوب ليس ببعيد وما خرج من الميت بعد التكفين
لا يغسل لان قد فات وقت الغسل الميت يصير الى تشييد على كل حال فلا يمكن الاحتراز عن كل خارج بعد التكفين
وعلى ذلك وقع الاتفاق ولا يؤخذ شعر الميت ولا ظفيرة لمنع بعض السلف عن ذلك لعدم ورود شيء مما يدل
على جواز منه صلح فلو اخذ يكره تأويلها ولا يطيب المحرم قبل التحلل الاول لخبر الصحيحين انه يبعث يوم القيامة
ملبيا للحديث ويطيب غيره بعد التخييل لو روي كلامه بذلك في حديث تعليمه صلح ام سليم رواه البيهقي والطبراني
في الكبير ذكره في الكنز وقد تقدمت الاشارة اليه فلا تغفل المدة كذلك اي تطيب كانه تحريمه عليها انما كان للاحتراز
عن الرجال او للتفجيع على الزوج وقد زال بالموت المرأة يجعل راسها ثلاث ضفائر وتسد الى ظهرها لان ام سمية
فعلت كذلك بنو نسيب بنت النبي صلح مكافى الصحيح غيره واولى الرجال بتغسيله اولاهم بالصلوة عليه سيأتي بيان
ذلك ان شاء الله وقد تقدم انه لو اوصى بان يغسله شخص معلوم منهم او من غيرهم قدم على غير احترامه كما راى
الميت ووصية ولانه اولى بنفسه فيقدم من عينه قد مر ذلك فتفطن بها قرايا بها من النساء لانهن اشفق من
سواهن بعد الزوج لما تقدم فتفطن ادله في ان محرمية وهي من لو فرضت ذكر المحرم تنكحها فان استوت اثنتان
قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكرا كالحمة على الخالة مثلا وان تقدمت من صنف واحد كاختين او ذواتين او بنتا
فتشتركان فيه وان تنازعتا فالصير الى القرعة ان استوت في العلم كما سيأتي ولا تقدم الا علم والعامة تقدم على من لم
تعلم لما تقدم من الاحاديث والاجنبية العامة تقدم على القرية الجاهلة بالغسل وقد تقدم دليل ذلك وقد تقدم
ان الرجال يغسلون المرأة عند فقد النساء فان كانوا اثرا بات قد مر ان تقدم للمصلاة ايضا لكل قوسب غيراً

فهو كاجنبى والمهرم يقدم عليه هو على غير من الرجال الذين لا قرابة لهم مثل ذلك نقول في الذكر الميت اذ المهرم يوجد
عنده الا شاء هذا ما اختاره ولا يحمل الغسل بالكلية والفتنة بالميت غير مرجحة فلا نعدل الى التيمم اللهم الا ان تحقق
في بعض الحالات فلا يباس بان يتيمم لكن من اين لنا هذا التحقق والله اعلم.

فصل في التكفين شرع التكفين كرامة وستر للمعصية ان لا يجب اطلاع احد عليه ويؤيده ما تقدم من استحباب
فسله في محل خال واستحباب ان يكون الفاعل ذا دين وامانة وقول بعض اصحابنا ان الحكمة فيه الشبه بحال النائم
المسبحى بثوبه غير متدين يجب تكفينه من ماله لقوله صلعم في الحرم كفتوة في ثوبه وعن خباب بن الارت قال ان
مصعب بن عمير قتل يوم احد ولم يترك الا نزع فكلنا اذا غطينا بها راسه يدت رجلاه واذا غطينا رجلاه يد اراسه
فاما ما روى رسول الله صلعم ان نغضى بها راسه ونجعل على رجليه شيئا من الاذخر من اهل الجماعة الا ابن ملجعة وعنه
في تكفين حمزة نحو ما ذكر في تكفين مصعب قد انفقت الائمة على وجوب التكفين انه ان وجد من ماله ما يكفنه
وجب وهو مقدم على سائر الديون ولو برهن خلافا للشافعية ونحوها من وصية وارث لا طلاق ما قد منها من
الا حاديث وان المفلس يقدم بالكسوة الكافية لستر عورتى على الدين ولو استغرقت ماله الزكاة والمعتد عند الشافعية
انه كمن لا مال له والحق انه يقدم مؤن موته على زكاة لا طلاق ما قد مناه ولا نه يكون حينئذ من اصنافها فهو
احوج ولان العبد فقير والله اغنى الا غنيا ولتعلق حق الله ايضا بالتكفين فيقدم واذ كان صلعم قدم المكفر باكل
كفارته مع قدرته على الكسوة لميت اولى فان ترك ما يكفى لستر معظم بدنه كمل من الاذخر ونحوه اى سائر اشباب
الارض ونحوها ولا يجب اى التكيل على من تلزمه نفقته لما قد مناه من حديث خباب في تكفين مصعب وحمزة
ولا هتد اربا العجز او الاشتغال او الخوف ممنوع كانه يبعد غاية البعد ان لا يكون في الحاضر من معدر قطعة
ثوب يكمل به الكفن هذا البحث في الوجوب الذى ياتى به الواحد او الجماعة اما الاستحباب فلا نزاع فيه والا
اى ان لم يترك الميت ما ذكر وجب على اولى قرابته ثوب لستر جميع بدنه وليس المكمل اما كون الواجب ثوبا
فلما قد مناه من تكفين مصعب حمزة ولان الحى يكتفى بثوب لما قال صلعم او كلكم ثوبان الحديث وهو صحيح اما كونه
لين اكمل فحديث ابي قتادة قال قال رسول الله صلعم اذ ادى احدكم اخاه فليحسن كفته وداه ابن ملجعة والتومنى
ورجال سادة ذقات والمرا دباولى القرابة من تلزمه نفقته فان قيل كيف توجيرون على قريبه اقل الكفن اى ثوبا يستر
جميع بدنه اذا لم توجوا عليه التكيل كما تقدم قلنا قد تقدم دليلنا ولنا يثبت بما يسهل تداركه بخلاف ما اذا اراد ان
اراد ان يكفنه بمالا لستر جميع بدنه فانه يكون في الحالة هذه هو كالمعتد والمتحرى لكشف بدن قريبه الميت فتامله

فانه وثيق ثم على بيت المال اى اذا اعدم مال قريبه فيجب كفته من بيت مال المسلمين ولا يؤخذ منه الا ثوب يسير
جميع بدنه فقط لان ما سوى الواجب لا يمكن البذل فيه من غير ان يعرف ورضا من يستحقه ثم على مياسير المسلمين
العالمين بحاله لامر صلح بالتكفين وكان المسلم اخو المسلم وقد تقدم فيه حديث الترمذي ابن ماجة والمراد ان كان لها
مال فالكفن من مالها على الزوج وانا الثالثة وخلاف الشافعية والمفتي به عند الاحناف قيا سهم حلة الموت بحاله الحيوة
ممنوع ولا تستوى الحالان وليس الكفن من شبه ما يجب لها عليه في الحياة واذا كانت مؤنثا تسقط عنه بالنسوة في حياتها
فان كان تسقط بالموت لفوات الاستمتاع لان النفقة والكسوة مما هي معاوضة عنه اذا كان له مال فليس اولى به من الوارث
بوجوه كثيرة فمنه ان لم يكن لها مال فالكفن سائر مؤنث مؤنثا على الزوج وانا لا ابي ان يكون بنته من ماله
قد علم على الزوج ان النبي صلى الله عليه وسلم كثر مع زوجاته وبناته استرضاه به يعلم الفرق بين كسوة في الحياة وكسوة في الموت
وانما يجب على من قد ما ذكره بالترتيب ادا مات انسان مع جماعة في سفر فحجرة كفوه الكمل الكفن من ماله ان كان له
مال فان لم يكن له مال موجود كفوه من ماله بنية الوجوع ان شاءوا لزم لهم ذلك من ستر وكفنه ان كان له
ستر وكفنه والا ففعل من تلزمه نفقته من اثاره لان المصلحة والعرف يقتضيان ذلك ويستحب تكفين الرجل في ثلاث
لقايف بيض من قطن هذا هو كل الكفن افضل وانا المختالبة والشافعية وقالت الاحناف والمالكية الا فضل انما اراد
وتيمم افاقة وغلط بعضهم فاستدل بما روى في الصحيحين عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اواب
بيض سحوية كذا ذكره ترك اخرا الحديث المذكور انه يرد ما ذهبوا اليه من القميص واخر الحديث بعد قوله سحوية هكذا
حدد بما نية ليس فيها قميص لا عمامة ادمج فيها ادر الجارح اه الا ربعة ايضا واحمد وهو دليل لنا لا اله الا الله استدل
بعضهم بحديث جابر بن سمرة انه كفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اواب قميص اذا لم يلقاه رواه البزار وابن عدى في الكامل ففي اسناد
ناصح وهو ضعيف فلا يصلح لمعارضة المتفق على صحة من تكفينه صلى الله عليه وسلم مع ان اخبار عائشة بذاته هي من اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
واحباب ازواجه التي توفي صلى الله عليه وسلم بين حاقنتها وذاقنتها يقدم على اخبار جابر بن سمرة رجل جنبى ثم اعلم ان ما اختاره الاحناف
والمالكية لا نقول بعدم جوازها لانه ورد في حديث اخر الباس النبي صلى الله عليه وسلم قميصه عبد الله بن ابي اما الكلام في الكفن الاكمل
المسنون وقد عرفت اذنى المال ثوبان وقالت الاحناف ان ذلك كفن الكفاية اى لا يجوز ان ينقص الكفن عنه الا في الضرورة
كما روي ان من تكفين حجرة ومصعب في ثوب واحد واستدل بعضهم لذلك بقول ابى بكر رضى الله عنه اغسلوا توفي هذين وكفنوني فيهما
فان الحى اخرج بالحديد من الميت رواه عمرة عن عائشة اخرج عبد الرزاق باسناد صحيح وهو كما تراه لا يدل على ان الكفن
الكفاية الذي لا يجوز ان ينقص الكفن عنه كما ذكرنا على ان الصحيح ما يدل على ان ابى بكر رضى الله عنه ان يكفوه بالكل الكفن

نكير الذي قدم ذكره فقيه عن عائشة ان ابا بكر بنظرا الى ثوب عليه كان يمرض فيه به درج من زعفران فقال اغسلوا
 ثوبي هذا ومن يدواعليه ثوبين فكنسوني فيها قلت ان هذا خلق قال ان الحى احق بالجديد من الميت انما هو للمهلة انتهى
 مختصا وفي رواية ادفوني ثوبي هذين فانما هما للمهلة التراب هو كما تراه فخالف لما رجع الاستدلال به بعض الاخوان
 ولا يبعد ان يكون فيما رويته تصحيحا تاملا لاستدل بحديث المحرم الذي قصته ناقته فكان اوفق لكنه ليس فيه
 ما يدل على انه لا يجوز اقل منه في غير الضرورة فلو انما نقص عن الثوبين كفن ضرورة لم يوجد ما يدل عليه من المسئلة
 ان المدعيون هل يجوز ان يكفن في اقل من ثوبين اما لم يرض الغرضاء فمقتضى مذهبه انه لا يجوز الحق انه اذا لم
 يرض الغرضاء لا يكفن من ماله يكثر من لفافة اى ثوب يستوجب يدنه وفاقا للشافعية اما الوارث والموهب الى اذا
 يرضيا بالكل الكفن فلا يما باخلافا للمناذلة ويرد على الاضاف القياس الصحيح حيث جوزت الصلوة في ثوب واحد في غير
 حالة الضرورة كما روي في حديث جابر فاما بالهم لا يجوز ون الميت الاكتفاء بثوب واحد مع ان الحى خوة بالسرة والزينة
 من الميت والا فضل في تكفين المرأة خمسة اوثاب اذا رثم درج ثم خارثم لفافتان وخرقة يشد بها الفخذان والورك
 تحت الدرع وفاقا للشافعية والمناذلة وقالت الاضاف لفافة واحدة والمعتدل عندهم ان الخرقة الاخيرة توطى فوق
 شد يسيها ولم ار لهم على ما ذكره دليل ولا حديث ليلى بنت قنفذ الشفعية قالت كنت فيمن غسل امر كلثوم بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاتها وكان اول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقوق الدرع ثم الخارثم المحففة ثم ادرجت بعد ذلك
 في الثوب الآخر قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الباب معه كفنها فبينا ولنا ثوبا ثوبارواه احد واورد او قد تكلم في بعض
 رجال سادة بعضهم اجابهم اخرون قلت يويلة ما رمى الجوزي من طريق ابراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام
 بن حسان عن حفصة عن ام عطية قالت كفناها في خمسة اوثاب خمر ناهها كما ينجز الحى قال لحافظ هذه الزيادة صحيحة
 الاسناد وفي الصحيح قال الحسن الخرقة الخامسة يشد بها الفخذان والورك ان ثبتت العتق وحديث ليلى صبين له وتكره الزيادة
 على الثلاث الرجل على الخمس للمرأة لانما سراف واضاعة للمال وتدل على عنه فالقاء الرداء بعد الثلاث الرجل بعد الخمس
 للمرأة بدعة مذكومة وكذا الباس العامة كما هو المرسوم عند اهل البدعة والعجبة تحسبن بعض الاضاف لهذه البدعة
 وبين تطيب بدن الميت وكفنه تجهيزا وتطييبا بمحوظ وعطر نحوهما الحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جهزتم
 الميت فاجروه ثلثا رواه احمد والبيهقي والبخاري قيل ورجاله رجال الصحيح الا المحرم فلا يطيب ولا يغطي راسه
 خلافا للاحناف والمالكية واستدلوا بعموم ما روي في مطلق الاموات ولنا ان الخاص مقدم على العام في مورد المخصوص
 والا يلزم الفاء الخاص فمن ابن عباس قال بلينا رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة اذا وقع من راحلته وتصدت

فنذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال غسلوه بملء وسدر كفنوه في ثوبيه ولا تحنطوه ولا تمجروا راسه فان الله تبارك وتعالى يوم
 القيامة مليبارواه الجماعة ودعوى الاختصاص بذلك الشخص بركة نصميم التشريع مع انه لا دليل عليه بل ظاهر سياق
 الحديث يرد دعوى عدمه لانه علة بالوصف لا بالشخص قلت ومفهوم الحديث ظاهر في ان غير المحرم يطيب بالحنوط ونحوه وان
 عادة تهم المعروفة المستمرة هي تطيب الميت ولذلك نفاهم عن تطيب المحرم وذلك ظاهر تبسط الفأفة بعضها
 فوق بعض الحنوط بينها لانه على ذلك جرى العمل هو اسهل في التكفين لا فوق العليا للراية عمرامة الى هريرة لذلك ويجعل
 احسنها واسعها اعلاها حين الادراج لان عادة المجعل للظاهر انحرافا من ثيابه ثم يوضع عليها مستلقيا لانه امكن
 الادراج فيها وقد استحب كثير من الفقهاء ان يحنط قطن فيجعل منه على منافذ بدنه وكذا امواضع سجودة ومغائبه و
 مرفقه بعد تطيبها ايضا وليس في ذلك شيء مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا باس به لانه قد نقل فعل ذلك عن بعض
 الصحابة وكان المرفوع منه صلح يدل على مشروعية تطيب الميت وذلك يتناول الزاوية كلها وقد روي ان اشار طلي
 بالمسك وكذا ابن عمر كره ابن عمر تطيب باطن عيني الميت او ان يطيب بوسن زعفران واستحب الخبايلة ان تجعل قطن
 بين اليتميه ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرفين كالتيان هو سراويل بلا الكمام ولم نره ماثورا ولا باس به لمشاة فعله
 ثم يرد طرف اللقافة التي تلي من الجانب الايسر يرد طرفها الاخر فوقه اى يرد الطرف مما يلي الجانب الايسر على الميت ثم يرد
 الطرف الاخر مما يلي الجانب الايمن فوق ذلك الطرف ثم يفعل بالثانية الثانية لذلك اى كالاولى ويجعل الفاضل من الكفن
 مما يلي راسه لما تقدم في تكفين حمزة فان خاف ان ينتشر عن الكفن عقدة بخفة او يغيرها وان احتاج الى الربط في اكثر من
 محل فلا باس بالزيادة بقدر الضرورة والمعمول الربط في ثلثة مواضع عند الراس والرجلين الوسط وتحت العقد في القبر
 لقول بن مسعود رذا اذا دخلتم الميت في القبر فخلوا العقد من الازنم ودين تحسين الكفن من غير مخالاة اما تحسينه فقد
 تقدم حديث قتادة واعلم ان كل ما امر به صلح او فعل على عهد من الاكفان فانه هو المرجح في بيان تحسين المأمور به في
 هذا الحديث وكذلك ما فعله له اصحابه بعد موته صلح فانه من التحسين المذكور بل هو اولى ان يقدر الله له الاصل
 صلح وقد فعل اصحابه نحو ما امر به وفعل على عهد صلح من غيرهم فكل ما فعله صلح او فعل في زمانه من التكفين وغيرها
 فهو لا يكون الا خيرا وكذلك قلنا في التكفين مع القيص والازار وبالخبرة والنزلة والشال العامة ان مع الحديث فيها
 واذ ليس في هذه الا تدخل في التحسين من حسن الكفن ان يكون ثوبا او ثيابا سائرة لجميع بدن الميت لا تنقطع ولا تتخرق
 بمحل الميت فيها واذ تليست الجدة في اولى لانه صلح كفن فيها الا ان يكون غير الجديد فيه معنى وعلى ذلك يجعل تكفين المحرم
 في ثوبيه لانه احرم فيهما وكذا اعطاء صلح بعض ثيابه لبعض الاموات وقد اخذ عبد الوحات بن عوف ان اراد البسة النبي

صلح لغيره وأما قول الصديق رضي الله عنه فمفسر عندنا على معنى أنها هو للقيح والصديد ولا شك فيما قال فإنه لا
 ان الحي الحق بالجديد واجب اليه من الميت لكن كلامه لا يدل على ان التكفين في الخلق افضل من الجديد لجواز ان يكون
 كلامه ببيان امر فالما هو الواقع او يكون اختيارا ثوبه الخلق لمعنى فيه لكونه اخذ من رسول الله صلعم او كونه
 ليس في حالة مفضلة ولو كان يريد تفضيل الكفن الغير الجديد على الجديد لما كان لاقتصار على ثوب خلق واحد
 وثوبين جديدين معنى فان قيل ليس في الحديث ما يدل على انهما جديدان قلنا لكنه لم يقل ويريد واعليه
 ثوبين قد عيّن لاسيما وقد عرف انهما انما يريدون ويرغبون في الجديد وقد ورد في رواية ويريد واعليه ثوبين
 جديدين وبذلك لا يبقى الريب في ان الراد بالثوبين في الرواية المطلقة الجديدان ولا في صحة ما اخترناه
 ولغفل الى ما كنا بصدده فنقول من احسنية الكفن ان يكون ابيض اذا امكن تيسر والا فغيره يقوم مقامه
 في الجواز عند عدم وجود الابيض وكذا في الحسن وقد رغب صلعم في لبس الثياب البيض فقال لبسوا من ثيابكم
 البياض فانها من خير ثيابكم وكفنا فيها موتاكم رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي وغيره وفي الباب
 احاديث وهو نص مرفوع الى العصور صلعم في كون المطلوب هو التكفين في الثياب البيض ولو فاتت معينة دلت على جواز التكفين بغير الابيض
 لا مكن القول بتعيين الثياب البيض للكفن لزوما من قال بانه ليس ان يكون الكفن جيرة او فيه جيرة يقال عليه ان هذا الحديث
 يرد عليه نعم عند عدم الثياب البيض او لمعنى يقوم بغيرها يمكن ان يستحب غير الابيض اما مع
 وجودها فلا وبهذا اعرفت مسألة اخرى بان الجدة اذا اجتمعت مع الوسخ وغيرة اللون فلا يعتد بها
 تقدم البياض عليها فالثوب الابيض المفضول ولو كان قد يما احسن من الثوب الجديد الوسخ المتغير
 اللون وخلاصة الكلام انه صلعم امر بتحسين الكفن وهو صلعم واصحابه اجابوا بان يفعلوا اما هو احسن
 واكثر ثوابا عند الله تعالى فما نقص عن اقل ما فعلوه فهو تفرط لا يجوزنا الا للضرورة وما زاد عما فعلوه ولم يرد
 انهم فعلوه فهو افراط ومغالة وقد هي عنها صلعم فنحن على رفضه فوعا لا تغالوا في الكفن فانه يسلب
 سعيكم اياه ابوداؤد ومن ثم صرح الحنابلة بكرهته من صوف وشعر وحريرة من بطود وقالوا
 لا يجوز بحريز الامم ضرورة قلت ولعل مرادهم بالجلد غير المدبوغ وفي غير الضرورة ومثل ما ذكره
 النجس او المتنجس كله او بعضه وظهر بذلك تحريم الحريز لتكفين الذكر وكرهته لانه لا يخلو
 ولم يفعل في زمنه صلعم ولا فعله احد من اصحابه فان قيل ان الامم بتحسين الكفن يدل على جواز
 من الحريز للمرأة لانه يجوز لها البسه في حيوتها قلت نعم وانما كره لكونه دافعا في المغالة المنهي

عنها والنهي أقله الكراهة وهو إضاعة للمال وفي النهي عن إضاعة المال إحد عشر كثيرة والقياس على ما يجوز لها في الحياة قد جرت بعضهم إلى تجويز ما يستقي من ذكوة فقال بعض الشافعية وسرجه المتأخرون منهم كما بنى الهيثمي أنه يجوز أن تحلى المرأة بالذهب والفضة وإن يدفن معها ذلك مع أكل الحريم المذهبة وقالوا إذا مضى الورثة بدقته معها لا يجوز أن يكشف عن قبرها لأخراجه ذلك عنها حتى إن رجع الورثة فلا حول ولا قوة إلا بالله والعياذ بالله من أمثال هذه القياسات الفاسدة قلت وقد جرت هذه القياسات إلى بدعات اختارها العامة كقطعية جنازة الذكور والانات بادية الحريم والنعال المنبثة بالذهب والفضة وبسطها في القبور تحت الأموات ونصب المضلة والخيمة على الجنازة كيلا تصيبها حر الشمس وأمثالها من المنكرات والمخازي والموتوبات فهم ما يتركون البدعة لا في الحياة ولا بعد الموت نسأل الله السلامة والعافية

فصل الصلوة على الجنازة أي على الميت المسلم ولو كان من الروافض أو الخارج أو المعتزلة واليهودية أو المقلدة أو المبتدعة بالبدعات الغير المكفرة غير الشهيد والغال وقائل نفسه كما سياتي وقال بعض أصحابنا لا يصلى على الجهمية أي من يقول إن الله في كل مكان وينكر كونه فوق العرش خارج العالم فقط فرض كفاية وقيل سنة وهذا القيل ضعیف وحكي عن بعض أصحاب مالك إمام شريعة الصلوة على الجنازة فذلك مما وقع الإجماع عليه والأصل في ذلك قوله تروكنا نصلى على أحد منهم أي من المذنبين ومفهوم الآية إذا قلنا به هنا أن المسلم غير المذنب يصلى عليه وأيضا سياق الآية ظاهر في أن الصلوة على الأموات كانت إذ ذاك مشروعة ثابتة وروى أن آدم لما حضر الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفوه في وتر من الثياب حفروا له الحد وأصلوا عليه وقالوا الولد له هذه سنة ولد آدم من بعده رواه البيهقي وغيره وصححه الحاكم وقد دل على الوجوب ما تضمنته إحد عشر كثيرة منها زجر صلعم عن أن يقبر الرجل ليلا حتى يصلى عليه الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود وذكر الليل فيه ليس للتقيد وإنما خص الليل بالذكر لأنه مظنة قلة المصلين قلت في زجره عن الدفن بالليل حتى يصلى عليه هو صلعم أو يصلى عليه جماعة المسلمين نكتة خفية لم أر من نبه عليها وهي أن الليل مظنة الاغتيال كما أنه مظنة ترك كمال الصلوة على الميت وعدم تحسين الكفن فانه إذا صلى عليه جماعة من المسلمين لا سيما إذا حضر الإمام

فالغالب زوال الظنة وبهمة الاغتياال صلى الله على من لا ينطق عن الهوى وعن داود بن داود قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على كل ميت وجاهدوا مع كل صير واداه ابن ماجة وعنده عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 بالليل النهار وعنده عن أبي هريرة عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 على النجاشي وكلامه يقتضي الوجوب وانما لم تكن صلاة الجنازة على الاعيان لان ذلك ممكلا سبيل اليه
 عقلا وعادة اذ ليس في استطاعة البشر العلم بكل من مات في اقطار الارض برأ وجراد قل ان من الزمان
 يخرج عن موت احد من المسلمين فلو كانت فريضة على الاعيان وفرض مقتلا وصول الخبر ايضا يتلغزات
 او مثله لاستغرق الاوقات كلها وعجزت الاحياء عن الكسب واداء الفرائض الاخرى ولتغلبت اشغالهم
 وحولتهم بالكلية وكذلك لم تتعين على كل من حضر او وصل الخبر اليه لانه صلى الله عليه وسلم خلق الامر بالخروج المصلو
 على النجاشي على مشيتهم واسرادتهم كما ورد في بعض الروايات ولمكان الحرج فيه ولم يكن المسلمون كلهم
 يحضرون الصلاة على كل جنازة في زمنه صلى الله عليه وسلم اذ لو كان لتقل المعلوم من حالهم ما يتخالفه ولذلك قلنا
 ان صلاة الجنازة فرض كفاية ولا شاعها في كونها مندوبة على كل احد قد مر ان يحضر فيها او يصلي عليها وهي
 غائبة اذا بلغ الخبر اليه والطهارة شرة في صحتها وقيل ان خاف وفيها تيمم وقيل لا تشترط الطهارة فيها
 وهذا القول الاخير هو قول الشعبي ومحمد بن جبر من اصحابنا والثاني هو احدى الروايتين عن الحسن البصري
 وفي الفتح ذهب جمع من المسلمين الى انه يجري لها التيمم من خاف فاتها وتشاغل بالوضوء وحكاية ابن
 المنذر عن عطاء وسالم والزهري النخعي وربيعة والليث والكوفيين هي رواية عن احمد وفيه حديث
 مرفوع عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 على احد منهم الاية وورد في الحديث انه لا صلاة الا بطهارة فالطهارة عن الحدث والنجس شرط لصحتها
 كما تقدم في كتاب الصلاة والعدل الى التيمم انما يجوز عند فقد الماء وليس هناك خوف الفوات اذ لم
 يعين الشارع لها وقتا محددا وارجح ما قلناه ان يتوضأ ويصلي عليها ولو دنت فعلى قبرها وكذا
 ستر العورة ونحوه اي هو شرط في صحتها وكذا استقبال القبلة والنية لما عرفت انما دخلت في معنى
 الصلاة شرطها بعد انما هو شرطها لانها لا يمكن من شأنها او لم ياذن به فيها صلى الله
 والامامة لها كونه من سائر اصناف وقال ابو حنيفة وما العبد واحد والساعي في القديم والى الحق بالامامة
 في صلاة الجنازة قال ابو حنيفة ثم القاضي فان لم يحضر استحب ان يقدم امام الحي ثم الولى على ان يجهل في النكاح

والاصح عندهم تقدم الاب على الابن ولو اوصى الى رجل ان يصلي عليه لم يكن اولى من الاولياء عند الثلثة وقال احمد واصحابه هو اولى من الوالي والا ولياء وقال الشافعي في المجيد الرابع ان الولى اولى من الوالي وهذا في غير النبي صلعم فلا تغفل وفي كتب الشافعية يقدم الاب ثم الجد وان علا ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ والاظهر تقديم الاخ كلابون على الاخ كلاب ثم ابن الاخ كلابون ثم كلاب ثم العصابة على ترتيب الكرامات ثم ذوا الارحام وقالت الخنابلة الوصى فالسيد برفيقه فالسلطان فالحاكم فالنائب فالاولى بفصل رجل فزوج بعد ذوى الارحام ومن قدمه على بمنزلة كاهن قد اوصى وقال مالك الابن مقدم على الاب والاخ ادلى من الجد والا بن اولى من الزوج وان كان اباه هذا المحض ما ذكره في بيان الاحق بالامامة على صلوة الجنازة وهي كما تراها اقول عارية عن الاستدلال نعم قد يستدل من يقول باولوية الوالى بها بالعل في عهد النبي صلعم كانه لم يكن بعد يتقدم عليه كافي جنازة ولا في غيرها ولا انه صلعم كان هو الوالى وجوابه انه لم يكن لاحد ان يقاس بالنبي صلعم من جهات كثيرة لا تحصى سيما اذا كان هو صلعم اولى بالمومنين من انفسهم وهو ابوهم في قرابة ولو كانت شاذة انما الكلام ينبغي ان يكون في غير صلعم فلا شك انه اذا وجد المترشحون للامامة في الصلوة سواء كانت صلوة جنازة او غيرها فلا بد من النظر في المرجحات من صفاتهم ونحوها المعتبرة شرعا فلم يجعله الشارع صلعم مرجحا للامامة على غيره قد متاه سواء كانت الصلوة صلوة جنازة او غيرها فاذا استودا في الصفات المرجحة التي اعتبرها الشارع ولم يسمح لاحد منهم الاخر بالتقدم فالعُدول الى فرقة هو المتعين حيث لم يعين المصلون كلهم او اكثرهم شخصا او تناصقوا الاثنين ولا تزيد من عند ياتامرجحات للامامة لم ياذن الله بها وهروله كما يقول بعض المتفهمة من الشافعية والاحناف وغيرهم انه يقدم احسنهم وجها او اكثرهم ولا وجاهاتهم اجمعهم من وجبة ومما يستجى عن ذكره ما نقل من بعضهم ثم اطولهم ذكرا الحيا ذبا لله من مثل هذه الآراء الفاسدة المفضية للدين الملة ولو ضم به احد من الظرفاء ثم اعظمهم خصية فلا ادري بماذا يجيبون وقد تقدم بيان من احق الناس بالامامة في باب الامامة فارجع اليه الله يتوكلا ولنا انها تصلى جماعة وسماها الشارع صلوة فحكم امامها هو حكم الامام في سائر الصلوات ويقوم الامام حذاء راس الرجل ووسط المرأة وفاقا للشافعي وابي حنيفة وقال بعض الاحناف يقوم بحذاء الصدر من الرجل والمرأة وقالت الخنابلة عند صدره وعند وسطها وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند عنقها كل ذلك مما لم نزلهم عليه لئلا قال بعض الاحناف متمحلا لمذهبه ان الصدر منه ضم القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لايمان به وتعليله هذيان فانه

بدر خمساً وستاً وسبعاً ورواه سعيد في سنته قال في النبل وفي فعل علي وغيره دليل على استحباب تخصيص من له
 فضيلة بالكثار التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم فعله صلعم بصلوته على حمزة
 ما يدل على ذلك انتهى وقوله على حمزة يشير إلى ما يروى من طرق لا تخلو عن مقال أنه صلعم صلى على حمزة مرة ثم قرنه
 مع كل شهيد إذ ذاك وصلى عليه معه وسيأتي الكلام على ذلك في الصلوة على الشهيد أو وعد معها فانتظر ثم اعلم
 أنه لا تعارض بين هذه الآثار حيث علم أقل المجزئ والافضل فهي بمنزلة الزيادة في عددركات النفل المطلق فلا يثبت
 تضيق بعض من اعتاد الجسود والانتصار لقلده فان ادلتك قد عرفت ان التحيز عاداتهم كما قيل شئنة أمرها
 من اخزم فأياك والاعتزاز بتهويلاتهم على من خالف مذاهبتهم واعتق فكرتك وفلك منها يود الجود
 والرقية وعالم نفسك ان المربها بعض ما احصاهم من ادواء التقليد بالتمسك بالكتاب والسنة ثم
 بأثار الصحابة والتابعين ولا تنقيد فيما اختلفوا فيه بقول دون قول بل سلم الاختلاف مع الاختلاف ان
 كنت من اهل الاختيار الاحرار والله ولي التوفيق وبه الانتصار والمختار انه يستحب رفع يديه في جميع التكبيرات
 حذو منكبيه ثم يضعهما على صدره كما يفعل في الصلوات وفقاً للشافعي والحنابلة وخلافاً لأبي حنيفة ومالك
 في المعتقد عند اصحابه وعنده ثلاث روايات الرفع في الجميع كما اخترناه وفي الأولى فقط وعدمه في كلها وفي النبل
 حكاية اى استحباب الرفع عند التكبيرات ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز بنطاء وسالم بن عبد الله
 وقيس ابن ابي حازم والزهري والاوزاعي واحمد واسحاق واختاره ابن المنذر ورواه الشافعي عن
 انس بن مالك والشافعي ايضا عن عمروة وابن المسيب مثل ذلك قال وعلى ذلك ادركه اهل العلم
 ببلدنا ولعل من لم يستحب الرفع عند التكبير كله يستدل بانه لم يصح عن النبي لم في ذلك شيء والجواب ان
 ما صح عن الاصحاب اذا لم يعارض المرفوع فاقبل حاله الاستحباب لان غالب الاحتمال انهم اخذوه من المعصوم
 لا سيما اذا لم يصحوا بان ذلك مما اى منهم اولم يعرف انه مما اى لهم ولم يعارض اصلاً بمقرراً واماً
 قول الامام الشوكاني والحاصل انه لم يثبت في غير تكبيرة التحريم شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلعم وافعال
 الصحابة واوقاله لا حاجة فيها فينبغي ان يقتصر على الرفع عند التكبيرة الأولى لانه لم يشرع في غيرها الا
 عند الانتقال من ركن الى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلوة الجنازة فجوابه ان المرفوعة رح نقل
 استحباب ذلك في تكبيرة التحريم من وجه صحيح عن النبي صلعم وما يروى عن ابن عباس وابي هريرة مرفوعة
 انه صلعم كان اذا صلى على الجنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود فنقل هو نفسه تضعيت

ذلك واقرة وعليه فلا يبقى لديه دليل على ما اتبته الا ما صح عن الصحابة فان كان ما ينقل عن الصحابة
 لا يصلح لان يحصل به الاستحباب فيلزمه عدم استحباب رفع اليد عند تكبيرة الافتتاح فان قيل ان
 الحديث الضعيف قد يعمل به في فضائل الاعمال عند عدم المعارض قلنا لا بد اولاً من اثبات ان ما نحن
 فيه من فضائل الاعمال فانه في هذا الموضع من نقط الخلاف وثانياً انه بعد التسليم نقول ان عدم الاستدلال
 بالضعيف في الرفع عند التحريم فلم لا يصح الاستدلال بمثله اذا ورد في الرفع عند كل تكبيرة فانه قد روي
 الطبراني في الاوسط الرفع في كل التكبيرات عن ابن عمر فروعا لا سيما وعمل الجمع من الصحابة ^{به} ضد هذا
 الحديث المرفوع وان كان ضعيفا مما يرجح العمل به والحق ما قد مناه من ان عمل الصحابة يحصل به
 الاستحباب بشرطه الذي قد مناه ولا نطلق على ما هذا محاله انه سنة وانما استحبابه واطلاق نقل الامام
 البخاري في صحيحه عن ابن عمر انه كان يرفع يديه مستدلا به مع عدم ذكر ما يعارضه هو في الحقيقة
 اختيار لما اخترناه واهتماما على ما اعتمدناه اسلما هلل به الامام الشوكاني من ان رفع اليد من لم
 يشترع في غيرها الا عند الانتقال من ركن الى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة
 فهو من جنس استدلال الاضاف على عدم استحبابه عند الانتقال من ركن الى ركن بان مبنى الصلوة
 على السكون وقد علمت فساد من قبل وجوابه اياك اسلم ان هذا التعليل يصلح للاحتجاج في نفي شيء او
 اثباته وهو ان صح فغاينه ان يصح في الرفع عند تكبيرات العيد بين ايضا وقد اتفق على استحبابه
 اهل الحديث والخلاف والتأخيه لما مر فان كان المختار استحبابه ذلك هناك كان هو المختار
 هنا وبطل التعليل براسا على ان نقول ان رفع اليد من حيث استحبابه في سائر الصلوات مثلاً لنقل
 انه وقع عند الانتقال من ركن الى ركن دائماً فالانتقال من القيام مثلاً لما يكون غالباً بعد القيام
 لقراءة السورة وهي سنة فما ذكره من التعليل ليس عطف وليس في محله وايضا منقوض بالرفع
 في تكبيرات العيد ولو سلمنا ما ذكره فان مقتضاها استحباب رفع اليد عند تكبيرات الجنازة
 من باب اولي لان كل تكبيرة فيها بمنزلة ركعة في سائر الصلوات اقله المحرم لتلك الصلوة فرض
 صرنا لها لا يصح بدونها الا بعد ما او مخصص شرعي ولما كان الانتقال الى فرض صلوة الجنازة
 اخفى من الانتقال في فرض سائر الصلوة فلا اقل من ان يقال باستحباب رفع السيد بين
 عند التكبيرات في صلوة الجنازة ايضا لان الحاجة الى الرفع هنا اظهر منها هنا ونحسن

قد ذكرنا الحكمة في رفع اليدين عند التكبير والانتقال من الأربعة في كتاب الصلوة ولعل ما ذكرناه ملحوظ للناس
ولكننا لا نقول بانحصار الحكم والأسرار في ذلك بل لعل فوق ذلك حكم وأسرار أيضا لم تبلغها
عقولنا وقد ألهمنا الله تبارك وتعالى أدراك حكمة وسر في رفع اليدين حيث سنه مع التكبير سواء كان عند
الانتقال من ركن فعلي إلى ركن مثله كما في سائر الصلوات أو عند الانتقال من ركن ذكرى إلى ركن ذكرى
مثله كما في صلوة الجنازة أو عند الانتقال من ذكر مستنون إلى مثله كما في رفع اليدين عند تكبيرات صلوة العيد
فلعل من أسرار ذلك ومن معانيه فوق ما قد مناه سابقا أنه لما كان التكبير وهو قولنا الله أكبر معناه بيان
أن العظمة في كل شئونه هي أكبر من كل شئ وكل ما سواه بالنسبة إلى عظمته جل شأنه حقير وذليل صغير
كان رفع اليدين إشارة من المصلي إلى سائر العوالم التي يكبر الله عليها فنقولنا الله أكبر هو بيان لعظمة الله
باللفظ ورفع اليدين بيان لمعنى هذا التكبير فهو تعظيم لله بالفعل والإشارة بالجوارحين أو ان الرفع إشارة
وإيماء إلى ترك سواها وهذا الإيماء ما أحسن له موقعا ومحلا من صلوة الجنازة التي فيها يتهاوى العبد بمقارفة
الدنيا وما فيها فالرفع فيها الطيب والمرغب من الرفع في سائر الصلوة ولما كان السجود أخص مراتب قرب
العبد من ربه كما صرح بذلك الحديث وكان المكبر عليه كالمنفي أو كالمعرض عنه في تلك المرتبة لمزيد
اشتغال العبد في مخاطبة ربه وتعظيمه وتوحيده لم تحسن الإشارة إلى ما سوى الله في تلك الحالة
وعند الدخول إليها وعند الانفصال منها إذ لا مفضل عليه ومكبر عليه ولا سوى ولا غير حينئذ ملحوظا
فإنها حالة استغراق في ذاته ووجوده سبحانه فكانت الحكمة والموافقة بالأدب أن لا يشرع رفع اليدين
عند التكبير للهوى وللرفع من السجود وإنما يلتفت فيه بتعظيم المعبود والخضوع والتذلل له لفظا ونعلا وتبريح
وتعفير الجبهة والحداشرف أعضاء العبد بين يديه كالأشارة إلى الغير بأن الله أكبر منه أو نحو ذلك
فلعل عمل ما يناسبه ولذلك قال لناصفوته من عبادة وخيرته من خلقه أقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد الحديث أو كما قال صلعم فاذا احطت علما بذكرناه من السر والحكمة في رفع اليدين عند التكبير
سواء كان تكبير الانتقال من ركن إلى ركن كما قال الإمام الشوكاني أو من سنة إلى سنة كالتكبيرات في
صلوة العيد أو تقديرا انتقال من ركن إلى ركن كما في صلوة الجنازة عرفت أن الحكمة والعلة موجودة
في الكل على سواء فنثبت أن رفع اليدين عند التكبيرات في صلوة الجنازة مطابقة للحكمة والقياس
نهما يقتضيان الإتيان بما هو أحالهما وإنما اطلنا في هذا المقام لأننا لم نزاخذ شرح السر والحكمة

في رفع اليدين بما يبرد الغلة ويشفي العلة بل رأينا كثيرا من احرمة الله الاطلاع على اسرار لطفه في
تشريعه قد يسخر بمثل هذه السنن المستقيمة وبعضهم يعدها اتعاك مابانية للصلوة وتحالفه لموضو^{عها}
حتى قال ان قارئها فعلا واحد امثل حركة الرأس مثلا تكون مبطله للصلوة وقال بعضهم استهزأوا
قال فمثلهما بحركة اذان القبلة ومنهم من حرمها ومنهم من كرهها اللهم اننا نبدأ اليك مما قالوا و

حسابنا وحسابهم عليك يوم يقوم الناس عندك ورسولك صلعم حاضر لديك ويجب ان يقرأ بعد الاولي
القائمة وبين التعوذ قبلها وسورة بعد اخلافا للاحناف والمالكية والحنابلة والشافعية في السورة
والاحناف فقط في القائمة اما وجوب قراءة القائمة فلنا حديث ام شريك الانصارية قالت امرنا
رسول الله صلعم ان نقرأ على الجنائز بقائمة الكتاب رواه ابن ماجه قال الحافظ في اسناد

ضعف يسير وحديث ابن عباس رضي الله عنهما صلى على جنازة فقرأ بقائمة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة
رواه البخاري وابوداؤد والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بقائمة الكتاب وسورة و
جهرا فلما فرغ قال سنة وحق ولنا ايضا ان صلوة الجنائز صلوة فالا استدلال على لزوم قراءة القائمة فيها
مشمول ودخل تحت ضمن الاستدلال بالاحاديث المتقدمة في باب صفة الصلوة المشتمل على لزوم

قراءة القائمة هناك ومن خالفنا فيه فلم يأت بحجة اما التعوذ فدليله حيث ثبتت قراءة القائمة
والسورة هو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم الآية وقد تقدم الكلام عليها
في كتاب الصلوة وانما لم نجعل الامر للوجوب فيها هنا لعدم ما يعينه لهذا الموضع ولا نه لم يذكر في احاد^ث
الباب اذ لو كان واجبا للنقل ما يدل عليه ولا نه اي التعوذ لم يذكره صلعم فيما عدا من واجبات

الصلوة كما في حديث المسي صلوته ولا غيره من الاحاديث فقلنا باستحبابه لعموم الامر في الآية
احتياط ولا يجهل لا لتعليم ولا يقرأ في غير الاولي وفي قول ضعيف لبعض اصحاب الشافعي انه يجهر
ليلاء الاصح عند الشافعية الاسرار مطلقا وفاقا للجمهور اما ما تقدم في حديث ابن عباس من انه

قرأ فجهر الحديث فانما كان للتعليم كما اوضح ذلك هو نفسه في رواية عنه رواه الحاكم وغيره من طريق
ابن عجلان انه سمع سعيد بن ابي سعيد يقول صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالحمد ثم قال انما
جهرت لتعلموا انها سنة انتهى واما كونه لا يقرأ في غير الاولي فلحديث ابي امامة بن سهل
انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلعم ان السنة في الصلوة على الجنائز ان يكبر الامام ثم يقرأ

بقائمة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا في نفسه ثم يصلي على النبي صلعم ويخلص الدعاء بالجنابة
 في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهم ثم يسلم سرا في نفسه رواه الشافعي في مسنده وفي اسناده
 مطرف ولكنه قد قواه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله بن ابي زياد الرضا في عن الزهري
 بمعناه واخرج نحوه الحاكم من وجه اخر واخرجه ايضا النسائي وعبد الرزاق قال في الفتح واسناده صحيح
 وليس فيه قوله بعد التكبيرة الاولى ولا قوله ثم يسلم سرا في نفسه ولكنه اخراج الحاكم نحوها وعلى
 كل تقدير يثبت بهذا الحديث انه لا يقرأ في التكبيرات المتأخرة عن الاولى وهو ما زيد ههنا
 والحديث ثابت لا محالة لصحة بعض اسانيداه وكثرة مجريه فقول الشافعية في الاصح
 يجوز ان يقرأ في غير الاولى ما ردد بهما عرفت ويصلي على النبي صلعم بعد الثانية اتفاقا وقالت
 الشافعية لا تجب الصلوة على الله معه والحق انه حيث شرعت صلوة عليه صلعم فالصلوة
 على الله معه متحمة لما قد مناه من نفيه صلعم عن ان يصلي عليه الصلوة المتراء وما يدل
 على وجوب الصلوة عليه صلعم في هذا الموضع ما قد مناه من الاحاديث وكذا يثبت لا صلوة لمن لم
 يصل على ونحوه وروى اسماعيل القاضي في كتاب الصلوة على النبي عن ابي امامة انه قال ان السنة في الصلوة على الجنابة
 ان يقرأ بأعانة الكتاب ويصلي على النبي صلعم ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الامرة ثم يسلم
 واخرجه ابن الجارود في المنتقى قال المأثور سراج له محرج لهم في الصحيحين يدعون بعد الثالثة ويخلص
 للميت الحديث ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلعم قال اذا صليتم على الميت فخلصوا له الدعاء رواه ابو داود وابن ماجه وابن حبان وصححه البيهقي
 وفي اسناده ابن اسحاق وقد عنعن ولكن اخرجه ابن حبان من طريق اخرى عنه مصححا بالسماع والا فضل ان يدعوا
 بالمأثور لا نه دعاء واتباع وقد كتب كثير من الفقهاء في كتبهم ادعية غير مأثورة وهي وان كانت
 تجوز الا ان الافضل هو المأثور اما اختلاف الاحاديث في تلك الادعية المأثورة فمحمول على انه صلعم
 كان يدعوا للميت بدعاء ولا يقرأ باخر فمنها اللهم اغفر له وارحمه داعف عنه دعائه واكرم نزاله ووسع
 مدخله اغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله دسرا
 خيرا من دارة واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجته وتهفنة القبر وعذاب النار رواه
 مسلم والنسائي والترمذي فخصوا من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلعم صلى على
 جنازة يقول وساقه كما ذكرناه في المتن ثم قال عوف فتمنيت ان لو كنت انا الميت لدعاه

رسول الله صلى الله عليه وسلم لذي الميت وبه يظهر انه لا يباس لوجهه الا امام بالدعاء بحيث يسمع غيره
سيما اذا كان للتعليم وقد روى غير ذلك عن واثلة ابن الاسقع قال صلى بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعتة يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك
فقه فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفاء والحد اللهم فاغفر له وارحمه انك انت
الغفور الرحيم رواه ابو داود وابن ماجه وفي اسناده مردان بن جناح وفيه مقال
ويعلم منه ان ذكر اسم الميت واسم ابيه مشروع في صلوة الجنازة بل مستنون وكذا
عدم الذكر كما تقدم في الحديث الذي قبله فالا مرفوض الى المصلي ان شاء سماعه وان شاء
اشار اليه وعناه ومن المأثور ما رواه الامام مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن
ابيه انه سأل ابا هريرة كيف يقلى على الجنازة فقال ابو هريرة انا العمر الله اخبرك بزيادة
عن سوالك اتبعها من اهلها فاذا وضعت كبرت وحملت وصليت على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اقول
اللهم ان عبدك وابن عبدك وابن امك كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك
وانت اعلم به اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فنج ورن عن سيئاته اللهم لا تحرمنا
اجرة ولا تفتنا بعده وهذا ان كان موقوفا على ابي هريرة الا انه يغلب على الظن ان يكون قد سمعه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى عليهم على المتابعة وعنهما فوعا عند احمد والترمذي وابن ماجه اللهم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذو نانا انك تعلم متقلبنا ومثوانا وانت
على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام والسننة ومن توفيته منا فتوفه عليهما قال
الامام انشوكاني في النيل واعلم انه لم يرد تعيين موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يختاره
منها دفعة اما بعد فانه من التكبير او بعد التكبير الاولى او الثانية او الثالثة او يفرقه بين كل
تكبيرتين او يدعوبين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ليكون موديا لجميع ما روى عنه صلى
الله عليه وسلم وما ذكره ان كان جائزا الا انه لا بد ان ياتي بالقائمة في الاولى والصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم الثانية ثم يدعوب بعد الصلوة في الثانية وكذا في الثالثة لما قدمناه من الاحاديث التي اذا تروم قراءة
القائمة وانها بعد التكبير الاولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انما عا في الحديث انها بعد التكبير الثانية وقد ظهر
ذلك بعطفه ذلك بتم المعينة للتراخي والافضل ولا فضل في صلوة الجنازة بين الاذكار الا بالتكبير وهو ما

اختارناه وقد اختاره الجمهور قدام حديث ابي امامة بن سهل الآنف ذكره وكذلك غيره قليل سياقه
على ما ذكرناه من التفصيل كما على ما اطلقه الامام الشوكاني فنقولنا ويدعو بعد الثالثة اي لا يد من الدعاء
بعد الثالثة حتى وان كان قد دعا بعد القراءة في التكبيرة الاولى وبعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الثانية
فاحفظ ذلك فانه محل خلاف بيننا وبين الشافعية والحنابلة حيث جزموا بعدم استحباب الدعاء بعد التكبيرة
الاولى والثانية والله اعلم قالت الشافعية واذا كان الميت انتفى ايدل الضمائر المذكورة المذكورة في ادعية
الاحاديث بضمائر التانيث وما ذكره اصرح في الدعاء للميت المعين وخالفهم الامام الشوكاني فقال والنظار
انه يدعى بهذه الالفاظ الواردة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرا او انثى ولا يجوز الضمائر المذكورة
الى صيغة التانيث كان الميت انثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى انتهى قلت وما ذكره
انما يمشى حيث لم يسم المصلي الميت او الميتة فان سمي الميت باسمه واسم ابويه وذلك من المسنون المشرع
كما تقدم فان الضمائر انما ترجع الى المذكور حينئذ فيتعين التحويل اذا كان الميت المصح باسمه انثى فتأمل
ولعل الامام هو غفل عن هذا او قال ما قال ومن العجائب التزام الاحناف الدعاء الاخير وليس فيه اخلاص الدعاء
للميت المأمور به في الحديث فهم قد تركوا ما هو الراجح واختاروا المرجوح وقد اوصى كثير من الاخناف عند موتهم

ان تقولوا انما تحية في الصلوة عليهم رجمهم الله وغفر لهم واذا كان المصلي عليه طقلا ساء اللهم اجعله لنا سفاد قرا
واجرا روى ذلك البيهقي من حديث ابي هريرة ومروى مثله سفيان في جامعه عن الحسن بن عوف بن ابي الدية المسلمين ابي المسلم
صفيها ومن اصوله لو فرض ذلك الامام بالدعاء لا يوبى بالعافية والرحمة ولا يضر ضعف سنده لانه في الفضائل قال الشافعي في
ولد الانا يدعى كلمة المسلمة وليس الدعاء بعد الرابعة خلافا للحنابلة والاختلاف اي حيث انه يسلم بعدها بلا فصل
وقالت الحنابلة يقف بعدها يسيرا ولا يدعوه ولم يزلوا في خصوص هذا الموضع ولما حديث عبد الله بن ابي
ادنى انه ماتت ابنة له فكبى عليها اربعاً ثم مكثت بها الرابعة قد رما بين التكبيرتين يدعونه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصنع في الجنادة هكذا رواه احمد وابن ماجة بمجناه قال الحاكم هذا حديث صحيح قالت الشافعية ليس ان
يقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا الجنة ولا تقفنا بعده واغفر لنا وله وفي النيل قال ابو علي بن ابي هريرة كان
المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار انتهى وقيل غير
ذلك والاولى ما ذكرناه فان شاء اتى بما شاء من الادعية المارة فيجعل بعض المأثور بعد الرابعة وبعضه بعد الثالثة
وهو ما س ان يجعل بعضه بعد قراءة الاولى والثانية كما قدمنا الكلام على ذلك فاحفظه ثم يسلم واكمل فضله تسليمات

دفا قال الثلاثة وقال الخالبة واحدة وقد تقدم في حديث أبي امامة بن سهل ما يدل على لزوم التسليم في
 صلوة الجنازة وفي الصحيح ذكر ان انس اسلم وعن ابن عباس انه سلم في حديث جبرة بقرائة الفاتحة وهو في حكم
 المرفوع وعن عبد الله بن ابي اوفى انه ماتت ابنته فكبر اسرا بعبادة طنتت انه سيكبر فمسا ثم سلم عن يمينه
 وعن شماله وفيه فقال اني لا ازيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال
 الحاكم هذا حديث صحيح والسبوق يدخل بتكبيره ولا ينتظر تكبيره الامام بعد حضوره وفاقا للشافعية وخلافه للاحناف
 والخالبة وعن مالك روايتان كالمذهبين والمعتزلة هو ما جزم به الامام البخاري ونقله عن الحسن قد وافق على
 ما اخبرناه ابو يوسف من الاضافات قال بعض الاخلاف مستكلا على ان السبوق لا يدخل مع الامام الا حين يحضر معه
 تكبيرة فيوافقه فيها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والسبوق لا يعتدى بما فاتته اذ هو منشوخ انتهى قلنا
 ذلك في غير التكبيرة التي يكون بها الدخول في الصلوة وقولنا ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يمكن ان لا يسلمه
 الغصم لجواز الخمس فصاعد الما قدمنا ولو سلم فلا نسلم ان حكم الركعة هو حكم التكبيرة من كل الوجوه ولذا
 فنقول ليس السبوق هناك يدخل مع الامام على اي حالة وجدة من الركعة قايما كان ام راكعا ام ساجدا او انما
 نسخ احتسابا ادراكه من بعض فروض الركعة اذا انتهت الفرد من الاخرى عندنا مطلقا وعندهم اذا فاتته الركوع
 الا تكبيرة الاحرام فانها تحسب له بالاتفاق فغاية ما يدل عليه كون التكبيرة بمنزلة الركعة هو ان لا يحسب
 للسبوق ما وافق فيه الامام من الادعية بعد التكبيرة اما غير ذلك فلا يدل عليه ما ذكر من المشابهة
 ونقول له ايضا ما استدلت به من التعليل غير وارد علينا فقط وليس في محله بل هو في هذه المسئلة لو تفكرنا
 لانه باتفاق متاومنا ان الموم لا يدخل في الصلوة الا بعد ان يكبر امامه ويصير دخلا في الصلوة فاذا فرغ
 الامام من التكبيرة الاولى في صلوة الجنازة مثلا فقد صار كانه فرغ من ركعة على رجليه واصلاحي حينئذ
 لا يمكن للموم ان يدخل في الصلوة لان دخوله حينئذ يكون كانه ابتداء بما فاتته من الركعات وذلك منشوخ
 وهذا لازم قولنا بل مدلوله بالمطابقة وكذلك يجري هذا الاثر في دخول الموم بعد تكبير الامام في سائر
 التكبيرات ومن لازم ذلك عدم امكن صحة صلوة الجنازة في جماعة فان قيل ان حضور حين تكبير الامام مسوغ
 له الدخول قلنا ذلك حيث يحسب له التكبير وان فاتته كما في سائر الصلوات اما اذا فرض ان نفس التكبير قائم
 مقام ركعة كاملة قد فاتت كما ذكره هذا المعنى فلا سبيل الى صلوة الجنازة في جماعة متاملة فانه دقيق وبنينا
 ونحوه من التناقضات تعرف قيم العدل عن السنة النبوية على صاحبها افضل السلام والتمية ولنا ما تقدم من

قال في تفسيره ما انت قال به في

الأحاديث في باب الإمامة والاعتداء من كتاب الصلوة فإن فيها الأمر بالدخول مع الإمام على حاله كان وما
 هنا صلوة فحكم الاعتداء والدخول فيها هو حكمه هناك فبطل ما زعمه أكثر الأحناف والمتعسفون لقد هبهم
 ويتدارك باقي التكبير بإذكارها بعد سلام الإمام وقال مالك بلا إذكار أي يكبر سقيا بلا دعاء وذكر بين
 التكبيرين وقد وافق مالك الليث وابن المسيب ظاهر كلام الثلاثة غير الشافعي أن المتدارك مقتضى هو أول
 صلوته يأتي فيه بحسبه قالوا لأن الفصل يحكي كالأدب من فاتته الأولى مثلاً فإنه يقرأ الفاتحة في المقضية عند
 من أوجهها كالحاجة وإن كان قد قرأها في الثانية التي أدركها مع الإمام والمختار عند أصحابنا وقال الشافعية
 أن المتدارك ليس هو قضاء وإنما هو إتمام وما أدرك مع الإمام هو أول صلوته وقد تقدم في كتاب الصلوة دليلنا
 وهو قول صلعم وما فاتكم فاتوا الحديث أي ما فاتكم من صلوة الإمام فاجعلوه تمام صلوتكم إما كونه يتدارك ما فاتته
 فلما عرفت في كتاب الصلوة أن من فاتته شيء من الصلوة فإنه يكملها بقضائها وإلا لم تكن صلوة شرعية أي فيكون
 كانه لم يصل قالت الخبابة فلو سلم مع الإمام ولم يتدارك ما فاتته صحت صلوته أي بما أدركه مع الإمام فقط
 ونزعم أن النبي صلعم قال لعائشة رضيها ما فاتك لا قضاء عليك كذا قال بعضهم ولم يذكره في حديثه ولم يعنه إلى شيء
 من كتب الحديث فليتنظر على أنه لو صح فانه لا يدل على مرادهم من الإطلاق والتعميم وغايته أن صح أن يكون
 خاصاً بالنساء إذا صلين مع الرجال لغير وقوفهن مكبرات بحضرة الرجال فلا نهن قد خصصن في الباب الجنائز
 ومتعلقاتها بأحكام دون الرجال فلا يبعد التحصيل أن صح الحديث مثلاً لو اقتدى في التكبيرة الثانية فيقرأ
 فيها التعوذ والفاتحة والسورة ويصل على النبي صلعم في الثالثة وإذا كان الإمام رابع تكبيرة وسلم فهو لا يسلم بل يدها
 بالماثور ويكبر منفرداً ثم يسلم ثم لو اقتدى به آخر صح القدوة ويفعل كالأدب هكذا إلى غير النهاية لأن الاعتداء
 بالمسبوق صحيح عندنا ولا تجزئ ركبنا إلا من عذرنا وقال الثلاثة وقالت الأحناف القياس أن تجزئ في الاستحسان
 لا تجزئ مرادهم أن الأصل المقدر عندهم أن صلوة الجنائز إتماماً لا ركوع ولا سجود لها أي ولا قنطرة في
 زعمهم وإذا كانت كذلك فلا بأس بوضوء القيام وجوابهم منا أنها صلوة وقد سماها الله صلوة في كتابه ولها
 نعم وفيها قراءة خلافاً لهم كما قرأوا الذي ومن شرط صحتها الطهارة عن الحدث والحبس ستر العورة و
 استقبال القبلة وإنما لم يشرع فيها لسجود الركوع الثلاث تكون ذريعة إلى عمارة المية والقيام وغير الله
 ذاك ظاهر فانه صلعم قد نهي عن الصلوة التي لا يسجد فيها ولا يركع ولا يركب إلا أنه ذكرناه لأن كانت صلوة الجنائز
 في الحقيقة دعاء كما نعت الأحناف وكان القياس يقتضي أن لا يجب القيام فيها فلا يقولون أن القياس يقتضي

ان تصح بلا طهارة عن الحدث والتنجس ان تصح بدون ستر العورة لمن وحده ما يستترها وان تصح في
 غير القبلة ولو قدر على استقبالها لانها في الحقيقة دعاء والدعاء لا يشترط له تلك الشرط وهم لم
 يقولوا بذلك وانما عجب من هذا انهم لم يجوزوا صلوة الجنائزة على الميت القائب مع ان الدعاء ينظر
 الغيب اخرى بالاجابة بنص الحديث اما قولهم بالا ستحسان احتياط فيقال عليه ان الواجب هو ما
 اوجبه الشارع والحرام ما حرمه والدين ما شرعه والامام مقتضاه ولا احتياط في العزيمة انما هو في حمل
 الشخص لنفسه حيث يكون الامر محال شتيابه واما الايجاب التحريم ونحوه على الامة فالاحتياط المستحسن
 انما هو الابتعاد والسكوت عما لم نقيم الدليل ببيانه والا كان القائل بالا ستحسان في ذلك دخلا
 فيمن ذمهم الله وتوعدهم بغضبه ممن وصفهم بالكذب عليه في التحليل والتحريم كما نطق بذلك
 الكتاب واذا بطل ما ذكره فلما عمله صلعم وعمل اصحابه المستمر الذي تلقته الامة بالقبول الى يومنا هذا او
 هو انهم لم يراوا يصلون على الجنائز قياما ولم ينقل عن احد منهم انه صلى على جنازة واكبا او قاعا افعلم
 من عملهم انهم قد علموا افتراض القيام فيها كما علموا اشتراط استقبال القبلة لها وغير ذلك مما قد مناه
 وهل يسوغ ان يقال تسمية الله بها صلوة انما هي مجاز وتسمية الاضاف لها دعاء وهو الحقيقة ان هذا الشيء عجاب
 واذا كانت السنة المشهورة كراهة الركوب في تشييع الجنائز فما بال الركوب بغير عذر في خصوص صلوة
 عليها هل يجوز له ان يمسكه من عقل نسال الله العافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه وليس الاذن
 بالجنائز اى الاعلام بتجريم او تقرير ليكثر الجمع للصلوة عليها ويحرم نفي الجاهلية اتفاقا وهو اذا عات
 موته بارسال من يخبر بموت الميت على ابواب الدور الاسواق مع نوح من النبلعة وذكر اوصاف
 الميت تغلغرا او سكبارا والظاهر ان هذا هو النعي المنتهى عنه كما في حديث ابن مسعود عن النبي صلعم قال اياكم
 والنعي فان النعي من عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك رواه موتونا وذكر انه اسبح وعن حذيفة رضانه قال اذا
 تلاوتوا الي انى اخاف ان يكون نعيانى سمعت رسول الله صلعم ينهى عن النعي رواه احمد وابن ماجه والترمذي
 وصححه لا صحة في قوله ولا تلاوتوا ابى احد الا انه رأى منه رضى واما الحجة فيما روي عن النبي صلعم وهو قوله سمعت رسول الله
 صلعم ينهى عن النعي قد مر معنى النعي مما قد مناه واما الايدان بالجنائز للصلوة اى الاعلام بالنعي الجاهلية فذكره سنون هو وان نعي نبيانا انه
 غير داخل في النعي الجاهلية المنهي عنه ولذلك خصه الاسم التجارى بالتبويب فيقال باب الرجل ينهى الى اهل الميت بنفسه وساق يستدله
 عن ابى هريرة ان رسول الله صلعم نعى الجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج الى المصلى فصف بهم وكبرا ربا الحديث

ثم ساق الحديث في أخباره صلعم يقتل الثلاثة الأمراء المقوليين بموته ثم قال باب الأذان بالمجئزة
وقال أبو رافع عن أبي هريرة قال قال النبي صلعم لا كنتم إذ تقومون انتهى فخرج أخبار الصديق والحسين
وذي القرباة ونحوه من المسلمين مصلاً تروى به بأسا وإن سماه بعض الناس تعيلاً لما تلونا عليك من قصة
أخباره صلعم يقتل الثلاثة الأمراء وأما الأيدان أي الأعلام الصلوة عليه فذلك مستحب مستنون لما عرفت
مما قد سألناه من صورتان أحدهما مباحة والآخرى سنة والصورة الثالثة نفي أهل الجاهلية الذي قد عرفت
معناه فذلك منهي عنه بنص رسول الله صلعم والنهي يقتضي التحريم كما هو مقرر في علم أصول الفقه وتس
صفوا ثلاثة فأكثروا كلما زاد الجمع كان أفضل وأرجى أي أرجى في أن يشفع الله المسلمين وأما كونها تس
الصفوف فذلك مما لا أعلم بين الأئمة فيه خلافاً لا ما ينقل عن عطاء فإنه ذهب إلى أنه لا يشرع فيها
تسوية الصفوف وقد أشار الإمام البخاري إلى أنه عليه فقال في الصحيح باب من صف صفين أو ثلاثة
على الجنائز خلف الإمام وروى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلعم صلى على النجاشي فكنيت في الصف
الثاني أو الثالث ثم قال باب للصفوف على الجنائز وساق أحاديث كلها تؤيد ما ذكرناه وعن مالك بن هبيرة
قال قال رسول الله صلعم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب عنه الترمذي وصححه الحاكم وفي
مراداة الأعفاله قال لطبري ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع قوم تقوم
منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث ذكره في الفتح وأقل ما يسمى صفارجلان ولا أحد أكثر وقد ورد
في فضيلة الجمع الكثير للصلوة أحاديث فيها حديث عائشة عن النبي صلعم ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين
يلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه رواية أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس
قال سمعت رسول الله صلعم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً
إلا شفعوا له فيه رواية أحمد ومسلم وأبو داود وبقال هلموا إلى الصلوة أي لين أن يتأدى في من قرب منه الإمام
أو من شاء فيقول هلموا إلى الصلوة على الميت أو الجنائز ونحو ذلك لما روى عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلعم قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهاهنا فصلوا عليه كذا في الصحيحين والبخاري أيضاً فقوموا فصلوا على أخيك أخيكم
وأخيه اسم النجاشي ويعمل بالمصل والمسيح ولا تكلموا فيه خذوا الإحسان وما لك ودفا قال الشافعي وأحمد استد بعض
الأحاف بحديث من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له وأجيب بأنه حديث ضعيف وقال الإمام أحمد هذا حديث ضعيف
تفرقه به صالح مولى النوأمة وهو ضعيف وأما قول ذاك الحنفى موجه المذهب لأنه أي المسجد بني كاداء المكتوبات

بجوابه ان نقول له ما مر ادرك بهذا تريد ان صلوة الجنازة حيث لم تكن لها المساجد انه يلزم كراهتها في ذلك
 فان كان هذا امر اذلة لزم ان يقول براهة ما سوى المكتوبات من السنن والاذا كان تولدة القرائن الاعتكاف
 ونحوها من الطاعات في المساجد وهذا معلوم فساد من دين الاسلام بالقرينة ولا تلزمه هروك احد من
 الاضاف اذا كان الامر كذلك بطل توجيهه وتعليقه فلا يبقى ما يدعيهم الا ما قد مناه عنهم من الحديث ^{الضعيف}
 ومثله لا تقوم به الحجة حتى لو سلم عن المعاوض ايضا هو مع ضعفه انما وجد في بعض نسخ ابي داود و
 اما النسخ المشهورة المحققة المسموعة من السنن ابي داود فاعا هو يلفظ من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء
 عليه فسقط احتجاجهم به مطلقا ولو سلمنا بثبوته انه عند معارضته لما هو اصح منه انما يجب تأويله لا روايته ^{بش}
 المشهورة لا به وقد جاء تأويله بمعنى عليه كما في قوله تعوذ انما تم قلها اي عليها وعليه فما في
 النسخة المحققة يكون تفسير الماد في النسخة النادرة الشاذة اوله مع ضعفه محمول على من صلى في المسجد ^{وجم}
 ولم يشيعها الى المقبرة فانه بذلك يكون موقفا لاجر التسييع والمخضور معها الى المقبرة واجم حضور ^{الدفن}
 ولنا انه صلح صلى على ابني بيضاء في المسجد رواه مسلم عن عائشة للحديث وفي رواية ما صلى رسول الله صلعم
 على سهيل بن البيضاء في جوف المسجد رواه الجماعة الا البخاري وقد تاول هذا الحديث بعضهم بانه
 محمول على ان الصلوة على ابني بيضاء وقعت بانهما كانا خارجي المسجد المصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق
 وما تاولوا به هذا الحديث باطل يورده سياق القصة ولو كان الامر كذلك لاستدل به المخالفون لعائشة
 المنكرون عليها في قولها ادخلوا جنازة سعد بن ابي وقاص المسجد صلى عليه فلم يكن منهم ذلك وهي اعطت
 ادخال الجنازة الى داخل المسجد وهم بعد ان اجمعت بالسنة وافقوها علم ان هذا التأويل باطل ساقط لا محمل
 له من النظر بوضوحه استمرار العمل بالصلوة على الجنائز في المساجد حتى انهم صلوا على ابني بكر بن عبد الله في المسجد وصلوا على
 عمر بن الخطاب في المسجد فان قيل ان انكار من انكر على عائشة بحيث كانوا اجمعوا من الصحابة اقل حالاته ان يدل على حفظوا
 انما هو الصلوة على الجنائز في المسجد فيكون اكثر عماله صلعم في صلواته على جنائزهم انما هو الصلوة عليها في
 غير المسجد لانه يبعد كل البعد ان يذهلوا عن ذلك اذا كان عملهم المستمر عليه فيكون حديث عائشة
 غايته ان يدل على الجواز لا على الافضلية والجواب اننا نسلم العمل الاكثر فيجوز ان يدل هذا الحديث على انه
 في غير المسجد فلهذا لا نقول بافضليته في المسجد بل نقول بجوازه بلا كراهة اما الافضلية في المصلي ونحوه
 ففي القول بها تطرغنا اذا كانت الصلوة خارج المسجد ارجى لكثرة الجمع اذ كان المسجد يضيق بالمصلين

فلا تناف في ان الصلوة في المصلي نحو افضل وعلى ذلك حمل بعضهم صلوة صلعم في المصلي على النجاشي ولا دليل
في خرجه صلعم للصلوة على المذكور الى المصلي بلذهب الاحناف والمالكية من كراهتها في المسجد لان المصلي
حكمه حكم المساجد كما مره صلعم في حديث حضور صلوة العيد للحيف ان يعتزل المصلي والمسالة
في النظر والقول بالجواز في الموضوعين هو الحق فان اعدا اهل البلد موضعا للجنائز فالا فضل الصلوة على
الجنائز فيه حديث ابن عمر ان اليهود جاءوا الى النبي صلعم برجل منهم وامرأة زينا فزجا قريبا من موضع
الجنائز عند المسجد فاذا كان موضع الجنائز مكانا معد للصلوة عليها كما قال الحافظ في الفتح فلا شك
ان العمل المستمر يكون اذ ذلك هو الصلوة نادر اذ على كل تقدير يكون ما اعتقده الاحناف والمالكية
ومن رافقهم من الكراهة ضعيفا فاسد او يصلي على الطفل اتفاقا كما يحكي عن سعيد بن جبير انه
كان يصلي عليه ما لم يبلغ وهو في غاية الشدة وذو وجه الشدة وذان المميز نصح عباداته واسلامه
وانه اذا عقل الكفر ومات عليه يعذب به وقد دل على ذلك عرضه صلعم الاسلام على لعالم
اليهودي وقبوله اسلامه وقوله الحمد لله الذي انقذه من النار رواه البخاري في صحيحه
عن انس رضي في حديث المغيرة عند احمد والنسائي والترمذي وصححه وفيه والطفل يصلي عليه الحديث
والطفل يطلق على الصغير مهما كان عمرا ومن قال لا يصلي عليه حتى يصلي اي وان لم يبلغ فمراة انه
لا يصلي على غير المميز وهذا الحديث يرد عليه ويرده ايضا اوضح الرد ما روى عمار مولى الحارث
بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم ووضعت المرأة وراءه فصلى
عليها وفي القوم سعيد الخدري وابن عباس ابو قتادة وابو هريرة فسالهم عن ذلك فقالوا السنة مراة
النسائي وابوداؤد والمنذري ورجال الاسادة ثقات ولو كان لغية اي من زكاته فحكمه باسلامه
تعالاه ان كانت مسلمة والا فان علم ان اباه مسلم فذلك يحكم باسلامه ان السلام يعلم ولا يصلي
وتسبب الصلوة على السقط وان لم يستهل اذ اكل انسانا وقال بعض اصحابنا يصلي عليه اذا استهل والا
فلاوه المختلفاته في المتن خلافا للامام احمد في لا يجاب في الثلاثة وبعض اصحابنا في عدم الاستحباب توسط
جميع من دلالة لمرأى من سبغني اليه بيان ذلك ان حديث المغيرة الذي فيه والسقط يصلي عليه ويدعوا
لوالديه نفقة والوجه لا يدل على الوجوب كما زعمت الخبالة لانه لم يصرح بالامر فيه ولم يقيد بالاستهلال كما
استقر به مره لم ير الصلوة على السقط الذي لم يستهل فتعين ان دلالة الحديث وسط بين المذهبين و

عند بعض الفقهاء
بعض الاحناف
لا يعطيه حكم
مسجد فيجوز
فيه دخول
الجنائز النفس
به ذالك
الجنائز و
لما الحديث
ان سجد النبي
على الصلوة
فلا شك
في صحتها
الصلوة
١٢

وهو ما اختارناه وامام حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ اذا استهل السجدة
صلى عليه وورث فهو مع انه موقوف في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي عن ابي الزبير وهو ضعيف وقد
رفعه الحاكم من طريق المغيرة بن مسلم عن ابي الزبير ورفعه بعضهم من طريق بقية عن الاوساعي
عن ابي الزبير وهو ضعيف مرفوعا وموقوفا وعن ابن عباس رفعه اذا استهل الصبي صلى عليه وورث
قال المحافظ واسناده حسن وهو كما تراه لا يدل على منع الصلوة عليه منطوقه على ان المفهوم يعارض
المنطوق فتأمل قلت انه يعارضه عارضه صحيحة حديث جابر مرفوعا الطفل لا يصلي عليه ولا يرث
ولا يرث حتى يستهل بخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان الحاكم وقال الترمذي في
موقوفات كان الموقوف اصح انتهى والموقوف عند النسائي رجاله رجال الصحيح كذا قال المحافظ اقول اذا كان
الاصح كما قال الترمذي هو الموقوف وما روينا من قبله عن حديث المغيرة مرفوعا وصححه الترمذي الحاكم
فلا ريب ان المرفوع يقدم على الموقوف فان قيل قد قال الدارقطني في حديث المغيرة ان وقفه اسراج
قلنا لو سلمنا هذا قلنا ليدل على المنع لان ما ان يكونا موقوفين او مرفوعين وعلى كل حال المثبت مقسوم
على المنفي او ينحل النفي في حديث جابر على نفي الوجوب ونظيره نفي الصلوة على الشهيد كما سيأتي وقال بعض اهلنا
لنفي التعارض ان المراد بالسقط في حديث المغيرة ما دللنا عليه واستعمل هذا نصرت في اللغة فان السقط ما
من بطن امه ميتا فتأمل فانه من المعارف من سبي مع ابيه او اخاه او مات لا يصلي عليه الا ان
وهو يعقل او يسلم ابواه او احدهما اتفاقا وقولنا او سلم ابواه او احدهما اي قبل موت الصغير وقبل
الحكم الاسلام لانه يولد ولا يصلي بخرجه الدارقطني مرفوعا باسناد حسن وله طرق ذكرها في الفقه وان
معها احد ابيه صلى عليه وقال الاحناف والامام احمد وحلالمالك وبعض الشافعية وقال الامام احمد
من مات ابواه وهما كافران حكم باسلامه واستدل بقوله صلح كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه
او بنصرانه او مجسمانه الحديث رواه في الصحيحين وتعقب قول الامام احمد بعضهم بانه من لازم قوله
لا يصح ما تروا فقه وما ادبره غير ما دللنا قول الامام احمد حكم باسلامه ظاهر في عدم ارادته او
المسلمين فتأمل فان قيل ان الايراد على ظاهر الحديث قلنا كفى بالايراد على الحديث من ياتى
صاحبه والحق انه لا يصح الايراد على الحديث لان تعديب من لم يعمل الشر قلنا لا
والقرآن على امتداعه فمن مات وهو صبي ولم يخر الكفر بعد تعقله فلا شك في نجاته من

عقلا واما الحكم الظاهري في الدنيا فلا شك اننا نطلق على اولاد الكفار انهم كفار تبعوا لوالديهم الاصل
 اولد ارا اذا كانوا ابداء الحرب لم يكن لهم ولدان بدليل ان قرابتهم ترثمهم وانا اذا ظفرتابهم للحالة
 ما عرفت نسترقهم اذ اراى الامام المصلح في استرقاقهم على خلاف ذلك سياقى ان شاء الله واما
 في الاخرة فمن مات قبل ان يتقبل الكفر يختاره فالمدح المصور انهم ناجون لما قدمناه ولحديث الرويا
 وفيه قال انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة وفي اصلها شجر وصبيان وفيه
 تفسير الشجر في اصل الشجرة ابراهيم والصبيان حوله اذ كان الناس قالوا الرسول الله صلعم داود
 المشركين فقال واولاد المشركين الحديث رواه في الصحيح قد كر صلعم انهم في الجنة حول ابراهيم وقد
 طال في هذه المسئلة النزاع وكثر فيه الاختلاف وما ذكرناه هو المجمع عند اصحابنا ولو حضرت جنازة صلعم
 على كل واحدة واحدة او على الكل مرة لما تقدم من حديث عمار مولى الحارث بن نوفل في الصلوة على
 الصبي والامرأة للحديث وصح ان ابن عمر رضي صلعم على سبع جنازة رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي
 الامام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفا واحدا فان كان صبي وختي قدم اليه الرجال
 ثم الصبيان ثم الخناث ثم النساء فان اتحد النوع واختلفوا في الفضل قدم اليه الافضل فاذا فضل قياسا
 للصفات على الذوات وكان النبي صلعم كان يقدم الاقرب بالحد عند دفن شهداء احد كما روى في صحيح البخاري
 والريق كالحرق لا تقطع رقه بالموت ويجوز ان يصلى على الغائب وفاقا للشافعية والحنابلة وخلاف للاحناف
 والمالكية ولم ياتوا بدليل بل هو اهم ان صلوة الجنازة دعاء يرد عليهم كما مر ولنا صلوته صلعم
 مع اصحابه على صحة النجاشي للحديث رواه الجماعة ودعوى ان ذلك خاص بالنجاشي او بمن كشف
 له عن جنازة الغائب او النبي صلعم مردودة بل هي اوهام لرفع بابها التعطلت اكثر الاحكام وتتوسع ساحة
 الايراد لمخالفي الاسلام والاعتراض بانه لم يتقبل انه صلعم صلى على غير النجاشي يرد صلوته صلعم على معاوية
 بن معاوية الليثي كانه رويت من طرق متعددة لا تنحط عن درجة الاعتبار كما قال الحافظ وانما لم يصلى
 على زيد وجعفر لانهم قتلوا شهداء مع ان عدم صلوته صلعم على غير النجاشي غاية ان لا تكون الصلوة
 على الغائب متحمة كما ذهبوا اليه من عدم الجواز والصحة ومن زعم التقيد بمن لم يصلى عليه كما اختاره
 شيخنا ابن تيمية فانما يصلى لو كان النزاع في وجوب الصلوة على الغائب اما الاستحباب الجواز فصلوته صلعم على
 النجاشي اقل حلا بها ان تدل على الجواز والصحة وبذلك تعرف ضعف ما اختاره ومن لم يصلى على الجنازة تجازت

له الصلوة على القبر بالاتفاق الا ان الاحداث خصوصها بمن لم يصل عليه ولنا حديث ابن عباس قال انتهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قبره طيبا على عليه وصفا خلقه واكراما بجامته على عليه ولا شك ان صاحب ذلك
 القبر قد صلى عليه وصرح منه ما ذكرناه انه صلى على قبر المرأة التي كانت تقم المسجد ولا ريب ان الصحابة
 صلوا عليها ودفعوا ليل ومعارضة هذه الاحاديث بكون من لم يصل عليه الامام فانه لم يصل عليه معارضته
 بمبطل المذهب وفي غاية الفساد اذ لا دليل على ان امامة السلطان او نائبه شرط لصحة الصلوة على الجنازة وغيرها
 وغاية الدليل ان تدل على انه ائمة بالامامة بين غيره اذ احضر كيف وقد صح ان غير النبي صلى الله عليه وسلم تقدم امامة
 الصلوة في بعض المغازي والنبي صلى الله عليه وسلم موجودا الا انه ابطأ لقضاء حاجته ووضوءه فلما جاء وحدهم يصلون فيصلي
 النبي صلى الله عليه وسلم خلف ذلك الصحابي واظهر سروره بفعلهم حيث قال نعم ما فعلتم فبذلك اعني ان يكون الدليل
 لهم تبين انه عليهم ربه فسد ما زعموه من الاشتراط هنا اذا كان من اهل فرضها عند الموت وفاقا
 للمعتمد عند الشافعية اى حيث جازت الصلوة على الامير جاز ان يصل عليه ولو بعد مدة طويلة بشرط
 ان يكون من اهل فرضها عليه حين موت صاحب القبر هذا اما مختاره وفاقا للمعتمد عند الشافعية وقيل مالم
 يزل وقيل ابدا وقالت الاحداث والمالكية مالم يتفسخ ورجعوا في ذلك الى العرب وقال الامام احمد
 وعقوله كثير من اصحابنا الى شهره استدوا بان الشهادة المدة التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر
 والجواب ان ذلك ليس غاية وانما اتفق ان قد مضت على المقبر تلك المدة ولو كان من مضت بعد وفاته
 مدة اكثر من شهر لا يصل عليه لو لم يمت عليه المدة وعلى الاقل وقع اسوال منه عن المدة قبل ان يصل عليه
 ولنا انه صلى عليه يوما فاضلى على اهل هذا مملوكة على الميت الحديث رواه في الصحيح وكان ذلك بعد ثمان سنين
 ولا يصل على الامام على الغال لا متناعه صلى الله عليه وسلم في غزاة خيبر من الصلوة على الغال وقال صلوا على صاحبكم ثم اذ احمد
 وابوداود والنسائي وابن ماجه ولا على قاتل نفسه لانه صلى على من قتل نفسه بالمشاقص من جماعة الا
 البخاري وقال عمر بن عبد العزيز ولا ونسائي والعروة لا يصل مطلقا على الفاسق نصريحا او تاييلا وذهب
 ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي وجمهور العلماء الى انه يصل على الفاسق والجواب عن الحديث المذكور
 بان صلى الله عليه وسلم صلى عليه بنفسه زجر الناس تحذير الهمم عن هذا الفعل وصلى عليه اصحابه ويؤيد ذلك ما
 رواه النسائي باللفظ انا فلا يصل عليه ويدل على الصلوة على الفاسق حديث مسلم بن عيسى عن عائشة رضي الله عنها
 على كل امرئ ما جاز من اهل الجوارح حيث صلوا على ائمة الجور عيان بى امية اما المدبرون فانما امتنع

النبى صلعم عن الصلوة عليه في اول الاسلام حيث لم يكن له صلعم شئ في بيت المال فلما اكثرت الفتوح واجتمعت
 الاموال في بيت المال صلى على المديونين وادى عنهم ديونهم وقال صلعم شفقة على المومنين من ترك ما لا فائدة له
 ومن ترك ديناً او حياً لا فائدة له ههنا سوال بوجوه وهو انه لو فرض انه لا بيت مال ووجد احد يستدين لا يقصد
 الاداء او قدر على اداء الدين الذي بذمته ولو يرد على احد احتج مات معسر امثلاً فيحل عليه المنصب الذي
 لا بيت عنده امر لا قلنا ان كان بايعه اهل تلك الارض وكان لو لم يصل عليه يحصل للناس اتعاظوا اتجار عن
 فعل مثل هذا المحموت جازل ذلك المنصب ان لا يصل عليه ويقول لهم صلوا على صاحبكم لان العلة التي كانت
 في اول الاسلام مانعة للرسول صلعم عن الصلوة على مثل هذا هي موجودة بلا تعارض فيما فرضه السائل ^{اعلم} الله
 ولا يصل على الكافر مطلقاً اتفاقاً لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره والمراد القيام
 على قبره اماماً صلوا الصلاة الجنازة او مستغفر اليه ولا تدخل في عموم المنهي زيارة قبر الكافر التي تكون لاجل
 الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة اذا خلت عن الاستغفار له لما سأل ان شاء الله وقد زار النبي صلعم قبر ابويهما
 ما تاهل الكفر وذكر السيوطي حديث ان الله ترحمهما فامنا به صلعم ويرده حديث ان ابى دابك في النار
 ويمكن ان قال هذا قبل الاحياء والاعيان وقوله ترحمهما م على قرية اهلكتها انهما لا يرجون لا يتافيه وهو

ظاهر لان الآية واردة لموم اهل القرية والحديث لو صح فهو خاص بابويه صلعم ولوا استتبه مسلم بكافر وجب
 غسل الجميع على عليهما بقصد المسلم او واحد او اثنان او اديا الصلوة عليه ان كان مسلماً ويقول اذا جمعهما بصلوة
 واحدة اللهم اغفر للمسلمين منهما فان كانوا جميعاً قال اللهم اغفر للمسلمين منهم واذا صلى عليهما واحد او اثنان قال اللهم
 اغفر له ان كان مسلماً هكذا يفعل في غير الادعية وليس في هذه الصلوة على كافر لان المعلق على شرط لا يتحقق لا عند
 تحقق وجود المعلق عليه اذ تجاوزت الصلوة بهذه الصفة لانه لا يمكن تادية الواجب اليها وما لا يتم الواجب الا به
 فهو مثله او نقول ان هذا هو المتيسر في تادية الواجب والميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امرتكم باسم
 فاقامه ما استطعتم الحديث او كما قال صلعم وهذا هو المستطاع في مثل هذه الحالة وقد تقدم انه اذا مات الكافر
 وله ولي مسلم فانه يغسله ويكفنه ويدفنه لانه صلعم امر علياً بذلك لما مات ابوه ابو طالب قالت الشافعية
 الاصح وجوب تكفين الذمي والمعاهد المستامن ودفنه من ماله ثم منقعه ثم بيت المال ثم من مياسير
 المسلمين وقام بدمه كما يجب اطعامه وكسوته اذا حجز وقالوا ايضاً الوصيات مسلم بغيرهم وغزوة وتعد راحه
 وغسله لا يصل عليه في الفهم المتأبلة وغيرهم فيما اذا تعد راحه للغسل وغزوة وتعد راحه لما منع آخر كحرف

تفسيره وحيث يتعدى النسيء ايضا قلت ووالا لشافعية ضعيف عندنا لان الجاشي لم يتحقق تفسيره وعلى الاقل
 لم يفسر الفضل الذي يفتقر طه الشافعية وقد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان من تعدد تطهيره عن الحدث
 والنفس لا يصل عليه اذ لا تقوم الصلوة عليه كما قالوا للزمهم ان لا تصح الصلوة
 عليه الجاشي وهو خلاف المعلوم صحة عن الشارع وخلاف المقرر في مذهبيهم وايضا لو كان ما ذكره
 صحيحا لم تجز الصلوة على المقبور الذي يحقل تفسيره اذا كانت المصلحة حين الموت من اهل فرضها الى غير ذلك
 مما لا حاجة بنا الى الاطالة فيه ذكره ولا يصلح الا في من حين تطلع الشمس حتى ترفع وحين يقوم قائم
 الظهيرة وحين تضعف للغروب حتى يقرب وقا قالوا لا بد من ابي ومالك والكوفيين واحمد واسحاق وقالت
 الشافعية لا تتركه لانها ذات سبب اما الدفن ففكرة في مذهبهم ايضا بهذه الاوقات ان تحرى ويريد عليهم ان
 اما يكون ممكنا من الشخص الواحد في المكتوبات ونحوها سواء كان كسلا او اشتغالا او كان منافقا لا يصلح
 الارياء واما اجلاجات المسلمين فلا يتصور ولا يمكن منهم التحري وقصد اوقات الكراهة خصوصا في احوالهم
 فعمل احاديث النهي عن الدفن في هذه الاوقات على ما لا يتصور وقوعه من التحري المزعوم لا يجوز فيلحقها العقلة
 الشافعية في الدفن واما قولهم ان صلوة الجنائز ذات سبب وذوات الاسباب لا تترك في هذه الاوقات
 فجوابه اننا نعلم ذلك في صلوة الجنائز اذ لا خوف ولا محذور في تأخيرها وما دامت بين ايدينا لا يفوت
 وقتها وانما جاز تأدية ما خيف فوته من ذوات الاسباب في الاوقات الكراهة واما ما لا يخاف فوته ولا ياشم
 بتأخيرها فلا نعلم انه يجوز تأديته في هذه الاوقات فتأمل فانه داخل لما ذكره الشافعية ولنا حديث عقبة
 بن عامر قال ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلي فيهن او ان نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس
 بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضعف للغروب حتى تغرب رواه الجماعة الا البخاري فقوله
 ان نصلي فيهن كما ريب ان صلوة الجنائز داخل في عموم المنهي عنه يوضحه ان الدفن لما كان غير داخل في النهي
 عن الصلوة خصه بالذكر وقد اتى بجنازة ايام امامرة طارق بن عمرو والمكي عامل عبد الملك
 بن مروان بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقيع وكان طارق يغلس بالصبح فقال ابن عمر رضي
 لاهلها اما ان تصلوا على جنازتهم الآن واما ان تتركوها حتى ترتفع الشمس واما مالك
 في الموطا واثر ابن عمر رضي لاهلها حين كراهتها حين الاصفراء والاسفاد قال من قد مات ذكرهم
 يقتضى ويوضع لسقوط قولهم كما قال الحافظ ماروي عن يمين بن مهران كان ابن عمر يكره الصلوة

على الجنازة اذا طلعت وحين تغرب الخرجه ابن ابى شيبه وهذه الرواية تقتضى انه ترى
الاختصاص حتى لو سلم ان رواية حرملة ونافع تحمل شمول وقت الاضراس والاسفار وعدمه
فتكون رواية ميمون مفسرة للمراد وذلك ظاهر وبه يظهر ضعف توجيه الزرقاني في
دعواه الشمول وعدم الاختصاص فتأمل قلت واذا نادى ابن عمر لاهل الجنازة امسوا
نصلوا على جنازتكم الآن وامان تتركوها حتى ترفع الشمس انه كان من المقرر عند عمر
ان الاحق بالامامة على الجنازة لا يصل على الجنازة الا بعد اذن ولي الجنازة كما هو ظاهر
فاحفظه فانه مهم في هذا الزمن الذي كثر فيه المقاتلون على الناس في حقوقهم لكن هذا
حيث لم يكن ضررا ولا يخاف تغير الجنازة او تفويت كثرة الجماعة والا الزم الولي بان ياذن فان
لم ياذن بالصلاة واراد الاضراس بالجنازة او المصلين صلوا عليها فزادى او جماعة والله اعلم
ولو خاف ضررا صلى في هذه الاوقات ولا كراهة اى كان خيف تغير الميت ونحوه او خيف
تفرق المصلين لحادث او نحو ذلك لزم ان يصلوا على الجنازة حينئذ ولا كراهة لانه يتعين
ناديتها ويكون الطلب غير موسع كالملكتوبة اذا ضاق وقتها فترفع الكراهة حينئذ
لعدم جواز تعليق حكمين مختلفين بشئ واحد من كل الوجوه حتى ان واحد حيث لم يكن
تقصير وقد عرفت مما قد مناه ان للضمرات احكاما تخصها والله اعلم.

فصل في حجاب الجنازة وهو من الحقوق الواجبة للميت كغسله وتكفينه والصلاة
عليه وكذا ما ياتي من نحو الدفن واذا احتيج الى اجرة له فقد مناهلها تجب
وتخرج من حيث يخرج الكفن ليس وضعه على سريرته ونحوه اتفاقا لا تباع وعليه
العلل من خلف الى سلف فان عدم او تعذر حمل يا حسن ما يمكن لما تقدم ان المنيصور
لا يسهط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امر تكلم بامر فاتوا منه ما استطعتم او كما قال وقد
تقدم ولا تحصله النساء مع وجود الرجال لقوله صلعم اذا وضعت الجنازة واحتملها
الرجال على غنائهم الحديث رواه في الصحيحين لقوله صلعم واحتملها الرجال ظاهر في ان
حمل الجنازة هو من اعمال الرجال فقول الامام البخاري في صحيحه باب حمل الرجال
الجنازة دون النساء مستدل لا بهذا الحديث مما لا محل للايراد عليه بل ذلك مما يدل

على وفور علمه ودقة استنباطه رحمه الله وهذا احتي مع الأعضاء عن استئثار العدول
فيه عن المشاكلة في الكلام أي قل لم يوجد في هذا الحديث لفظ وضعت المبنى للجهول
لأن بقيمة الحديث بلا شك يدل على أن حمل الجنائز من أعمال الرجال لأن الشرط
المعلق عليه قول الجنائز المذكور في آخر الحديث ليس هو حمل الرجال كما ذكر المعترض
وإنما للزم انتفاء قول الجنائز المذكور في الحديث إذا حملها رجل واحد أو حملت على دابة
لضرورة مثلا ولا قائل به فاذا لم يكن لذكر الرجال تأثير في الشرط تعيين أن يكون
أما نص على ذكر حملهم لأجل أن الحمل إنما هو من أعمالهم وما كان من أعمالهم فلا يجوز لهم
تركه بدون عذر شرعي وما خصهم به الشارع فلا تنشر كهم فيه النساء ونحوهن فإن
قيل أن هذا يقتضي عدم الاعتداد بصلوة الجمعة ونحوها للنساء إذا حصلن مع الرجال
لأن وجوب صلواتها إنما هو مخصوص بالرجال قلنا هذا لا يرد لأنه فرق بين وجوب الشيء ^{عند} والآ
بذلك الشيء إذا لو كان نفس فعل صلوة الجمعة مما يختص به الرجال كالحمل هنا لما
اعتدلهن بصلواتهن الجمعة لكن الأمر ليس كذلك فظهر الفرق وبطل الإيراد من أصله والمآ ^{نظ}
قد غفل عن هذا فلم يجب به عن الإمام البخاري رحمه الله وجميع بيننا وبينهما يوم الجمع
قلت ويدل على ما اخترنا من اختصاص الرجال عند وجودهم بحمل الجنائز نفيه مسلم لهم
في غير حديث عن اتباع الجنائز وعن السنن قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فمرأى
نسوة فقال أحملنه قلن لا قال أمدا فنه قلن لا قال فارحن ما نر ورات غير ما يورأت رواه
البيهقي وفي الباب حديث أم عطية رضي في نهيهن عن اتباع الجنائز وحديث عمر بن العاص أن النبي صلى
الله عليه وسلم فاطمة رضي مقبلة فقال من أين جئت الحديث والاول في الصحيح والثاني عند أحمد والحاكم
وغيرهما أما إذا لم يكن هناك رجال أو كان من لا يفي لحملها منهم وخيف أن انتظر تغيير الميت
مثلا فلا بأس بل يلزم أن تحملها النساء لأن المانع حينئذ أضعف من المقتضى فتأمله أما المقتضى
فظاهر أن لزوم دفن الأموات المستلزم للحمل منصوص بالكتاب والسنة وأما نفع المانع فاقول
أم عطية رضي عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ديناً ب أن لم يمتس الرجال لحملها إذ ^{تخص} في دابة
أو حيلة أو مركب آخر مما تيسر فإن تعذر الكل تعينت النساء للحمل بين اليهود والنصارى ^{الذين} يبيع سواهم

والاول هو الا فضل في الاصح عند الشافعية وذهب الاضاف والحنابلة الى ان الثاني هو الا فضل
استدل الشافعية بما روى الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين
العمودين ورواه ايضا ابن سعد عن الواقدي واستدلوا ايضا بفعل كثير من الصحابة رضي
الله عنهم واستدل من يقول بافضلية التبريع بجديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من اتبع
جنازة فليحمل بجوانب السراير كلها فانته من السنة ثمان شاء فليطوع وان شاء
فليدع سراياه ابن ماجة وابوداؤد الطيالسي والبيهقي باسنادة ثقات الا انه معلول لان
ابا عبيدة لم يسمع ابيه وفي الباب احاديث لا تخلو عن مقال الا انها تتعارض وهي كما رواها
لا تدل على ان هذا افضل من هذا ايوضحه قول ابن مسعود من السنة فان تدل على التبعض
واما الامر وهو قوله فليحمل الى الخزة فانما هو من قوله رضي فلا حجة فيه فتأمل وعلى مقابل الاصح
عند الشافعية قال بعضهم بوجوب حمل الجنازة تربعيا وهو في غاية البعد عن جادة الانصاف قلت
فان امكن فعل الامرين فهذا افضل جمعا بين الادلة وفروجا من الخلاف وذلك بان يحمل بين
العمودين اذا استطاع تامة وبجوانب السراير الا سربع اخرى وكرة النخعي الحمل بين العمودين في قوله
مر دود عندنا الا ان يخص حاله وحال فهو صحيح والله اعلم ولين الاسراع بهادون الخيب اتفاقا و
شد شيخنا العلامة ابو محمد ابن حزم فقال بوجوب الاسراع قلت واذا خشي ضررا او تغيرا فالمعتدل
عند الجمهور صحة ما ذهب اليه ابن حزم واما مطلق الاسراع بها يلزم للميت بمعنى
عدم التأخير وعدم الوقت في الشيء بغير سبب مثلا فلا شك في وجوبه بهذا المعنى وقد دل عليه
قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات احدكم فلا تحبسوه واسرءوا به الى قبرة اخربه الطبراني باسناد حسن حديث
لا ينبغي لجيفة مسلم ان يبقى بين ظهراني اهله الحديث وقد تقدم الكلام على ذلك ودليل
هذا المقام الخاص هو قوله صلى الله عليه وسلم اسرءوا بالجنازة فان كانت صلحة فربتموها الى الخيوان كان غير ذلك
فشر تضعونه عن رقابكم رواه الجماعة واما كونه دون خيب فلحديث ابن مسعود قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم المشي خلف الجنازة فقال دون الخيب الحديث رواه الترمذي وابوداؤد في
حديث ابى بكر قال لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لنكاد نزل بالجنازة سر ملا رواه
احمد والنسائي وابوداؤد والحاكم وقد روى انهما سرءوا بجنازة سعد بن معاذ حتى تقطعت

فقال لهم ثبت استيعاب الاسراع بالجنازة وكلا وفعلا بمعناه الاخص من استيعاب المبادر
 والاسراع في جميع تجاهازة فسقط ما تاول به القسطنطين وغيره احاديث الاسراع في خصوص
 المشي بها قائله لكن بحيث لا ينتهي بالاسراع الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت
 او مشقة على الحامل والمشيع فان اتقى الى ذلك كره ما زاد عن المستون فلو حملها اقربا وجروا بها
 حتى اعجزوا المشيعين كره هذا الاسراع وقد دل على ذلك حديث ابي موسى قال مات رسول
 الله صلعم جنازة فمخض الرق فقال رسول الله صلعم عليكم بالقصد مروا واحدا ابن ماجة
 والبيهقي وقاسم بن اصبغ في استاده وفيه ضعف لكن يورده ما روى عن البيهقي ايضا بلفظ
 اذا انطلقت بجنازة فاسرعوا في المشي الحديث وجه الدلالة انه اما رغب في الاسراع في المشي
 لا في العد ووثوقه فانتبه وقد صح عنه صلعم وعن اصحابه انهم انما كانوا يمشون مع الجنازة و
 كانوا يمشون قبلها خلفها وقريبا منها ورايا يفت بعضهم فيحمل ثم يتقدم او يتأخر ولا يفوته من
 يحمل الجنازة فعلم ان المراد بالاسراع بها هو الاسراع مع القصد قائل ذلك تسلم من الافراط والتفريط
 والله اعلم والتشييع سنة وبين يديها وخلفها وبجوابها سواء اى المشيعون المشاة يمشون كذلك
 وهو السنة المعروفة عن النبي صلعم وعليها عمل اصحابه رضي الله عنه ثبت ان الصحابة كانوا يمشون حول جنازة
 ابن الداحي رواه مسلم في صحيحه وحول المشي وحواليه ما قارىه من جميع اطرافه قال مالك
 والشافعي واحمد المشي امامها افضل وقال ابو حنيفة المشي خلفها افضل واستدل كل بمحمد فعل
 او قول ليس هو نصا على مداهاة وامام حديث الجنازة متبوعة لا تابعة وليس معها من يقدمها فلا ارادة يصير
 وان رواة ابن ماجة وقد صح حديث المعيرة رضي الله عن الركب خلف الجنازة والمشي حيث شاء منه
 وفي لفظ والمشي امامها قريبا منها عن يمينها او عن يسرها رواه اصحاب السنن وصححه ابن حبان
 والحاكم وثبت انه صلعم مشي امام الجنازة وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهما سقط دعوى
 التخصيص بالافضلية كيف لا وقد ثبت عند هؤلاء المتنازعين ان السنة للشييع ان يحمل نحو انب السراير
 الاربع وعليه فيلزم كل طائفة نقص ما ذهب اليه اما في التشيع اذا حمل وذلك لان الحامل مشيع فالنفي
 اذا حمل بمقدمة الجنازة مثلا فقد تقدم الجنازة او لم يتاخر عن الجنازة وذلك غير الا فضل في مذهبه وغيره
 اذا حمل بمؤخرة الجنازة مثلا فقد تاخر عن الجنازة او لم يتقدم بها وذلك غير الا فضل في مذهبه فتناقض

مذهب كل منهما بين هاتين المسألتين فتشقق بهذا وبما قد مناها ان الحق هو ما اخترتناه
 والله أعلم ويكره الركوب الا من حاجة ويكون خلفها فاقال الحنابلة مطلقا الشافعية
 في كراهة الركوب وقالت الاحناف لا بأس بالركوب وقالت الشافعية الراكب يكون
 امامها وحديث المغيرة المتقدم يرد عليهم ويرد على الاحناف حديث ثوبان ان رسول الله
 صلعم اتى بداية وهو مع جنازة فالى ان يركب بما فلما انضمت اتى بداية فركب فقيل له فقال
 ان الملائكة كانت تمشي فلم يكن لراكب وهم يمشون فاما ذهبوا ركبتم رواة ابو داود و
 رجال اسادة رجال الصحيح وروى انه سار كبا فقال الا يستحيون ان ملائكة الله
 على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب رواة ابن ملجة والترمذي فان قيل ان انكاره صلعم
 على من ركب وتركه الركوب انما كان لاجل مشي الملائكة يمشيهم مع الجنازة التي تمشي معها رسول
 الله صلعم لا يستلزم مشيهم مع كل جنازة لا مكان ان يكون ذلك منهم تبركاه صلعم فيكون
 الركوب مع غير تلك الجنازة او بعد موته صلعم جازيا غير مكروه قلنا ان كان مشي
 الملائكة انما هو للتبرك به صلعم فقط لا لان عادتهم المشي مع الجنازة ثم مطلقا
 فيلزم على قولكم ان تعود الملائكة معه صلعم تبركاه وان يمشوا معه دائما حيثما
 مشي تبركاه صلعم وعليه فلم يكن ايركب وهم يمشون واذا ثبت انه كان يركب
 الا مع الجنازة علم ان الملائكة تشيع الجنازة فلا يكون للشييع ان يركب مع الجنازة
 بدون عذر لتحقيق وجود الملائكة او لاحتياها مع جنازة المسلم وايضا لو كان مقصود الملائكة
 المتبرك به صلعم لما كلفوا للمشي بل يركبون حتى يركب ونقول ايضا ان نفس مشي الملائكة
 هو دليل مستقل على كراهة الركوب مع الجنازة اذ لو لم يكن كراهة في الركوب لو كبروا لاسيما
 بعد ان عرفوا ان رسول الله صلعم انما ترك الركوب لاجل كونهم يمشون الظاهر
 ان النبي صلعم انما ترك الركوب تاسيا بهم لاجلهم وانما نهيهم بمشيهم
 من ركب يتجاوز الحد لركوبه في صلاة لم نجس الصلاة عليه الركوب فيها ولو كان
 الا نكار عليهم في الركوب لاجل متشي الملائكة لكان لاجل مشية صلعم
 من باب اولي فظهر ان الا نكار ليس لمشى احب وانما هو لاجل عدم الناسي

كما هو فعل الجاهلية يومون الى اهلهم بان يكلوا عليهم وقد سال هبيل المطلب حين اختصر بناته كيف تكون عليه
حينئذ تكون معصية النوح داخلية في اعمال الميت من بعض الوجوه فلا بدع اذا عذب بذلك واذا لم يكن
بامر الميت وكان بتقصيره في عدم تعليمهم تحريم النياحة ونحوها فكذا لا يكون النوح عليه منهم مما يلزم
عليه الميت ولو اخذ به لقوله صلعم كلهم راع الحديث ونحوه وعليه فلا تعارض بين هذا الحديث وقوله نوح لا تضر
واذرة ومنه اخرى الا به هذا اذا كان المراد بالمعنى ان الله يعذب بسبب البكاء عليه اما اذا كان المراد بالتعذيب
الا نفعال بان يتأذى بالبكاء تاذا يؤوله حتى يكون في حقه عذابا او مثل العذاب فلا يراد ولا معارضة اصلا
وهذا توجيه لما من سبقني اليه مما يقرب هذا المعنى ان النوائح الغالب عليهن الجهل لا تنوح من جهل الا وهي قدام
الميت والملاح فخر من موم تياذى به الصالح والاحياء وكذا لا يآذى مثل الاموات مطلقا لانهم قد شاهدوا اليقين و
حضرهم عند رب العالمين فاحتياجهم الى ذلك التواضع والمسكنة اشد من احتياج الاحياء اليها وهي قد تقدمت بمصيبة
ونحوها فتكون كالشاهدة عليه ومهما كانت صادقة او كاذبة فانه تياذى غاية الا يذو وهل شئ يكون اشق اذية
على الانسان من هذا ان اقرب قاربت في احوج اوقاته حيث يكون احوج ما يكون الى ربه من الاستغفار والنصدق عنه
واسترضاء من ظلمهم بالعفو عنه فعلى كل تقدر لا يراد على هذا الحديث الصحيح ولا احتياج الى مرده بما روته عائشة
ان النبي صلعم قال هم يبكون عليه وهو يعذب في قبره لجواز تعدد الواقعة وكذا اشق للجيب والدعاء بالويل والشور لقوله صلعم
ليس منا من ضرب الغدود وشق الجيوب دعاء بنو الجاهلية رواه الشيخان عن ابن مسعود والحديث في الباب كثيرة ولم
ينالف احد في تحريم ذلك الا ما يروى عن بعض المالكية فانه لم يحرم النياحة وقوله عندنا في غاية السقوط وكذا التبا
نحيم مطلقا او بتأثر الحاجة اى يحرم اتباع الجنائز بالمجامر والمباخر مطلقا اى بلا قيد للحديث اى برودة قال ابي ابو موسى
حين حضر الموت فقال لا تتبعوني بنحيم قالوا اسمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلعم رواه ابن ماجة وكان ذلك من
فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلعم ذلك ونزع عنه اما اتباعها بنا الحاجة كالسراج ونحوه للنظمية اذا دفنوا اليلا مثلا فلا بأس
به الحديث جابر قال راي ناس نارا في المقبرة فاتوها فاذا رسول الله صلعم في القبر يقول نادوني صاحبكم واذا هو الذي
كان يرفع صوته بالذكور واذا اراد ود عند الترمذي من حديث ابن عباس نحوه وحسنه وقوله احد من الناس في بنحيم
الاموات ودفتها وتشيع الجنائز امور اقيمت عارضا بها السنة وحادوا بها عن سيرة السلف الصالح وهي اولى بالمختر من اكثر
ما نص الشارع على تحريمه لعظم ضررها بالدين فحرم الله من ترك هذه البدع المنكرات وابتعد عن هذه البطالات منها كذا
الاسقاط ومنها رفع المظلة على الميت ومنها الفرش في القبر ومنها وضع المائدة تحت راس الميت ومنها المغالاة في ثياب

الكفن منها الدفن في التابوت ومنها وضع الشجرة المكتوبة اسم الله شديت في القبر ونحوها ولا بأس بتغطية النعش لا بثوب
شجرة كان ذلك من باب الأرام للبيت واحترامه فهو لتسميته بثوب قبل تكفينه قبل ان القاء الداء على اللقاة كما هو المرسوم
بعدة اما الامراة فيسن تغطية نعشها للاتباع والله اعلم والقيام لها مستوخ وانما شرع القيام لها اذ لما فيه من الاهتمام
بذكر الموت اذ كان المسلمون قليلين يسهل اطلاعهم على علمه وسببه لما كثروا ووجد فيهم من يعرف عادة اهل الكتاب في القيام
للمجنازة وخيف ان يدس الى بعضهم او يعتقد ان القيام للمجنازة تعظيم لها فسد الذريعة نسخ القيام للمجنازة فعن علي بن رز قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام في المجنازة ثم حيس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه احمد وابوداود ورواه ابن اسحاق ثقان
وساواه ايضا ابن ماجة وابن حبان وروى نحوه البيهقي وفي الباب ما يزيد والزائدة من الثقة مقبولة لا يجوز اهلها
ومن حفظ هو حجة على من لم يحفظ والتراف والمسكوت عن بعض الحديث من بعض الرواة قد يكون لاسباب فلا يقيح
في هذا الحديث عدم ذكر الامر بالجلوس في صحيح مسلم لما قد مناه وكان المنيب مقدم على الثاني فاما بالاساليب بالسالكات
فتامله فانه ظاهر لا يهولناك اضطراب كلام الامام الشوكاني والسيد في كتبه والله اعلم -

فصل في الدفن دفن الميت واجب في حفرة تمته الرأفة والسبع والسيال المتعاد وهذا واجب للميت بالاتفاق
وقد دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم احفروا واحسنوا الخرجه الشائ والترمد ويحجوه وجوبه مرتب على من يحب عليهم
الكفن فتذكر لو لم يوجد محل يدفن فيه الاملاك انسان فخير محتاج اليه لزمه بدله بالقيمة على من تقدم ان لم يكن له مال
فان اعسر الزمه بدله فحان ان تعين عليه نظير ما تقدم في الكفن وغيره وليس ان يوسع من قبل الراش الرحلين وان
يعمقه قد تقدم حديث الترمذي في التعميق واما توسعته فلانه صلى الله عليه وسلم جلس على حفرة قبر فجعل يهي الماخر ويقول
اوسع من قبل الراش اوسع من قبل الرحلين الحديث رواه احمد وابوداود والبيهقي واسناده صحيح وقد اختلفوا في
كمال الاعاق فقبل قامة وقيل الى السرة وقيل الى الشدى وقيل لاحد الاعاق والمنتهار انه قامة وبسطة كما قال
ذا النون الفاروق رضي الله عنه ابن ابي شيبة وابن المنذر والحد هو السنة لقول سعد الحد والى الحد اوانصبوا
على اللين نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره ولا نه كان عمله فممن حفرة فنه وقد دفن ولده وغيره
في الحد ولا بأس بالضح اى الشق وهو ان يحفر وسط القبر كالنحر او بين جانبيه وقد صرح بكرامة الخالبة واستدلوا
بقوله صلى الله عليه وسلم للحد لنا والشق لغيرنا رواه الخمسة وقد قيل ان بعضهم صححه لكن في اسناده عبد الاعلى بن عامر هو ضعيف
ولنا حديث اخر قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل من اهل يثرب يصرح في الاستخارة ببناء وبعث اليهما فابهما سبق
تركناه فادس اليهما سبق صاحب الحد فلحد والله رواه احمد وابن ماجة وليس استدلنا باستخارة الحاضر بن حيدر

اذ انت حفر قبره صلعم واما وجه الدلالة هي وجود الذي يصرح في حياته صلعم وقل درجات ذلك ان يدل على الجواز وما
 يدل على الجواز ما صح في دفن الشهداء اثنتين وثلاثة في قبر واحد فانه يبعد ان يلتصق اللحد الثلاثة لمشقة الحفر في الجانب سيما
 اذا كان الحافر ضعيفا او اصابه قرح وجهه واحتمل ان علم الصحابة بوجود الذي يصرح يجوز ان يكون عن عهد قديم اى
 مستند الى ما قيل ان يقول اللحد ثلثا والشق لغيرنا الحديث لا يغدل اليه الا بدليل يصلح المتعويل عليه وقد عرفت
 ضعف ما استدلوا به فالحق عدم الكراهة لانها حكم شرعي لا تثبت الا بما يصلح للاحتجاج اما كراهة نفس الشخص
 الواحد ومخوفا فيما يخص نفسه فلا تبحث لما فيها هنا قائل وبه يندفع ما يوهم الريبة والشك مما ذكره السيد في الروضة
 والله اعلم فان كانت الارض رخوة فالشق اولى هي اننى تنها وروى لا تتماسك لانه من المعلوم ان السنة تمنع انفعال
 التراب على الميت الا بعد سد جانب اللحد المنفتح كما سياتى وايضا اذا كان اللحد لا يتماسك ففوقه لمعدوم وايضا كون الارض
 كذلك يخاف ان تنهال على الحافر وعلى الميت قبل فراغ من فنه ولو انهار القبر لمخشي ان تنال الميت لسباع وعلى كل تقدير
 فاذا كانت الارض رخوة فالمحالة محالة ضرورة والضرورة حكم تخصها كما تقدم غير مرة ويضع راس الميت عند رجل القبر ثم
 يسئل من قبل راسه واما الثلاثة وحلها للاختلاف حيث قالوا يوضع الميت بجانب القبر مما يلي القبلة ثم يحمل منه
 فيوضع في القبر قال بعضهم ولما ارجاب القبلة معظم فيستحب الا يخال منه ورجاء لوه بانه لا استقبال لا في
 وضعه على القبر ولا في انزاله اليه جانبى القبر ليس شئ منهما فبلة بل اختيار الاختلاف وضع الميت على شفير القبر وهو اجد
 من الاستقبال من بعض الوجوه فان الذين يحملون الميت لينزله في قبره لا بد وان يستدبروا القبلة ولا فلاحالة يصعب
 عليهم حمله وانزاله ولنا ما روى ابو اسحاق قال وعى الحارث ان يصلى عليه عبد الله بن يزيد فضلى عليه ثم ادخله القبر
 من قبل رجل القبر فقال هذا من السنة رواه ابو داود ورجال سادة رجال الصحيح وقول بعضهم ان النبي صلعم ادخل
 قبره معترضا باطل كما قال الامام الشافعى لانه لا يمكن ذلك لما كان جدار الحجرة ما نعا عن ذلك وقد شنع عليهم في ذلك
 وراجح الرواية في انه صلعم انما سئل من قبل راسه سلا ويوضع في القبر على جنبه الا يمين مستقبلا قال السيد وهو ما
 لا اعلم فيه خلافا كما قلت وقد دل على ذلك قوله صلعم اعبه قبلتكم احياء وامواتا وينبغي ان يجعل بين يديه شئ
 لئلا ينكب على وجهه وان يسد بتراب من وراءه لئلا ينقلب يقول واضعه حينئذ بسم الله وعلى ملة رسول الله
 صلعم اتفاقا الحديث ابن عمر عن النبي صلعم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله وفى لفظ
 وعلى سنة رسول الله صلعم اه الجنة الا الدنانى وقد رواه غيرهم ايضا وروى مرفوعا وموقوفا فصح بعضهم هذا و
 بعضهم ذلك ويسمى قبر المرأة ثوب حتى يجعل الثلب على اللحد لا قبر الرجل الا الحاجة خلافا للشافعية حيث استحبوا في الكل

مطلقا ولنا ان عبد الله بن يزيد صلى على الحارث الا عور فيه ثم لم يدعهم عيرون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة و
 طرق والفاظ روى بعضها سعيد وبعضها البيهقي وغيرهم في الباب عن علي ايضا واستدل الشافعية بان النبي صلى على
 قبر سعد بن ثوبه قلنا هو ضعيف ومع ذلك لو صح قلنا انما اعطى قبرة لاجل ما به من الحج المتغير ونحن نأفقهم على انه
 اذا كان بالميت جرح او تزوت او تورم او جذا ام او اذرت او نحو ذلك مما لا يستحسن ان يطلع عليه المشيعون انه يستحب
 ان يسجى قبرة وذلك عندنا للحاجة ولو كانت سنة عامة لكل ميت من الذكور لنقل ذلك في غير سعد من لم يكن به
 ما ينبغي اخفائه وسبته فاعلم ويتصب اللبن على اللحد لما قد مناع عن سعد رواه مسلم وتسد الفرج بين اللبن والحد
 يكن في نصب اللبن فائدة وقد روى انه صلح دفن بعضهم فكان يتناول منهم ما يسد به ذلك فان لم يوجد^{نصب}
 فحيرة مهمما كان اى فان لم يوجد اللبن نصب على اللحد ما ليس نصبه من اذخر او فصب او خشب او حجر او نحو
 ذلك لان الميسور لا يسقط بالمعسور وصيانة الميت عن ايهيال التراب عليه مقصود شرعا فكل ما وفى عندنا عند
 عدم اللبن يلزم فعله وذكره بعضهم لاجل كراهة الكراهة اذا لم توجد اللبن لان الجحاشد ولعلم منه نعم اذا كان
 دفنه في ضريح اى شق فلا ينبغي ان يستقب بمجر اللبن لا يخال تحمل ما عليها من ثقل التراب بل ينحسف القبر بما عليه
 ومن عليه وحيد من لا تحصل السنة بل يقع في محذور واما نية الميت وذلك كما يستحب اللبن سقعا للشق من حدل
 من ذلك الى ما حصل به المطلوب من حجر او نحو ذلك والله اعلم ولا يغيب عنك انه انما يتولى ذلك الرجال لما
 قد مناه وان اولاهم بذلك اولاهم بصلوة عليه ومن ادامه الولي تولى ذلك لان النهي لهم ولي ابا طلحة امرت ابنته
 فلولا وجود من يكفي في القيام بالرحم والدفن فلا بأس ان يتولى ذلك النساء ويعين الرجال الواحد ونحوه لان الميسور
 لا يلزم الا تيان به كما تقدم ذلك غير مرة وليس ان يحث من حضرات عتبات بكفيه لمدينا ابي هريرة ان النبي صلى على
 على جنازة ثم اتى قبر الميت فحشى عليه من قبل راسه ثلاثا رواه ابن ماجة وفي الباب ما يعضد في النيل قوله من تبارك
 فيه دليل على ان المشرع ان يحشى على الميت من جهة راسه ويستحب ان يقول عند ذلك منها خلقنا كونه فيها
 نخرجكم تارة اخرى ذكره اصحاب الشافعي انتهى وقد روى عن علي انه يقول غير ذلك اماما اعتاده العوام من قراءة سورة الاخلاص
 على الاحجار والمدرو وضعها في القبر قبل اهالة التراب فما وجدنا له دليلا وكذا في لقاء الرياحين الورد غايه يوم الله
 وفي اليوم الثالث الذي يسمونه يوم الزيارة وقد صرح كثير من علماء ثابان تعيين اليوم لا يصل الى الثواب الى الميت او الا^{جامع}
 بقراءة القرآن له او تخصيص بعض الاطعمة والاشياء للتصدق به بدعة يحجب الاجترار عنها ثم يقال
 التراب بالمساحي ونحوه رتباه كما ورد في حديث عائشة قالت ما علمنا بدافن رسول الله صلى على سمعنا

صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء الحديث رواه أحمد المساحي بفتح الميم جمع مسحاة يكسر هاء هي آلة تمسح
 الأرض بها ولا تكون إلا من حديد والتسطيح أفضل من التسليم خلافاً للأحناف والحنابلة والمالكية قال بعض
 الأحناف لأنه صلعم نهي عن تربيع القبور من شاهد قبره أخيراً منه مستم انتهى ونقول النهي عن التربع لا يصح لأن
 في إسناده إباحة عن الشيخ المجهول وقد تكلم في أبي حنيفة من قبل حفظه فكيف إذا روى عن الشيخ المجهول أما
 أخبار القام بأنه رأى قبر النبي صلعم مستم ولا حجة فيه لأنه أفاد أنه بعد طول المدة وبعد أن بني جدار القبر في إمارة
 عمر بن عبد العزيز من قبل الوليد بن عبد الملك وكل من أخبر بأنه رأى قبره صلعم مستم فأنما هي كروية التمار ومنها
 ما لا تصح فسقط ما استدلوا به بوضوح ما ذكرنا ما ثبت عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا أمه
 بالله الكشي لي عن قبر النبي صلعم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطنها
 العرصة الحمراء رواه أبو داود والحاكم ورواية القاسم كانت في حكومة مدادية فهي متقدمة على رواية
 التمار وذلك ظاهر في أنها كانت مسطحة ثم سمت حين بنى الجدار والله أعلم ولنا حديث أبي
 الهياج الأسدي عن علي قال بعثت على ما بعثني عليه رسول الله صلعم أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ولا
 قبراً مشرفاً إلا سويته رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه وجه الدلالة أن هذا الحديث المسلم الصحة قد صرح

فيه بالتسوية وهي لا تجامع التسليم وهي أهم من تسويته بالأرض لصلادتها بتسوية سطحة فتدبر ولا يرفع الكثر من
 شبر ويضع عليه حصباء ثم يرش عليه بماء الحديث جعفر بن محمد عن أبيه عن أن رسول الله صلعم رأى على قبر ابنه
 إبراهيم ووضع عليه حصباء ورفع شبرا رواه البيهقي وسعيد بن منصور قلت وما زاد على هذا الرفع هو الذي
 أمر علياً بشدخه وتسويته إذا تخالف سنته صلعم وحديثه يقال له مشرف أي ما تفقد ويحرم تخصيص القبور البناء
 والكتابة عليها الحديث جابر بن عبد الله قال نهي النبي صلعم أن يخص القبور وأن يعبد عليه وأن يبني عليه رواه أحمد
 ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه نهي أن يخص القبور وأن يكتب عليها وأن
 يبني عليها وأن توطأ وفي لفظ النسائي نهي أن يبني على القبر أو يزد عليه أو يخصه أو يكتب عليه وأخرج
 ذلك أيضاً ابن ماجه وابن حبان والحاكم وهو مبني فيما ذكرناه دسائلي ذكر العقود عليها وإنما نهي عن هذه الأمور
 لأنها تؤدي إلى سران واضاعة المال الكبير ولا تختار وهو غير لائق بالميت بل الأولى له اظهار العجز والانسار
 ومحرم اتخاذها صاحباً أي اتخاذ قبور المسلمين تعظيماً واحتراماً لها أما قبور المشركين فلا حرمة لها فساداً
 نبشت ورميت العظام يجوز أن يبنى عليها المساجد قال في لروضة الأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين

وخيرها اولها القاظمنها لعن الله اليهود اتخذوا قبورا انبيائهم مساجد وفي لفظ قال الله اليهود للحدِيث و
 لفظ لا تتخذوا قبورا مسجدا وفي اخر لا تتخذوا قبورا وتثا اتقى ودعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال اللهم لا تجعل قبوري وشنا
 يعبد وفي الباب احاديث كثيرة قلت واتخذوا القبر مسجدا يكون بيناه المسجد عليه كما قال قال الذين غلبوا على
 امرهم لننتخذن عليهم مسجدا او يكون بالصلوة عنده والعبادة للقبر او صاحب القبر ويكون بالصلوة اليه والكل
 داخل في هذا النهي المطلق العام ولا حجة لمن استثنى شيئا مما ذكرناه كما قال بعضهم ان من اتخذ مسجدا في جوار
 صالح اعبادة الله بنسبة التبرك فلا بأس به يسأل عنهما معنى الجوار ان اراد بقربه منفصلا عنه فلا بأس
 به وان اراد متصلا به او كان القبر في جانب القبلة فهو داخل في النهي فلا يريد ايضا حجة نقول قد
 ورد عنه التنصيص على كل ذي مما ذكرناه فقد ثبت عنه صلعم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا
 اليها ولا عليها سوى ذلك الامام مسلم في صحيحه ونزح فنتهاى يحرم زخرفة القبور لانه لما نهي عن مجرد البناء
 فالزخرفة اي التزيين والتحسين يكون النهي هوها من باب اولي الان ذلك لا يكون الا بعد البناء والتجصيص
 ومخوذة وقد صح ان امر مسلمة اخبرته صلعم بكنيسة راتها بارض الحبشة فقال اولئك اذ مات فيهم
 الرجل يصلح بنوا على قبره وصورة تلك الصورة او تلك الصورة الخلق يوم القيامة وقد نهي عن زخرفة المساجد
 فالقبور من باب اولي ذلك الاسف على اهل مصر ناهم يزخرفون القبور احسن واشد من زخرفة المساجد
 وعلموا وهم سالكون كانهم مسلمون بهذا الفعل البقيح وتسر بها اي يحرم ذلك ايضا الحديث لعن الله زواجات
 القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي وحسنه قلت وكذا احاديث
 في النهي ان زجر الشديدا عما ذكرناه معلومة معروفة لا شك فيها وهي تدل على التحريم بوضع الدلالات وقد
 تقر عند اهل الاصول ان النهي يقتضي الوجوب وعلى ذلك انباء اهل العلم اكثر مسائل الدين وبه تميزت الاحكام
 والحلال والحرام فمن دام نقض شي مما ذكرناه فكانه قد عارض على جميع احكام الدين بالنقض والابطال لا سيما وقد
 علم ما تروى على مخالفة هذه الاحاديث من الفتن البدع التي قد رمت كثيرا من الناس الى ظلمات الشراك الاصغر
 والاكبر مع تضيق المال في مخالفة الله ورسوله كما قال تم فسيتفقونها ثم يكون عليهم حسرة ثم يغلبون وفتيح
 ذلك لا ينبغي ان يجهله ذو عقل سليم ومن اخذ من الدين نصيبا ولكن المصيبة كل المصيبة والبليّة
 كل بليّة ان كثير من المتزيين بزي اهل الدين قد جعلوا هذه المخزيات سببا ارتزاقهم ووجه
 معاشهم فهو لا هم راسل لفتنهم الدعاة الى هذه الموبقات كانهم دعاة الى ابواب النار مع اننا

كثير منهم لا يعتقدون الصلاح في أكثر أهل القريب فضلا عن اعتقاد النفع والضرر وإنما يكدون
 على الناس لأجل ما يصلحهم من السمات وما أشبه حالهم باليهود الذين يبذلون ما يبذلون من آيات
 الله وأحكامه والذين كفروا بالحق من بعد ما عرفوه تراهم يميلون ويقول بعضهم إن هذا من محبة
 الصالحين بعضهم يقول إن أرواح الأولياء تفرج بذلك دهم كاذبون ولا اظنهم يقولون هذا من صميم قلبهم
 واعتقادهم لأن محبة الصالحين إنما هي المحبة في الله فحببتهم إنما هي اتباعهم فيها أصابوا فيه حكم الله وسنة
 رسوله صلعم من أعمالهم وأقوالهم والاستغفار لهم فيما أخطأوا وفيهم مما عملوا أو قالوا
 على خلاف ذلك فلان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله واعلم أن الميت إنما يلحق له ^{عقده} ^{أمر}
 إذا أمكن ولا يشهر قواه المعلوم خطأ فيه ليعمل الناس به فان من يفعل ذلك كانه يسير إلى
 الأموات ويعرضهم في بعض الأمور إلى الأضرار يفهم وقد قال صلعم من سن سنة سيئة كان عليه
 ووتر من عمل بها إلى يوم القيمة الحديث فلو فرض أن أحدا ممن يظن فيه الصلاح قد دعا إلى شيء
 من هذه البدع فقل لا يجد ربحا يحب من الناس أن يخفى مقاله ولا يعمل به لئلا يغتر به أحد من الجهلة
 فيعمل به فيكون على ذلك الميت ووتر من قواه ووتر هذا الجاهل العامل بقوله فنشكو إلى الله
 من أهل هذا الزمان الذين يقلبون الحقائق حيث يميلون من يحب الصالحين مبغضا لهم ومن يبغضهم
 ويضرهم ويتخالف مع غوهم من متابعة الله ورسوله ويضر عباده الله ويضر نفسه غبا لهم ومثل هذه
 المسائل لا يتسع لبسطها مثل هذا المقام وقد افردت بالتصنيف ومن أحسن ما صنف في ذلك كتاب
 اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية ^{رحمته} فان شئت ان تطلع على أسرار هذه المسائل
 وما فيها من التفصيلات والتخفيات فدع ذلك الكتاب قد صنف في ذلك جمع من أصحابنا وأحسنوا ^{دعا}
 فان القبور يدين قدام الله والذين فلقوا المسلمين فانا لله وانا إليه راجعون والاجتماع عليها في كل شهر أو سنة
 كما يجتمعون يوم العيد لقوله صلعم لا تتخذوا قبري عيد وهذا هو الذي يسميه أهل هذا العصر العرس هو بدعة منكرة
 جامعة للناس من التبرج والزخرفة والاجتماع فلا شك في حرمة ما من كان باباحة التبرج لمنفعة الأحياء
 الزاثرين فيقال له أيش فروع الزيادة في البلى إلى المظلمة وإذا كان نفس الاجتماع بدعة ومنهيا عنه نسأل الذي
 يدعو إليه يكون كذلك حتى أنهم كرهوا الاجتماع لقراءة القرآن وإيصال الثواب إلى الميت وكذلك تعيين
 يوم من الأيام له فكيف لا يكره الاجتماع الجامع للغناء والسماع والمزمار والنداء والفواجر الموصاة التبرج

وانواع الملاهي والخرافات وهل يشاهد من له ادنى فهم في تحريمه ومن يظن ابلهته اذ جازى اثنى عليه الكفر العقود
عليها الحاجة او الراحة وكذلك المشي بالغال بين القبور لان فيها اهانة قبور المؤمنين امرنا باحترامها الحديث ^{بني} ابن عمر
قال لان مجلس احدكم على جمرة فترق ثيابه فتخلص الى جلد اخير له من ان يجلس على قبر رداءه مسلم واحد واهل السنن عن
عمر بن حزم قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذي صاحب هذا القبر رداءه اخذ باسناد صحيح وعن بشير
ابن الحصاصية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا عيشي في ثلثين بين القبور فقال يا صاحب السبيلين القهار رداءه الخمسة
الا الترمذي قلت وقد رأينا اهل البديع القبورية يجلسون ويتكئون على القبور يفعلون المهرمات عندها وهم مع
ذلك يستشفعون باهلها لقضاء حاجاتهم ولو كانت غمرة ومنهم من يوقد النيران للطبخ ونحوه بقربها ومنهم
من يشرب الخمر يجامع النساء عندها الى غير ذلك من الاهانات ومع ذلك يدكسون القضية ويؤمنون انهم يحبون
الاولياء وان من عمل بالسنة والاقتصاد في معاملة اهل القبور ويقتصر في زيارتها على طريق السنة اى لا يدع عندها
ولا يستشفع باهلها ولا يطلب الخواص عندها بل يسلم عليهم ويستغفر لهم فهو مفضل لهم او مهين كلاب لهم
المفسدون في الدين فمبغضوا الانبياء والمرسلين وهل محالقتهم لتعاليمهم وعضهم لمن يعمل بها بعد بنفها
واهانة له صلى الله عليه وسلم ما علم من كان هذا حاله بازاء تعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل طمعهم في الانتفاع الغير المادون به
شرعا من اهل القبور يمكن ان يتحقق كل اوله يظنون ان ذلك المنفع لا يعود يوم القياس مسمة ضل على اذ تبرأ الذين
اتبعوا من الذين اتبعوا وتقطعت بهم الأسباب سب الاموات اى يحرم ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
قد افضوا الى ما قد مواروا البخاري وغيره من حديث عائشة وروى لا تسبوا موتانا فتؤذوا احيانا وله شواهد
والامر بالصلاة على الجنائز والاستغفار للاموات يناقض سبهم والدعاء عليهم باللعنة ونحوها وطوبى لمن شغلته عيوبه
عن عيوب الناس ليس المؤمن بالسباب ولا باللعان وقال تروا الذين يجاؤ من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انقطع الوحي نحن لا نعلم الا
ما ظهر علينا فما لم نذكر من احد فانه اخونا المسلم واعمال الاسلام الظاهرة قد جعلها الله دالة على علمنا بايمان الشخص
كما قال تعالى فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار الآية فان قيل قد ثبت في الصحيح تقريره صلى الله عليه وسلم على سب
بعض الاموات حيث مررت جنازة فاشوا عليها خيرا فقال وجبت وصرت اخرى فاشوا عليها شرا فقال وجبت
انتم شهداء الله في ارضه الحديث قلنا ليس في هذا الحديث ذكر انهم سبوا الجنازة بل ظاهر هذا الحديث انما يفهم
ذكر اعمال صاحب الجنازة التي قد مررها في حين حياته لكونه يفعل كذا او يقول كذا وهذا الشبه بالشهادة منه

بالسب قوله صلعم عقب ان سمع منهم ما سمع انتم شهداء الله في ارضه صريح فيما ذكرناه وبه تعرف ان استدلال من
 استدل بهذا الحديث على جواز سب الاموات انما هي غفلة منه فان قيل قد جاء في القرآن لعن الظالمين والكاذبين
 ونحوهم وجاء في الحديث لعن اكل الربا وموكله وشاهدته وكاتبه ولعن مدمن الخمر شاربها وحامله والمجترأ له و
 لعن الواشمة والمستوشمة والمخالقة والصالقة ونزادنا القبور المتخذين عليها المساجد والسرج ولعن المحلل
 والمحلل له ولعنتم امرأه باتت من وجهها عليها غضبان او ابت اذا دعاها الى فراشه ونحو ذلك هذه الاشياء لا يفر
 احد بمجر فعلها بل ركبها قد يكون من السلم وبناء على فقد جاز لعن المسلم العاصي المعين لان الوصف لا يتحقق الا في
 الموصوف المعين والا لا يمنع وجود الوصف الذي هلح الحكم عليه وقال تعالى ان الذين يكفون ما انزلنا
 من البيئت والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون قلنا الجواب
 عن هذه الايراد يستدعي بعض بيان وتفصيل وحيث ان هذا المختصر لا يحتمل الاطالة فنقول ان الله لعن
 اشخاصا معينين واقرأنا ذلك فنحن يجوز لنا ان يلعنهم فعلا ويجب علينا ان نعتقد انهم ملعونون و
 لعن عموم اشخاص بالوصف فنحن يجوز لنا ان نلعن كذلك ويجب علينا ان نعتقد جواز ذلك لكن لما كانت
 هذه الاشياء بمجر فعلها ليست من موجبات الكفر فنحن نعلم يقينا ان اللعن المعلق على الانصاف بها هو غير لعن الكفار
 والشیطان اذا معني لعن الواشمة والمستوشمة مثلا هو الداء عليها بان يعذبها الله بقدر ما اوجبه معصيتها
 ولما كانت مثل هذه الذنوب قد يزول ثرها عن الشخص المعين باسباب اشياء كثيرة كالنوبة والصلوات الحسن
 والاعمال الصالحة كما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال النبي صلعم الصلوات الحسن كفارة لما يليهن الاعمال
 الصالحة قد يتعد رعلينا حصرها وكشفاعة الشافعين وكان يؤخذ له يوم القيامة من حسنات غيره ويؤخذ من
 سيئاته فتلقى على غيره وقد تكون قوة الايمان مكفرة لها وقد تكون محبة الله ورسوله صلعم مانعة عن استحقاقه
 اللعن كما نفي رسول الله صلعم من لعن شارب الخمر المعين وقال انه يحب الله ورسوله الى غير ذلك
 من الاسباب التي تكون منيعة لا اثر المعصية متى زال تحقق الوصف او اقل زواله لم يثبت الحكم المرتب عليه
 ولهذا لم يلعن الله ولا رسوله صلعم احد امينا من اهل هذه الذنوب ولا امرنا بلعن شخص معين من هؤلاء
 بل امرنا ان نستغفر لعموم المسلمين ونضلي صلوة الجنازة على كل بر وفاجر وهو متضمنة للاستغفار لا يكون
 الا للذنوب فظهر بما ذكرناه ان ههنا امران الامر الاول هو اطلاق الشارع اللعن على عموم من اتصف بنحو ما
 قد منا ذكرها من المعاصي مع عدم امرة لنا بلعنهم والامر الثاني هو امرة صلعم بالا ستغفار لعموم المذنبين

من المؤمنين وهذا قد يوهما التعارض ونحن نقول لا تعارض عند عدم التعيين لأننا إذا قلنا لا تعين فإنما
 نلعن في الحقيقة من علم الله استحقاقه اللعنة من هؤلاء وذلك لعدم علمنا بمن استمر قائما به أثر العصية ولما
 من لعن المعين فإنه مع ابتداء ارتكابه لما لم يصره الله بمخصوصه بل بما لم يتقيضه من الاستغفار سيما
 يقع لعنة على من قد عفا الله عنه ومن لا يستحقها لا ي سبب كان مما قد صانه فلذلك كان لعن المسلم المعين غير الصواب
 بل لعن الكافر المعين أيضا بعيدا عن الاحتياط إذ ربما يوفق الله سبحانه للإيمان ونرى أنه لا يجوز فإذا
 ضممتنا إلى الأمر بالاستغفار لعموم المذنبين الأمر بصلوة الجنازة ونحوها على الشخص المعين حتى المذنب
 فلا شك أنه لا تبقى شبهة في جواز الاستغفار للعصاة المعينين وإن من أمرنا بالاستغفار له لا يجوز
 لنا لعنه لا سيما وقد ثبت أن شفاعته صلعم يوم القيامة كاهل الكلبا ثم من أمته وبه يظهر الفرق بين لعن
 المعين ولعن غير المعين فنحن نلعن كما لعن الله وكما لعن رسوله صلعم والله أعلم بمن يستحق اللعن من لا يستحقه
 من أولئك الأشخاص أما نحن فلا نعلم فلا نعني شخصا لذلك وإنما نحن مأمورون بالاستغفار للمعين ومع ذلك
 نحن نعلم أن في ضمن ذلك العموم أشخاصا يستحقون اللعنة بأحد معانيها ولكننا لكل تعيينهم إلى الله تعالى لعرفنا
 مما قد صانه وحيث كان المسلم المؤمن هو الوقات عند حد وما شرع الله ورسوله صلعم فإنا نقف عند هذا الحد
 المحدود ولا سيما وقد علمنا بأن السبب قد لا يجوز لنا إطلاقه حتى على من يستحقه إذا استلزم ذلك ضررا أو نحوه ومن
 ذلك قوله تعالى لا تسبوا الذين يدعون من دون الله الآية ونهى الله تعالى رسوله صلعم عن لعن أناس مخصوصين
 من الكفار لما كان يلعنهم في الصلوة بقوله ليس بالشئ من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون
 وهذا في حق الأحياء أما الأموات المسلمون فقد قلنا نهيهم صلعم عن سبهم الشامل للنهي عن لعنهم من باب
 أولى هكذا قال الجمهور بقي كلام وهو أن الشكل الأول يدل على الاحتياج وقال الله تعالى إن الذين يؤذون الله
 ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا عظيما فإذا قلنا إن معاوية يزيد وعمر بن العاص
 وشمر بن عمر بن سعد وسمان وحولى آذوا الله ورسوله وكل من كان كذلك فهو ملعون ينتج أنهم ملعونون و
 لهذا يجوز بعض أصحابنا لعن يزيد وإمثاله منهم أمما ابن حنبل المخلص من هذا الإشكال يعرف مما قد صاينهم
 ملعونون من جهة أنهم آذوا الله ورسوله وغير ملعونين من جهة الأيمان ولا مساحة في ذلك إذا كان الحكم مختلفا
 باختلاف الحثيات به يرتفع نزاع الفريقين ومع هذا كله الاحتياط في أن نسكت عنهم ونكل أمرهم إلى الله تعالى
 في هذا الموضع فإنه قد اشتبه على الكثير من إخواننا بل على كثير من الرجال الكاملين نحن لا نريد لهذا الرد على أحد

فلا ينبغي المداخلة والذب عن إمام آل النبي الكريم وإنما أكثر من هذا السؤال علينا في هذه المسائل ما بيننا من الكتابة
 على كل سؤال مما يتعدى ما يصعب اجبتان نكتفي بهذه الكلمات في جواب الراغبين المسئلة وان كانت تحمل
 الاسهاب الطويل الا اننا قد اتينا في هذه الكلمات بما يرفع الاشكال يحل عقد النزاع والله الهادي للصواب هذا
 داني اري من اللازم على الباحث عن هذه المسئلة ان يخرج مع ما قدمته الفرق بين ذكر مساري الشخص وسبه
 والدعاء عليه ولا يدخل هذا في هذا فيقع في الخلط والخط ولا اشتباه والله الحافظ وسين ان تقف جماعة
 بعد دفنه عند قبره تستغفروا له وتسال له التثبيت لحديث عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت
 وقف عليه فقال استغفروا لاهل بيته واهل بيته فان آت يسأل رواه ابو داود والحاكم
 وصححه البزار واعلم ان السنة تحصل بسؤال كل واحد واحد وتحصل ايضا بان يسأل ويستغفر لاهل
 مع تامين الحاضر بين على دعاءه لان المؤمن كالداعي وما يفعله الناس اليوم ليس مخالفا للسنة لانه
 لم ينقل عنه صلح في هذا السؤال الا استغفار الفاظ مخصوصة فلهما فعلا مما يصدق عليه انه
 سؤال له واستغفار فانه تحصل به السنة وما يفعله الناس اليوم ويهونه تلقينا هو ان يجلس رجل
 عند القبر يدعو الناس يومنون على دعاءه فيقول يا عبد الله فلان بن فلان ايام الله فلا تسه
 بنت فلان اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله وان الجنة حق
 وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضيت
 بالله ربا وبالا سلام دينا وبمحمد صلح نبيا وبالقراان اماما وبالكعبة قبله وبالمومنين اخوانا ومنهم من يزيد
 على هذا او منهم من ينقص منهم من يبدل بعض هذه الالفاظ بغيرها فاختلوا في استحبابه ومنع عنه
 البعض وكلام واسع عندنا الكل بخير لا ياسبه وانما انكر من انكر من اصحابنا على هؤلاء دعواهم انصار السنة
 فيما زعموه وان السنة هيئت هذه الالفاظ بخصوصها لان ما يروى في ذلك من فروع عالم يصح ولا اثر
 في ذلك مع ضعف سنده بغاية ليس بحجة وان شئت ان تقف على جهات ضعف ذلك فدناك
 المطولات وقد نبه على ذلك صاحب النيل وصاحب الزاد واما قراءة الفاتحة بعد صلاة الجنازة قبل
 ان تحمل الى القبر ايضا كالثواب الى الميت فمما لم نراه دليلا والظاهر انه بدعة وكذا اقراءة
 الفاتحة والاكيات المتفرقة مثل وما ارسلناك ولا يستوى وامن الرسول بعد ختم القران في اليوم
 الثالث ولا يلحق اثان في توكيد لا يدقنا في قبر واحد الا لفرومة للاتباع في ذلك كله حيث

ان المعروف في زعمه صلعم هو تكفين كل ميت في كفن ودفنه في قبر على حدة ولم يجمع بين اثنين وزيادته
 في كفن واحد او قبر واحد في غير حالة الضرورة وانما جمعها في وقت الضرورة وكثرة الاموات كيوم بعد
 واذا كثرت الاموات بسبب طاعون ونحوه وشق او تعد مرادفهم وتكفينهم كلا على حدة فقالت اكثر الفقهاء
 لا بأس بان يدفن عدد في قبر واحد قلت وقولهم وجيه وقال اكثر الفقهاء ليس ان يجعل بين كل اثنين
 حاجز من تراب ونحوه ليصير كل واحد كانه في قبر منفرد قلت وما ذكره لا بأس به خصوصا اذا كان احدا
 انشئ لكن ذلك يلزم في حالة الضرورة ولم يأت ما يدل على كونه سنة ما توارثوا وانما هو مما
 يستحسنه كثير من الناس لكن يعكر عليه حديث جابر قال كان النبي صلعم يجمع بين الرجلين
 من قتلى احد في ثوب واحد الحديث رواه البخاري في صحيحه ولا ينتقل الميت الى بلد اخر اى
 يكره ذلك او يحرم على خلاف في ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون الميت اوصى
 بذلك ام لا لان في ذلك هتك الحرمه وايضا للمشيعين او حملهم على ترك التشيع
 وقل حاكات ذلك الكراهة وكذلك النقل فيما ذكره الاموات بلده لان اكثر الناس انما ينقلون
 لاجل مجاورة الصالحين وقد روى مالك في الموطا عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال
 ما احب ان ادفن بالبقيع لان ادفن في غيره احب الى ان ادفن به اما واحد رجلين اما ظالم فلا احب
 ان ادفن معه واما صالح فلا احب ان تينش الى عظامه وعن جابر بن عبد الله قال امر رسول صلعم تقتل احدان
 يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة رواه الخمسة وصححه الترمذي فلو لم يكن في النقل محذور
 لم يامرهم بدهم لاسيما وقد علم صلعم ما عليهم من المشقة في الرد وبالحصوص في ذلك الحين
 حيث كانوا متاثرين من تعب الحرب ولما لم يرض بتركهم الى حيث نقلوا ورض في دفن الاثنين
 والثلاثة في قبر علم ان المحذور في النقل اكثر منه في الجمع في قبر واحد فان قيل ذلك خاص
 بالشهداء اريد فنون حيث صرعوا كما ان من خصوصيات النبي صلعم ان يدفن حيث يقبض قلنا ذلك
 بعيد بعد معرفة مصرع كل واحد ولا نفهم قد فتوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ليس
 ذلك القبر مصرعهما معا واذا بطل ارادة نفس المصرع ظهر ان المراد قربه وكذلك
 فعلوا فيه بيان الفرق بين الشهداء والانبياء فالخصوصية فتكون نسبة مصرع
 الشهداء اعني المعركة الى مدافنتهم كالبلد ان مات بها الى مقبرة ذلك البلد

وبنحو ما فسرنا به حديث مراد الشهيد اء الى مصارعهم تفسر حديث تدفن الاجساد
 حيث تقبض الامرواح بحيث ينسب اليه كنسبة المقبرة الى البلد ومدفن الشهيد الى
 محل مصرعه وعليه فلا يعارض هذا الحديث الاجماع على نقل الميت من داره الى المقابر
 فتأمل به تعرف ضعف ما رجحه الامام الشوكاني من عدم كراهة نقل الميت مطلقا
 واما الاستدلال بنقل موسى عليه السلام يوسف بنغير سيد كان شرافع من
 قبلنا ليس شرعا لنا سيما وقد عرفت ما ورد عن نبينا صلى الله عليه وسلم
 في خصوص ذلك المسألة وقد استدل بعضهم بما رواه مالك في الموطأ
 انه سمع غير واحد يقول ان سعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد
 ماتا بالعقيق فحُملا الى المدينة ودفنا بها وانت ترى ان ذلك غير مرفوع
 فهو ان صح ليس بحجة على ان العقيق انها هملت المدينة بقربها
 وما كان كذلك فالامر فيه اخف ومن ثم بحث بعضهم استثناء من بقرب
 مكة والمدينة او بيت المقدس ولعل ما ذكره ما اذا كان قريبا كقرب العقيق
 قلت هذا هو الراجح عندى حيث لا ضرر على الجنازة ولا على جاملها لان هذه
 المواضع مزينة على غيرها فلا يقاس بها غيرها لقوله صلعم لا تشد الرجال الا الى ثلثة
 مساجد الحديث ويجوز تبينه لغرض صحيح امكن تداركه اى اذا مكن تدارك ذلك
 الغرض الصحيح لما روى شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا قبرا صاحبا لهم لم تغسلوه
 ولم تحدد الله كفنا ثم لقوا معا ذين جبل رض فاخبروه فامرهم ان يخرجوه فاخرجوه من قبره
 ثم غسلوه وكفنوه فحفظ ثم صلى عليه اخرج به سعيد في سننه وتداركهم ذلك دل على
 قرب العهد فانه لم يتغير وكان جابرا نقل والدته لسادفن مع غيره لانه يعلم ان الشهيد
 لا تغير الارض وانما دفن مع غيره للضرورة فاختار لابي الفضل وهو الكون في قبر منفرد ولم تطب نفسه
 لابي الفضل ولو دفن متوجها لغير القبلة كشف عنه ووجه لها الا ان يظن انه تغير وقد يجب اى
 نبش المدفون كالميتة تدفن في بطنها جنين ترحى حيوته وكان دفن في مسجد اوارض مغصوبة لم
 يسامح مالكها اى ويحول الى موضع آخر لحرمة الروح في الاول وللنفى عن اتخاذ القبور مساجد

في الثاني وكان المسجد انما بنى للصلاة لا للدفن وفي الثالث لمحة التصرف في ملك الغير بغير اذنه
 الا ان تعينت هذه البقعة للدفن فلا ينشئ وانما للمالك القيمة اذا لم يتعين عليه وجوب
 دفن ذلك الميت ولو كفن في ثوب مفضوب قالت الشافعية وجب الكشف عنه لاجراج الكفن
 عنه حتى ولو تغير الميت قلت والصواب عندنا لا لانه بدفته فيه قد تعين لواجب الميت
 الذي فرض من ماله ثم من مال ورثته ثم على مياسير المسلمين فصاحب الثوب ليس له الا
 القيمة في هذه الصورة لانه ممن يجب عليه ذلك في الجملة ولو دفن معه مال كشف عنه واخرج
 المال لزوما ولو انكشف الثوب لزم من لزمه الدفن ابتداء او اصلاحه ان حشى عليه من السباع
 او ظهورها ان تحته لان العلة التي وجب لاجلها دفنه ابتداء هي لم تزل موجودة في هذه الصورة
 ونحوها والله اعلم والتعزية سنة كالعبادة وهي التصبير والعزاء الصبر الحسن وعزاء صبرة
 وقد عزي صلعم احدي بناته في ابن لها بقوله ان الله ما اخذ والله ما اعطى وكل شئ عنده
 باجل مسمى قال ابن ارسله اليها بهذه التعزية فرها فلتصبر ولتحتسب الحديث رواه
 الشيخان ووردا الترغيب في التعزية ايضا فخرج عن ابن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يعزي اخاه
 بمصيبته الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ملجاء ورجال اسادة ثقات
 وفي الباب احاديث والتعزية تحصل باي لفظ حصل به تصبير وتسلية لذي المصيبة وهي
 تشريع لكل مصيبة مالية او بدنية موت او غيره اتفاقا واختلفا في وقتها فقال ابو حنيفة هي
 في الموت قبل الدفن لا بعده وقال الشافعي واحدا قبله وبعده ثلثة ايام وهذا في حق الحاضر اما
 الغائب ونحوه فحين يبلغه الخبر فيعزي اذا شاء ولو مع رسول او مكتوب السنة مرة واحدة لعدم
 الدليل على تكررها ولو تجد حزن ذي المصيبة فلا بأس بان يصبر لان ذلك من الامر بالمعروف
 الذي ادلت به مطلقة عامة فتأمل والجلوس للتعزية مكروه وبه قال مالك والشافعي واحدا قال
 شيخ الاسلام العلامة ابن القيم ولم يكن من هديه ان يجتمع للغزاء ولقراءة القرآن لا عند قبرة
 ولا غيره وكل هذا بدعة حادثة مكروهة وبين اهداء الطعام لاهل الميت قالت الحنابلة ثلثة ايام
 لقوله صلعم اصنعوا الا لجعفر طعاما فقد جاء هم ما يشغلهم رواية الشافعي واحدا والمتروك الذي
 حسنه ويكره لهم فعله للناس اي اطعام اهل الميت الناس الذين جاؤا عندهم للدفن

أو التعزية كما هو المرسوم في بلاد الهند يطعم أهل الميت الضيقان في اليوم الأول والثاني
 والثالث والرابع والعاشر بعين وفي كل سنة مرة ويسمونه تيمبه ودهم وچهلم وبرسي ونحوه لحديث
 جابر بن عبد الله الجعفي قال كنا بعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من
 النياحة رواية أحمد وابن ماجه واسناده صحيح وبذلك ترى أن الكراهة كراهة تحرريم
 من النياحة حرام كما تقدم الكلام عليها وبهذا تعرف أن إعداد الطعام وتفريقه
 على الناس خلف الجنازة أو عند القبر وكذا أقسمه الداراهم والأخبار على المساكين
 خلف الجنازة أو عند القبر قبل الدفن وبعدة وكذا أحل الزاد للميت (يسمونه توشه) مع الجنازة
 أجمع من إعدادة في البيت لأن فيه مزيد إعلان وإظهار لهذه البدعة وقد تفقد
 به الرواية والسمعة والفخر والخيلاء قالت الغنابلة وفي معنى ذلك الصدقة عند القبر فإنه محدث
 ونسبه راياء انتهى قلت المراد التحريم بالصدقة عند القبر وما من أنفق له مصادفة
 محتاج عند القبر فلا بأس أن يتصدق عليه إذا شاء ويحرم الذبح للقبر وعنده فإن
 فعله خضوعاً لصاحب القبر لطلب نفع أو دفع ضرر فهو شرك وكفر والذبيحة كالميتة حرام
 لا يحل أكلها وإن ذكر عند الذبح اسم الله تعالى لأنه مما أهل به لغير الله وقد مر الخلاف فيه
 في الجزء الأول من هذا الكتاب ههنا ثلاث مسائل الأولى أن يذبح للقبر تعظيماً له كما كان
 أهل الجاهلية يفعلون لا لطلب نفع أو دفع ضرر وذلك حرام لأنه أقيم من إعداد الطعام الذي
 الصحابة تحذرون من النياحة بل هو إعداد طعام بأذواق الروح لأجل تعظيم وأشهاد مقامه
 الميت وقد يكون هذا شركاً أو وسيلة إلى الشرك وقد مر في الشرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لا عقر في الإسلام رواية أحمد وابن ماجه واسناده صحيح وقال عنه الرزاق كانوا
 يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية انتهى وهم أي أهل الجاهلية لم ينقل عن أحد منهم
 أنه كان يعقر عبادة للقبر وإنما كان بعضهم يعقر للتشهير بكرم الميت أو لثاب بما
 تغلوه عند قبرة من العقر فيقولون من عقر عند قبرة ساجدة أو شاة
 يأتي يوم القيامة ساكباً وبه يظهر أن الذبح عند القبر ولو للصدقة عنه وهي
 المسئلة الثانية في المتن هو ما كان فعله بعض أهل الجاهلية ولكل وقع النهي عنه في حديث

انش رضى الذى ذكرناه قاصداً واماً من ذبح عند القبر لاجل ان يأكل ويوكل الناس فقط ولا يقصد ايضا
 الثواب الى الميت ولا حصول النفع لنفسه او للميت فهذا وان لم يدخل في حق اهل الجاهلية فهو مخالف
 لهدى النبي صلى الله عليه وآله لا يفعله الا ذو قسوة وقل حالته الكراهة الشديدة اذا لم يكن متحرراً بالذبح هنا
 وان تحرر فهو داخل اما فيما يفعله اهل الجاهلية او قبا عدا الصحابة من النياحة واذا كان صلعم قد نفي
 عن حجر القول عند القبور ففعل ذوى اللهو والقساوة اولى بان يكون منهيما والنهي يقتضى التحريم
 كما هو مقرر عند الاصوليين والمسئلة الثالثة الذبح عند القبر لطلب النفع او دفع الضرر فهذا الاشك
 انه يقارنه التعظيم والتدليل لصاحب القبر وهذا هو الذبح لغير الله لعن فاعله على لسان النبي صلى الله
 عليه وآله فمن فعله يكفر ويعد من المشركين فان قيل ان بعض الناس اما يفعل مثل هذه الاشياء لاجل ان يشفع له
 صاحب القبر والذبح انما فعله لله صدقة منه وتعظيمه لى يفرج من الزائر ويجازيه
 بالدعاء والشفاعة عند الله عملاً بقوله تعزى جزاء الاحسان الا الاحسان وما يفعل عادة عبادة
 لا يكون عبادة الا بالنية قلنا ان طلب الاحياء والشفاعة والدعاء من الاموات لم يوثق عن النبي صلى الله
 عليه وآله ولا عن اصحابه ولا عن السلف بل مخالفت لما جرى عليه السلف ولذلك اختلفت في جوازها والذبح
 ونحوه بين يدي طلب الشفاعة والدعاء في معنى الرشوة وهي محرمة في دين الاسلام والميت
 اولى الناس بالابتعاد عن المحرم هذا اذا كان الذبح لله وارادة الذابح اهداء ثوابه واما اذا كان
 الذبح اى اهرق دمه تعظيماً لصاحب القبر فهو شرك وموجب للعن سواء تلفظ باسم الله
 او اسم صاحب القبر لان قصده اذهاق هذه الروح لغير الله وذلك شرك والتقرب الى غير الله
 بالعبادة التى هي مختصة على لسان الشرع بالله تعالى يدل على كونه شركاً كحد يثمن قدم ذبايا الى الصنم
 والقبر انما يصير صنماً في حق عابده والجواب عن قول القائل ان ما يفعل عادة وعبادة لا يكون عبادة
 الا بالنية انا نقول نعم الامر كذلك في العادة المباحة شرعاً انها لا تكون عبادة لله الا بالنية
 واما عادة الجاهلية المنهي عنها فاما ينظر في صيغة النهي الواسدة لها وسببها وعلتها ونحو ذلك
 فالمرور لا يشترط في كونه مكروهاً نية الكراهة والحرام لا يشترط في تحريمه نية التحريم
 وما فعله شرك وكفر لا يشترط في كونه كفراً وشركاً نية الكفر والشرك يمكن سجد للصنم
 مصلح لغير الله فهو يكفر وان لم ينبو عبادة الصنم وليس للمعاصي نية اتفاقاً وان كانت تختلف

درجات المعصية بحسب اختلاف النية والنية ليست شرطاً لوجود حقيقة العمل إنما هي شرط لصحته لله وإيضاً لا يوجد عمل إلا بقصد وهو النية فالذبح لسلطة غيبية مرغوبة أو رهيبة عبادية سواء كانت هذه السلطة حقيقة أو وهمية باطلية كما في ذباح الجن وقد ورد النفي عنها والأول نسلخ وعبادة الله عز وجل والثانية كالذبح لأهل القبور مع طلب النفع أو دفع الضرر حال المطلوب أمحق لأن ذلك طلب من سلطة غيبية والذي يطلب من الغائب أو الميت ما لا يطلب إلا من الله كالنفع ودفع الضرر وكشف سوء وإمثاله ظاهر فعله وقوله يدل على أن لذلك الغائب أو الميت سلطة غيبية وطاعة في الوجود ذاتية وعلم محيط بأحوال الطالبين أو سمع محيط بأن كثروا وإن تعددت حاجاتهم وتباعدت محالهم واختلفت مقاصدهم وذلك لا يكون لغير الله والميت أقل حالاته أن يكون كالغائب وهل يستطيع الغائب أن يفعل غير ما جرت العادة أن يفعله هو وإمثاله وإما ما قد يجري على يد بعض الناس كالأبناء عليهم الصلوة والسلام أو الأولياء من خوارج العادات فذلك ليس من فعلهم ولا قدرة أن يفعلوه متى أرادوا وإنما هو فعل الله تعالى فلا تطلب منهما أنفسهم فتأمل ذلك

فانه مهم مع اختصاره والتفصيل يطلب من المطولات وزيارة القبور مشروعة للرجال للاستغفار لهم والسلام عليهم إذا كان صاحب القبر مسلماً وللاعتبار بالمصير إلى مثل حالهم فتكون سبباً للزهد في الدنيا وتذكر الآخرة والعلة في الترخيص لزيارة القبور كون مشاهدتها موعظة قوية ولذلك كانت أول ما رفعت الرخصة لزيارة قبر الكافر القريب يوضحه أن السلام والاستغفار وتلاوة القرآن ونحو ذلك لا يكن فعله في زيارة كل قبر كقبر الكافر ومعلوم النفاق مثلاً فلا يكون شيئاً من ذلك هو السبب والعلة لأن العلة يجب أن لها وجودها مع كل معلول فتعين أن العلة هي ما ذكرناه يدل عليه صراحة قوله فانها تذكر الآخرة هذا مسلكت شيخنا ابن تيمية ومن تبعه فحلى هذا المسلك من جعل لزيارة القبور سبباً غير ما ذكرناه فهو ضايع لغير السبب الشرعي فإن أحدث مع ذلك في زيارة ما يصدق عليه أنه من هجر القول أو الفعل فقد وقع في الأثم والوزر كما في الثواب والأجر ويقول الآخرون أن النبي صلى الله عليه وسلم بين غرضاً عاماً لزيارة القبور الذي يحصل من زيارة كل قبر وهو تذكر الآخرة

والزهد في الدنيا وسكنت عن غيرها وحج فلان مانع من حصول غرض آخر أيضا بحسب خصوصية المقابر
ويدل عليه ندب زيارة قبور المومنين اذ لو كان المقصود ذنحسب لیسوی بین زیارة قبر المومنین
وزیارة قبور الكافرين نفی زیارة قبور المومنين زیادة وهو الدعاء والاستغفار لهم والسلام
عليهم ولا ريب ان مرد السلام فرض على الاحياء فالا اموات ايضا تزج منهم مرد السلام كما قال
السيوطي هم انهم يردون حيث لا نسمع ورد السلام هو في الحقيقة دعاء للمسلم بانه يسلمه الله
من كل افة فساد اثبت انهم يريدون فاي مانع من ان تكون الزيارة لاجل طلب الدعاء منهم
او لتحصيل الفيض والبركة والذي ظهر من اطباق الصوفية الكرام هو انه قد تحصل الفيوض
والبركات للزائر من زيارة الصالحين بل هذا منقول بالتواتر عندهم فكما يطلب من الحي الدماء
والشفاعة والتبرك كذلك يمكن طلبها من ارواح الصلحاء ايضا لانهم في حكم الاحياء
بمنص الكتاب السنة وقد قال النبي صلعم الانبياء احياء في قبورهم يصلون ورايت موسى يصلي
في قبره ويقول المواقفون لشيخنا ابن تيمية قول بعض الناس انا تزور قبور الصالحين لتحصل
لنا منهم البركة والفيوض غلط منهم لان ذلك ليس من وظيفة قدرة المخلوق وانما ذلك
من باب التكوين والانتقال المعنوي وذلك من خصائص قدرة الرب جل وعلا فلا يجوز طلب
ذلك الا من الاحياء ولا من الاموات وانما يطلب من الحي الدعاء بذلك من الله تعالى ومن
زاد الزيارة الشرعية مكملة الشروط فلا تشافى في انه يجوز ان يفيض الله عليه من حيرة وطقه
ما شاء وان يبارك له فيما لديه من الخير واما من لم يأت بالزيارة على وجهها الشرعي فهو
وان حصل له شيئا مما يظن انه خير فلا تغد الا استدر اجاب طير ما يحصل للعصاة والكفار
بشاهد فوله تعالى لا عند هؤلاء وهو كما لا يشعرا علم ان لفظ الفيض مما لا تعلمه في كلام السلف
فلا ينظر في اما اذ المتكلم به واما تبرك فقد كانوا يتساقون على ماء وضوءه وبعضهم اخذ
بعض ثيابا به صلعم تبركا به والتبرك معناه طلب حصول البركة في شئ موجود فالله الذي
توضأ به صلعم قد دخلت فيه بركة وكذلك الثوب الذي لبسه بالي هو راعي صلى الله عليه
وسلم فاذا شرب المسلم وليس الثوب فنرى انه قد شرب ذا بركة وليس ذا بركة وهو
مع ذلك يزاد محبة واتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم فوق محبة بسبب شربه المساء

وليس له لذلك الثوب فهو كلما رأى ثوب النبي صلى الله عليه وسلم يزداد ثوبه صلى الله عليه وسلم ومحبته وذلك
بركة أى زيادة فيما لديه من الخير والإيمان وأى شئ أحب إلى المؤمن من شرب الماء المبارك
وليس الثوب المبارك الذى يزداد بسببه بركة أى زيادة ما لديه من الخير والإيمان
ولذلك كان التبرك جائزاً لأن معناه طلب البركة من الله بسبب أن ذلك المتبرك
يكون سبباً لزيادة الخير وليس فى التبرك شئ من معانى الشرك فلا تظن أن التبرك
يمكن أن يكون حجة لأهل الشرك على شركهم فاستعمال ذى البركة لا بأس به وليس فيه
رائحة من الشرك فتأمل فى كلام الفريقين وإلى هنا نكتفى بما ذكرناه عن الإطالة لأن هذا
الكتاب لا يحتمل أكثر مما سقناه واطن فيه الكفاية لمن أراد الله له الهداية ولنعد إلى
ما كنا صدده فنقول قد دل على الترخيص فى زيادة القبور بعد النجى عنها أحاديث
كثيرة فمنها حديث برويدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فقد أذن لمحمد بنى زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم بالآخرة رواه الترمذى وصححه
ومسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم وعنه أبي هريرة رضي الله عنه فقال استأذنت ربى أن
استغفر لها فلم يؤذن لى واستأذنته فى أن أزور قبرها فأذن لى فزوروا القبور فانها

تذكركم الموت الحديث رواه الجماعة وعجوز النساء إذا منت الفتنة وكل من عذر ما نزع وقيل
تحرهم مطلقاً وقيل تذكروا استدلال المانعون ببلعنه صلى الله عليه وسلم وأمرات القبور ويقولن عليه السلام لا تقول
ما أخرجكم من بئرك فقالت أتيت أهل هذا الميت على ميتهم فقال لها فلعلك بلغت
معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر
تشديد فى ذلك وفى رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جديك قال
الحاكم صحيح الإسناد واجب عن الأول بأن ذلك فى المكثرات وعند خوف الفتنة بدليل ما يأتى
وعنه الثانى بأن الذهاب مع الجنازة مظنة النوح والصياح ونحوه أكثر منه فى الزيارة لقرب العهد بالميت
مع مشاهدة جنازته والتشجيع غير الزيارة ولا قياس مع الفارق كما عرفت ولله حديث عائشة وقد سألتها
عبد الله بن أبى مليكة حين رآها أقبلت من المقابر فقال لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت
من قبر أخى عبد الرحمن فقال لها اليس كان فى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان فى عن

زيارة القبور ثم امر بزيارتها رواه الأثرم في سننه وغيره وفي بعض رجال استاذ به ضعف ومما
 يؤيد انها علمت منه صلعم اذ نافي من زيارة القبور خاصة بالساجد حيث انها قالت كيف اقول يا رسول الله
 اذا زرت القبور قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين الحديث رواه مسلم وقد راي صلعم امرأة
 تنكي عند قبر فقال تقى واصبري الحديث رواه البخاري في صحيحه ولم ينكر عليها ايمان القبر ولا كونها عنده
 ويحكي ان فاطمة زارت قبر النبي صلعم فانشدت ما ذا اعلى من شمم تربة احمد ان لا يشم صدى الزمان فوالله
 بصبت على مصائب لو انها نصبت على الايام صرن ليا ليا فدل ذلك على الجوارح والامر واضح لا غبار فيه وقد ذكر
 زيارة القبور للنساء الشافعية مطلقا وقال بعضهم بحجزة ذلك والحق ما قدمناه ولا بأس ان يعلم
 قبر من يريد بعودة الزيارة بحجر ونحوه لحديث انس رضي الله عنه قال سمعت النبي صلعم اعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة رواه
 ابن ملعة ونخب الجريدة الخضراء على القبور اي فان لم توجد جريدة الغل فأي غود تحفظ لانه يسبح الله
 مادام اخضر فنخب وجود ذكر ان الله عنده ومنه يعلم استحباب قراءة يس او سورة الملائك او شيئا آخر
 من القرآن وسائر الاذكار لما اثره عند قبور المؤمنين وقد دل على ذلك حديث ابن عباس عنه صلعم انه مر بقبر
 فقال انهما يعن بان وما يعن بان في كبير وفيه ثم اخذ جريدة رطبة فشققها نصفين ثم غرر في كل قبر واحدة
 فقالوا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لعله ان يخفف عنهما ما لم ييبسا الحديث رواه البخاري في صحيحه
 من مشى بين القبور فليزع نغليه احترام القبور المؤمنين المشى بالنعال فيها مكروه وقيل حرام لحديث
 بشير بن الحصاصية ان رسول الله صلعم راي رجلا مشى في نغلين بين القبور فقال يا صاحب السبيتين
 القهما رواه الحمزة الاثرم في رجال استاده ثقات الا خالد بن غيرة فانه بهم واخرج الحاكم وصححه ولا
 يعارضه حديث ان الميت ليسمخ خفق نعالهم الحديث لانه لا يلزم من ذلك ان يكونوا يعيشون بين القبور
 خلافا لابن حزم رحمه في تجويزه وطأ القبور بالنعال لغير السبئية وهذه غلطة منه فاحشة لما قدمناه من
 تحريم وطئها والقعود عليها والالتكأ عليها ولو لغير نعال لما في كلهما من اهانة قبور المؤمنين ولا خصوصية
 للنعال لسبئية ولا خلا في لبسها فقد لبسها رسول الله صلعم والخلاء محرم بين القبور خارج القبور فاندفع
 الاشكال وصح ما اخترناه بصريح ما تقدم دانه اعلم وواب القرب المهدى يصل الى الاموات من صلوة وصلوة
 وتلاوة وذكر خلا للبعثة للعموم قوله تعرفوا ان ليس للانسان الا ما سعى واجيب بان الآية مساة في بيان
 ما يكون الانسان عليه يوم القيامة عند الحساب له وعليه مما يكون له به حقيقة المطالبة وما يلزمه العقاب به

ولاشك ان ذلك لا يكون الا بما يسعاه له وعليه فهذه الآية عامة في بابها لم يرد خلها الشئ ولا التخصيص
واللام حقيقة في الملك ثم الاستحقاق على ان السنة لا محذور في تخصيصها لعموم القرآن على اننا نقول بصلال
الثواب من الغير يكون لقراءة او محبة او احسان من الميت على الموصلي كل ذلك مما سعى فيه الميت ومن تعافى
في ذلك فحجته واهية ثم اعلم انه مراد في السنة ان الكافر لا ينفعه عمل المسلم عنه كما في حديث عبد الله بن عمر
عند احمد وقد دل على ذلك القرآن ايضا اما المسلم فقد دل القرآن والحديث انه ينفعه اهدى ثواب القرى
اليه وانه ينفعه الدعاء والاستغفار له والا حاديث في ذلك متوافرة فعن ابي هريرة ان رجلا قال للنبي صلى
ان ابي مات ولم يوص اذنيقه ان اتصدق عنه قال نعم رداك احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وفي هذا
المعنى احاديث صحاح عن جميع من الصحابة كالنظير بذكرها ودور في الدين انه يسقط عن الميت بقضاء غيره
وصح انه صلعم قال من ترك ديناً فعلى الحديث فلا انحصار في الولد او القرابة وكذا في الحج من الولد كما في حديث
التخمية ومن غير الولد ايضا كما في المحرم عن اخيه شبرمة حيث لم يستفصله هل اوصى شبرمة
ام لا وكذا في العتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد وكذا في الصلوة والصوم من الولد
كما روى الدارقطني ان رجلاً قال يا رسول الله انه كان لي ابوان ابرهما في حيوتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما
فقال صلعم ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك ودور في الصوم
احاديث ايضا في الصيام وغيرهما ودور في قراءة القرآن اقرا اذا اظلم موتاكم ليس واذا كان الدعاء والاستغفار
ينفعه الله به من اخوانه المؤمنين فلان ينفعه بما اهدوه اليه من اعمالهم الصالحة من باب اولى والله
جل شانه ذو الفضل العظيم فهو يفضل بما شاء على من شاء من عباده وما تفضل به لاشك انه يكون لهم
زيادة على اعمالهم لكنهم ليس لهم حق في ذلك حين المحاسبة وكذا في نقول فيما اهدى لهم من ثواب القرب
من اخوانهم سواء بسواء به تعرف سقوط ما ذهب اليه المعتزلة ومن وافقهم في عدم وصول ثواب
العبادات البدنية وينبغي لهم ان لا يصلوا صلوة الجنازة على امواتهم لانها قراءة ودعاء واستغفار
وهي لا تنفع الميت عندهم اما اذا كان وصول ثواب القرب المهداة الى الميت في البرزخ والشبهة
ساقطة من اصلها لما عرفت ان الآية المعترض بها انما هي واسرودة في يوم القيامة والمحاسبة
فتأمل ذلك فانه مهم **خاتمة** في احكام تجاهيز الشهيد بعد موته وقد اخرها
صاحب الهداية وذكرها في باب فجارينا في تاخير ذلها الشهيد لا يفضل لما ياتي وعليه عامة

أهل العلم وشهد سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سريج فقالوا يغسل وقولهم هذا ضعيف بمره حتى لو كانت
 على الشهيد جنابة فأنك لا تغسله لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل من استشهد وهو جنب فان قيل ان الملائكة
 قد غسلوه قلنا نحن لم يصرنا بذلك وأهل الملائكة يغسلون كل شهيد كذا الحديث وقد ورد أنه ينزع
 عن الشهيد الجلود والحدود من كرامة الحرب ثم أعلم ان ما رجحناه فيما يأتي من حكم الصلوة هو ما
 اختاره الأمام أحمد رحمه الله ولا تجب الصلوة عليه بل يجوز وقالت الثلاثة تحرم الصلوة عليه وقالت الأحناف
 تجب استدلال الأولون بحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد
 في الثوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر اخذ القرآن فاذا اشيره الى أحدهما قدمه في المحمد وأمر به فنهض
 في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري في صحيحه وكذا رواه غيره وكذا حماد بن النسيب
 قال في قتلى أحد لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم وانت ترى النبي
 أفاد وقع عن الغسل وأما الصلوة عليهم فلم ينه عنها فلم يتم للمنافقين ما أرادوه من تحريم الصلوة لأن
 عدم الفعل حينئذ لا يدل على التحريم كما هو مقرر في علم الأصول واستدل الموجبون للصلوة على الشهيد
 بحديث أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغرنا على حي من جهينة فطلب رجل من المسلمين
 رجلا منهم ففرض به فخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر المسلمين فابتدوه
 الناس فحيدوه قد مات فلله رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ودماؤه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله
 الشهيد هو قال نعم وإناله شهيد رواه أبو داود وسكت عنه وسكت عنه المنذر بن إسماعيل في إسناده
 سلام بن أبي سلام وهو مجهول وقال أبو داود بعد إخرأجه عن سلام المذكور إنما هو عن زيد بن سلام
 عن حبة أبي سلام انتهى وزيد ثقة كذا في النيل واستدلوا أيضا بحديث شداد بن الهاد
 ان رجلا من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمن به واتبعه وفي الحديث انه استشهد صلى الله عليه
 وسلم فحفظ من دعائه صلعم اللهم ان هذا عبدك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
 الحديث رواه النسائي وقول البيهقي يحتمل انه لم يميت في المعركة كما يمنع الاستدلال به
 لانه خلاف الظاهر منه واستدلوا أيضا بما ورد في الصلوة على حمزة وعليه مع شهداء أحد
 قالوا إنها وإن كانت ضعيفة إلا ان تعدد طرقها يقويها ورواها عنهم المناقبون في خصوص الصلوة
 منفردا ومع شهداء أحد بان الضعيف وان تعددت طرقه لا يحتج به اذا كان الطعن صريح في عدم عدالة

راويه لا سيما اذا كان مخالفا لما نقله الاثبات الثقات كما هنا فانه قد استفاد من النقل الصحيح على انه صلعم لم يصل
 على شهيد اء احد فلا يصح لمن له مسائل في العلم ان يهمل او يقدم عليها ما علم لم ضعفه ونحن اذا احسننا النظم
 بهذه الاحاديث الضعاف فالمتعين علينا ان نحملها على ان المراد بالصلوة فحرج الدعاء والترضى ونحوه
 والتكبير للمرسل لا مانع منه بل واقع منه صلعم اذا راى ما يجب او يكره واستدل الموجبون ايضا بحديث عقبة
 بن عامر انه صلعم على قتلى احد بعد ثمان سنين صلوته على الميت كالمودع للاخياري والاموات رواه البخاري
 وغيره وقد تناول المانعون بما يخالف صريح لفظة قلت وانت اذا تأملت فيما ذكرنا من ادلة المانعين المخرجين
 الصلوة على الشهيد وحديث انها لا تدل على التحريم بوجه من الوجوه واذا تأملت ادلة الموجبين للصلوة
 عليهم رايتها انها لا تدل على الوجوب بل ترى انه صلعم صلى على بعض الشهداء ولم يصل على بعضهم
 وذلك لا يدل على اكثر مما اختلفنا في المتن من ان الصلوة على الشهيد اولا واجبة ولا محرمة بل هي جائز فمن
 فعل فلا بأس ومن ترك فلا بأس وهذا اولى مما اختاره السيد تبعا للشوكاني انه لا يصل على غيره ثم ان من لم
 يصل على الشهيد يعتد له وقت الجواز الى وقت شام حتى بعد دفنهم بسنين اذا كان من اهل الصلوة حين
 استشهادهم كما هو ظاهر من حديث البخاري والشهيد هو من مات في قتال الكفار بسببه فلو حمل
 من المعركة وفيه حياة مستقرة فليس هو شهيد هذا الباب وان قطع بموته وغير شهيد قتال الكفار
 هو كسائر الاموات يصل عليه لانهم صلوا على عمر رضى وولداه ودماء ما يدل على عدم الصلوة عليه
 عن المعصوم صلى الله عليه وسلم

تم كتاب الصلوة ويتلوه كتاب الزكاة

خاتمة الطبع

نحمدك اللهم يا من رزقتنا التفقه في الدين ورفعت درجات المستنبيين في اعلى عليين ونصلي ونسلم على عبيدك الاميين
 محمد وعلى اله واصحابه اجمعين الى يوم الدين وبعد فقد استتب طبع المجلد الخامس المسمى بالمشرب الجردى
 من الفقه المحمدى الذى هو فى الزمان حيد وفى العصر فريد الملقب بالمولوى وقارنا زينة الحيد راى ادى فى المطبع المعروف
 بسعيد المطابع الواقع فى بلدة بنارس على يد العبد الام محمد الى القاسم فى شهر جادى الاخير سنة الف وثلثمائة وتسع
 وعشرين من الهجرة على صاحبها التسليم النجاة ما دامت الشمس مضيئة والكواكب درية مكمات

صحت نامه جلد پنجم المشرب الوردی

صفحہ سطر	غلط	صحیح	صفحہ سطر	غلط	صحیح
۲۳	تقتضی	لا تفتنی	۲۳	تقتضی	لا تفتنی
۵	ولا يوم الرجل في	ولا يوم الرجل في	۱۱	ولا يوم الرجل في	ولا يوم الرجل في
۱۲	سلطانه ولا في منزله الا	سلطانه ولا في منزله الا	۱۲	سلطانه ولا في منزله الا	سلطانه ولا في منزله الا
	بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل	بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل		بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل	بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل
	الا بأذنهم ايضا	الا بأذنهم ايضا		الا بأذنهم ايضا	الا بأذنهم ايضا
۱۴	اذا كان	اذا كان	۱۴	اذا كان	اذا كان
۶	ولا عني المولى كغيرة اذا	ولا عني المولى كغيرة اذا	۶	ولا عني المولى كغيرة اذا	ولا عني المولى كغيرة اذا
	تاهل وكذلك لعبد	تاهل وكذلك لعبد		تاهل وكذلك لعبد	تاهل وكذلك لعبد
۱۷	البي	البي	۱۷	البي	البي
۲۲	والمولى	والمولى	۲۲	والمولى	والمولى
۲	وعدها	وعدها	۲	وعدها	وعدها
۹	وليس	وليس	۹	وليس	وليس
۱۰	ان لا يشق عليهم بالسطول	ان لا يشق عليهم بالسطول	۱۰	ان لا يشق عليهم بالسطول	ان لا يشق عليهم بالسطول
۱۰	موزنها	موزنها	۱۰	موزنها	موزنها
۱۱	يتوسطها	يتوسطها	۱۱	يتوسطها	يتوسطها
۱۴	فائدة	فائدة	۱۴	فائدة	فائدة
۱۲	منفردة في	منفردة في	۱۲	منفردة في	منفردة في
۹	لا يجب	لا يجب	۹	لا يجب	لا يجب
۱۵	جلسهن	جلسهن	۱۵	جلسهن	جلسهن
۱۵	يتبتان	يتبتان	۱۵	يتبتان	يتبتان
۱۶	وتحذف المفضل ومن	وتحذف المفضل ومن	۱۶	وتحذف المفضل ومن	وتحذف المفضل ومن
	لا تلزمه إعادة كأي عار	لا تلزمه إعادة كأي عار		لا تلزمه إعادة كأي عار	لا تلزمه إعادة كأي عار
	وصليهم وما سمح	وصليهم وما سمح		وصليهم وما سمح	وصليهم وما سمح
۱۰	الشافية ولا	الشافية ولا	۱۰	الشافية ولا	الشافية ولا
۱۹	الجهلاء الذي	الجهلاء الذي	۱۹	الجهلاء الذي	الجهلاء الذي
۱۲	قرضا	قرضا	۱۲	قرضا	قرضا
۲	اختلاف	اختلاف	۲	اختلاف	اختلاف
۶	يقوم	يقوم	۶	يقوم	يقوم
۲۲	قال الله	قال الله	۲۲	قال الله	قال الله
۲	وتكريم	وتكريم	۲	وتكريم	وتكريم
۲۳	وليلة ان يصقوا بين	وليلة ان يصقوا بين	۲۳	وليلة ان يصقوا بين	وليلة ان يصقوا بين
	السواهي	السواهي		السواهي	السواهي
۱۳	بان يراة بعض صفت	بان يراة بعض صفت	۱۳	بان يراة بعض صفت	بان يراة بعض صفت
	اوليها مبلغا	اوليها مبلغا		اوليها مبلغا	اوليها مبلغا
۱۵	ولا تفتني	ولا تفتني	۱۵	ولا تفتني	ولا تفتني
۱۶	سلطانه ولا في منزله الا	سلطانه ولا في منزله الا	۱۶	سلطانه ولا في منزله الا	سلطانه ولا في منزله الا
	بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل	بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل		بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل	بأذنه ومن زار قوما فلا يؤكل
	الا بأذنهم ايضا	الا بأذنهم ايضا		الا بأذنهم ايضا	الا بأذنهم ايضا
۱۴	اذا كان	اذا كان	۱۴	اذا كان	اذا كان
۶	ولا عني المولى كغيرة اذا	ولا عني المولى كغيرة اذا	۶	ولا عني المولى كغيرة اذا	ولا عني المولى كغيرة اذا
	تاهل وكذلك لعبد	تاهل وكذلك لعبد		تاهل وكذلك لعبد	تاهل وكذلك لعبد
۱۷	البي	البي	۱۷	البي	البي
۲۲	والمولى	والمولى	۲۲	والمولى	والمولى
۲	وعدها	وعدها	۲	وعدها	وعدها
۹	وليس	وليس	۹	وليس	وليس
۱۰	ان لا يشق عليهم بالسطول	ان لا يشق عليهم بالسطول	۱۰	ان لا يشق عليهم بالسطول	ان لا يشق عليهم بالسطول
۱۰	موزنها	موزنها	۱۰	موزنها	موزنها
۱۱	يتوسطها	يتوسطها	۱۱	يتوسطها	يتوسطها
۱۴	فائدة	فائدة	۱۴	فائدة	فائدة
۱۲	منفردة في	منفردة في	۱۲	منفردة في	منفردة في
۹	لا يجب	لا يجب	۹	لا يجب	لا يجب
۱۵	جلسهن	جلسهن	۱۵	جلسهن	جلسهن
۱۵	يتبتان	يتبتان	۱۵	يتبتان	يتبتان
۱۶	وتحذف المفضل ومن	وتحذف المفضل ومن	۱۶	وتحذف المفضل ومن	وتحذف المفضل ومن
	لا تلزمه إعادة كأي عار	لا تلزمه إعادة كأي عار		لا تلزمه إعادة كأي عار	لا تلزمه إعادة كأي عار
	وصليهم وما سمح	وصليهم وما سمح		وصليهم وما سمح	وصليهم وما سمح
۱۰	الشافية ولا	الشافية ولا	۱۰	الشافية ولا	الشافية ولا
۱۹	الجهلاء الذي	الجهلاء الذي	۱۹	الجهلاء الذي	الجهلاء الذي
۱۲	قرضا	قرضا	۱۲	قرضا	قرضا
۲	اختلاف	اختلاف	۲	اختلاف	اختلاف
۶	يقوم	يقوم	۶	يقوم	يقوم
۲۲	قال الله	قال الله	۲۲	قال الله	قال الله
۲	وتكريم	وتكريم	۲	وتكريم	وتكريم
۲۳	وليلة ان يصقوا بين	وليلة ان يصقوا بين	۲۳	وليلة ان يصقوا بين	وليلة ان يصقوا بين
	السواهي	السواهي		السواهي	السواهي
۱۳	بان يراة بعض صفت	بان يراة بعض صفت	۱۳	بان يراة بعض صفت	بان يراة بعض صفت
	اوليها مبلغا	اوليها مبلغا		اوليها مبلغا	اوليها مبلغا

فألقى تراه	فألقى تراه	١٠	٥٨	حكمه	حكمه	١٦	٣٨
ان المقدس	ان المقدس	٢٢	٥٩	الله	الله	٣	٣٩
استدل	استدل	١٣	٦٠	ولو تكلم بنظم	ولو تكلم بنظم	١١	٤٠
الفرضية	الفرضية	١٥	٦١	فاعتقروا فيها	فاعتقروا فيها	١٨	٤١
واجبها الى احدي	واجبها الى احدي	٨	٦٢	نعم قال لما	نعم قال لما	٣	٤٢
عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين	عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين	٩	٦٣	الاحوال	الاحوال	٩	٤٣
ولو تروا احدا ثم اذا تبين	ولو تروا احدا ثم اذا تبين	٩	٦٤	اذا اخذ	اذا اخذ	١٣	٤٤
التي يصلي ركعتين خفيفتين	التي يصلي ركعتين خفيفتين	٩	٦٥	راى	راى	٢٢	٤٥
للخير	للخير	٤	٦٦	ذلك وما	ذلك وما	١٢	٤٦
نظامه الامام	نظامه الامام	١٤	٦٧	اتخاذ	اتخاذ	٤	٤٧
المصليين	المصليين	٢١	٦٨	قضاء	قضاء	١٣	٤٨
تصويل	تصويل	١١	٦٩	والكلب والحمار	والكلب والحمار	٢٢	٤٩
لا قنوت	لا قنوت	٣	٧٠	صلوة المداة	صلوة المداة	٢٣	٥٠
وطايت على المضاري	وطايت على المضاري	٤	٧١	هاوييد	هاوييد	٢	٥١
والنيابة	والنيابة	١٤	٧٢	اذا جاء	اذا جاء	١٩	٥٢
ان يقول	ان يقول	٢٠	٧٣	المنتقى	المنتقى	٤	٥٣
وما سواه	وما سواه	١٠	٧٤	اما الناس	اما الناس	١٤	٥٤
يصليهما	يصليهما	٤	٧٥	رفع يديه	رفع يديه	٣١	٥٥
نفي الروية	نفي الروية	٨	٧٦	لربما	لربما	٣	٥٦
المبارك عن	المبارك عن	٢١	٧٧	فيكون	فيكون	٢٠	٥٧
اذانين	اذانين	٢٣	٧٨	المخوض	المخوض	٤	٥٨
نهية	نهية	٣	٧٩	صحيح بل العبث	صحيح بل العبث	٨	٥٩
اربع اربعا	اربع اربعا	١٣	٨٠	لا يفرق	لا يفرق	١٤	٦٠
يقال	يقال	١٩	٨١	واخرى	واخرى	٢٢	٦١
الغير	الغير	١٤	٨٢	كراهية	كراهية	٨	٦٢
صلوة الحض	صلوة الحض	١٩	٨٣	ينزلون	ينزلون	١٩	٦٣
سقوط الركعتين	سقوط الركعتين	١٩	٨٤	المصورين	المصورين	١٠	٦٤
كلية بمرة	كلية بمرة	٢١	٨٥	يبتدل	يبتدل	١٣	٦٥
القتال	القتال	٤	٨٦	اذا لم تكن	اذا لم تكن	١	٦٦
صلوته	صلوته	١٨	٨٧	لا تكلمه	لا تكلمه	١٠	٦٧
النازل	النازل	٢٣	٨٨	صلوته	صلوته	١٣	٦٨
الفعلية	الفعلية	٩	٨٩	لان ذلك	لان ذلك	١	٦٩
اذا لم يقف	اذا لم يقف	٩	٩٠	فالما مومن	فالما مومن	٨	٧٠
للفظ	للفظ	٩	٩١	تستثبط	تستثبط	٢٠	٧١
حاشية صفه ايضا	حاشية صفه ايضا	١٠	٩٢	في القياسات	في القياسات	٣	٧٢
او لصلى تكون لكتير	او لصلى تكون لكتير	١٠	٩٣	اذا علمته	اذا علمته	١٦	٧٣
العل بها سببا للمسلمين	العل بها سببا للمسلمين	١٣	٩٤	ثم حكها	ثم حكها	١	٧٤
السلام	السلام	١٠	٩٥	لما في	لما في	٤	٧٥
في شهادة	في شهادة	٢٣	٩٦	والوقاهية	والوقاهية	١٢	٧٦
والثقل بالثلاث	والثقل بالثلاث	٤	٩٧	لا يجوز به	لا يجوز به	٢٤	٧٧
وقد تقدم	وقد تقدم	٤	٩٨			١٦	٧٨

واجب	واجب	٤	١٢٤	اذ ومن تعد	اذ ومن تعد	١	٩٣
اذ لا علم	اذ لا نسلم	١٢	"	تا ايضا	تا ايضا	٢	"
فقطر به	فقطر به	١٥	"	لا يقضى	لا يقضى	٩	"
وهو متم	وهو متم	٢٠	"	ماله يخفف	ماله يخفف	٤	٩٥
ينقص	ينقص	٢٢	"	صلوات	صلوة	٢٠	٩٦
تبايت فيها اساء	تبايت فيها آوا	١٣	١٢٨	يجز وبها	يجز والها	١٠	٩٤
لم يستثن	لم يستثن	٩	١٢٩	حتى يموت	حتى لا يموت	١٤	٩٨
ثلاثة اميال	ثلاثة اميال	٣	١٣٠	ولا صلوة له	ولا صلوة له	٥	٩٩
الى عشرين	الى عشرين	١٤	"	لا ستلزامه	لا ستلزم	١٥	١٠٠
محل	محل	٢١	"	انكارا	انكارا	١٨	"
فيما دلت	فيما دلت	٢	١٣١	العملية	العملية	٢٠	"
ودفع	ودفع	٩	"	مكل لصلوة	مكل لصلوة	٢٢	١٠٣
فقوله	فقوله	٢٣	"	او قعها	او قعها	٢١	١٠٢
الحسن	حسن	٣	١٣٣	تشهدا ثم سلم	تشهدا سلم	٢٣	"
كذلك	كذلك	٨	١٣٢	وكان	وكانت	٣	١٠٥
او وجوبه	او وجوبه	٢١	"	حسنه وذلك	حسنه ذلك	٢٢	"
بنية السفر	بنية السفر	١	١٣٥	وجوبه	وجوبه	١٥	١٠٦
الماسور	الماسور	١٣	"	ولو تعدد السهو فلا يلزم	ولو تعدد السهو فلا يلزم	١	١١٢
بجلائ	بجلائ	٢٢	"	الا سجدتان	الا سجدتان		
تابعه	تابعه	٢	١٣٦	التر من	التر من	٢	"
قاصرا	قاصرا	٣	١٣٤	ومن عجز ما تقدم اخذت	ومن عجز ما تقدم اخذت	٤	١١٣
في الاثا	في الاثا	٥	١٣٩	عنه	عنه		
ان محل	ان محل	١	١٣٠	لا يسقط عنه	لا يسقط عنه	٩	"
اذ ادرى	اذ ادرى	١٨	١٢١	بعينه	بعينه	"	"
اما تركها	اما تركها	١٠	١٢٢	الحالة	الحالة	٢٠	"
لم يتعد	لم يتعد	٢١	١٣٣	موافقتهم	موافقتهم	٤	١١٤
ليتميز	ليتميز	١	١٣٢	شاهدة غيره	شاهدة غيره	١	١١٨
المحالة	المحالة	٣	"	وقوله	وقوله	١	١٢٠
"	"	١٣	"	او غير	او غير	٤	"
كان من	كان من	١٩	"	اذ لم	اذ لم	٤	١٢١
يتخذ	يتخذ	٢٢	"	بماذا	بماذا	١١	"
اذ معرفة	اذ معرفة	١٨	١٢٥	ثانيا واعلم	ثانيا واعلم	٢١	"
نفي الجمع	نفي الجمع	٢٣	"	ولا يكبر للرفع	ولا يكبر للرفع	٤	١٢٢
اذ لا	اذ لا	١	١٢٤	ما يجب	ما يجب	٢٢	١٢٣
الجائز سيما	الجائز سيما	٣	"	من تعد	من تعد	٢	١٢٢
اذ لم	اذ لم	٤	١٢٩	زاد على	زاد الركنين	٢	١٢٥
السلطان	السلطان	٩	"	دانه لو كان	دانه كان	١١	"
كما هو	كما هو	"	"	متواترا	متواتر	"	"
الا اذا	الا اذا	٢٣	"	لانها	لانها	٢٢	"
لا تغدي	لا تغدي	٢	١٥٠	نفي بضمته	نفيضة	١٥	١٢٦
في مولفاته	في مولفاته	١١	١٥١	هو رخصة والرخصة	هو الرخصة	٤	١٢٤

وهي تورد	وهي تورد	١٢	١٤١	تفتتح	تفتتمتع	١٧	١٥١
والتشريح	والتشريح	١٤	١٤٢	وحداث	حاشيه		
تحقق	تحقيق	٩	١٤٣	يعقد الشارح	يقيده الشارح	٢	١٥٢
رواه بهذا	رواه هذا	١	١٤٤	تأديتها	تأديتها	٢	١٥٣
إذا أخذ	إذا أعلا	٥	١٤٥	الحقيقتان	الحقيقتان	٤	١٥٤
أحدا من	أحدا من	١٩	١٤٦	بغير العربية	بغير العربية	١٨	١٥٥
بمعنى	بمعنى	٢١	١٤٧	نوا فقهم	نوا فقهم	٢١	١٥٦
النحو وكان الشايع	النحو كان الشايع	٢٣	١٤٨	اسماع أربعين	اسماع أربعين	١٥	١٥٧
للمس	للمس	١٥	١٤٩	منه فلوا سراً	منه فلوا سراً	١٤	١٥٨
جوية	جوية	١٠	١٥٠	سريع	سريع	٢٠	١٥٩
الواقعية	الواقعية	٥	١٥١	ويكون ان يلاقى المنابر	ويكون ان يلاقى المنابر	٢	١٥٢
ويدل	ويدل	٢٠	١٥٢	يقصرون	يقصرون	٧	١٥٣
أحدا	أحدا	١	١٥٣	قال كان رسول	قال رسول	١٥	١٥٤
أدخوة	أدخوة	٢	١٥٤	ركعتيها	ركعتيها	٤	١٥٥
الخارج	الخارج	٣	١٥٥	لسلام	لسلام	١٢	١٥٦
أرادوا أن	أرادوا أن	١٥	١٥٦	وبدأها	وبدأها	٨	١٥٧
وحينئذ	وحينئذ	٢٠	١٥٧	للجمعة	للجمعة	١٩	١٥٨
الحقيقة	الحقيقة	٢٣	١٥٨	بمعنى عن	بمعنى في	٢٠	١٥٩
وأعوذ بك	وأعوذ بك	١٨	١٥٩	بذلك اليوم	بذلك	٢	١٦٠
مومن في	مومن في	٢٢	١٦٠	واقعا لها	واقعا لها	١١	١٦١
من الأنواع	من الأنواع	٢٠	١٦١	يفعل	يفعل	٩	١٦٢
من الشافعية	من الشافعية	٧	١٦٢	وان كان	ان كان	٥	١٦٣
لا يصلح	لا يصلح	١٥	١٦٣	العه	العه	٨	١٦٤
ما قبل مناه	ما قبل مناه	١٢	١٦٤	ولقوله ان	ولقوله ان	١٠	١٦٥
ان تكون	ان تكون	١٤	١٦٥	إذا دخل	إذا دخل	١	١٦٦
ومنهم	ومنهم	١٨	١٦٦	يفزع	يفزع	١	١٦٧
عندنا أمانى	عندنا أمانى	٥	١٦٧	السياسة	السياسة	٤	١٦٨
لأنه وتر	لأنه وتر	٢٢	١٦٨	للفرق	للفرق	٢٠	١٦٩
خلف الإمام فليجهد	خلف الإمام فليجهد	٢	١٦٩	في الفرح	في الفرح	٢٢	١٧٠
مع الإمام ان سجد ولا	مع الإمام ان سجد ولا			وأنما بدلا	وأنما بدلا	٧	١٧١
فلا لئلا يلزم الاختلاف	فلا لئلا يلزم الاختلاف			يعتبر	يعتبر	٩	١٧٢
على الإمام وذلك منهي عنه	على الإمام وذلك منهي عنه			أجيب	أجيب	١٥	١٧٣
الطبراني	الطبراني	٤	١٧٤	تفرغهم	تفرغهم	١٩	١٧٤
يجوز في	يجوز في	٧	١٧٥	والاعتبار	والاعتبار	١	١٧٥
في مال أو حال	في مال أو حال	٤	١٧٦	وزاد بعض	وزاد بعض	٤	١٧٦
رسول الله	رسول الله	٨	١٧٧	بغير من درهما	بغير من درهما	٢٠	١٧٧
قلت رجل من	قلت رجل من	١١	١٧٨	عنه الظهر	عنه الظهر	٢١	١٧٨
سيفي حتى يرد رواة	سيفي حتى يرد رواة	١٢	١٧٩	الحاج بمعنى	الحاج بمعنى	١٢	١٧٩
فيما رسول الله	فيما رسول الله	١٣	١٨٠	رسول الله	رسول الله	٢٢	١٨٠
الوقت قال	الوقت قال	١٥	١٨١	الأولين	الأولين	٢	١٨١
بذلك	بذلك	١٧	١٨٢				

وعيرة	وعيرة	١٤	٢٠٨	ارضاء الله	ارضاء الله	٢	١٩٥٤
ووصيته	ووصية	١٨	"	انت كان	انت ركان	٥	١٩٦
فتفتن	فتفتن	١٩	"	تغيبه	تغيبه	٢٠	"
والعامة	والعامة	٢١	"	وذكر في ذلك آثارا	وذكر في نصب الراية	٢٢	١٩٤
لا يحب	لا يحب	٢٢	٢٠٩		على قول صاحب الهداية		
للشافعية	للشافعية	١٠	"		والادل هو السنة		
ثم على بيت المال	ثم على بيت المال	١	٢١٠		لم احده مثل او ذكر		
مالها على الزوج	مالها على الزوج	٢	"		في ذلك آثارا		
كان النبي	كان النبي	٨	"	قد مناه	قاه مناه	١٥	"
متروكته	متروكته	١٠	"	القتلة	القتله	١٤	"
صحته	صحته	١٤	٢١٠	اليهودى	اليهودى	٢	١٩٨
والمالكية	والمالكية	١٩	"	ليس	ليس	٥	"
اد فتق	اد فتق	٣	٢١١	"	"	٩	"
رجحه	رجحه	٢	"	الحزب الطي	الحزب الطن	١٣	"
فلا يجابا	فلا يجابا	٨	"	لينت	لينت	٢٠	"
الفاء الخاص	الفاء الخاص	٢٣	"	اذا وقع	اذا وقع	١٤	١٩٧
اذا وقع	اذا وقع	٥	"	طلحة	طلحه	٢٠	"
لا فوق العليا	لا فوق العليا	٥	٢١٢	انقص الله	انقص الله	٩	٢١٠
دلو وقائع	دلو وقائع	١١	٢١٣	هذا في	هذا في	١٩	"
فيه حبرة	فيه حبرة	١٢	"	ولم يفش	لم يفش	١٠	٢٠١
بل تقدم	تقدم	١٥	"	بقريبه ورجحه مزيد	بقريبه مزيد	١٢	"
المظلة	المضلة	٤	٢١٢	عليها له ولذلك	عليها ولذلك	٢١	"
او الجهممة	والجهمية	١٠	"	ما مررت	ما مررت	٢	٢٠٢
فرض كفاية وقيل	فرض كفاية وقيل	١٣	"	فنتعين	فنتعين	١٦	"
سنة	سنة			لم يوجد	لم يسعد	١٨	"
لولاه	لولاه	١٨	"	فلتغسله	قاتغسله	١٨	٢٠٣
يتغراون	يتغراون	٤	٢١٥	الموا الة	الموا الة	٢٣	"
لا ستغرق	لا ستغرق	٤	"	بنية	بنية	٢	"
المعلوم	المعلوم	١٠	"	ولا بن سعدا	ولا بن سعدا	١٠	"
شرفا لها	شرفا لها	٢١	"	ونجاسة	ونجاسة	١٢	"
محالها	محالها			صحته	صحته	١٩	"
لها كفى في	لها كفى في	٢٢	"	بن الى علم	بن علم	٢١	"
والامامة لها كفى	والامامة لها كفى	"	"	غسلوه صلح	غسلوه	٢١	٢٠٥
في سائر الصلوة	سائر الصلوة			اختلاف الصحابة	اختلاف الصحابة	١٢	٢٠٦
غيره صلح	غيره صلح	١٠	٢١٦	فليجل	فليجل	"	"
في الصلاة	في الصلاة	٢	٢١٤	بتزج	بتزج	١٢	"
عليها انها	عليها وانها	١٢	"	السوانين	السوانين	٢٠	"
وسط	وسط	"	"	الاولى ان يجلسه	الاولى يجلسه	٥	٢٠٤
حاشيه	حاشيه			شقه	شقه	٢٠	"
مخير	مخير	٢	"	الانضباط	الانضباط	٢	٢٠٨
الصلوات	الصلوة	١١	٢٢٠	تنزيها	تنزيها	١٢	"

٢٣١	٥	لديك	لديك	٢٣٠	٢	وبعض	وبعض
١٨	١٨	وفي قول ضعيف	وفي قول ضعيف	٢٣٢	٢	ولدان	ولدان
٢٠	٢٠	وغير من	وغير من	٢٣٣	١٤	الحديث	الحديث
٨	٨	بجواز قرائتها في غير الأولى	بجواز قرائتها في غير الأولى	٢٣٣	٢	معارضته	معارضته
٩	٩	مردود بما عرفت	مردود بما عرفت	٢٣٣	٥	دليل	دليل
١٠	١٠	الصلوة	الصلوة	٢٣٣	١٢	ليس	ليس
١٩	١٩	التي تراء	التي تراء	٢٣٣	١٨	نفسه	نفسه
١	١	بآخر	بآخر	٢٣٣	٥	لم يصل	لم يصل
١٨	١٨	بالدعاء	بالدعاء	٢٣٣	٩	المنهي	المنهي
١٢	١٢	التكبير الأولى	التكبير الأولى	٢٣٣	٢٠	يدافنه	يدافنه
١٢	١٢	كثير من	كثير من	٢٣٣	٢٢	بذمته	بذمته
١٤	١٤	لأمة	لأمة	٢٣٣	٢٣	او تعدس	او تعدس
٩	٩	ويسن الدعاء بعد	ويسن الدعاء بعد	٢٣٥	٢	الحديث	الحديث
١٨	١٨	الرابعة	الرابعة	٢٣٥	٢	صحته	صحته
٢٣	٢٣	ثم مكث	ثم مكث	٢٣٥	١٢	والاوقات الكراهة	والاوقات الكراهة
٢	٢	فاخفظه	فاخفظه	٢٣٤	١	الکراهة	الکراهة
٩	٩	والدخول	والدخول	٢٣٤	١٤	تري	تري
١٢	١٢	فليكون	فليكون	٢٣٤	١١	سري ولا يخوة	سري ولا يخوة
١٨	١٨	الحديث	الحديث	٢٣٤	٩	اذا لو كان	اذا لو كان
١٢	١٢	اي ولا	اي ولا	٢٣٥	٤	تخص	تخص
١٤	١٤	الله بها	الله بها	٢٣٥	٤	اصبح	اصبح
٢٠	٢٠	او استكبار	او استكبار	٢٣٥	١٠	خلفها	خلفها
٢٢	٢٢	ولا صحفة	ولا صحفة	٢٣٥	١٢	والتشيع	والتشيع
٥	٥	في النفي	في النفي	٢٣٥	٢١	نقص	نقص
٤	٤	هانان	هانان	٢٣٥	١٤	المتبرك	المتبرك
١٤	١٤	واما كونها	واما كونها	٢٣٥	٢٢	مشية	مشية
٢	٢	والنسي	والنسي	٢٣٥	٩	من المجلس	من المجلس
٢٢٩	٢٢٩	ولا يلزمه	ولا يلزمه	٢٣٥	١١	يكفروهم	يكفروهم
٩	٩	سنة	سنة	٢٣٥	١٤	يزجروهم	يزجروهم
١٠	١٠	التشيع	التشيع	٢٣٥	١٤	عليه رواة	عليه رواة
٤	٤	هو الصلوة نادرا	هو الصلوة نادرا	٢٣٥	١٩	فاذا اوجبت	فاذا اوجبت
١٣	١٣	في ذلك الموضع تكون	في ذلك الموضع تكون	٢٣٥	٢٣	ليعد ب	ليعد ب
١٤	١٤	الصلوة عليها في المسجد	الصلوة عليها في المسجد	٢٣٥	٢	حينئذ	حينئذ
١٤	١٤	نادرا	نادرا	٢٣٥	٥	يعذب	يعذب
١٤	١٤	يلغ	يلغ	٢٣٥	١١	اوقات	اوقات
١٤	١٤	عليها	عليها	٢٣٥	١	المتوبة فيه	المتوبة فيه
١٤	١٤	ولو كان لفية	ولو كان لفية	٢٣٥	٢	لتسجيته	لتسجيته
١٤	١٤	محكوم	محكوم	٢٣٥	٢	وقيل	وقيل
٢١	٢١	يدعو	يدعو	٢٣٥	٢	لما اثاروا	لما اثاروا
٢٢	٢٢	بالمغفرة	بالمغفرة	٢٣٥	٩	ثم جلس	ثم جلس
٢٢	٢٢	حاشية	حاشية	٢٣٥	١٤	اختلفوا في حد	اختلفوا في حد

٢٢٢٣	٢٠	او يبنى	او يبنى	٢٥٣	٢	انما جمعها	انما جمعها او
٢٢٢٤	٢٢	النشر	النشر ل	٢٥٣	٤	ذاتها يلزم	ذاتها يلزم
٢٢٢٥	٢٣	ما قبل	ما قبل	٢٥٣	١٣	حاملها	حاملها
٢٢٢٦	١٩	العبء	العبء	٢٥٣	١٣	الرجال	الرجال
٢٢٢٧	٥	الحاجة	الحاجة	٢٥٣	١٣	تفسلوة	تفسلوة
٢٢٢٨	١٤	غير مرة	غير مرة	٢٥٣	١٣	لم يتجدوا	لم يتجدوا
٢٢٢٩	٢٢	تفراة	تفراة	٢٥٣	٢١	وقد يجب	وقد يجب
٢٢٣٠	٥	التمام	التمام	٢٥٣	٢٣	والكل	والكل
٢٢٣١	١٣	سطوة	سطوة	٢٥٣	١١	الاحياء والشفاة	الاحياء والشفاة
٢٢٣٢	١	الحديث و	الحديث و	٢٥٣	٢٣	مضلي	مضلي
٢٢٣٣	٢	بنية	بنية	٢٥٣	٢	الذاكر	الذاكر
٢٢٣٤	١١	ام سلة	ام سلة	٢٥٣	١٥	في الترخيص	في الترخيص
٢٢٣٥	١٤	والزجر	والزجر	٢٥٣	١٤	ما وقعت	ما وقعت
٢٢٣٦	١٤	الهي تقيضي الوجوب	الهي تقيضي الوجوب	٢٥٣	١٤	لا يمكن	لا يمكن
٢٢٣٧	١٤	الهي تقيضي الوجوب	الهي تقيضي الوجوب	٢٥٣	١٤	وجودها	وجودها
٢٢٣٨	١٩	ترت	ترت	٢٥٩	٢	ليسوي	ليسوي
٢٢٣٩	١٨	بالنقص	بالنقص	٢٥٩	١٤	انه خير	انه خير
٢٢٤٠	١٤	تميزات	تميزات	٢٥٩	١٩	في امراد	في امراد
٢٢٤١	١٣	محبائهم	محبائهم	٢٥٩	١٩	واما تبرك	واما تبرك
٢٢٤٢	١٨	الذين	الذين	٢٥٩	٩	زيادة	زيادة
٢٢٤٣	١	والعقد	والعقد	٢٥٩	١٠	ذكر الله	ذكر الله
٢٢٤٤	١١	بعضهم	بعضهم	٢٥٩	١٣	من مشي	من مشي
٢٢٤٥	٤	بناء على	بناء على	٢٥٩	١٤	فانه بهم	فانه بهم
٢٢٤٦	١٠	يلعنهم	يلعنهم	٢٥٩	١٩	ولو بقير	ولو بقير
٢٢٤٧	٢١	للاستغفار لا يكون	للاستغفار لا يكون	٢٥٩	١	دشد	دشد
٢٢٤٨	٢	من هؤلاء	من هؤلاء	٢٥٩	٢٣	حضور الصلوة	حضور الصلوة
٢٢٤٩	١١	لكن لكل	لكن لكل	٢٥٩	٢٣	الطعن	الطعن
٢٢٥٠	١٣	بان السب	بان السب	٢٥٩	٢	ما علم لم	ما علم لم
٢٢٥١	١٤	للنهي	للنهي	٢٥٩	٤	ضعفه	ضعفه
٢٢٥٢	٢٣	بهذا	بهذا	٢٥٩	٤	لفظه	لفظه
٢٢٥٣	٢١	ايضا لا	ايضا لا	٢٥٩	٩	هي جائزة	هي جائزة

فهرس ما فيه من الابواب

باب	رقم	باب	رقم
باب صلاة المسافرين	١٢٣٧	باب الامامة والجماعة	٢
باب صلاة الجمعة	١٢٣٨	باب الحدث في الصلاة	٣١
باب العيد بين وصلواتهما	١٢٣٩	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	٣٢
باب صلاة الكسوف	١٢٤٠	فضل في مكروهات الصلاة	٣٤
باب صلاة الاستسقاء	١٢٤١	فصل في المساجد	٥٣
باب صلاة الخوف	١٩٠	باب صلاة الوتر	٦٠
باب الجنائز	١٩٥	باب النوافل	٤٥
باب في الغسل	٢٠٠	فضل في القراءة	٨١
باب في التكفين	٢٠٩	فصل في قيام رمضان	٨٨
باب في الصلاة على الجنازة	٢١٣	باب ادراك الفريضة	٩٠
باب في حمل الجنازة	٢٣٦	باب قضاء الغوايت	٩٣
باب في الدفن والقبور	٢٣٦	باب سجود السهو	١٠٣
باب في الشهيد	٢٤٢	باب صلاة المريض	١١٢
		باب سجود التلاوة	١١٥



١٩٥٢

٢

٢٠١٤

العقد ١٩

١٥٥٥

